

مخنارات الاسرائيلية



ترجمات عبرية

- شـارون رجل سلام؟
- جولة باول... دعم أمريكي لإسرائيل
- في جنين... جرائم حرب ومذابح جماعية
- زعيم حزب الفدال: نبوءتى.. دولة فلسطينية في سيناء

رؤية

- رؤية اليمين الدينى لعملية التسوية السياسية

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عماد جاد

نائب مدير التحرير

أيمن عبد الوهاب

المدير الفني

السيد عزمى

الاخراج الفني

حامد الفولبي

وحدة الترجمة

أحمد الحملى

د. جمال الرفاعى

د. يحيى عبد الله

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

السنة الثامنة، العدد ٨٩، مايو ٢٠٠٢

- المقدمة : إسرائيل تتحدى الشرعية الدولية..... د . عماد جاد ٢
أولاً : الدراسات
- ١- المثالية "الطوبائية" بالزى العسكري (الفصل الرابع) زئيف دروري ٣
٢- الخيار النووي لإسرائيل (الفصل الرابع) مناحم بريش ١٣
٣- لماذا فشلت التوقعات الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي؟ شموئيل إيفين ١٧
٤- دروس إسرائيل المستفادة من الحرب في أفغانستان..... شلومو بروم ٢٠
ثانياً : الأرشيف
- ١- أولمرت ضد נתانيا هو..... أفيغيت حزقيا ٢٤
٢- الغائبة..... جدعون ليفي ٢٧
ثالثاً : افتتاحيات الصحف..... إعداد : أحمد السمان ٣٠
رابعاً : الترجمات العبرية
- حرب شارون :
- ١- قطائر الفصح مغمسة بدم يهودي..... أوري دان ٣٦
٢- تخطي الصليب الأحمر..... أفيغيت لافي ٣٧
٣- ليس كل نقد معاداة للسامية..... إيلياهو سلفتر ٤٠
٤- في جنين أسست..... أوري أفنيري ٤١
٥- جنين وأسئلة عديدة حول حقوق الإنسان جوزيف الغازي وموشيه ريفيك ٤٢
٦- تطرف عرب إسرائيل..... إفيغيت جورون ٤٣
٧- الترحيل شعار فارغ ميرون بنفستتي ٤٤
٨- اعتقال البرغوثي ربما تم لقيادة الفلسطينيين في المفاوضات المقبلة..... عكيفا إدار ٤٥
٩- كمين لكمين حزب الله..... زئيف شيف ٤٦
١٠- اختبار الحصلة النهائية..... يوثيل ماركوس ٤٧
١١- الأفق السياسي اليسار..... د . أمير شوفمان ٤٨
١٢- شارون وافق على لجنة تقصي الحقائق في جنين ألوف بن ٤٩
١٣- موقف عرب إسرائيل تجاه الترانسفير..... أوري نير ٥٠
١٤- شارون والنهاية..... ران أدليست ٥٢
جولة كولن باول :
- ١- زيارة باول مثل قرص الأسبرين ناحوم برنياع ٥٣
٢- لم يولد بعد بديل لعرفات يحضر المؤتمر الإقليمي..... عويد جرنوت ٥٤
٣- رسالة عاجلة لكولن باول..... يوسى ساريد ٥٥
٤- ما بعد الفرصة الأخيرة..... عوزي بنزيمان ٥٦
الاقتصاد الإسرائيلي :
- ١- وزارة المالية تخطط لخفض ٥ مليارات شيكل..... موطي ياسوك ٥٩
٢- الآن يتم خصخصة المؤخرة..... روتي سيني ٦١
٣- لحظة قبل رفع المنتجات الإسرائيلية من على الأرفف..... سيفر فلوتسك ٦٢
٤- حتى لا ينهار الاقتصاد الإسرائيلي..... إبراهيم طال ٦٦
إسرائيل وعلاقاتها الإقليمية : ٦٧
الرأي العام في إسرائيل : ٧٤
حوارات واستطلاعات : ٧٩
شخصية العدد : ٩٢
خامساً : رؤية عربية
- ١- عملية السور الواقى من منظور عسكري..... أحمد إبراهيم محمود ٩٨
٢- الأبعاد السياسية للاجتياح الإسرائيلي للمناطق علاء سالم ١٠٢
٣- المقاومة خيار استراتيجي أحمد منيسي ١٠٧
٤- مواقف المتدينين في إسرائيل من عملية السلام..... أحمد فؤاد أنور ١١١
٥- هزيمة ١٩٤٨ العربية في الفكر الإسرائيلي..... أمال دياب ١١٥

إسرائيل تتحدى الشرعية الدولية.. فماذا فعلت واشنطن؟

شخصيات دولية في اللجنة، فقد اعترضت إسرائيل على عضوية ماري روبنسون مفوضة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، كما اعترضت على تشكيل اللجنة من أعضاء يعملون في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني مثل الصليب الأحمر واللجنة، ورأت أن لجنة من هذا النوع سوف تدين إسرائيل لا شك في ذلك، ومن ثم طالبت بضرورة ضم عسكريين إلى اللجنة وتحديد جنرال أمريكي متقاعد حتى يركز على الشق العسكري في الموضوع وهو ما تراه إسرائيل على أن تكون محصلته إظهار ما جرى من جرائم على أنه أعراض جانبية لمواجهة عسكرية في مناطق مكتظة بالسكان. وقد استجاب الأمين العام للأمم المتحدة لهذا الطلب الإسرائيلي وضم جنرال أمريكي متقاعد إلى عضوية اللجنة، ورغم ذلك استمرت المخاوف الإسرائيلية من عمل اللجنة، وبدأت الحكومة الإسرائيلية تطالب الأمين العام بتأجيل وصول اللجنة، فقد كان مقرراً أن تبدأ اللجنة مهامها يوم الخامس والعشرين من أبريل، وطلبت الحكومة الإسرائيلية تأجيل وصول اللجنة لمدة ثمان وأربعين ساعة، لتصل السبت، ثم عادت وطلبت التأجيل مرة ثانية. وفي أثناء هذه المطالب بدأت أصوات إسرائيلية تتحدث عن ضرورة مقاطعة اللجنة ورفض السماح لها بدخول الأراضي الفلسطينية، وهناك من ذهب إلى اتهام الأمم المتحدة بازدواجية المعايير لأنها تصر على إرسال لجنة تقصي حقائق بشأن انتهاكات إسرائيلية في حين أن الأمم المتحدة لم تتحرك في مواجهة الأعمال الفلسطينية!!

ومن جانبه أكد وزير الخارجية الإسرائيلية شيمون بيريز أن المشكلة الجوهرية بين إسرائيل والأمم المتحدة تنحصر في رفض الأمم المتحدة لطلب إسرائيل بأن لا تحقق اللجنة مع عسكريين إسرائيليين، وأن تتعهد الأمم المتحدة بعدم ملاحقة عسكريين إسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

وهكذا يبدو واضحاً أن إسرائيل ترغب في تفصيل شرعية دولية على مقاييسها، أو وفق المقاييس التي تحددها، وهنا تتضح حقيقة الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل على حساب كافة القيم والمبادئ المتعلقة بفكرة الشرعية الدولية التي لجأت إليها واشنطن مراراً في مناطق مختلفة من العالم. فما جرى ويجري على أرض فلسطين من جرائم إسرائيلية برعاية أمريكية يكشف حقيقة التوظيف المصلحي من قبل واشنطن لفكرة الشرعية الدولية وللقيم المشتقة من حقوق الإنسان.

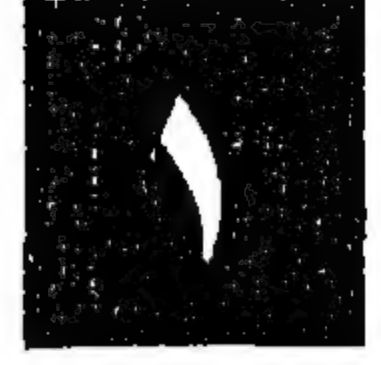
د. عماد جاد

ما من شك أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد ارتكبت جرائم عديدة ضد الشعب الفلسطيني إبان حملتها الأخيرة التي بدأت في الثلاثين من مارس الماضي. فهذه الحملة التي استهدفت إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية وتدمير البنية التحتية الفلسطينية والقضاء على كوادر وأعضاء التنظيمات الفلسطينية المقاومة، توسعت نتيجة التأييد الأمريكي المفتوح والحماية السياسية التي تم توفيرها في مجلس الأمن الدولي، وأيضاً بفعل البسالة التي أبدتها فصائل فلسطينية مقاومة في بعض المناطق مثل جنين وتحديد مخيم اللاجئين بها، والبلدة القديمة في نابلس. والواضح أن الحملة العسكرية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني لم تكن تستهدف مجرد القيام بعملية عسكرية سريعة، وإنما الهدف كان ولا يزال تدمير قدرات الشعب الفلسطيني والمس بقوة بفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق صيغة أوصلو. ولذلك كان المطلوب القيام بعمليات قتل وتدمير واسعة النطاق، وهو الأمر الذي يشكل في أي سياق طبيعى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تستوجب تشكيل محكمة دولية خاصة للجرائم التي وقعت على أرض فلسطين.

ورغم ذلك فقد رفضت واشنطن فكرة تشكيل لجنة تحقيق دولية، وهو موقف يتصادم في الجوهر مع ادعاءات واشنطن بشأن ترقية مفاهيم الشرعية الدولية ومحاكمة مجرمي الحرب على غرار ما جرى في البلقان، بل ويقدم برهاناً على أن ما قامت به واشنطن في البلقان لا علاقة له بالشرعية الدولية أو حقوق الإنسان وإنما تقف وراءه اعتبارات سياسية إستراتيجية.

وبدلاً من لجنة التحقيق، اقترحت واشنطن لجنة تقصي حقائق تنحصر مهامها في تقديم توصيات غير ملزمة، وهو الأمر الذي شكل حلاً وسطاً لتجنب الاعتراض الأمريكي وفي نفس الوقت لإيمان الدول العربية بأن الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني واضحة وتوجد دلائل حاسمة عليها، وبالتالي فالمحصلة النهائية ستكون الحديث عن انتهاكات أو جرائم إسرائيلية وترفع توصيات بشأنها إلى الأمم المتحدة.

وقد صدر قرار مجلس الأمن الدولي برقم ١٤٠٥، القاضي بتشكيل لجنة تقصي حقائق في الأراضي الفلسطينية، وهو القرار الذي أعلنت إسرائيل أنه صدر بعد التشاور بينها وبين الولايات المتحدة، في محاولة لإظهار قوة موقفها وعدم خشيتها من عمل هذه اللجنة. وما أن بدأ الأمين العام للأمم المتحدة جهوده لتشكيل اللجنة وبدء نشاطها، حتى تاربت الحكومة الإسرائيلية وبدأت في عرقلة عملية تشكيل اللجنة عبر الاعتراض على عضوية



المثالية (الطوبائية) بالزي العسكري

تأليف: زئيف دروري

الفصل الرابع

◆ مساعدة الجيش لسكان معسكرات الإيواء:

في فترة السنوات الصعبة التي كانت معسكرات الإيواء الانتقالية تستقبل فيها المهاجرين الجدد القادمين إلى إسرائيل، من ١٩٥٠ وحتى ١٩٥٤، دُعي جيش الدفاع الإسرائيلي ليقدم المساعدة لسكان هذه المعسكرات.. وكانت الدولة قد استقبلت خلال السنوات الأربع الأولى من عمرها حوالي ٧٠٠,٠٠٠ مهاجر: ١٠٢,٠٠٠ عام ١٩٤٨، ٢٤٠,٠٠٠ عام ١٩٤٩، ١٧٠,٠٠٠ عام ١٩٥٠ و ١٧٥,٠٠٠ عام ١٩٥١.

ونتيجة لتلك الهجرات بالإضافة للزيادة الطبيعية في المواليد، ارتفع تعداد السكان الإسرائيليين في هذه السنوات بمقدار الضعف. والواقع أن ذلك كان يمثل تحدياً كبيراً - اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً - على صعيد إدماجهم في الدولة والمجتمع.. فقد جاءوا من بلدان مختلفة، وجلبوا معهم خليطاً من ثقافات، سلوكيات، عادات ولغات. وحتى القاسم المشترك بينهم - يهوديتهم - كان يعاني من الخلط بين اليهودية كدين واليهودية كقومية. ناهيك عن حقيقة أن بعض القادمين حافظوا على الأوامر والنواهي الدينية وأرادوا الاستمرار على هذا النحو، بينما ابتعد آخرون عن أية قواعد دينية وأهملوا التراث اليهودي.

وتقريباً عند منتصف فترة الهجرة الكبيرة (١٩٤٨ - ١٩٥٢) كان توزيع الجنسيات المختلفة في هذه الهجرة على النحو التالي: من دول آسيا ٥٣,٣٪، من أفريقيا ١٥,٤٪، من أوروبا ٤٨,٦٪ وما تبقى - ٠,٧٪ فقط - جاء من أمريكا وما حولها.

هذه الأرقام النسبية تغيرت بتوالي أجيال الهجرة. في

عام ١٩٤٨ كانت غالبية القادمين - حوالي ٨٦٪ من أصول أوروبية. وبدءاً من سبتمبر في نفس العام وصل إلى البلاد معظم سكان معسكرات الإبادة في ألمانيا وفي النمسا وفي إيطاليا، وكذلك المهاجرون الذين بقوا في معسكرات الاعتقال بقبرص. يُضاف إليهم، خلال بضعة أشهر، ٣٧٠٠٠ يهودي بلغاري وغالبية اليهودية اليوغوسلاف. بعد ذلك بدأت نسبة القادمين من أوروبا في التراجع (رغم أنه في السنوات المشار إليها وصل إلى البلاد ١٦٠٠٠ يهودي من بولندا و ١١٨٠٠٠ يهودي من رومانيا) وفي عام ١٩٤٩ وصلت الطائفة اليهودية من ليبيا (٣١٠٠٠ نسمة) وأيضاً ٤٨٠٠٠ يهودي يمني، جاءوا ضمن عملية "البساط السحري" وفيما بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ جرى تهجير ١٢٣٠٠٠ يهودي عراقي في عملية "عزرا ونحميا"، أو بمعنى أوضح كان قرابة ٧١٪ من المهاجرين عام ١٩٥١ من مواليد آسيا وأفريقيا.. وهو ما أثر في البنية الديموجرافية لسكان الدولة عند إنشائها. وقد شكل مواليد البلاد أكثر من ٢٥٪ من هؤلاء السكان. وبالنسبة لمواليد خارج البلاد والذين عاشوا فيها في آن واحد، كانت أقدمية ٦٥٪ منهم تربو على عشر سنوات. و ٨٥٪ من مواليد خارج البلاد كانوا من أصل أوروبي أو أمريكي. كانت تلك إذا نوعية سكانية ذات أصول مُتجانسة جيداً. تشترك في الخبرة الحياتية وفي الأحداث التي شكلت الثقافة الاجتماعية والسياسية بداخلها.

مقابل ذلك، في عام ١٩٥٢ بلغ سكان البلاد من مواليدها ٢٩٪ فقط (وقد ضمت هذه النسبة أيضاً كثيرين من أبناء المهاجرين الجدد). وأكثر من ٧٠٪ من

سكان البلاد الذين ولدوا خارجها، استقروا في إسرائيل لبضعة سنوات قليلة. ووصلت نسبة مواليد أفريقيا وآسيا بين هذه الشريحة إلى ٣٨٪. وكانت نسبة ٣٨٪ منهم في سن ١٥ فأقل. وكان ٢٪ فقط يبلغون ٦٠ فأكثر. وقد نتجت هذه التركيبة العمرية من جراء سياسة الهجرة الانتقائية التي فضلت شباب في سن العمل وحاولت منع هجرة كبار السن، بحجة أنهم سيجدون صعوبة في التكيف مع العمل اليدوي (بما في ذلك العمل الزراعي).

وكان مستوى التعليم للمهاجرين بين ١٩٤٨ و ١٩٥١ منخفضاً إلى حد كبير عن القدامى. فعلى سبيل المثال، كان ١٦٪ فقط من الرجال المهاجرين الجدد في سن ١٥ فأكثر لديهم تعليم متوسط (مقارنة بـ ٣٤٪ بين القدامى). ومن بين الرجال القادمين من المغرب ٢٪ فقط أتوا تعليمًا ثانويًا كاملاً. أما مهاجرو ليبيا فقد وصلت النسبة إلى ٣٪ فقط، بينما كانت أقل من ١٪ بين مهاجري اليمن.

كثير من المهاجرين، خاصة من بين الآسيويين والأفريقيين، كانوا يعملون في بلادهم الأصلية بالتجارة على مستوى بسيط، وبأعمال خدمات وأعمال غير حرفية بالصناعة والزراعة، مقابل أجر زهيد، ولم تكن عملية تطوير إمكانياتهم ممكنة بسبب تدني مستوى تعليمهم وخبراتهم. بالإضافة لذلك، فقد كانوا يعملون أسراً كبيرة العدد، فساهمت هذه العوامل في حصرهم ضمن المستويات المتدنية في السلم الاجتماعي والاقتصادي بالبلاد، وفي تعميق الفجوة الاجتماعية الاقتصادية بينهم وبين الطبقات الأخرى وخلق بؤر احتكاك وتذمر منذ البداية تقريباً.

ومن ثم، فقد واجه رجال الوكالة اليهودية المشرفون على الاستيطان، مشكلات عويصة ومعقدة - اجتماعية، اقتصادية، طائفية ودينية - بينما الوسائل التي توافرت لديهم كانت قليلة وفقيرة. ليس هذا فحسب، فالموارد الاقتصادية التي وُجّهت لاستيعاب الهجرة الكبيرة كانت محدودة للغاية وجرى اقتطاعها من إجمالي الميزانية التي خصصت لتغطية متطلبات أمنية ثقيلة، سواء لإصلاح أضرار الحرب أو لتنمية الدولة برمتها، وعلى هذه الخلفية برز بوضوح انعدام التنسيق بين الأطراف التنفيذية المختلفة.

في المراحل الأولى، جرى تسكين المهاجرين الجدد في أماكن سكنى أخلت من جراء فرار اللاجئين العرب - في مدن يافا، عكا، اللد ورام الله وفي أحياء مدن مختلفة (مثل القدس، حيفا، طبرية وصفد). وأرسل مهاجرون آخرون في نفس المرحلة إلى معسكرات كانت فيما مضى تحت تصرف الجيش البريطاني ولم يستخدمها جيش الدفاع الإسرائيلي، ومن ثم تحولت إلى معسكرات للمهاجرين. في نهاية عام ١٩٤٩ كانت هذه المعسكرات تضم ٨٦,٠٠٠ مهاجر، وفي مرحلة متأخرة بدأ توطيد مهاجرين في البلدات المهجورة في بئر سيع، عسقلان،

بيت شان وغيرها، وكذلك في ٢٠٠ موشاف للمهاجرين (مرفق زراعي استيطاني) أقيم في أنحاء البلاد في إطار مشروع الاستيطان الكبير. ومع الوقت، كنتيجة للاحتفاء والتفاخر بموجات المهاجرين، جرى البدء في توطيد عاجل للمهاجرين في معسكرات ومنازل تم إنشاؤها في أماكن مختلفة بالبلاد بدون بنية أساسية مناسبة أو حتى تجهيزات صحية كافية. وكانت هناك معسكرات كثيرة بدون صرف صحي، واضطر سكانها إلى الاكتفاء بدورات المياه العمومية القليلة وبصنابير مياه معدودة. وواقع الأمر، أنها كانت تجمعات تراكمية عاجلة بأسرة وتجهيزات فقيرة، دون أي قدرة على غرف للطعام وكان الطعام نفسه حقيراً لا يلبي حاجات كثير من المهاجرين، ومن ثم كان مصيره القمامة. وهكذا انتشرت الأمراض المعدية.

وبخلاف ذلك، فإن السكان الذين بقوا في المعسكرات كانوا منقطعين الصلة عن سكان البلاد، بل إن كل معسكر كان مغلقاً على نفسه. فالمعسكر الواحد كان مجالاً إقليمياً قائماً بذاته، دون أي صلة بما حوله، وكان على ساكنيه ألا يحاولوا البحث عن عمل خارجه. ولم يتبق أمامهم إلا الجلوس بلا عمل، مقهورين ومُحبطين، لا حيلة لهم إلا التعلق بالأوامر التي تدير حياتهم اليومية.

وبسرعة، بدأ المجتمع الإسرائيلي في التعرف على الظروف الصعبة لحياة المهاجرين الجدد في المعسكرات، خاصة بعد سلسلة تحقيقات صحفية بدأ الصحفي آريا جيلوم بنشرها في منتصف أبريل عام ١٩٤٩ في جريدة هآرتس. ونتيجة لذلك طفا على السطح سؤال أساسي: أليس مطلوباً، لصالح المهاجرين أنفسهم ولصالح استيعابهم اقتصادياً واجتماعياً، تقليل معدلات الهجرة وتخطيطها بما يتلاءم مع قدرة الاستيعاب الحقيقية للحكومة والوكالة؟ وبصيغة أخرى، ألا توجد طريقة للقيام بعملية انتقاء بين الساعين للهجرة إلى إسرائيل؟

وكان ماثير جروسمان - عضو إدارة الوكالة اليهودية من قبل الحركة التقيحية - هو أول من جاهر بالدعوة الواضحة إلى تقليص الهجرة، مُصرحاً في ٢٥ مارس ١٩٤٩ بالقول: "لا تحولوا الهجرة إلى مغامرة محفوفة بالمخاطر". وخلال وقت قصير انضم إلى هذا الرأي، وإن لم يكن علناً، وزير المالية اليعازر كيлян، ورئيس قسم الاستيعاب د. جيورا يوسفثال، ومدير عام وزارة الصحة د. حاييم شيبا، والأعضاء البارزين في الإدارة الصهيونية بالولايات المتحدة، وضد كل هؤلاء وقف رئيس الحكومة ديفيد بن جوريون بكامل قوته.

ففي رأيه، أنه كان من الضروري وبدون تردد استثمار هذه الفرصة التاريخية للهجرة الضخمة، طالما أن بوابات دول الكتلة الشيوعية مفتوحة، وطالما يمكن تهجير أعداد كبيرة من الدول العربية. وبالفعل، لم تتغلق الأبواب وتراكمت مشكلات الاستيعاب الثقيلة لتواجه الجميع.

وفي بداية عام ١٩٥٠، تفاقم وضع المهاجرين في المعسكرات إلى الحد الذي اقترب من حافة الانفجار. ومن بين الذين حذروا من خطورة هذا الوضع ليفي أشكول، أمين صندوق الوكالة ورئيس قسم الاستيطان، الذي قال في جلسة إدارة الوكالة في ٢٧ مارس ١٩٥٠: "هناك مائة ألف نسمة موجودون الآن في معسكرات بدون عمل، بدون تشغيل، يأكلون الخبز إحساناً من الوكالة اليهودية .. وهانحن نعتزم زيادتهم هذا العام حتى مائتي ألف نسمة .. في الشهر الماضي قمت بزيارة معسكرات المهاجرين أكثر من مرة وتشربت جو المرارة في حياتهم .. لا بد وأن يكون هناك حل .. يجب تحرير هذا العمل من أيدي مجموعة مسؤولين تقليديين .. وتوزيعه على كل الاستيطان: مدنه، ومزارعه، ووكيبوتزاته".

وبعد مضي أسبوعين، في نفس الاجتماع قام بتفصيل اقتراحه: "علينا أن نضع نهاية للمعسكرات وأن نكف عن توسيع طاقاتها الاستيعابية .. علينا أن ننشئ أحياء أو تجمعات سكنية للمهاجرين ولو حتى لفترة انتقالية فحسب، نستطيع أن نحول جزءاً من الإمكانات المالية المتاحة إلى المهاجرين من أجل استثمار منتج". بمعنى آخر، طالب أشكول بإعادة المسؤولية إلى حوزة المهاجرين ليدبروا حياتهم ويوفروا سبل الإعاشة لأنفسهم (من أجل ذلك تفتح المعسكرات على ما حولها) كما طالب بتوزيع عبء الاستيعاب على محاور أكثر اتساعاً، مع نقل بعض هذا العبء إلى مؤسسات رسمية وبلدية. ولحسن حظ كان المهاجرون جاهزين للبحث عن عمل يعولوا منه أسرهم، بينما مشكلات التسكين أمكن حلها عن طريق "فترة انتقالية فحسب" فيما عُرف بإسم معسكرات انتقالية أو معسكرات إيواء.

هذه المعسكرات الانتقالية كانت معسكرات لسكنى مؤقتة، على أساس افتراض أن المهاجرين سيسكنون فيها لمدة قصيرة، حتى يستقروا ويمكنهم الاندماج في مستوطنات قريبة. وقد أقيمت معظم معسكرات الإيواء الانتقالية داخل حدود البلديات، مع أخذ عوامل كثيرة في الاعتبار: وجود مساحات أراضي مناسبة، ضرورة التوزيع السكاني، فرص التشغيل، خدمات النقل، إمدادات غذاء ومياه. تأسست معسكرات الإيواء على أبنية بسيطة ومتحركة، سواء بسبب ضرورة إنشائها في وقت قصير للغاية، لملاحقة الضغوط البالغة من موجات الهجرة غير المتوقعة أو بهدف الاقتصاد في المواد اللازمة للبناء. كانت مساحة الوحدة السكنية من هذا النوع تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ متراً في المتوسط.. ولم تشمل البنية التحتية الضعيفة على سبيل المثال ربط الوحدات بشبكة المياه أو بشبكة الكهرباء.. كما كانت منظومة الصرف والنزح متدنية للغاية.

وفي نهاية ١٩٥٠، كان في البلاد ٦٢ معسكر إيواء انتقالي يسكنها ٩٣٠٠٠ نسمة (من بين ١٢٣٠٠٠ سكنوا آنذاك في ظروف مؤقتة). في نفس الفترة، قررت

مؤسسة التنسيق التابعة لوزارة الداخلية وقسم الاستيعاب التابع للوكالة أن أسر المهاجرين التي تحيا في مخيمات، نظراً لعدم نجاحهم في تنظيم حياتهم، يجب أن تنتقل إلى معسكرات الإيواء الانتقالية. ونتيجة لذلك، وصل عدد قاطني معسكرات الإيواء في يوليو ١٩٥١ إلى ١٢٢,٩١٩ نسمة، وفي نهاية العام نفسه إلى ٢٢٠,٥١٧ شخص (من بين ٢٥٦,٦٠٦ قاطن للمساكن المؤقتة) هم سكان ١٢٣ معسكر إيواء انتقالي. معظم ساكني معسكرات الإيواء كانوا مهاجرين من رومانيا والعراق. القليل منهم، ذوو المهارات الممتازة خرجوا من هناك بسرعة. وبمرور الوقت، أصبح الوجود في معسكرات الإيواء قاصراً على أصحاب المهارات المتدنية العاجزين عن إيجاد فرصة عمل لهم خارج المعسكرات.

ويشير تقرير اللجنة الوزارية لشؤون معسكرات الإيواء عن عام ١٩٥٢، على سبيل المثال، أن معسكر "طيرة" الشمالي تصل فيه كثافة الأشغال إلى ٥,٥ شخص في المتوسط، في حجرة واحدة، وفي ثلاث معسكرات أخرى استقر هذا البيان عند خمس أشخاص في الحجرة. وفي معسكر "كورداني ب" اضطر ٣٣٦ شخصاً إلى الاكتفاء بحمام واحد أيضاً. وفي معسكر "كركور" اضطر ٥٣ شخصاً إلى الاكتفاء بمرحاض واحد. وفي معسكر إيواء "كستينا" وصل عددهم إلى ٤٨ على مرحاض واحد. وفي معسكر "زخرون يعقوف" استخدمت ٢٢ أسرة صنبور مياه واحد. وفي معسكر "راشون لتسيون" خصص وعاء قمامة واحد لثلاثين أسرة.

وكان معسكر إيواء "جفيم دوروت" منقطعاً تماماً عن خطوط النقل والمواصلات. وأقرب تليفون لهذا المعسكر كان على مسافة ١٠ كيلو مترات منه وهي نفس المسافة إلى أقرب طبيب. كذلك لم يكن يوجد تليفون في معسكر إيواء "تل يروح" بل أن أقرب طبيب كان يقع على مسافة لا تقل عن ٥٣ كيلو متراً.

لقد أدى تطلع أشكول إلى إلقاء عبء معسكرات الإيواء على الاستيطان إلى خلق فائض من الأطراف الراعية، الأمر الذي جعل الوضع العصيب للمهاجرين أكثر سوءاً. وإذا عدنا بالذاكرة نجد أن ٢٧ جهة ومؤسسة قد اشتغلت برعاية هذه المعسكرات: مؤسسات الوكالة اليهودية (على رأسها قسم الاستيعاب)، وزارات: الداخلية، العمل، الصحة، فضلاً عن صندوق المرضى والسلطات المحلية .. إلخ. أما المجلس الأعلى للتخطيط، والذي تولى إنشاء معسكرات الإيواء الانتقالية، فاشتمل على ممثلين لسبع وزارات حكومية، بالإضافة إلى مندوبي الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي. وبسبب هذه السلطات المتعددة، غابت السلطة الواحدة التي تأخذ على عاتقها المسؤولية الشاملة لحل المشكلة العويصة. وفي جلسة جهاز التنسيق بين أطراف وجهات الاستيعاب، في ٧ فبراير ١٩٥٢ برئاسة بن جوريون، قال وزير المالية كيلان عن ذلك: "الوضع هو أن سبع مرضعات في آن واحد

يرعين هذا الطفل ويعرضه لخطر أن يبقى بدون أم". وقد نبعت عيوب تخطيط نشر معسكرات الإيواء، أحياناً من عدم القدرة لدى جهات الاستيعاب على التعامل مع السلطات البلدية القوية التي رفضت أن تقام معسكرات الإيواء الانتقالية في زمامها.

وكانت أكبر مدينة، تل أبيب، التي ضمت عام ١٩٤٨ ربع مليون نسمة تقريباً، مسؤولة عن معسكرين انتقاليين فقط. وعارضت بلدية "رمات - جان" قبول أي معسكر تحت رعايتها، وتبنت نفس الموقف مدن قديمة أخرى. مقابل هذه المدن كانت هناك سلطات محلية صغيرة وضعيفة - مثل تل موند أو قرية يونا - اضطرت إلى استقبال مئات المهاجرين في حين لم تكن مؤهلة لمواجهة هذا العبء المالي.

إن الوكالة اليهودية التي تحملت مسؤولية رعاية المهاجرين وحل مشاكلهم كافة قبل إنشاء معسكرات الإيواء الانتقالية، احتفظت في حوزتها بكثير من الصلاحيات حتى بعد ظهور هذه المعسكرات. يشهد على ذلك خطاب د. يوستال إلى مدير عام وزارة الداخلية، في ٨ ديسمبر ١٩٥٠، بانتقال جزء من الصلاحيات إلى السلطات البلدية. على أن تبقى الوكالة اليهودية صاحبة معسكرات الإيواء الانتقالية ومهامها هي:

- ١ - إنشاء ودعم بنايات معسكر الإيواء.
 - ٢ - إنشاء والإشراف على الخيام في المعسكر.
 - ٣ - إنشاء المحلات ومراكز الخدمة وتقسيمها.
 - ٤ - تحديد سكان معسكرات الانتقال وجلبهم إليها.
 - ٥ - وضع تنظيم أولي لقاطني المعسكرات الإيوائية، وتوزيع المفردات عليهم والاهتمام بإعطائهم قروضاً إنشائية.
 - ٦ - تنظيم الخدمات التي يجب أن تقدمها وزارات أخرى لمعسكر الإيواء (مثل التعليم، الشؤون الاجتماعية، التجهيزات، النقل، الصحة وكذلك صندوق المرضى).
- كذلك عينت الوكالة اليهودية لكل معسكر مديراً ووضعت تحت تصرفه وسائل قليلة، تكفي لتقديم خدمات محددة لسكان المعسكر.

وقد اصطدم التعليم قبل أي شئ في معسكرات الإيواء بمشكلات متعددة الأبعاد. فقد تضاعفت موجات الهجرة والأكثر من ذلك، تضاعف مرتادو المدارس من ٩١٠٠٠ تلميذ عام ١٩٤٩ إلى ١٨٥٠٠٠ عام ١٩٥١. وخلال مدة قصيرة للغاية كان من الضروري زيادة عدد الفصول التعليمية بضعفين وأكثر، وتحسين مستوى مقارها وأثاثاتها وتوفير الكتب الدراسية وبقية التجهيزات المطلوبة، وقبل كل ذلك زيادة عدد المعلمين. وتمثل الحل العاجل لمسألة المعلمين في تعبئة عدد كبير من معلمين غير مؤهلين (بما فيهم متطوعين وجنديات سيرد الحديث عنهن) وكما هو متوقع، تم توجيه هؤلاء في الأساس إلى معسكرات إيواء انتقالية وليس إلى مؤسسات التعليم التابعة للاستيطان القديم، بكل ما يعنيه ذلك من فجوات

وقوارق في المستوى التعليمي.

وخلافاً لذلك، فقد وقع التعليم في معسكرات الإيواء في بئر الصراعات السياسية والدينية والطائفية، بسبب حقيقة أن التعليم في الدولة برمتها خلال تلك السنوات لم يكن رسمياً بل تأسس على تيارات مرحلة الاستيطان. وتوجد تفاصيل هذا الموضوع في كتاب تسافي تسميرت "أيام البوتقة" وكان بين ما تعرض له، لجنة التحقيق في قضية تعليم أبناء المهاجرين وتطوراته التي قادت بعد ذلك إلى سقوط أول حكومة منتخبة. كانت اللجنة المقصودة برئاسة القاضي جاد برومكين قد تشكلت بواسطة الحكومة الإسرائيلية في ١٧ يناير ١٩٥٠، عندما ازدادت شكاوي الدوائر الدينية بأن التعليم في معسكرات المهاجرين، خاصة القادمين من بلدان إسلامية يرتبط بمناهضة الدين. وانتقدت اللجنة بشدة وحدة تعليم اللغة ووحدة الاستيعاب الروحاني للمهاجرين، اللتين عملتا في إطار قسم الثقافة التابع لوزارة التعليم والثقافة وكذلك قسم الثقافة العامة، بسبب أن هاتين الجهتين وجهتا أطفال معسكرات المهاجرين إلى تعليم أحادي الجانب. وترى اللجنة، أن التعليم الأحادي قد استهدف تأهيل المهاجرين بسرعة للتوأم مع قيم المجتمع الإسرائيلي التقدمي العملي فحسب وأهمل تعليم القيم الدينية والأخلاقية.

أما الخدمات الصحية في معسكرات الإيواء الانتقالية فقد تولتها ثلاث جهات: الصندوق العام للمرضى (الذي عمل إنطلاقاً من كونه مبعوثاً تنظيمياً تابع للهستدروت)، ووزارة الصحة و"هاداسا". وفي كل معسكر أقيمت عيادة تابعة لصندوق المرضى.

ويوضح أ. شتيرنبرج بالتفصيل في كتابه "استيعاب شعب" أن الوضع الصحي والعلاجي كان عسيراً للغاية لأسباب واضحة: أولاً، أن مجموعات كثيرة من سكان معسكرات الإيواء جلبوا معهم من دولهم الأصلية أمراضاً معدية كالأمراض الحلقية والمعدية وتلوث الأمعاء والالتهابات الجلدية. ثانياً، الزحام والتكدس ومخاطر العدوى. ثالثاً، كان مستوى الوعي التمريضي والمعلوماتي متدنياً. واتضح بمرور الوقت الحاجة الملحة لتدريس القواعد العامة الطبية الأساسية، وفرض معايير صحية، واستخدام واسع للطب الوقائي. وفي هذه الأثناء تزايدت بشدة أعداد المصابين.

ومبدئياً، مثلما حدث في مجال التعليم، لم يوجد أيضاً في المجال الطبي حلاً شافياً للمشكلات العويصة والكثيرة التي طرحتها الهجرة الواسعة في مواجهة المسؤولين عن الدولة.

في شتاء ١٩٥٠، فيما كانت بداية إنشاء معسكرات الإيواء، جرى استدعاء جيش الدفاع الإسرائيلي ولأول مرة لتقديم المساعدة. كان هذا الشتاء قارصاً بصفة خاصة، لدرجة تساقط الثلوج في الأودية الساحلية. وقد تعرضت معسكرات كثيرة للفرق وتحولت إلى برك

ومستنقعات، وانهارت خيام وأكواخ كثيرة أو جرفت المياه، وتقطعت طرق الاتصال والربط وبذلك تضاعفت إمكانية توصيل الخدمات الأولية الحيوية. وفي بعض الأماكن وصلت الأمور إلى درجة الخطر الحقيقي على الأرواح. وقد دُعي جيش الدفاع للمساهمة بدوره في عمليات الطوارئ، وأداه على أكمل وجه، لكن جذور المشكلة لم يكن بالإمكان اقتلاعها بالكامل.

على أية حال، فالمعنويات المتدنية والإصابات البالغة التي خلفها الشتاء ولدت تذمراً وعُنفاً أدى إلى تضخم عجز المؤسسات الاجتماعية في السيطرة على ما يحدث. وعلى سبيل المثال، في أحد أيام تلك الفترة كتب جيورا يوسيتال في مذكراته: "في هذه اللحظة، وصلتي معلومة عبر الهاتف من تل أبيب، أخبروني فيها بالآتي: في معسكر الإيواء "بتاح تكفاه" تعرضت الأكواخ عديمة الأسقف للاحتياج، وقد أخرجوا منها العمال وقاموا بتغطية الأسقف بأنفسهم ليسكنوا فيها. وفي معسكر "حيريا" احتلوا أكواخ السكان القدامى، وهرب ممثلو المؤسسات الحكومية، كما اقتحموا المخازن وسرقوا ما فيها. وفي قرية "أونو" احتلوا المؤسسات، وسلبوا ما طالته أيديهم". واستغرقت هذه الأعمال أياماً كثيرة.

وعلى ضوء هذه الأحداث طلبت الوكالة اليهودية من الحكومة أن تسند إلى جيش الدفاع مسؤولية مجموعة من معسكرات الإيواء الانتقالية في نطاق القدس وفي النقب وفي شمال الدولة، التي كانت مشكلاتها في غاية الخطورة. وأوضح جيورا يوسيتال: "خدمة الجيش لهذه النقاط تتمثل في الاهتمام بالخيام والأكواخ، شق القنوات، نزع المياه، تنظيف وتوفير الظروف الصحية للمعسكرات، العناية بالطرق المؤدية إلى المعسكرات، المساعدة الطبية، نقل البضائع، صيانة مؤسسات الأطفال وحمايتهم في وقت الأزمات وتنظيم حراسة المعسكر". وكانت وزيرة العمل جولدا مائير التي رأت لجنة تنسيق استيعاب المهاجرين، قد نقلت الطلب إلى رئيس هيئة الأركان يغال يادين، الذي دعا بدوره القيادة العامة إلى مناقشة الموضوع. وبالفعل في ٦ نوفمبر ١٩٥٠، أورد يادين تقريراً لجولدا مائير جاء فيه: "تناقشنا في القيادة حول موضوع معسكرات الإيواء ويمكن اعتبار أن الجيش سيقبل هذا الأمر بكل حماس". وفور ذلك تم تعيين لجنة معنية بالمعسكرات بمشاركة مندوبي شعبة القيادة العامة، وشعبة المستودعات وشعبة القوى البشرية. كذلك تحملت القيادات المناطقية إجراء جولة في المناطق الخاضعة لمسؤولياتهم الأمنية وتعيين مواقع معسكرات الإيواء التي تعاني وضعاً حرجاً من ناحية الظروف الجغرافية، وكذلك وضع السكان والمشكلات الهندسية والطبية والمعنوية.

كان واضحاً لجميع قادة جيش الدفاع الإسرائيلي المتصلين بالموضوع، وخاصة رئيس الأركان، أن مشكلات معسكرات الإيواء والسكان المهاجرين يؤثر بقوة على

الأمن القومي. لقد استشعروا على ضوء خبرتهم السابقة وعلى خلفية النظرية العامة التي زرعها فيهم بن جوريون، أن التفوق العسكري لدولة إسرائيل يُقاس أيضاً بالتماسك الاجتماعي لسكانها. إذا، فقد بدت لهم المشكلات الطبية والاجتماعية، مع انخفاض المعنويات في تجمعات المهاجرين، مخاطرة يجب على جيش الدفاع أن يتعامل معها باعتبارها جزءاً من مهامه الطبيعية. بخلاف ذلك، فالكثير من تجمعات المهاجرين توجد على مسافات غير بعيدة عن حدود الدولة، والمصادمات التي وقعت فيها أثارت مشكلات صعبة أيضاً على مستوى الأمن، ولم يتجاهل جيش الدفاع الإسرائيلي ذلك. وإذا كانت الوكالة اليهودية وكبار مسئولياتها قد دعوا جيش الدفاع لتقديم المساعدة إلى معسكرات الإيواء نظراً للوضع الحرج الذي تعرضت له، فإن الضباط الكبار قد وسعوا نطاق عملياتهم، كجزء من نظريتهم الصهيونية الطموحة.

وفي الرسالة التي وزعها رئيس الأركان يادين بين قادة وحدات جيش الدفاع ذكر:

"مع بداية الأمطار الغزيرة تزايد الحزن على مصير المهاجرين المقيمين في معسكرات الإيواء الانتقالية. فأوضاعهم الصحية وقضية تزويدهم بالإمدادات وتوصيلها إلى أماكنهم تثير الاهتمام والقلق، هذا فضلاً عن سقوط ضحايا من المهاجرين. كل ذلك يتطلب إصلاحاً وإنقاذاً فورياً. وقد قررت الحكومة تحميل جيش الدفاع مسؤولية القيام بهذه المهمة الكبيرة، إننا مدعوون لنثبت مرة أخرى أن أدوارنا ومهامنا لم تنته حتى بعد انتهاء المعارك. إننا لن نتراجع عن مشاركة أخرى في تنفيذ أهم دور طليعي يواجهنا ويواجه دولة إسرائيل من الناحية الأمنية، ألا وهو تأمين استيعاب الهجرة. إننا مدعوون كذلك لنثبت للمهاجرين - الذين اعتادوا أن يروا في جيش بلدانهم الأصلية عدواً وأداة للاضطهاد - أن جيش دولة إسرائيل هو درع حماية ومساعدة لهم، والأهمية الأمنية لهذه المهمة هي من الدرجة الأولى.. لقد اضطلعت معسكرات الإيواء بدور هام في حماية حدود الدولة. إذا لم نحول كل معسكر إيواء إلى موقع وجميع سكان المعسكرات إلى أناس لديهم دراية ومستعدين للدفاع عن أنفسهم - فلن يستقر أمنهم.. أعلم أن الحمل ثقيل، ولكن باعتباري مقتنعاً معكم أنه ليس هناك مهمة أسمى من ذلك، فإنني على ثقة من أننا سنؤدي هذه المهمة على أكمل وجه وبما يليق بجيش الدفاع الإسرائيلي".

وتشير وثائق عمليات هيئة الأركان العامة أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد خطط لرعاية ٢٥٠٠٠ من سكان معسكرات الإيواء الواقعة تحت مسؤوليته في جميع المجالات: من مساعدة هندسية مروراً برعاية طبية وصحية كاملة، وإمداد بالغذاء وتوزيعه وانتهاءً بالجهود الفاعلة في مجال التعليم والتتوير والتثقيف. ولتحقيق هذه المهام على وجه السرعة، قام رئيس الأركان بجولة

في معسكر إيواء "عجور" بمشاركة قادة الشعب ونوابهم، وقادة الأسلحة والمناطق. والأمر بتنفيذ عملية معسكرات الإيواء الذي صدر في ١٧ نوفمبر ١٩٥٠، في أعقاب رسالة رئيس الإيواء سابق الذكر، يشير إلى أي مدى احتل الموضوع برمته قمة جدول أعمال جيش الدفاع. وقد سُميت المهمة بصورة مختصرة "مساعدة معسكرات الإيواء ضد هجمة الشتاء". لكن التمعّن في هذا الأمر مرة أخرى يكشف أن الجيش تعمق فيما وراء المشكلات التي طالب مسئولو الوكالة اليهودية بالمساعدة التقنية فيها. وبعد تفقد ١٢٨ معسكر إيواء، ومخيمات مهاجرين وقرى عمال، تحددت مواقع ٢٧ معسكراً للإيواء - طبقاً لظروف المكان، الوضع الصحي، نوعية القوى البشرية، مستوى المؤسسات وتنظيمها، مدة وجود معسكر الإيواء، التنظيم الاجتماعي الداخلي وبخاصة قدرة الصمود أمام فواجع الشتاء - كأهداف للإصلاح الفوري والرعاية العاجلة.

اتساقاً مع ما ورد بهذا الأمر، حصل جيش الدفاع الإسرائيلي في هذه المعسكرات على صلاحيات قيادية تجاه عمال الأجهزة القائمة التابعة للوكالة". بهذه الطريقة، كانت الأمور مُمهدة لخلق خلافات ونزاعات مع مسئولى الوكالة، والتي سنعود لمناقشتها فيما بعد.

قبول المسؤولية كما ورد في الأمر شمل الموضوعات التالية:

١ - تنظيم معسكر الإيواء الانتقالي، مع الحفاظ على نظام الحكم وقوانين الدولة.

٢ - إرساء القواعد الصحية والطب الوقائي، والقيام بنشاط إعلامي (على صلة بذلك)، إصلاح الأبنية، وترتيب مناطق التضرّر من الأمطار، والرقابة الدفاعية وما إلى ذلك.

٣ - الرعاية الطبية لسكان المعسكر الإيوائي، من خلال إنشاء حجرات لإنزال المرضى فيها، سواء الحالات البسيطة أو المتأخرة، ونقل ما يستدعى منها (المقصود المتأخرة) إلى المستشفيات بالتنسيق مع مؤسسات الحكومة وصندوق رعاية المرضى.

٤ - رعاية مؤسسات الأطفال، بما في ذلك الرعاية والمتابعة الطبية.

٥ - صيانة المباني والخيام والمنشآت العامة.

٦ - عمليات نزح وتصريف المياه حول معسكر الإيواء وداخله.

٧ - تأمين توافر كامل للإمدادات في حالة الطوارئ لجميع سكان المعسكر.

٨ - الترتيب لإخلاء طارئ لسكان المعسكر الذي يتطلب ذلك واستيعابهم في المستوطنات والمخيمات القريبة.

بالإضافة إلى ذلك تحمل جيش الدفاع الإسرائيلي مسؤولية رعاية عشرات معسكرات الإيواء التي تعرضت لأمطار غزيرة طبقاً للمعايير التي حددتها قيادة هيئة

الأركان. وفي هذه المعسكرات كان على القيادات أن تعمل على تجميع وتكثيف الاستعدادات لموسم الشتاء، وأن تهتم بالقواعد الصحية وأن تتحمل المسؤولية عن مؤسسات الأطفال كافة.

وقد دخلت وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى معسكرات الإيواء خلال عدة أيام منذ لحظة صدور الأوامر. وبدأت على الفور تشكيلات نظامية لتعزيز الخيام والأبنية، وبإقامة أكواخ إضافية، وبحفر قنوات لتصريف المياه، وبتقويم الأراضي التي تضررت وإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي. وقد قدمت جنديات جيش الدفاع المساعدة للأمهات لرعاية أطفالهن الرضع، كما عملن في الإرشاد والتوعية للفتيان والفتيات.

ولم يُنشئ الجيش أطراً جديدة من أجل هذه العملية، بل خصّصت معسكرات إيواء للقيادات الموسعة (سلاح الجو وسلاح البحرية والناحال، وكتائب الشبيبة، وكذلك الشرطة الإسرائيلية)، أما الأسلحة المتخصصة أو الفنية (سلاح الاتصالات، سلاح الإصلاح والصيانة، سلاح الإمداد والتموين، سلاح الهندسة وسلاح الخدمات الطبية) فجرى تجميعها كل في مجاله لمساعدة القيادات العاملة في العملية.

وقد أُلقيت على القيادة الشمالية مسؤولية رعاية ستة معسكرات إيواء (من بينها معسكر واحد ضمن مسؤولية سلاح البحرية). وتحملت القيادة المركزية مسؤولية ١٢ معسكراً (من بينها معسكر واحد ضمن مسؤولية الشرطة) أما القيادة الثامنة التي عملت خلال نفس الفترة كاحتياط تابع لقيادة الأركان في نطاق القيادة المركزية، فقد تولت مسؤولية أربعة معسكرات. وكانت قيادة الجنوب مسؤولة عن ١٥ معسكراً (بينها معسكر واحد تحت رعاية الشرطة الإسرائيلية). والقوى البشرية التي تحددت لهذه العملية تكونت من جنود نظاميين بالإضافة إلى جنود احتياط على أهبة الاستعداد للخدمة عند الحاجة. والواقع، أنه قد صدرت موافقة على تعبئة ستة جنود احتياط لكل مائة أسرة تحتاج إلى مساعدات واسعة في معسكرات الإيواء وتعبئة اثنين من جنود الاحتياط لكل معسكر أقل احتياجاً للمساعدة. كذلك، تقرر تعبئة اثنين من جنديات الاحتياط لكل معسكر إيواء وضابطة من سلاح المجندات لمراقبة هؤلاء الجنديات في كل ثلاثة إلى أربعة معسكرات إيواء انتقالية. وقد بدأ النشاط الواسع لسلاح الخدمات الطبية في معسكرات الإيواء، بالفعل قبل عدة أشهر من العملية التي استهدفت إنقاذ المعسكرات من فواجع الشتاء.

في نهاية يونيو ١٩٤٩، كتب بن جوريون في مذكراته: "قام بروفيسور أدلر بزيارة المخيمات وأصابه الذهول من ارتفاع معدلات وفيات الأطفال.. وفي رأيه، أن وزارة الصحة لم تدرك ماهية صحة شعب وستحدث كارثة لو لم يؤول الأمر إلى الجيش". في أعقاب هذا الانطباع نوقش الوضع الصحي في مخيمات المهاجرين، وبعد ذلك

أسند بن جوريون الى د. حاييم شيبا - ضابط الرعاية الصحية التابعة لجيش الدفاع - مسؤولية متابعة وفيات الأطفال في المخيمات وتوضيح ما إذا كان باستطاعة الجيش أن يقبل التصدي لهذه الأزمة الخطيرة. وجند شيبا للمهمة د. إبراهيم عتسمون الذي حل محله في منصبه العسكري (شيبا نفسه كان في سبيله لتولى منصب مدير عام وزارة الصحة). وأوصى عتسمون بعد تقصى الأمر بالآتي: "أن مشكلة معالجة المهاجرين بمستشفى يمكن أن تحل الآن فقط عن طريق إنشاء أبنية لاستقبال نزلاء للعلاج في معسكرات الإيواء... فأى من مؤسسات الدولة يمكن أن يتولى هذه المهمة؟ فوزارة الصحة غير مستعدة لذلك من الناحية التنظيمية، وصندوق رعاية المرضى التابع للهستدروت العام يمكن أن يقوم بهذه المهمة الحكومية من ناحية الجهاز الإداري والانتشار، ولكنه حتى الآن لم يقم بالخطوات المطلوبة، أما سلاح الرعاية الصحية فهو الكيان الوحيد المؤهل الآن لرعاية المهاجرين الجدد بشرط أن تتوافر تحت تصرفه الوسائل الجدية المطلوبة لذلك.

وأمام أعين عتسمون وشيبا، تجلت حقيقة ميزة المنظومة العسكرية مقارنة بالمنظومات المدنية من حيث قدرتها على العمل في كل أنحاء البلاد بواسطة مراسيم وأوامر وبدون أن تتأثر بالمشكلات المالية، والسياسية والتنظيمية التي تزعج صندوق المرضى العام ووزارة الصحة. وإذا استعصى القيام بخدمات المستويات المدنية، مثل إرسال أطباء وممرضات إلى أماكن بعيدة ومعزولة، فإن جيش الدفاع يمكن أن يقوم بذلك عن طريق الطاقم الطبي النظامي وتشكيل الاحتياط التابع له.

في بداية يوليو، بعد أن قدم شيبا تقرير عتسمون إلى بن جوريون، أعطى الأخير الضوء الأخضر للعمل وفق توصيات هذا التقرير. وجند السلاح الطبي للعملية حوالي ٢٠٠ طبيب، واشتمل هذا العدد على بعض أفراد الاحتياط (الذين جرت تعيئتهم بعد استشارة إدارات المستشفيات المدنية مع الأخذ في الاعتبار احتياجات هذه المستشفيات). في نفس الوقت، اتضح أن قلة الممرضات المؤهلات واللاتي لهن صلاحية في المستشفيات المدنية تحول دون أي إمكانية لتجنيد بعضهن لخدمة احتياط في معسكرات الإيواء. وبناءً على ذلك، أمر بن جوريون تعطيل تسريح الممرضات مع انتهاء خدمتهن النظامية وتعويضهن بمعاملة مالية أفضل (بما في ذلك دفع راتب مدني لهن). كذلك تم بذل المزيد من الجهد في مدرسة التمرير التابعة لجيش الدفاع، والتي أنشئت قبل ذلك بوقت قصير، في أبريل ١٩٤٩، ضمن مباني مستشفى تل هاشومير. وفي أول دورتين تدريبيتين - بدأت الدورة الأولى في أكتوبر ١٩٤٩ - جرى استيعاب ٦٤ ممرضة.

وفي إطار عملية المعسكرات الإيوائية الانتقالية انقسمت أنشطة سلاح الخدمات الطبية إلى ثلاثة

أقسام:

١ - في ١٨ معسكر إيواء جرى تقديم علاج طبي كامل لـ (٦٥٠٠ حالة صعبة).

٢ - في ٢٠ معسكر إيواء اهتم جيش الدفاع بالمتابعة الصحية والعلاج الطبي الكامل (لجميع السكان).

٣ - في جميع المعسكرات من المجموعة (ب) جرى تنفيذ رعاية صحية جزئية.

في كل معسكر إيواء أقيمت أو استكملت عيادات ثابتة، ومن ذلك الحين وُضع في كل عيادة طاقم طبي ومعه التجهيزات المناسبة، وعلى مدار ٢٤ ساعة كان موجوداً فيها طبيب عسكري، كذلك جرى الترتيب في هذه العيادات لأعمال أطباء عيون وجلدية وأطفال بما يتناسب مع ما هو معتاد بين السكان القدامى. واعتنت أطقم العيادات بتقديم العلاج لجميع سكان المعسكرات الانتقالية التي انتشرت فيها أمراض معدية، كما جرى تحصين شامل ضد قائمة من الأمراض (على رأسها الجدري).

كذلك، تم تثبيت رقابة صحية لدى كل مدرسة. وسبع حجلات رئيسية للمرضى لدى القيادة المركزية ولدى القيادة الجنوبية، بالإضافة إلى ثلاث حجلات إضافية للمرضى في مخيمات الأطفال استوعبت غالبية المحتاجين إلى نزل للمرضى.

وفي تقرير قائد الخدمات الصحية في مارس ١٩٥١ ورد الآتي: "يمكن القول أنه كنتيجة لأنشطة سلاح الخدمات الصحية على مدى ثلاثة أشهر، فمن الممكن إعادة معسكرات الإيواء إلى رعاية المؤسسات المدنية.. فقد حدث تحسن في الأوضاع، فلم يعد هناك جرب كما أن أمراضاً جلدية أخرى اختفت تماماً تقريباً".

وقد تعرض هذا التقرير أيضاً للمخاوف التي استشعرها مهاجرون كثيرون تجاه الأطباء. فعلى سبيل المثال هناك نساء كثيرات - ومن بينهن سيدات حوامل - رفضن الخضوع للفحص عند أطباء رجال. وقد فضل بعضهن الولادة في مساكنهن المؤقتة والاستعانة فقط بالسيدات كبيرات السن المقيمين في معسكرات الإيواء. لذلك، كما ورد في التقرير بدأ سلاح الخدمات الصحية في إرسال طبيبات من النساء إلى معسكرات الإيواء. وفي حالات غير قليلة اختار مهاجرون من الجنسين، الرعاية التقليدية (الطب الشعبي) التي كانت معروفة في بلدانهم الأصلية. وفي هذا السياق، بقيت حالات كثيرة من الأطفال المرضى، دون علاج لوقت طويل.

وقد واصل جيش الدفاع الإسرائيلي الإشراف على العلاج الطبي في معسكرات الأطفال حتى بعد نهاية عملية معسكرات الإيواء عام ١٩٥١. واستعداداً لشتاء ١٩٥٢ تمت زيادة نطاق الطاقم المعالج، الذي كانت نتيجته تلقي ٢٠٠ طفل العلاج في مخيم خاص لمرضى القراع ثم اتسع نطاق العلاج ليشمل المخيمات في رأس العين وتل -

نوف. ويجانب معسكرات الرعاية الطبية أنشأ جنود جيش الدفاع معسكرات لنقاها وتأهيل الأطفال، واستخدمت بعضها في استيعاب أطفال يتم إجلاؤهم أثناء أشهر الشتاء، وكان أبرز هذه المعسكرات "فارون" الذي أقيم في تل نوف، تحت رعاية ومسؤولية سلاح الجو، وخصص لإيواء ألف طفل بين ١٤ إلى ١٥ سنة، والواقع أن هذا المعسكر استوعب ٤٢٠ طفلاً، بقوا فيه على مدى أربعة أشهر.

وقد برزت معسكرات أخرى خلال العام الأول لعملية معسكرات الإيواء، فكان هناك معسكر طيرة (الذي استوعب ٥٠٠ طفل عام ١٩٥١ واتسع لحوالي ٧٠٠ مبيتاً خلال عام ١٩٥٢) ومعسكر دامون (الذي أقامته كتائب الشبيبة وتدمر في شتاء ١٩٥٠، أعيد بناؤه من جديد على أيدي كتائب الشبيبة في شتاء ١٩٥١ - ١٩٥٢) ومعسكر كروشيم (الذي أقيم في القاعدة ٧٨٠، وسُمي معسكر آريل، واستضاف ٢٥٠ طفلاً لمدة شهر أثناء الشتاء).

في إطار عملية معسكرات الإيواء عام ١٩٥٢، أنشأ جيش الدفاع الإسرائيلي ثلاثة معسكرات دينية للأطفال المنحدرين من أسر متدينة وتريد أن ينشأ أطفالها على القيم الدينية: معسكر ديفيد تحت مسؤولية القيادة الشمالية، معسكر نواه - شأنان تحت مسؤولية سلاح البحرية، ومعسكر رمات ديفيد تحت مسؤولية سلاح الجو (بدلاً من المعسكر الذي أقيم في السنة السابقة في تل نوف). هذه المعسكرات الثلاثة جرت إدارتها تحت مراقبة ومتابعة دقيقة على ضوء أمر صريح من القائم بأعمال رئيس شعبة القوة البشرية: "تدار معسكرات الأطفال، المنتمين للأسر المتمسكة بالتقاليد الدينية، بأسلوب حياة ديني.. السيادة العسكرية تراعي النزعة الدينية".

هذه النظرية الخاصة بتنشئة الأطفال دينياً، أثارت مشكلات سواء بالنسبة لمستوى المعلمين والمرشدين أو بالنسبة لموضوعات تعليمية ذات صلة بهذا الاتجاه. وبسرعة ازدادت احتجاجات وتدمرات عائلات هؤلاء الأطفال وبدأت عمليات مغادرة جماعية لهذه المعسكرات. وقد أرسل رئيس قسم العمليات بقيادة الأركان العامة، إسحاق رابين، لتقصي الظاهرة ومعرفة أسبابها. وكانت استنتاجاته واضحة: "لقد ولدت سيطرة الحاخامية العسكرية مستوى متدن من التوجيه والإرشاد، منها استخدام العنف ضد الأطفال.. وأوصي بإبعاد الإرشاد عن سلطة الحاخامية العسكرية والاستعانة بمرشدين من حركات شبابية دينية".

♦ أنشطة التعليم والدعاية:

إن جيش الدفاع الإسرائيلي الذي احتشد للمساعدة في حل الأزمات الخطيرة للمهاجرين كان هو أيضاً جيش الدفاع الذي طالب بتشكيل وتكوين ذلك العالم التعليمي والثقافي للمهاجرين بما يتسق مع متطلبات الدولة وتوجهها الصهيوني. وقد رأى الجنود - طبقاً لأوامر قادتهم - في تعليم اللغة العبرية وبرامج الدعاية

والمحاضرات والتجمعات المختلفة، طريقة صائبة لتقريب سكان المعسكرات الإيوائية إلى المجتمع الإسرائيلي تمهيداً لإدماجهم فيه. ولم يكن المشتغلون بهذه المهنة يدركون مشكلات انكسار الهوية، والكبرياء والثقافة الأصلية التي جلبها المهاجرون معهم من بلدانهم الأصلية. وفي إطار النشاط الثقافي الذي قاده الجيش جلبت إلى معسكرات الإيواء الانتقالية عروض مسرحية بغناصر تنقيد عسكرية من جميع الأوجه. ويشير إلى ذلك التحقيق الصحفي "مسرح في معسكر الإيواء" الذي نشر في مجلة جيش الدفاع الأسبوعية "بمحانيه" في ٢٦ يوليو ١٩٥١: "في الساعات المبكرة من المساء، بدأ آلاف من المهاجرين يتدفقون باتجاه ساحة المسرح الطبيعية التي أعدها جيش الدفاع وجلسوا على مقاعد أحضرها الجيش.. ووصلت تباعاً شاحنات عسكرية تحمل رجالاً ونساءً وأطفالاً. هذه الألوف جلست وانتظمت لمشاهدة العرض المسرحي".

العرض نفسه - الذي حمل اسم "في معسكرات النقب" والذي يدور حول مستوطنة (كيبوتز) أثناء حرب الاستقلال - تعرض لموضوع غير معروف لجمهور المهاجرين. وتحدث الممثلون بطبيعة الحال بالعبرية التي لم يفهمها كثيرون من المشاهدين، كما أن بعضهم ربما كان يشاهد عرضاً مسرحياً للمرة الأولى. صحيح أنه كان قبل كل عرض هناك من يشرح من فوق خشبة المسرح مضمون الحبكة الدرامية باللغة اليديشية وباللغة العبرية - وبذلك استطاع آلاف المهاجرين فهم قليل مما يحدث أمام أعينهم - لكن الحقيقة أن الاستمتاع لم يكن كبيراً بما يكفي.

وأمر عملية مساعدة معسكرات الإيواء جرى تصنيفها في جيش الدفاع باعتبارها "سرية" أو حتى "سرية للغاية" خوفاً من أن أي إعلان عن إدخال جيش الدفاع إلى المعسكرات يتم تفسيره كاعتراف بإفلاس الحكومة وجهات الاستيعاب في الوكالة. ولكن منذ اللحظة التي بدأ فيها النشاط ذاته لم يكن إخفاؤه أمراً ممكناً، وخلال عدة أيام أخذت التقارير تتشر ما يجري تحت عناوين كبيرة وتحقيقات مفصلة في جميع الصحف الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، كان العنوان الرئيسي في هاآرتس في ٢١ نوفمبر ١٩٥٠: "احتياط الجيش يتوجهون لمساعدة المعسكرات" وفي مطلع التحقيق الذي جاء تحت هذا العنوان يورد الكاتب أن مائتي طبيب ومئات الممرضات تم تجنيدهم في خدمة الاحتياط، من أجل تقديم المساعدة الطبية في معسكرات الإيواء. كذلك وردت تفاصيل في التحقيق عن مهمات سلاح المهندسين وخطة إنشاء مخيمات أو معسكرات خاصة لـ ٥٠٠٠ طفل. وفي هذه المخيمات ذكرت الصحيفة لقراءها، أن الجيش تحمل مسؤولية كاملة تجاه تعليم الأطفال ورعايتهم على مدى ثلاثة أشهر. أما أولئك الأطفال ما بين ٥ إلى ١٢ سنة الذين عارض ذويهم في خروجهم من المعسكر إلى أماكن

خاصة لتجميع الأطفال، فقد قام جيش الدفاع ببناء أكواخ خاصة بهم وتم تقديم المساعدات لهم عبر جنديات جيش الدفاع.

قبل ذلك بيوم، ظهر في صحيفة عال هامشمار مانشيت يقول: "جيش الدفاع يهتم بـ ٢٧ من بين ١٠٨ معسكرات إيواء". والتحقيق المرتبط بهذا العنوان أوضح بالتفصيل خطة المساعدات العسكرية وأكد بصفة خاصة حقيقة أن قادة جيش الدفاع سيكونون مسؤولين عن إدارة ٢٧ معسكر إيوائي وأنهم سيتولون تنسيق نشاطات جميع الجهات العاملة مع المهاجرين.

وبخلاف المشاعر التي ربما تصاحب دخول جيش الدفاع إلى معسكرات الإيواء وكأنها شهادة فقر للحكومة والوكالة اليهودية، التي لم تستطع التغلب على المشاكل بإمكانياتها المدنية، اتضح أن الفعل نفسه وتفاني القادة والجنود في المهام المختلفة في المعسكرات بالذات أسهم في رفع المعنويات العامة، وبصفة خاصة وسط المهاجرين الجدد. وقد رأى بن جوريون في العملية وفي رد الفعل العام عليها مبرراً لنظريته الشاملة حول جيش الدفاع الإسرائيلي باعتباره الركن الأساسي في المؤسسات الرسمية للدولة، لتحقيق المهام القومية الرئيسية. وفي ٢٦ نوفمبر ١٩٥٠، بعد وقت قصير من بدء "عملية معسكرات الإيواء" زار رئيس الحكومة ووزير الدفاع معسكر "برديس"، الذي تولى مسؤولية قيادته سلاح البحرية، وفي اليوم الثاني للزيارة بعث خطاباً مطولاً لرئيس الأركان العامة يجال يادين كتب فيه: "الغاية الأساسية لجيلنا هي جمع الشتات اليهودي، وكل قوى الدولة والشعب يجب في هذه المرحلة أن تسخر لهذه المهمة العليا. لكن مجتمعنا، وربما حتى المتميزين من أبنائه مازالوا لا يعرفون جوهر هذه المهمة: مضمونها، متطلباتها، صعوباتها ومخاطرها.. فالجيش وحده لا يستطيع أن يقوم بهذه المهمة، لكن بدون الجيش أيضاً لن يتم إنجازها. والمطلوب تعاون أكبر بكثير من المجندات في الجيش، لأن الرعاية الأولى نحتاجها هنا للرضيع، للطفل والمرأة - البيت والأم. والمرأة فقط هي المؤهلة للقيام بذلك".

وقد تعرض بن جوريون في نفس الخطاب لمشكلات استيعاب المهاجرين من اليمن، على خلفية تعاطفه مع هذه العشيرة (اليمنيون، يحبون العمل وغير متلهفين على الحياة في المدينة ولديهم ميل واضح لميراث إسرائيل، بل وحتى إلى إتقان اللغة العبرية) وكذلك على خلفية خوفه من الآثار المتفاقمة للأزمات والخبرات السيئة التي عاشوها في بلدهم الأصلي. وكتب في هذا السياق: "الشيء الأول الملح بعد ترتيبات وتنظيمات أكثر جدوى وعقلانية للمعسكر، هو رعاية الأطفال (بما في ذلك الرضع)، ويجب أن نبدأ من ألف باء (من البداية): نظافة البدن، الاستحمام، إزالة القمل ومعالجة البثور والجذري.

تغذية أفضل.. ملابس وأحذية جيدة لمواجهة الشتاء.. رعاية خاصة بالأطفال الرضع.

من الممكن - وهذا واجب ثقيل على اكتافنا - تقليل وفيات الأطفال بين اليمنيين، كما هو الحال وسط الاستيطان القديم. وهنا نحتاج بالأساس لرعاية الأم بواسطة المجندة والمتطوعة.. يجب الاهتمام بتعليم النساء اللغة العبرية وكيفية القراءة بها. فالفجوة بين الرجال والنساء اليمنيين مهولة، ولكن يمكن - بل يجب - سد هذه الفجوة بالتدريج".

وقد أكد أنه على الجنود أن يعملوا بأسلوب لطيف، من خلال إعطاء المثل ودون الإضرار بمشاعر وعادات المهاجرين عموماً والمهاجرين من اليمن خصوصاً. وفيما عدا ذلك، أوضح أن الجيش الداخلى إلى معسكرات الإيواء، من الواجب أن يكون مجرد سلاح تقديمي لطيفي لتطوعين كثيرين، لكنه أضاف: "من الناحية الأمنية على جيشنا أن يكون قوة بناء، ولذلك فالطريق أمامه مفتوح".

وفي نهاية خطابه قرر: "من الواضح بالنسبة لي أن الواقع الجديد يجب أن نجد له صورا وأدوات جديدة لإظهار الرغبة الطليعية الطموحة، وأنني أرى في الجيش الإطار الأول - وليس الوحيد - لتفعيل واستغلال القدرة الطليعية التقدمية لدى الشباب، وهذا الإطار يجب أن ينبعث من داخله طاقة طليعية تنتشر بين فئات الشعب كافة. فالمعسكرات الإيوائية هي أول سندان لمطرقة جيش الدفاع المتقدمة، ولونجح الأمر - ويُحظر ألا ينجح - سيرتبط الجيش بطليعته ليصبح قوة رائدة ومنتجة حتى في مناطق الاستيطان واستصلاح الصحراء".

كان من المقرر أن تنتهي عملية معسكرات الإيواء الانتقالية في نهاية مارس ١٩٥١، غير أن النجاحات التي تحققت - خاصة على خلفية ما مرت به المعسكرات من إحباطات قبل ذلك - فتحت العديد من المجالات الأخرى أمام جيش الدفاع للاستمرار في نشاطه داخل معسكرات الإيواء حتى بعد انقضاء الشتاء. ويتضح ذلك مما كتبه رئيس المجلس الإقليمي للجليل الأعلى في ٢٣ مارس إلى وزارة الدفاع بالصيغة التالية: "من شأن الفرع أن يستولي علينا في اليوم التالي لليوم الذي سيُنهي فيه الجيش رعايته لنا، حيث تضم معسكرات إيواء كريات شمونة اليوم أكثر من ٣٠٠٠ نسمة. غالبية الجهاز الذي تم إنشاؤه بجهد كبير لرعاية سكان معسكر الإيواء يتكون من رجال الجيش. وإيقاف عمل الجنود، وبخاصة الجنديات، سيؤدي إلى توقف معظم الخدمات المتاحة لسكان المعسكر وأطفاله مما يهدد بعودة المعاناة إلى سابق عهدها، لأجل ذلك نطالب بالإبقاء على مجندات الناحل وسلاح السيدات العاملات بجيش الدفاع واللاتي يرتبط استمرارهن في العمل باستمرار رعاية الأطفال والرضع". وفيما يبدو، لم يكن هذا الأمر استثناءً يخص هذا المعسكر فقط.. ففي ٥ أبريل، كتب

رئيس قسم الاستيطان في الوكالة ليفي أشكول إلى رئيس قسم العمليات بقيادة الأركان العامة إسحاق رابين: "اتساقاً مع المحادثة التليفونية بيننا والتي جرت بالأمس، فإنني أؤكد على مطلبنا بأن يبقى الجيش أيضاً فترة الصيف في الأماكن التالية "الكوش ريسيا، دير الهوا (مستوطنة)، جيفعات يعريم، عمينداف، أورالوزيم، موحرقا، جوليكات وبرير. وهذه الأماكن تضاف لقائمة الأماكن الثمانية التي اتفق عليها بين الجيش وصندوق المرضى لكي تستمر فيها الرعاية الطبية بواسطة جانب الجيش".

والحقيقة، أنه قبل بضعة أيام من ذلك تقرر أن يبقى جيش الدفاع في معسكرات الإيواء متجاوزاً الموعد الذي سبق تحديده. وفي خطاب وزير العمل جولدا مائير إلى نائب رئيس الأركان العامة مورديخي مكلف الذي أرسل بعد هذا القرار، أكدت مشاعر السعادة التي انتابتها والتي عمت عناصر كثيرة في الوزارة بسبب قرار الإبقاء على الجيش في المعسكرات.

وخلال أبريل ١٩٥١، صدرت أوامر لوحدات جيش الدفاع الإسرائيلي بشأن دخولها إلى مستوطنات مهاجرين - عُرفت بمستوطنات استيعاب - وحدود الصلاحية والمسؤولية لإدارتها في مجالات ثلاثة: "الإدارية، والاجتماعية والأمنية". هذم العملية استهدفت أن تكون استمرار للمساعدات التي أعطيت لمعسكرات الإيواء في فصل الشتاء، ويتضمن ذلك رفع معنويات سكان الحدود، وزيادة قدرتهم على الصمود وتحسين الوضع الأمني على الحدود. وقد ورد في الأمر العسكري أنه: "في غالبية مستوطنات الاستيعاب هذه كان عمل جيش الدفاع بمثابة عامل تحفيز وتشجيع بالنسبة لسكانها وأيضاً عامل ترسيخ لثقة الشعب في الجيش.. إن هدفنا هو الاستمرار في هذه العملية في مواقعها الأكثر حيوية.. وفي مستوطنات الاستيعاب التي سيشملها هذا الأمر العسكري يجب أن يتمتع جيش الدفاع بصلاحية كاملة لإدارتها وتنظيمها وستصبح المؤسسات القائمة هناك خاضعة له".

وكانت المهام المفصلة التي أقيمت على جيش الدفاع في مستوطنات الاستيعاب على الحدود تتلخص فيما يلي:

- ١ - أن يتولى الصلاحية العليا في المكان.
 - ٢ - تنظيم المكان من الناحية الدفاعية وتدريب السكان عسكرياً، بهدف نقل الحراسة إلى أيديهم.
 - ٣ - القيام برعاية اجتماعية بواسطة جنديات سلاح المجندات.
 - ٤ - رعاية الأطفال.
 - ٥ - رعاية اعتيادية بواسطة سلاح الخدمات الطبية والطب الوقائي.
- وفي أمر العملية، تم تقسيم المستوطنات بين القيادات،

لكن كل قيادة كان عليها أن تدرس ما إذا كان هناك، في نطاق عملياتها، مستوطنات أخرى تحتاج للمساعدات وتقديم التوصيات إلى قيادة الأركان العامة لتحمل مسؤولية نقاط إضافية. وبذلك انضمت حلقة أخرى لسلسلة نشاطات الجيش بين المهاجرين الجدد. وقد لعبت هذه المساعدات متطلبات أمنية حقيقية وعاونت في تثبيت مستوطنات المهاجرين الزراعيين.

وفيما كان العمل يجري في مستوطنات الاستيعاب، صدر في ٢٥ يوليو أمر من جيش الدفاع الإسرائيلي يتعلق باستمرار العمل في معسكرات الإيواء مستعصية الأوضاع. وورد في مستهل هذا الأمر:

"إن الهجرة الكبيرة طبقاً لما هو مخطط، وضعت قسم الاستيعاب بالوكالة اليهودية في مواجهة مشكلات خطيرة لا يستطيع حلها بجهازه الدائم، فغياب الحس الاجتماعي، وغياب الحياة العامة والانضباط شكلاً عناصر المشكلة الأساسية. ونتيجة لذلك، وصلت معسكرات الإيواء إلى وضع حرج وأجواء غير ملائمة اجتماعياً. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في الموظفين الملائمين لتشغيلهم بالمؤسسات التي أنشئت في معسكرات الإيواء.. فأصبح الجيش مطالباً بالدخول إلى عدد من هذه المعسكرات ليأخذ على عاتقه مهمة تنظيمها".

وفي هذا الإطار، بدأ جيش الدفاع في إصدار صحيفة يومية - مكتوبة بحروف عليها علامات التشكيل - وتختلف معاني وطريقة نطق الكلمات في العبرية طبقاً لهذه العلامات كما في اللغة العربية - جرى توزيعها في كل المعسكرات، ساعدت في تعليم العبرية.. وكان هذا التعليم ضمن مسؤولية فرقة عسكرية في كل معسكر إيواء، ورغم ذلك سمح باستخدام معلمين مدنيين بأجر - في نطاق ١١٠ ساعات تعليم شهرياً في كل معسكر. وكان على هذه الفرق أيضاً أن تعرض فيلماً لسكان المعسكر، مرة كل أسبوع، واستثمار الاجتماع الأسبوعي لمشاهدة الفيلم في أعمال الدعاية بمشاركة محاضرين مدنيين. وتم تخصيص المحاضرات لموضوعات مختلفة عن أخبار البلاد، وتاريخ الشعب والصهيونية، والمشكلات الأمنية والاجتماعية التي تعانيها دولة إسرائيل.

وقد تحمل العبء الأكبر في ذلك كله أعضاء الناحل، سلاح الهندسة، كتائب الشبيبة ووحدات سلاح المجندات. ولكن استمراراً للتجربة السابقة جرى تجنيد رجال احتياط مناسبين للعملية، كما تم إعطاء تصريح خاص لتجنيد نساء للاحتياط، كطبيبات، ممرضات ورعايات للأسر والأطفال. وأضافت الأوامر العسكرية إلى ذلك ضرورة تجنيد مرشدين لمخيمات الأطفال ولمعسكرات الإيواء، لكي تقلل قدر الإمكان النزاعات مع الأسر المتدينة.



كتاب: الخيار النووي لإسرائيل

بقلم: مناحم بريش - الفصل الرابع

الناشر: كرتا (الشركة الإسرائيلية للخرائط والنشر - القدس)
ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري

♦ الردع النووي وميزان الرعب النووي في منطقتنا:

نتطرق هنا إلى موضوع الردع النووي وميزان الرعب النووي في الشرق الأوسط، كما نشر في مقال البروفيسور يوفال نثمان (مجلة: معراخوت ١٩٨٧).

والبروفيسور يوفال نثمان - كعالم كبير أسهم في كل مسيرة التطوير النووي، في جهاز الدفاع والمخابرات وكوزير للعلوم والتطوير، وله دور كبير في إثراء الفكر حول السياسة النووية الإسرائيلية.

ويتناول نثمان مسألة عدم ملاءمة الردع النووي للمتطلبات الدفاعية، فيقول: "لا يمكن الاعتماد على ردع نووي مستقر في الشرق الأوسط.. ويمكن أن نضيف إلى هذا، الحقيقة التي تقول إن السلاح النووي لا يفي بالمتطلبات الدفاعية الحقيقية لإسرائيل بسبب عوامل خمسة":

العامل الأول: "ميزان الرعب المستقر مرهون بتوافر قدر مساو من الاهتمام والقلق على حياة الإنسان عند الطرفين.. وهذا الشرط غير متوافر بيننا وبين العرب". وأحداث الحروب ليست هي فقط التي تدل على عدم التماثل بيننا في هذا الشأن، إنما يدل عليه أيضاً ما قيل عن الخسائر في الأرواح في الحرب العراقية الإيرانية، وفي مصر خلال حرب يوم الغفران وفي السعودية في السنوات التي سبقت ذلك.

العامل الثاني: "احتمال تعرض إسرائيل للضرر". وهنا أيضاً يوجد اختلاف بينها وبين الدول العربية.. وذلك بسبب تمركز السكان الإسرائيليين في ثلاث مدن. كما أن إسرائيل كلها صغيرة المساحة بالقدر الذي يسهل معه ضربها، مقارنة بجيرانها الذين ينتشرون في قارتين

وفي مساحات واسعة.

العامل الثالث: "طابع نظم الحكم". فمن بين إحدى وعشرين دولة عربية يوجد من ثلاثة إلى أربعة حكام "مجانين"، من طراز القذافي أو صدام حسين. وفي هذه الحالة من يضمن لنا أن نعرف من الذي سيطلق الصاروخ الأول؟

العامل الرابع: "المنافسة بين ٢١ دولة عربية في المواقف المتشددة معنا والسير حتى النهاية، مسألة من شأنها أن تتدهور إلى حد الحرب النووية، حتى لو لم يكن هذا هو المقصد".

العامل الخامس: "قد تخطط دول المؤخرة" - البعيدة عن إسرائيل - لإجراءات غير حذرة، بافتراض أنه في حالة نشوب حرب لن يتضرر إلا الجيران القريبون من إسرائيل، وأن البعد عن إسرائيل سيحمي الدول الواقعة في المؤخرة. وقد اعتاد العراقيون على القيام بهذا حتى ضربت إسرائيل المفاعل النووي العراقي "تموز". إلى هنا ينتهي كلام البروفيسور يوفال نثمان.

أعتقد أنه يمكن إضافة عدة عوامل أخرى لتأثيرها المتزايد في السنوات الأخيرة على قضية الردع النووي، وهي:

♦ تغفل الأصولية الإسلامية وممارساتها التي تتسم بالتطرف والعنف، يزيد من زعزعة الاستقرار في دول مختلفة بالمنطقة.

♦ التطرف العرقي - الديني في إسرائيل، الذي يبني نظريته على الحروب المتكررة التي توحد الشعب متجاهلاً الخطر النووي تماماً.

♦ الكمية الضخمة من أسلحة الدمار الشامل -

البيولوجية والكيميائية - وكذلك الصواريخ بمختلف مداها، الموجودة في مخازن الدول المجاورة، والتي تعتبر بمثابة "سلاح نووي للقراء".

من هنا علينا أن نتماهى مع موقف نئمان، ونتساءل، ونبدي ملاحظات، ونحاول أيضاً أن نتحرى عن اتجاهات أخرى حتى نحول دون تحول الشرق الأوسط إلى ساحة نووية. ويقترح نئمان في هذا الصدد: "إنشاء بنية أساسية دون أن يكون هناك إغراق نووي.. وإلى جانب هذا، نسعى بأي ثمن لا لا يمتلك العرب أسلحة نووية. وقد نجحنا في ذلك (حرمان العرب من الأسلحة النووية) طوال ٢٨ سنة، ولا توجد أسباب تدعو إلى الكف عن هذه الجهود، إلا أن الأمر يتطلب عملاً استخبارياً واعياً".

ويرد نئمان على الزعم القائل بعدم إمكانية وقف المسيرة، وأنه من الأفضل أن ندخل الآن بوعي إلى عصر الشرق الأوسط النووي قائلاً: "من الأفضل أن نحاول بقدر الإمكان تأجيل هذه اللحظة الخطيرة. وإذا نجح العالم، سننجح نحن أيضاً في الحيلولة دون تغلغل السلاح النووي لسنوات أخرى قادمة.. وقد نصل في الوقت نفسه (إلى وضع يزول فيه الدافع تماماً، أو على الأقل تصبح النظم العربية أكثر نضجاً وتكون لديها القدرة على الاندماج في ميزان رُعب مستقر.. وعلى أية حال، سنبدأ أولاً بالموافقة على مبدأ "إنشاء بنية أساسية" في الواقع الحالي، كما سبق القول، دون اقتراح أي تغيير لما هو قائم".

أما بالنسبة لمقولة: "نسعى بأي ثمن لأن لا يمتلك العرب أسلحة نووية"، فمن الواجب أن نؤكد على كلمة "نسعى" بمعنى "إجراء نشاط وممارسة ضغوط" من دول العالم المؤثرة في المنظومات الدولية، وليس كمهمة تقوم بها القوات الإسرائيلية رغم شهرتها الذائعة. إن منع التدهور النووي في الشرق الأوسط هو مصلحة عالمية من الدرجة الأولى، وليست قاصرة فقط على شعوب المنطقة.

صحيح أنه لا توجد أسباب تدعو للكف عن هذه الجهود، ومن المؤكد أن كل الوقائع تؤيد توسيع الجهود وعدم قصرها على العمل الاستخباري الذي قد يستتبع بدوره عملاً عسكرياً، بل التوسع في الاتجاهات التي لاتزال "خارج المجال" في السياسة الإسرائيلية.

أما الموقف الداعي إلى الاعتماد على أن تصبح النظم العربية أكثر نضجاً وتكون لها القدرة على الاندماج في ميزان رُعب مستقر.. فيجدر بي هنا أن أشير إلى أنه في الواقع الشرق أوسطي لن يستطيع ميزان الرُعب المستقر أن يفي بالمتطلبات الحيوية لإسرائيل، وهذا يتضح من كلام البروفيسور نئمان، فمصلحة إسرائيل ومصلحة شعوب المنطقة هي "التخلص من التهديد النووي".

إن صانعي السياسة الإسرائيلية العامة يكتفون بتأييدهم للإجراءات التي تدور حول أجهزة الأمن، المناطق،

الحدود، المعابر، الأمن الوقائي.. فهل سمعنا عن فكر شامل وبلورة لسياسة تتعلق بعلاقاتنا مع إيران، باستثناء تصريحات جوفاء ربما كان الصمت أفضل منها، أو تتعلق بعلاقاتنا مع روسيا، أو علاقاتنا مع تركيا، وتكون ثمرة لفكر ودراسة مطولين؟ أين بلورة السياسة الشاملة فيما يتعلق بعلاقاتنا مع مصر أو الغرب ودول أخرى؟ وهل من اللائق أن ننظر إلى الخيار النووي كمسألة ذات آثار عسكرية وأمنية فقط؟ ألا يقتضي تفردّه وتأثيره الشديد - كظاهرة غير تقليدية - نظرة سياسية أكبر وفي محافل تختلف تماماً عن أي محفل مألوف؟

لقد اتفقنا على مبدأ "إنشاء بنية أساسية" وهذا ليس بغرض مواصلة القطيعة مع جيراننا فيما يتعلق بالمسألة النووية، وإنما بغرض إجراء محادثات - وليست مفاوضات - معهم حول هذه المسألة التي تثير المخاوف في قلوب كل شعوب المنطقة، من منطلق توضيح إسرائيلي بضرورة حماية وجود إسرائيل فقط، وهو الوجود الذي مازال معرضاً للخطر (وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحادثات حول نزع السلاح بين الدول الكبرى استمرت سنوات طويلة).

إن الرفض العربي لقبول "الحق المطلق" لإسرائيل (على حد زعمهم) في الحصول على السلاح النووي، يجب أن يقابله توضيح دقيق لوضعنا الخاص، بسبب تعرض وجودنا للخطر.

"من الأفضل أن نحاول بقدر الإمكان تأجيل هذه اللحظة الخطيرة" نعم، يمكن تحقيق ذلك، ومهمتنا هي العمل على أن "يزول الدافع تماماً"، ولكن ليس بأسلوب "الله يحارب بدلاً منكم".

بنمط تفكيرنا السياسي حول علاقاتنا مع الجيران، لم نخترق حتى الآن الحاجز الفكري المتمثل في كوننا غرباء في المنطقة، وعدم الثقة المتبادلة بيننا وبين المحيطين بنا.

إذا كان الأمر كذلك، يجب أن نحاول تأجيل هذه اللحظة لأن مسيرة تحول الشرق الأوسط إلى ساحة نووية يمكن تغيير اتجاهها.

من الواضح أن كل الشعوب (وليس الزعماء) في الشرق الأوسط ينتابها الخوف من هول السلاح النووي. وبالتالي، لا يمكن تأجيل "تلك اللحظة الخطيرة" إلا بإجراءات واضحة تتمثل في تغيير الاتجاه، من أجل تحويل المسيرة دون انتظار لأن "تصبح النظم العربية أكثر نضجاً"، بغرض الاندماج في ميزان الرُعب "المأمول". ونعتقد أن عناصر الزعامة في الدول التي تنظر إلى المصالح الإقليمية والعالمية على السواء، سوف تؤيد الجهود المطلوبة لتغيير اتجاه المسيرة.

لقد عقب الدكتور شاي فيلدمان بوضوح (في محاضرة بجامعة تل أبيب في ١٧/٥/١٩٩٣) على مسألة تغيير اتجاه المسيرة، مورداً أمثلة من مناطق

مختلفة في العالم توقف فيها نشاط التسلح النووي، سواء بضغط أمريكي (تاوان)، أو بالاتفاق مثل حالة الأرجنتين والبرازيل، أو جنوب أفريقيا التي قررت تصفية المنشآت التي كانت تمتلكها وأخضعت بينها الأساسية للتفتيش الدولي. وهو يقول إن الدول الكبرى تعيش هي الأخرى "مرحلة خفض الخطر النووي في المجال الاستراتيجي".

وهذه الأمثلة تدل على أنه "يمكن من حيث المبدأ تغيير اتجاه المسيرة، غير أنه لا يوجد أي ضمان للنجاح في تغيير هذا الاتجاه".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المسيرة النووية ليست كارثة طبيعية أو قوة قدرية، بل هي ثمرة فكر إنساني وقدرة بشرية على الابتكار والاختراع.. ووجود أو تطوير السلاح النووي، أو عرقلة ووقف المسيرة هي أمور تخضع للإنسان فقط ولا تخضع لأي قوى أخرى.. أي أن تغيير اتجاه المسيرة مرهون بالإنسان.

♦ التبعية الخاصة :

ترتبط دول كثيرة في العالم بدول أخرى مجاورة، أو بعيدة، في مجالات تمثل أهمية لتقدمها وتطورها، وارتباط وتبعية إسرائيل يختلفان كثيراً عن ارتباط وتبعية دول أخرى، ولهما سمات خاصة:

♦ في الواقع الجغرافي - السياسي، يتعرض وجود إسرائيل للخطر، ولذلك تحتاج بشدة لسند يدعم أمنها.

♦ علاقات الجوار بين إسرائيل والدول المحيطة بها مباشرة، وبين الدول الأكثر بعداً هي علاقات لا سلام ولا حوار، وتصل أحياناً إلى مستويات توتر على حافة الصدام.

♦ علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة متأصلة في كل مستويات الإدارة الأمريكية وبين كل فئات الشعب الأمريكي، ويدخل الالتزام الأمريكي - وخاصة الالتزام بأمن إسرائيل - ضمن شبكة العلاقات بينهما. وهذا الالتزام لا يرتبط بسياسة إسرائيل العامة ولا بعلاقات الجوار أو بوضعها في المنطقة.

♦ يمكن القول بأن وطأة مقاطعة إسرائيل، أو عزلتها، في المنطقة تظهر من خلال نسيج العلاقات أو من خلال جهود الولايات المتحدة لوقف تدهور وضع إسرائيل وهبوط تأثيرها في المنطقة.

هناك ما يمكن أن نطلق عليه تبعية مشتركة بين أربعة "شركاء": إسرائيل، الفلسطينيون، دول المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية. كما توجد أمور خاصة بإسرائيل والفلسطينيين تعد أيضاً جزءاً من التبعية المشتركة.

من منطلق تبعية الجوار، في منطقتنا، هناك أيضاً إمكانية كبيرة للمشاركة في مجالات كثيرة، حيث تمثل إسرائيل والعنصر الفلسطيني طرفين في الكيان العضوي للمنطقة ولا يمكن أن تتمتع المنطقة باستقرار كامل بدونهما.

الأمر الأكثر أهمية هو أنه بفضل تركيبة كل المشاركين في التبعية المشتركة يمكن تحقيق مهمة تخليص شعوب المنطقة من رعب السلاح النووي كهدف من الدرجة الأولى يخدم المصالح الحيوية للجميع.

إن الأيام التي تلت اتفاقية أوسلو، واللقاءات مع الجيران في دول المنطقة، والمباحثات وحجم وعمق الموضوعات، والمشاركة المباشرة والعملية في التخطيط لحياة الجوار والتعاون والتقدم، خلقت مناخاً من الحوار وبناء الثقة.

كل هذه أمثلة تدل على توافر فرص تقتضي من إسرائيل مواصلة طريقها.

إن المصالح المتداخلة لكل الشركاء تكمن في تبعية إسرائيل الخاصة، وفي عمق علاقاتها بالولايات المتحدة وضعف اندماجها في المنطقة.

وبالتالي، فإن المعاونة الفاعلة والمُشجعة للفلسطينيين وإسرائيل على السواء، ليس من جانب الولايات المتحدة فقط بل أيضاً من جانب دول المنطقة، مع الإعلان الواضح عن ذلك، تعتبر ذات أهمية كبيرة للغاية ويجب الإسراع بتقديمها.

♦ الحوار:

تكمن القيمة الخاصة للحوار مع الجيران حول المسألة النووية في أنه حتى في حالات اختلاف المواقف وعدم الاتفاق في الرأي ووجود عقبات أخرى كان الحوار يتواصل ولا ينقطع.

إن تأجيل المحادثات حول جوهر الخيار النووي في المنطقة مع الدول التي حققنا سلاماً معها، واشتراط المحادثات بالتوصل إلى تسويات سلام مع باقي الدول في المنطقة لا يخدم الهدف، وربما أيضاً يشكل حجر عثرة في الطريق.

إن تجاهل إسرائيل للحوار ولخاوف شعوب المنطقة، التي ترغب في إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، ليس في مصلحة إسرائيل ولا يرقى بوضعنا في المنطقة كجيران لهم نفس الحقوق والواجبات.

ويجدر بنا أن نؤكد هنا، أن الحوار حول المسألة النووية لا يمثل حتى الآن خطوة حقيقية وفورية يمكن أن نعتبرها نقطة البداية في الحوار. لقد استمرت كل المباحثات التي أجريت في العالم حول المسألة النووية سنوات طويلة، وهذا بسبب التعقيد الذي يتسم به الموضوع وفقدان الخبرة بشأنه، إلا أن الحوار هو خطوة أولى في طريق طويل، وفي مقدوره أن يؤدي لتفاهم، وأن يحول حالة الصراع والقطيعة والشكوك إلى حالة من الإنصات لمخاوف مشاكل الطرف الآخر. إنه وضع يكشف عن فرص واحتمالات يمكن أن تنمي مصالح مشتركة حيوية.

ومن ثم، فالإنصات يجعل من السهل فهم فرص بناء العلاقات.. إلا أن الطريق بين الفهم والاتفاق بين الأطراف ليس قصيراً. والقوة المحركة والدافعة للحوار مرهونة أساساً بالزعماء وقراراتهم بالعمل على إبعاد

الخطر النووي عن الشعوب.

وفي خضم التطورات والتغيرات في منطقتنا، نحاول دائماً أن نبرز فقط صراعنا مع الفلسطينيين وجمود علاقاتنا مع الجيران.. إننا مازلنا حتى الآن غريباء في نظر المنطقة، نهدد ويهددنا الخطر، ونقوم "بدور" العدو عند الضرورة.

تصل الصراعات بين الدول - بوجه عام - إلى مرحلة التضج التي تؤدي إلى مخرج لا بديل عنه هو الحوار المباشر (الحرب أيضاً تنتهي بحوار). وقد وصل الصراع بين إسرائيل وجيرانها، والذي دخل طريق السلام مع الفلسطينيين، إلى مرحلة الحوار المباشر رغم العقبات التي كانت في الطريق.

إن أي تحرك سياسي يبدأ بالحوار، وفي الآونة الأخيرة تجلّى عنصر الحوار بين الدول المتصارعة في تصريحات الهند وباكستان ومن خلال ما قاله الرئيس الباكستاني: "الخطر يهددنا جميعاً.. لماذا لا نحل قضايانا فيما بيننا؟". والمشكلة النووية في منطقتنا ليست مشكلة صراع على الأرض أو تتعلق بقضايا قومية من نوع خاص، بل هي مشكلة تتمثل في درء الخطر، وإخلاء المنطقة من كل أسلحة الدمار الشامل.. فلا بديل عن الحوار.. هذا ما أثبتته تجارب التاريخ. كما أن بناء الثقة بين الزعماء والشعوب يبدأ ويمر عن طريق الحوار المباشر.

لا يمكن إغفال وضع إسرائيل الخاص فيما يتعلق بخطر الأسلحة النووية، لأن من شأنه أن يُزعزع استمرار وجودنا هنا. صحيح أنه خطر يهدد شعوباً أخرى، إلا أنه لا يشكل خطراً شاملاً عليها كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل. من هنا كان لزاماً على إسرائيل أن تواصل اهتمامها بهذا الموضوع وتوليّه عناية خاصة.

❖ وفي الواقع الحالي يجب على القيادة الإسرائيلية أن تجيب على الأسئلة التالية:

❖ هل نسمح لأنفسنا بالتواجد في دائرة الأخطار من خلال تدهور الوضع إلى حد الحرب النووية؟

❖ هل سيعزز أمننا في حالة وقوع مواجهة نووية؟

❖ هل درسنا كل السبل، وهل ركزنا كل جهودنا في اتجاه البحث عن تفاهم مع الجيران من أجل التخلص من الخطر الرهيب المحيط بنا؟

❖ بداية الحوار مع مصر:

لا شك أن التقدم الحقيقي نحو التسوية مع الفلسطينيين سينهض بوضع إسرائيل في المنطقة ويساعد على توفير مناخ يُسهل من إجراء اتصالات ومباحثات إيجابية مع مصر حول التعاون الإقليمي، لأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو قضية إقليمية تهم الجيران وليس الفلسطينيين وحدهم، وتؤثر على شبكة العلاقات الإقليمية وعلى مشكلة الأسلحة النووية.

وفي هذا الشأن، لا يمكننا أن نغفل مكانة مصر الكبيرة وتأثيرها على مسيرة السلام، والتي تقدم العون للجيران من حولنا وتعطيهم "الشرعية" للتقدم في المسيرة.

ومكانة مصر الكبيرة تقتضي من إسرائيل بذل جهود خاصة بهدف الوصول إلى تفاهم عميق معها حول سبل إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

أعتقد أنه من المهم في المرحلة الأولى أن تكون هناك مبادرة إسرائيلية - مصرية مشتركة لوضع وسائل انضباط سياسية بغرض وقف أي مسيرة لتحويل المنطقة إلى ساحة نووية، ويمكن أن يتم ذلك أيضاً بأسلوب المقابل الاقتصادي بدعم من الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا ودول أخرى، وهناك أمثلة عديدة على ذلك.. فقد تم في مارس ١٩٩٩ الاتفاق على مقابل اقتصادي بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، حيث تلتزم الولايات المتحدة بمساعدة كوريا الشمالية في زراعة البطاطس في مناطق واسعة في شمال الدولة، مقابل السماح للولايات المتحدة بالتفتيش في موقع كوري تحت الأرض يشبه في إجراء تجارب نووية وتطوير أسلحة نووية فيه. تقول التقديرات إن المجاعة التي تجتاح كوريا الشمالية في السنوات الأخيرة تسببت في وفاة ثلاثة ملايين شخص.

كما اتفقت الولايات المتحدة مع روسيا مؤخراً على رفع الحظر المفروض على معاهد ومؤسسات البحوث النووية الروسية، إذا ما توقفت روسيا عن إمداد إيران بتكنولوجيا تطوير أسلحة الدمار الشامل.

مثل هذه الإجراءات يمكن أن تكون، من حيث المبدأ، بمثابة اتجاه عمل لمنطقتنا، من أجل وقف مسيرة تحول المنطقة إلى ساحة نووية.

ويجدر بنا هنا أن نلفت الانتباه إلى موقف مصر التي ظلت تقول في السنوات العشر الأخيرة أن "إسرائيل لن تنزع سلاحها النووي إلا في إطار اتفاقيات شاملة لتدمير كل أنواع الأسلحة غير التقليدية في الشرق الأوسط وفي إطار التوقيع على معاهدات في هذا الشأن وإجراءات تفتيش ورقابة من جانب هيئات دولية" (لقاء مع وزير الخارجية المصري - صحيفة "دافار" في ١٩٩٢/١/٣١). أعتقد أنه سيكون لزاماً علينا إجراء مباحثات مع مصر حول الدول التي لها علاقة بالأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إلا أن هذا ليس سبباً يحول دون بدء حوار حول إخلاء المنطقة من الأسلحة غير التقليدية.

إن تحريك الإجراءات في طريق الحوار مع مصر حول المسألة النووية يختلط بمناخ المسيرة السلمية، بل ويساعد على وضع منظومة حوار إيجابي إقليمي، حول موضوعات مطروحة على بساط البحث ولا يمكن مناقشتها إلا في إطار محفل إقليمي.

من المؤكد أن الاتجاهات الإقليمية، بل والعالمية أيضاً، ستشجع الفكر الإسرائيلي - الإقليمي المشترك على الحوار حول المسألة النووية.. وكخطوة أولى نقترح بدء محادثات مع مصر حول هذه المسألة والوصول معها إلى فهم مشترك.



الأزمة غير المرئية: لماذا فشلت التوقعات الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي؟

الكاتب: شموئيل إيفين

دورية التقييم الاستراتيجي - عدد فبراير ٢٠٠٢
مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب
إعداد: أكرم ألفي

أن تأثيرها على اقتصادنا كان محدوداً مقارنة بتأثيرها على الاقتصاد الأمريكي والأوروبي، إلا أنها قادت إلى مزيد من التراجع خاصة في قطاع السياحة، مما قاد بدوره - إلى تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بنحو ١٪، حيث تقلصت أعداد السائحين الوافدين إلى إسرائيل في شهري سبتمبر وأكتوبر بنحو ٢٩٪ مقارنة بالأشهر السابقة.

إجمالاً، فإن جميع هذه العوامل (الوضع الأمني، تباطؤ الاقتصاد العالمي، أحداث الحادي عشر من سبتمبر) أدت إلى فقدان الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي نحو ٢٣ مليار شيكل.

كما يظهر، بوضوح، من السرد السابق أن أسباب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي في مجملها أسباب خارجية، إلا أن هذا لا يعني أن السياسة الاقتصادية المحلية لم تساهم فيها، بل إن جزءاً منها يرجع لسوء الإدارة الاقتصادية للبلاد. فبكل بساطة، لم يتم عمل اللازم لمواجهة هذا الوضع الذي ظهر من البداية أنه يحمل معه مشكلات وخسائر. فقد كان التعامل مع هذه العوامل الخارجية المؤثرة يتسم بالبُطْء الشديد، وهو الوضع الذي استمر حتى نهاية عام ٢٠٠١. ففي ديسمبر ٢٠٠١ فقط، بدأت الحكومة في اتخاذ إجراءات محددة لمواجهة هذا الوضع، مثل خفض الميزانية بنحو ٦,١٥ مليار شيكل، وقيام البنك المركزي الإسرائيلي بخفض معدلات الفائدة بنحو ٢٪.

إلا أن هذه الخطوات تُشير إلى أخطاء صانعي السياسة الاقتصادية في تقييم خطورة الوضع الاقتصادي، على الرغم من إدراكهم التام للتغيرات في العوامل والمؤشرات الاقتصادية التي تقود الاقتصاد الإسرائيلي.

♦ التوقعات الاقتصادية غير الملائمة:

على نقيض التوقعات الأولية التي تم وضعها في نهاية عام ٢٠٠٠، والتي توقعت معدل نمو مقداره ٥,٤٪، بلغ

فاجأت المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي، والتي نشرها المكتب الإحصائي الإسرائيلي في ٢١ ديسمبر ٢٠٠١، حتى أكثر المتشائمين بصدد أحوال الاقتصاد الإسرائيلي.

فعلى النقيض من التوقعات السابقة، شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠١ نمواً سلبياً (-٥٪) مقارنة بنمو ٦,٥٪ في عام ٢٠٠٠. وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٩٪. فكيف يمكننا تفسير فشل التوقعات المشار إليها والمسار السلبي الذي اتخذه الاقتصاد الإسرائيلي؟

إن هذا المقال يرى أن هذا الفشل لم يكن بسبب أخطاء في تقدير أهمية القوى المؤثرة على مسار الاقتصاد المحلي الإسرائيلي، بل نتيجة التقييمات غير الصحيحة لاتجاهات هذه القوى.

لقد ظهرت الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي بنهاية أكتوبر ٢٠٠٠، نتيجة عاملين أساسيين: الأول، هو تدهور الوضع الأمني والاجتماعي نتيجة العنف الفلسطيني، مما أثر بالسلب على قطاعات السياحة والتشييد والبناء والتجارة والصناعة. أما الثاني، فكان تباطؤ الاقتصاد العالمي، وهو التباطؤ الذي بدأ في نهاية ٢٠٠٠ واستمر خلال الربيع الأولين من عام ٢٠٠١.

وقد ساهم انهيار قطاع الصناعات التكنولوجية العالمي في تأثر قطاعي التكنولوجيا والاتصالات الإسرائيليين بالسلب، وتراجع صادرات هذين القطاعين، إلى جانب الصعوبات التي واجهتها الشركات الإسرائيلية في جذب التمويل الأجنبي. فقد بلغ مقدار التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي - كنتيجة مباشرة للانتفاضة الفلسطينية - نحو ٣٪؛ بينما بلغ التراجع نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي نحو ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر هي الأخرى في تراجع الاقتصاد الإسرائيلي. فعلى الرغم من

معدل النمو في ٢٠٠١ نحو (-٠,٥%) كذلك كان الحال بالنسبة لباقي التوقعات، حيث بلغت نسبة العجز في الميزانية نحو ٤,٦% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢,٧٥% كما كان متوقفاً في أكتوبر ٢٠٠٠ و١,٧٥% كما وضعت الخطة الحكومية. ولعل السبب وراء الاختلاف بين العجز المتوقع والفعلي كان تراجع الدخل من عوائد الضرائب والتي بلغت حصيلتها أقل من المتوقع بنحو ٦,٧ مليار شيكل جديد.

كذلك فقد بلغ معدل التضخم في نهاية ٢٠٠١ نحو ١,٤% مقابل ٢,٥ و ٢,٥% كما هو متوقع، حيث كان عام ٢٠٠١ هو العام الثالث على التوالي التي تبلغ فيه معدلات الفائدة نسب أقل من تلك التي خططت لها الحكومة والبنك المركزي الإسرائيلي. ففي نهاية ٢٠٠٠، توقع البنك المركزي الإسرائيلي أن يصل معدل التضخم خلال عام ٢٠٠١ من ٢,٥-٣%، ولكن في النصف الأول من عام ٢٠٠١ تم توقع أن يصل معدل التضخم إلى ٢% وفي سبتمبر ٢٠٠١ تم تعديله مرة أخرى ولكن هذه المرة إلى ٣%.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من خطورة الوضع الأمني في إسرائيل، وضعت وزارة المالية الإسرائيلية في يوليو ٢٠٠١ الميزانية على أساس توقع نسبة نمو ٤%. وفي منتصف أكتوبر ٢٠٠١، أدركت الوزارة أنه يصعب تحقيق هذا المعدل، وفي ديسمبر ٢٠٠١ خفضت معدل النمو المتوقع إلى ٢%.

ومن جانبه، توقع البنك الدولي أن يبلغ معدل النمو في إسرائيل خلال ٢٠٠٢ (٤,٥%) ثم خفضه إلى ٤% في سبتمبر ٢٠٠١ وفي أكتوبر ٢٠٠١ خفضه مرة أخرى إلى ٢,٨% وأخيراً إلى ١,٧% في ديسمبر ٢٠٠١.

♦ تفسير الأخطاء في التوقعات الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي؛

كيف يمكننا تفسير هذا التخبط في التوقعات الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي؟..

في البداية، نجد أن هناك تجاهل من قبل القيادات الحكومية في البلاد والهيكل المسؤولة عن صنع التوقعات الاقتصادية للتغيرات الحادثة سواء في البيئة العالمية أو المحلية، خاصة تلك الأحداث التي شهدتها إسرائيل بداية من أكتوبر ٢٠٠٠. ففي هذا الوقت، توقع العديد من الخبراء الاقتصاديين ألا يستمر الصراع في الأراضي الفلسطينية لفترة طويلة، متجاهلين تقييمات النخبة السياسية التي توقعت غير ذلك.

فقد حذرت قيادات جيش الدفاع الإسرائيلي من أن العنف الفلسطيني من الأرجح أن يتصاعد ويستمر لفترة طويلة. فعلى سبيل المثال، حذر أحد قيادات جيش الدفاع الإسرائيلي "عاموس مالكا" من أنه في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن المواجهات ستستمر وستتصاعد في ربيع ٢٠٠١. وحذر أيضاً من تصاعد الهجمات الإرهابية التي تقوم بها الجماعات الإسلامية مثل حماس والجهاد والتظيم.

نفس التقييمات طرحها رئيس الأمن العام "أفي ديختر"

في أبريل ٢٠٠١، حيث أكد أن عرفات غير مهتم بتطبيق وقف إطلاق النار خوفاً من أن يُضعف ذلك موقعه بين الفلسطينيين، وبالتالي فإن إسرائيل ليس لديها شريك في السلطة الفلسطينية له مصالح واضحة في مواجهة الإرهاب. كذلك أكد أحد قيادات جيش الدفاع في اجتماع اللجنة الأمن والشؤون الخارجية بالكنيست أن عرفات يُعد لصراع طويل الأمد. وأكد أن الرسالة التي تقدمها القيادة الفلسطينية لمواطنيها بذلك أن الصراع سيستمر لفترة طويلة. وأخيراً أكد مالكا في يونيو ٢٠٠١، أنه بعد ثمانية أشهر من المواجهات فإن نهايتها ليست في الأفق، حيث أن عرفات يُعد شعبه لمواجهة طويلة.

وفي ظل تدهور الوضع الأمني وعلى ضوء تباطؤ الاقتصاد العالمي، وجدت القيادة الاقتصادية نفسها غير قادرة على إدراك التغيرات التي تحدث وتحليل تأثيرها على الوضع الداخلي. بتعبير آخر، فإن الأخطاء في التوقع لم تؤثر فقط على الخطط المستقبلية، ولكن أيضاً على الجهود المطلوبة لتحسين الوضع الاقتصادي خلال العام المنصرم. فقد تجاهل صانعي السياسة الاقتصادية المؤشرات الاقتصادية السيئة والتي أشارت إلى التغيرات في الاتجاه الاقتصادي.. مثال واضح على ذلك يمكننا أن نراه في المؤشرات ذات العلاقة بقطاع السياحة، ففي أكتوبر ٢٠٠٠ (أول شهور العنف الإسرائيلي - الفلسطيني)، كان من الواضح أن الدخل من السياحة قد تراجع بنسبة ٤٠% مقارنة بنفس الشهر من العام الأسبق. وفي أكتوبر ٢٠٠١، كان لازال التراجع مستمر حيث كان قد بلغ أقل بنحو ٥٨% مقارنة بأكتوبر ٢٠٠٠، وذلك نتيجة لكل من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والهجمات في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هذا التراجع كان ناتجاً بالأساس من عوامل خارجية، إلا أنه كان من الواضح أن هناك تراجع في عوائد الدولة من هذا القطاع الهام.. إلى جانب تراجع العوائد من الضرائب بنسبة ٢٢% في أكتوبر ٢٠٠١. من وجهة النظر المنهجية، فإن التوقعات الاقتصادية الأولية كانت مبنية على افتراضات خاطئة، حيث أكدت استمرار الاتجاهات لعام ٢٠٠٠. فبسبب هذا العام الذي كان عاماً جيداً بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي (حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦%)، كان الخطأ في توقع عام جيد آخر من النمو. فلم تحدث تحولات ذات دلالة في هذه التوقعات على الرغم من التغيرات الخارجية الهامة التي حدثت، وهو ما أدى - بدوره - إلى تبني البنك الإسرائيلي لمعدل فائدة مرتفع، وبالتالي انخفاض معدل التضخم مقارنة بما خططت له الحكومة. وقد تم تعديل هذه السياسة فقط عندما ظهر للجميع أن لسياسة معدلات الفائدة المرتفعة آثار سلبية على مجمل الاقتصاد الإسرائيلي.

♦ تكلفة التوقعات الخاطئة:

هناك ثمن باهظ يتم دفعه مقابل التوقعات الاقتصادية الخاطئة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الهيكلي، في سياق أن هذه التوقعات تشكل القواعد العملية لكل من

صُنْع القرار الاقتصادي والمسؤولين عن تنفيذ هذه السياسات. فإن الضرر يصبح واضحاً: فالتوقعات الخاطئة تفرز سياسات سيئة.. فتوقعات التضخم الخاطئة، على سبيل المثال، كان لها تأثير واضح على الأداء الاقتصادي الإسرائيلي خلال عام ٢٠٠١. فلو أن البنك المركزي أخذ في اعتباره ارتفاع نسبة التضخم عن المتوقع، ما كان تبني أسعار فائدة مرتفعة، وهو ما أثر من جانبه بالسلب على النمو الاقتصادي، لعدد من الأسباب: الأول، أن معدلات الفائدة المرتفعة قلصت من العائد على رأس المال الاستثماري، وبالتالي أحجم رجال الأعمال عن الاستثمار في مشروعات تخلق فرص عمل. ثانياً، أن معدل الفائدة المرتفع ساهم في تقوية معدل صرف الشيكل وقلل من تكلفة العملات الأجنبية في السوق المحلي، وهو ما نتج عنه تراجع أرباح الصادرات وتخفيض أسعار السلع المستوردة، كما أنه في ظل الأسعار المنخفضة للسلع المستوردة وارتفاع تكلفة رأس المال، وجدت العديد من المصانع المحلية صعوبة في المنافسة مع السلع المستوردة، وبالتالي قامت بخفض إنتاجها وتقليص عمالتها.

هكذا، فإن سياسة بنك إسرائيل الخاصة برفع أسعار الفائدة ساهمت في زيادة أعباء الاقتصاد وبالتالي ساهمت في زيادة البطالة.

إن مستوى التضخم الإسرائيلي المنخفض، في ظل انخفاض معدلات الفائدة في العالم، يمنح فرصة استثنائية لتحقيق نمو اقتصادي بالبلاد من خلال تقليص معدلات الفائدة. إلا أن هذه الفرصة لم يتم وضعها محل التنفيذ إلا في ديسمبر ٢٠٠١، عندما تم خفض سعر الفائدة بنسبة ٢٪.. إن هذه الخطوة المفاجئة تحمل في ذاتها مخاطر على القطاع المالي خلال الشهور المقبلة.

من ناحية أخرى، فإن الأخطاء في توقع نمو الناتج القومي الإجمالي وعوائد الدولة أثرت في الأخرى بالسلب على كفاءة تجميع المصادر القومية للأسباب التالية:

١- إن تراجع العوائد من الضرائب فجأة قد يدفع الحكومة لتقليص غير مخطط للإنفاق الحكومي، مما سيؤثر على الأنشطة المخططة للوزارات الحكومية. من ناحية أخرى، فإن انخفاض عوائد الحكومة من الممكن أن يدفعها للبحث عن مصادر إضافية لتغطية نفقات الدولة.

٢- إن الحاجة لتحديث الميزانية بشكل مستمر يخلق خلافات دائمة بين المسؤولين المنتخبين والعاملين في الوزارات المختصة.

٣- إن تحديث الميزانية بالتوافق مع الضغوط لاتخاذ إجراءات عاجلة، عبر تقليص الإنفاق وزيادة الضرائب لتغطية العجز، أو المرتبطة بالاثنين معاً، من الممكن أن يؤدي إلى آثار سلبية طويلة الأمد على الاقتصاد.

◆ كيف نتعامل مع التوقعات الخاطئة ؟

١ - على المخططين في المستويات القومية أن يأخذوا بتقديرات نخبة جيش الدفاع الإسرائيلي، والموساد، وكل من لهم علاقة بتقديرات الوضع الأمني والسياسي، وتطبيق هذه الرؤى على التقديرات الخاصة بالتوقعات

الاقتصادية. فعلى الاقتصاديين أن يتلقوا التقديرات الأمنية والسياسية الأكثر واقعية من تلك التوقعات التي تصنعها الهيئات الاقتصادية.

٢- إجراء تعديلات على أدوات صنع التوقعات الاقتصادية، وعلى الأخص تلك المتعلقة بالمعلومات الاقتصادية الاستقرائية. كذلك، يجب الأخذ بالوسائل الخاصة «بالإنذار المبكر»، وذلك لكي يمكن اتخاذ قرارات في الوقت المناسب بالنسبة للأزمة.

٣ - أخذ السيناريوهات الاقتصادية في الاعتبار، فمثل هذه الطريقة تسمح للتخطيط الاقتصادي أن يتوافق مع السيناريوهات الممكنة: سيناريو متفائل وآخر عقلائي وآخر متشائم.. عندما نخطط لميزانية الدولة، فالحكومة عليها أن تستخدم السيناريو العقلائي كأساس لتخطيطها، ولكن عندما يحدث أي من السيناريوهين الأخيرين علينا أن نكون قد حددنا مسبقاً الأولويات الوطنية. مثل هذا النهج سيسهل عملية الاستجابة للتغيرات في الوضع الاقتصادي في وقت أقل. فيكون المحدد الأولي الذي يجب وضعه، على سبيل المثال، هو تحويل أي فوائض في الميزانية إلى سداد للدين القومي، والذي يصعب تحقيقه فور اكتشاف هذه الفوائض، حيث أن مجموعات المصالح المختلفة ستصارع على كيفية تقسيم هذا الفائض.

٤ - إن التوقعات الفاشلة أو الخاطئة تنتج جزئياً من الطريقة التي يتم بها صياغتها. فمن أجل تحسين إدارة الاقتصاد، هناك حاجة ملحة لصنع استراتيجية شاملة للاقتصاد الإسرائيلي، والتي يجب أن تشارك فيها كافة الهيئات الخاصة بصنع السياسات الاقتصادية. على سبيل المثال، لو أن محافظ البنك المركزي الإسرائيلي كان مسؤول عن تأمين نمو اقتصادي (بالإضافة إلى مسؤولياته الخاصة بمحاربة التضخم)، فإنه سوف يأخذ في اعتباره النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التضخم عندما يضع معدلات الفائدة.

◆ استنتاجات:

إن الخبرات تظهر لنا أنه من المستحيل أن نضمن الدقة المتناهية عندما يتعلق الأمر بالسلوك الإنساني، خاصة عندما نتعامل مع التوقعات الخاصة بالاقتصاد وعلاقته بالتطورات الأمنية أو السياسية. وبالتالي، لن يكون من الإنصاف نقد هؤلاء الذين فشلوا في توقع نشوب العنف الإسرائيلي. الفلسطينيون أو تباطؤ الاقتصاد العالمي. إلا أنه عندما تصبح هذه الأحداث معروفة للجميع، فإنه من الخطأ ألا يتم وضع تأثيراتهم على الاقتصاد في الحسبان. من هنا، يجب ربط التقديرات الخاصة بقدرات الدولة الاقتصادية المتوقعة وبالأوضاع غير المستقرة وغير المؤكدة. بمعنى آخر يجب أن نضع في الاعتبار مستوى من الحساسية تجاه التغيرات الاقتصادية والسياسية، وتأثير العوامل الخارجية على التقييم الاقتصادي، ودراسة التوقعات التي تضعها المؤسسات الأخرى (مثل جيش الدفاع الإسرائيلي والمخابرات) وأخيراً تبني أدوات للتوقع وصنع القرار.

دروس إسرائيل المستفادة من الحرب في أفغانستان



بقلم: شلومو بروم - ترجمة وإعداد: أحمد سلطان

دورية التقييم الإستراتيجي، المجلد الرابع، العدد الرابع، فبراير ٢٠٠٢، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية

الحديث عن طريق استغلال المصادر المتاحة لثورة المعلومات لبناء مجموعة من الخلايا المستقلة القادرة على العمل المنسق. والدليل على هذا الاتجاه هو نجاح بعض المنظمات في القيام ببعض العمليات دون رعاية إحدى الدول لها مثل طائفة "أوم شينريكيو" التي قامت بتنفيذ الهجوم بغاز "السارين" في مترو أنفاق طوكيو عام ١٩٩٥.

ومع هذا، فإن تنظيم القاعدة ليس من هذا النوع من الجماعات، فقد كان بن لادن حريصاً على إيجاد دول راعية لتنظيمه (مثل أفغانستان والسودان) لاستخدام أراضيها كنقطة ارتكاز وملاذ آمن، لأن هذا الملاذ.. دون شك.. يزيد من قدرة الجماعات الإرهابية على القيام بالعمليات ويزيد من فعاليتها. كما أن وجود مثل هذه القواعد يُيسر عملية إعداد الأعضاء الجدد، وتأسيس المعسكرات المناسبة لتدريبهم، وتطوير وتهريب وتخزين الأسلحة، وتطوير قنوات الاتصال، والتخطيط والإشراف على العمليات الإرهابية، وإخفاء الأعضاء المطلوب القبض عليهم.

ولكن اتخاذ إجراءات.. من قبيل الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد أفغانستان.. ضد أي دولة تقوم بتوفير هذا الملاذ يُعتبر إنذاراً للدول الأخرى التي قد تفكر في تطبيق سياسات مشابهة.

ونظراً لحالة إسرائيل الخاصة، فإن الحقائق التالية تتعلق بكيفية استفادة إسرائيل من دروس الحملة الأمريكية على أفغانستان في مواجهة المنظمات الإرهابية التي تعمل ضدها مثل حماس وحزب الله.

والحقيقة، أن منظمة حماس تختلف إلى حد بعيد عن تنظيم القاعدة، حيث أنها تتمتع بمكانة خاصة وقوية في أوساط الشعب الفلسطيني. كما أن حماس تعمل ضد إسرائيل دون رعاية أية دولة لها. ومن

لقد انتهت الحرب تقريباً في أفغانستان.. وعلى الرغم من بقاء بعض الأفراد من جماعة طالبان وتنظيم القاعدة على قيد الحياة، إلا أن مسألة التخلص منهم من الواضح أنها لن تستغرق وقتاً طويلاً. وحيث أن الولايات المتحدة لم تتمكن حتى الآن من القبض على أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة والملا محمد عمر زعيم حركة طالبان، فمن المرجح أن يتم البحث عنهما في إطار العمليات الاستخباراتية الشاملة التي تجري حالياً في أفغانستان.

وهذه الدراسة لا تناقش موضوع الحرب على الإرهاب بقدر ما تتعرض للدروس الأساسية المستفادة في المجالين الاستراتيجي والعملياتي والتي يمكن أن تستخلصها إسرائيل من الحملة الأمريكية على أفغانستان.

◆ الدروس الاستراتيجية:

لم يكن القرار الأمريكي بدخول الحرب ضد أفغانستان فقط بدافع الرغبة في معاقبة هؤلاء المسؤولين عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر، بل أيضاً بسبب إدراك القادة الأمريكيين أن الطريقة الأكثر فعالية في محاربة هذا النوع من الإرهاب تتمثل في منع الدول الأخرى من تبني أو إيواء الجماعات الإرهابية، وبالتالي كان التخلص من نظام طالبان بمثابة رسالة رادعة مفادها أن ما حدث في أفغانستان يمكن تكراره مع أية دولة أخرى تفكر في إيواء جماعات تماثل تنظيم القاعدة.

وعلى إثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تم كتابة الكثير عن الجماعات الإرهابية الدولية القادرة على القيام بعملياتها في "أماكن تخيلية" دون رعاية إحدى الدول لها، في إشارة إلى الجماعات الإرهابية التي يمكن أن تذوب وتختفي داخل المجتمع الغربي

الجدير بالذكر، أن حماس كانت تمارس نفس النشاط قبل عام ١٩٩٢ أثناء احتلال إسرائيل لكل من الضفة الغربية وغزة.

وعلى الرغم من ازدياد فعالية عمليات حماس ضد إسرائيل تحت حكم السلطة الفلسطينية، إلا أن قدرة بعض قادة هذه المنظمة على العمل بحرية في بعض الدول العربية الأخرى منذ تأسيسها كان له أكبر الأثر في هذه الفعالية.

حزب الله أيضاً يُعد مثلاً آخر للمنظمات التي لها كفاءة عملياتية كبيرة اعتماداً على رعاية بعض الدول لها مثل سوريا وإيران.

نستخلص من ذلك، أن السعي لمنع الدول من رعاية المنظمات الإرهابية يجب أن يكون المحور الرئيسي لجهود إسرائيل في مكافحة الإرهاب، ويجب أن تعتمد هذه الجهود على كل من الوسائل السياسية والعسكرية. إن إسرائيل ليست بالقوة العظمى ولا هي في وضع يسمح لها باجتياح الدول غير الصديقة وإطاحة أنظمتها الحاكمة بالقوة، ولعل فشل إسرائيل في لبنان عام ١٩٨٢ دليل دامغ على تلك الحقيقة.

إلا أن الاستخدام الأمثل للجهود السياسية والعسكرية يمكن أن يؤثر على الدول التي تؤوي المنظمات الإرهابية.. وبهذه الطريقة، كان للتسويق السياسي والعسكري في مواجهة سوريا أكبر الأثر في احتواء هجمات حزب الله منذ انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من جنوب لبنان. وينطبق نفس الشيء على ما تمارسه إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية، فلم يكن في إمكان إسرائيل استبدال قيادة السلطة الفلسطينية حتى وإن رغبت في ذلك لأنه لا توجد مجموعات بديلة داخل المجتمع الفلسطيني تستطيع تولي القيادة والتعاون مع إسرائيل، إلا أن إسرائيل تمكنت من التحكم في أداء السلطة الفلسطينية عن طريق مزيج من التحركات العسكرية والسياسية.

على رغم أن الولايات المتحدة قامت بتكوين تحالف ضد الإرهاب العالمي قبل إشراك قواتها في العمليات ضد أفغانستان، إلا أنها - وباستثناء التعاون البريطاني المحدود - قامت بالحرب بمفردها دون مساعدة حقيقية من الحلفاء الذين دعته للوقوف بجانبها. من ناحية أخرى، كان هناك أهمية كبيرة للمساعدة التي قدمتها قوات المعارضة الأفغانية والدول المجاورة لأفغانستان، فقد اعتمدت الحملة الأمريكية أساساً على الغارات الجوية واستطاعت إنجاز أهدافها بوجود عسكري أمريكي محدود على الأرض عن طريق التعاون مع قوات المعارضة. كما كان التعاون مع البلدان المجاورة لأفغانستان مثل جمهوريات آسيا الوسطى وباكستان وروسيا ضرورياً لإقامة الاتصال المباشر مع عناصر المعارضة الأفغانية ولجمع المعلومات الاستخباراتية عن أفغانستان.

أما بالنسبة لإسرائيل، فلا يسمح وضعها بالتعاون مع قوى المعارضة داخل الدول المعادية لها بالرغم من قيامها بذلك الدور في الماضي في لبنان والعراق والسودان. إلا أن استخدام الدول المجاورة للدولة المستهدفة يوضح لإسرائيل مدى أهمية البحث عن الحلفاء الذين لهم حدود مع أعدائها خاصة عندما تكون الدولة المعنية بعيدة نسبياً عن إسرائيل نفسها.

إن علاقات إسرائيل مع تركيا ما هي إلا تأكيد لهذه الاعتبارات، حيث أن التعاون مع دولة مجاورة للعراق من شأنه تسهيل أي مواجهة عسكرية عراقية إسرائيلية مُحتملة حتى لو لم تشارك هذه الدولة الحليفة إسرائيل بفعالية في القتال، وهو ما كان ينطبق على باكستان وأوزبكستان (بالنسبة للولايات المتحدة) اللذين لم يقوموا بدور فعال في القتال ضد حركة طالبان.

♦ الدروس العملية :

لم تصدق التكهّنات المتشائمة التي سبقت الحملة الأمريكية على أفغانستان، والتي كانت تزعم أن الولايات المتحدة على وشك الانزلاق في حرب يصعب الانتصار فيها.

وقد استتدت هذه التكهّنات إلى المحاولات الفاشلة للجيش المختلفة عبر التاريخ لهزيمة أفغانستان بما فيها الاتحاد السوفيتي الذي اضطر للانسحاب منها مهزوماً. إلا أن الولايات المتحدة نجحت - بأقل الخسائر البشرية - في التخلص من قوات طالبان والقاعدة خلال فترة قصيرة من الوقت.

بالطبع، يُمكن التذرع بأن تلك الحرب لم تستمر لفترة طويلة ولم تتح فرصة لبقايا حركة طالبان للقيام بحرب عصابات ضد القوات الأمريكية قليلة العدد.

وحيث أن التكهّنات المماثلة التي سبقت كل من حرب الخليج عام ١٩٩١ وحملة "كوسوفو" عام ١٩٩٩ لم تصدق أيضاً، فقد جاء الوقت لنعترف بأنه قد حدث تغير حقيقي في المجال العملياتي، ذلك التغير الذي مكّن الولايات المتحدة من تحقيق الهيمنة المطلقة على خصومها في حرب الخليج وكوسوفو، والذي صعب بدوره - مهمة المحللين عند صياغة التقييم النهائي للنتائج المتوقعة للمواجهات العسكرية.

وقد وصفت الولايات المتحدة هذا التغير - الذي يتضمن استخدام تكنولوجيا متطورة بشكل هائل، بالإضافة إلى التعديلات في العقيدة العسكرية والتي رفعت من كفاءة هذه التكنولوجيا - بأنه "ثورة في الشؤون العسكرية" تشتمل على عدة عناصر رئيسية مُتداخلة ومُتكاملة مع بعضها البعض:

١- القدرة على التحييد (Stand-off Capabilities) : وهي القدرة على التصويب الدقيق على قوات العدو من مسافات كبيرة تضمن سلامة منصات الهجوم الجوية أو البحرية أو الأرضية.

٢- السيطرة على المعلومات: وهي القدرة على المعرفة التفصيلية لمواقع كل القوات المشاركة في القتال والقدرة على حجب مثل هذه المعلومات عن العدو.

٣- السيطرة على الفضاء الخارجي: وهي القدرة على استخدام منصات محمولة جواً لجمع ونشر المعلومات بصورة فورية، وأيضاً لتمكين القوات في ميدان القتال من الاتصال ببعضها البعض عبر مسافات كبيرة.

٤- المدى الاستراتيجي: وهو القدرة على حشد الأسلحة والقوات الأساسية (وحدات الرد السريع ووحدات العمليات الخاصة ومجموعات الهجوم البحرية وغيرها) في مناطق بعيدة بهدف الحفاظ على المصالح الاستراتيجية.

وقد قامت الولايات المتحدة بالاستخدام المكثف لكل هذه العناصر في حملتها على أفغانستان.

ومن الجدير بالملاحظة أن النسبة المئوية للذخائر ذات القدرات "الذكية" المحمولة جواً (قنابل وصواريخ وما شابه) كانت أقل من ١٠٪ من الذخائر الإجمالية التي تم استخدامها في حرب الخليج عام ١٩٩١، أي أنه تم استخدام ٩٠٪ من القنابل "الغبية" التقليدية، في حين انعكست هذه النسب في الحرب ضد أفغانستان، حيث تم استخدام القنابل الذكية في ٩٠٪ من الهجمات، وتم أيضاً إطلاق الصواريخ بالغة الدقة من طراز "كروز" بعيدة المدى من الطائرات والسفن خلال المرحلة الأولى للحرب أثناء مهاجمة نظام الدفاع الجوي الأفغاني.. وقد تم كل ذلك لتحقيق السيادة الجوية. كما أنه - ولأول مرة - تم استخدام الطائرات التي تعمل بلا طيارين والمزودة بذكاء في الهجوم على الأهداف الأرضية.

♦ إن الاستخدام الأمثل لهذه التكنولوجيا يتطلب:

١ - نظام للعمليات يسمح بالسيطرة الدقيقة على الأهداف المعادية التي غالباً ما تكون غير ثابتة.

٢ - نظام فعال لتوزيع القوات الهجومية على هذه الأهداف المعادية.

٣ - إحكام السيطرة على القوات الهجومية.

٤ - آلية فعالة لتقييم حجم الخسائر التي أصابت الأهداف المعادية نتيجة الهجوم عليها.

لقد أظهرت الولايات المتحدة قدرة كبيرة على تحقيق السيطرة المعلوماتية، وهي القدرة على تجميع البيانات بواسطة مختلف وسائل تكنولوجيا الاستشعار المتطورة وأنظمة المعلومات الآلية. فقد حصلت على معلومات دقيقة عن الأهداف المتحركة والثابتة التي تبعد عنها آلاف الكيلومترات، تم جمعها من الفضاء الخارجي والمنصات الآلية المحمولة جواً. هذا بالإضافة إلى المعلومات الاستخبارية من الحلفاء (روسيا وباكستان في المقام الأول حيث أن كليهما لديه خبرة سابقة في أفغانستان) ومن عناصر المعارضة الأفغانية.. هذا في

الوقت الذي أثر فيه القصف الدقيق لمراكز القيادة والسيطرة التابعة لأفغانستان على قدرتها في الحصول على المعلومات الاستخبارية اللازمة. كما نجحت الولايات المتحدة أيضاً في التعتيم الإعلامي لحملتها على أفغانستان وساعد على ذلك المسافة الكبيرة التي تفصل أفغانستان عن القواعد الأمريكية.

وتظهر أهمية السيطرة على الفضاء الخارجي للأغراض الاستخبارية في الحروب الحديثة التي تتميز بالعمليات بعيدة المدى، حيث أن هذه السيطرة تساعد في نشر وتوزيع القوات وفي التنبؤ الدقيق بحالة الطقس، وبالتالي تمكنت الولايات المتحدة نتيجة قدراتها في الفضاء الخارجي من الحصول على معلومات استخبارية في غاية الأهمية عن أفغانستان ومن نشر وتوزيع قواتها عبر مسافات كبيرة.

إن المدى الاستراتيجي لهذا النوع الجديد من الحروب لا يعني بالضرورة القدرة على تحريك قوات برية كبيرة لمسافات بعيدة كما كان الحال أثناء عصر الحرب الباردة أو أثناء عصر "مواجهة القوى العظمى". هذا ولم تتغير كثيراً قدرات الولايات المتحدة في هذا المجال في العقود الأخيرة، وهي القدرات التي تعتمد أساساً على الأساطيل الجوية والبحرية.. ولم تلعب التكنولوجيا المتقدمة دوراً كبيراً في هذا الشأن، ولكن الحلول التكنولوجية تمثلت في القدرة على القصف الدقيق من مسافات استراتيجية والقدرة على تجهيز السريع للوحدات الأرضية الصغيرة ووحدات القوات الخاصة وهي الوحدات القادرة على إحداث قدر كبير من قوة النيران.

وفي أفغانستان، تمكنت الولايات المتحدة من الإطلاق الدقيق للنيران بدون وجود قواعد أرضية قريبة وذلك عن طريق الطائرات المقاتلة التابعة لسلاح البحرية وعن طريق إطلاق صواريخ "كروز" بعيدة المدى من الأسطول البحري وأيضاً بواسطة قاذفات القنابل القادمة من قواعد تبعد آلاف الكيلومترات عن أفغانستان، هذا بالإضافة إلى قدرتها على إقامة جسر جوي لنقل القوات الخاصة ووحدات مشاة البحرية إلى أفغانستان.

إن استخدام هذه القوات يُجسد فكرة "أندي مارشال". مدير إدارة "التقييم النهائي" في وزارة الدفاع الأمريكية. الذي قام بتطوير مفهوم "الحشد" في استخدام القوات البرية في الحروب التي تبعد آلاف الكيلومترات عن القواعد الثابتة، من منطلق أنه ليس من المنطقي استخدام قوات برية كثيرة.

لقد تركّز تصور "مارشال" في استخدام فرق صغيرة غير متمركزة وقادرة على الوصول إلى العدو من أي اتجاه وعلى توجيه ضربات مؤثرة له ثم الانسحاب بغرض الهجوم من اتجاه آخر. ومعيار الإنجاز لهذه القوات يتمثل في قدرتها على إنهاك

العدو وليس في قدرتها على تحقيق مكاسب أرضية. وقد تمتعت القوات الخاصة ومشاة البحرية التي تم نشرها في أفغانستان بالقدرة الكبيرة على الحركة وكان لقوة نيرانها أثر فعال.

أما في إسرائيل، فقد كان هناك اتجاه بعد حرب الخليج الثانية نحو تجاهل دروس الحرب التي قامت بها الولايات المتحدة ضد العراق، وإن كانت مخاوف إسرائيل من التعرض للهجوم الصاروخي كان الاستثناء الواضح لهذا الاتجاه. والسبب في ذلك يرجع إلى أن إسرائيل تختلف إلى حد بعيد عن الولايات المتحدة، فهي ليست بالدولة العظمى ولا تستطيع القيام بحرب تقوم فيها أولاً بالقصف الجوي ثم الدخول في معركة برية عندما يظهر الإنهاك بوضوح على القوات المعادية. وعلى الجانب الآخر، قام القادة العسكريون العرب بتحليل دروس حرب الخليج الثانية، واستنتجوا أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تستطيع تطبيق الوسائل والأنظمة الخاصة بـ "ثورة الشؤون العسكرية" بل إنها بالفعل في الطريق للقيام بذلك. فإسرائيل تتمتع بقدرات جيدة في التسليح بعيد المدى وتستطيع استخدام ما لديها من قدرات في مجال المراقبة والاتصالات بما فيها الأقمار الصناعية لتحقيق السيادة في مجال المعلومات، كما تتمتع أيضاً بالمدى الاستراتيجي (في حدود منطقة الشرق الأوسط)، بمعنى أنها قادرة على الوصول للعراق بل وربما لإيران أيضاً.

وبناءً على هذه الحقائق، ظهرت فكرة في البلدان العربية مفادها أن إسرائيل قد نجحت في قلب موازين القوى التقليدية لصالحها وأن الفجوة بينهم وبين إسرائيل في ازدياد مستمر.. وقد كان لهذه الفكرة تداعيات سياسية واستراتيجية من المتوقع زيادتها على إثر الحرب في أفغانستان.

إن هذا الموقف يفرض التساؤل التالي: ما هو جوهر هذه الفكرة السابقة فيما يخص تفوق إسرائيل التقليدي المتزايد؟

صحيح أنه توجد اختلافات واضحة بين إسرائيل والقوة العظمى الوحيدة في العالم، فالولايات المتحدة لديها موارد أكثر وحرية سياسية أكبر من إسرائيل، كما أن الولايات المتحدة تعمل ضد خصوم بعيدة عن الأراضي الأمريكية ولا يوجد لها أعداء على طول حدودها، ولكن مع هذا، تتمتع إسرائيل - حتى في ظل ظروفها الخاصة - بالعديد من مزايا مكونات "ثورة الشؤون العسكرية"، فهي تتضرر من الجوار الجغرافي مع أعدائها ولكنها تستفيد من ذلك الجوار في قدرتها على القيام بالهجوم وهذا ما يعوضها نسبياً عن النقص في الموارد مقارنة بالولايات المتحدة. من ناحية أخرى، يساعد قربها من الأهداف المعادية على جمع المعلومات الدقيقة، كما يساعدها على إطلاق نيران كثيفة في

ساحة العمليات في فترة محددة من الوقت.

وإذا كانت المعلومات الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية تقول إن الطائرات الأمريكية كانت تقوم بحوالي ٩٠ غارة جوية يومياً في أفغانستان، فإن القوات الجوية الإسرائيلية تستطيع القيام بغارات أكثر من ذلك بكثير على أعداء إسرائيل المحتملين، هذا فضلاً عن أن هؤلاء الأعداء أقوى عتاداً من نظام طالبان. وعلى أية حال، فإن قوة هؤلاء الأعداء المحتملين لا تمثل بالضرورة ضرراً على إسرائيل، حيث تمثل القوات العسكرية التقليدية القوية والمتطورة - عادة - أهدافاً جذابة للحملات المدعومة بأنظمة "ثورة الشؤون العسكرية".

لقد قامت الثورة التكنولوجية في مجال الأسلحة الموجهة وأجهزة الاستشعار بتخفيض القيود على القتال الليلي، حيث يمكن القيام بالغارات الجوية ليلاً بدرجة عالية من الدقة لا تقل كثيراً عن مثيلتها المتاحة نهاراً.. ونتيجة لذلك، فإنه من الممكن زيادة عدد الغارات الجوية يومياً أثناء المعركة، وإن كانت الصعوبة تتمثل الآن في إيجاد الأهداف المناسبة.

هناك فائدة أخرى من قرب إسرائيل من أعدائها، فبالإضافة إلى إطلاق الأسلحة من منصات محمولة جواً أو بحراً كما في حالة الولايات المتحدة ضد أفغانستان، يستطيع جيش الدفاع الإسرائيلي استخدام المنصات الأرضية بنفس درجة التأثير والدقة، وينطبق ذلك أيضاً حتى على أعداء إسرائيل الأكثر بُعداً (إيران والعراق وليبيا)، حيث أن إسرائيل ليست بحاجة إلى "قدرة نقل استراتيجية" كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة.

من ناحية أخرى، استفادت إسرائيل من التطويرات التي قامت بها في مجالي الحرب الفضائية والسيطرة على المعلومات، وذلك مقارنة بمنافسيها المحتملين في العالم العربي؛ فالقدرات في مجال الفضاء في غاية الأهمية بالنسبة للصراعات المحتملة مع أعداء إسرائيل البعيدين مثل إيران والعراق وغيرهم، كما أن جيش الدفاع الإسرائيلي سيستفيد كثيراً من تفوق إسرائيل في مجال المعلومات.

◆ الخاتمة:

تتقدم خبرة إسرائيل الحربية في شن الحملات العسكرية الكبيرة، حيث شهد عام ١٩٨٢ آخر حروبها التقليدية واسعة النطاق، وبالتالي يجب على إسرائيل أن تبذل الجهد لاستيعاب الدروس الاستراتيجية والعسكرية من تجارب الدول الأخرى بصرف النظر عن اختلاف ظروف وخصائص القوات والمقاتلين في منطقة الشرق الأوسط. وبناءً على ذلك، يجب التأكيد أن مثل هذه الدروس قد تم تعديلها لتناسب ظروف إسرائيل.

أولمرت ضد نتانياهو

بقلم: أفيصيت حزقيا - ملحق معاريف ٨/١١/١٩٩٦

حميمة مع والده ويحرص دائماً على ألا يخرجه علناً.

وقد أثارت نتائج الانتخابات الأخيرة، وكذلك الأحداث التي تلتها عديداً من الهزات لهذا التحالف غير المكتوب بين الأب وابنه، فقد اتضح قبل شهر أنه وقع على مذكرة لحركة "هناك حد" التي دعت إلى رفض الخدمة في المناطق. والعاصفة الإعلامية التي قامت نتيجة لذلك جعلته يتوارى في مكان مجهول.. ومع حقيقة توقيعه على المذكرة، لم ينجح عشرات الصحفيين الذين تجمعوا عند منزل الأسرة أن يستخرجوا من فاه أي كلمة.

حتى في المظاهرة قبل أسبوعين، لم يكن ممكناً أن تجده يمسك لافتة في يده أو يصرخ بشعار أجوف، فاحتججه العلني صامت، تضامني، لا يريد أن يصبح مجرد رد فعل. ويوضح: "إنني لا أريد أن يتحول انتمائي السياسي إليّ ما هو عام، إنني أجد الأصح أن أكون نشطاً في الأطر التي تناسبني". = إذن لماذا التوقيع على مذكرة أو السير في مظاهرة، بينما تعرف أن هذا يُثير الغضب؟

- أنه ليس سراً، لكن لم تكن لدي مصلحة في الكشف عن ذلك.. إنني أفهم وأدرك لماذا يثير ذلك الاهتمام.. فبعد أن نشرت القصة اتصلوا بي تقريباً من جميع محطات التلفزيون والإذاعة في العالم، ناهيك عن الصحافة والصحفيين. لم أوقع بإسم مُستعار لأنني لا أخجل مما أفعل.. فأنا أفكر في

◆ للمرة الأولى منذ وقع على مذكرة تدعو إلى رفض الخدمة في المناطق، يتحدث شاؤول أولمرت. ◆ يقول ابن رئيس بلدية القدس "تركت الخدمة في جيش الدفاع في اليوم الذي فتحوا فيه النفق". ◆ يعتبر مشاركاً فاعلاً في مظاهرات السلام الآن.

◆ ينتقد بشدة حكومة اليمين (برئاسة هذا البيبي يقصد نتانياهو).

في يوم السبت قبل أسبوعين فيما يقترب يوم الذكرى السنوية لقتل رابين (بالتقويم العبري)، أمسك حوالي ألفي شخص بأيدي بعضهم البعض وشكلوا سلسلة بشرية تمتد من ميدان تسيون في وسط المدينة وحتى قبر رابين في جبل هرتزل.. وقد دعت إلى هذا التحرك حركة السلام الآن، ومن المستبعد أن يكون كثيرون من المشاركين قد وصلوا مباشرة من إستاد تيدي، بعد أن شاهدوا مباراة نادي بيتار القدس والتي حضرها يهود أولمرت لكن واحداً منهم على الأقل فعل ذلك بالتأكيد، هو شاؤول أولمرت.

الطريق من إستاد تيدي إلى مظاهرة السلام الآن، هو ملخص وجوهر قصة شاؤول أولمرت (٢١ سنة) ابن رئيس بلدية القدس. ولم يندهش أحد لحضوره هذا المؤتمر، فهو شاب مثله مثل أمه عليزا أولمرت له أفكار مختلفة. ورغم الخلاف الأيديولوجي، فإنه ناجح في الحفاظ على علاقات

كل شيء جيداً، ولكن يبدو أنني لم أقدر نتائج ذلك، رغم أنني أوقع على مثل هذه البيانات منذ سنوات دون أن يُكشف عن ذلك مرة واحدة. ولكن يبدو أنه بسبب أحداث الاضطرابات وموضوع التفق كان ذلك توقفاً صحفياً جيداً لنشر هذا الموضوع.

= ليس فقط مسألة توقيت، بل أيضاً أنك لم تبرر أراءك؟

- قال لي أحد الصحفيين لو كنت بادرت بالتعاون والتفسير لما كنت تعرضت لهذا الهجوم، غير أنني لست خجلاً من أفكاري. مجموعة من أصدقائي يذهبون دائماً لمؤتمرات وتجمعات ومظاهرات.. إننا نذهب إلى كل مكان نجد به فرصة للتعبير عن موقف سياسي اجتماعي.

◆ هذه الثروة مع بيبي:

في الأسابيع الأخيرة، وجد أولمرت نفسه في عدد غير قليل من المظاهرات، وإن كانت احتفالية يوم الذكرى السنوية لاغتيال رابين قد وضعته في أزمة، فهو يتضامن مع مؤتمرات مؤسسية أو رسمية.. أو بمعنى أدق، مع كل حدث يمكن أن يتصادم مع "هذا البيبي" على حد تعبيره. والتوقيع على المذكرة يعكس الغضب تجاه الحكومة كما يدعي منتقدوه.

= لو كان آريئيل - أخوك البالغ ١٦ سنة - جندياً مُقاتلاً اليوم في المناطق.. هل كنت تشجعه على ترك الجيش؟

- أخي يلعب كرة سلة في منتخب الطلاب العسكريين، وهكذا فإنه على ما يبدو ليس مُضطراً لأن يكون مُقاتلاً.. على المستوى الشخصي، أتفق مع قيام الجيش بدوره على الوجه الأكمل، ولكن إذا طلبوا مني مطالب تتناقض مع أخلاقياتي، فنحن بذلك نكون إزاء موضوع آخر. فالحفاظ على هذا الاستيطان يتجاوز الخطوط الحمراء الخاصة بي. ولأننا نعيش تحت سلطة رئيس حكومة لا نثق فيه إلى حد كبير، فجميعهم اليوم مضطرون للخدمة في المناطق، إلا من يرفضون منهم. لكن كل إنسان بالغ يجب أن يتخذ قراره بنفسه.

= هل شعرت بارتياح عندما تم تسريحك من الجيش؟

- ماذا؟.. طلبت تسريحي في اليوم الذي فتحوا فيه النفق.. فعندما خرجت، ركبت سيارتي، سمعت نشرة الأخبار وأدركت إلى أي دولة انتمي الآن. في نفس اليوم، أدرجت في وحدة احتياط، وهي نفس الوحدة التي كنت فيها نظامياً، وإن كان جنود الاحتياط يعملون أيضاً في المناطق بعض الأحيان.. فلن أذهب أو أسمح بإرسالني لتصفية مطلوبين، أما

إذا كان للتأمين والحراسة فلا مانع.. أستطيع أن أقوم بذلك.

= هل لن توافق على القيام بذلك؟
- أنا لن أقوم بذلك.. بل إنني مستعد للذهاب إلى السجن من أجل هذا الموقف، فأنا أعتقد أن هناك ما يجب أن أدفعه مقابل ذلك.

= إذن ستطلب الإعفاء من الاحتياط؟
- لا، لأنني لست مريضاً نفسياً.. وإذا كانوا يريدون اتهامني بالمرض النفسي، فليفعلوا ذلك بأنفسهم دون أن ينتظروا فرصة مني.. وأعتقد أنني مُتزن العقل تماماً. إنني أريد الدفاع عن موقعي وغير مستعد للمساومة عليه. وواضح أن الثمن الشخصي سيكون باهظاً.. ولكن ما من مُبرر يجعلني أتصرف كاللص أو شئ من هذا القبيل. فإنني أوّمن إيماناً راسخاً أنه من غير الأخلاقي أن تطلب مني القيام بدور ما لاحتلال شعب آخر.

= هناك مواجهة أخلاقية أيضاً على الحد الشمالي، وأعتقد أنه ليست لديك مشكلة في أن تخدم هناك؟

- إنها ليست مواجهة أخلاقية.. فإذا طُلب مني القتال في لبنان فإنني أوافق أن يكون الدافع الأمني هو المقدم على غيره، ولكن أن أذهب إلى المناطق فليس في ذلك أي دافع أمني.. فمن الممكن إعادة المناطق والانسحاب منها وعندئذ لن تكون هناك أي ضرورة أمنية أو مطلب أمني.

= لكن في اللحظة التي يصل فيها اليمين للسلطة، ولن يحدث ذلك بسرعة علي أية حال، ماذا سيكون موقفك؟

- عندئذ، سأكون غير مستعد للتعاون مع هذا اليمين. ولتعلم السلطة إنني غير مُتعاون. فالسلطة لا تهمني، خاصة أنه أصبح هناك كثيرون مثلي، فالأوضاع ستتحرك.

= هل فكرت في الدخول إلى عمل حزبي؟
- إنني أقوم بذلك نسبياً، لكن ليس في أي حزب. ولكن مع كل هذا، عندي أيضاً عدة أهداف في حياتي.. لقد ذهبت في الأسبوعين الأخيرين فقط إلى ٢٠ مظاهرة. وبالأمر، كانت هناك مظاهرة حاشدة لليمين من أجل الخليل في القدس.

◆ عندي عائلة .. على كيفك:
ليس لدى أولمرت أي مشكلة في انتقاد الحكومة بشدة، لكن لديه مشكلة حقيقية في التعامل مع دور أبيه وتوجهاته، والتعليق الوحيد الذي يمكن أن يقوله على علاقته بأبيه هو "عندي عائلة علي كيفك، فعلاقتي ممتازة سواء مع الوالدين أو مع الأشقاء".

وأثناء الإعداد لانتخابات بلدية القدس، عندما سُئل كيف يتعامل مع هذا الصراع، أجاب: "إنني مازلت أؤيد ميريتس، لكنني أفصل تماماً بين الآراء السياسية وتوجهاتي السياسية من ناحية، وبين الانتخابات البلدية من ناحية أخرى. وأعتقد أن السؤال هنا من سيدير المدينة بشكل أفضل؟ وبالطبع فأنا أقتنع لصالح أبي.

= لأن العلاقات طيبة بينك وبين أبيك فأنت لا تحاول الدخول في شجار أو نزاع معه من أجل مواقفك السياسية؟

- ذلك ما يتوقعه الآخرون، وأنا لا يمكن أن أحيا وفقاً لتوقعات الآخرين. لدي نظرة واقعية للأمور، فأنا لن أغير العالم. وبالمناسبة.. أبي معتدل جداً في أفكاره.

الحيوية السائدة حول مائدة طعام الأولمريين تجذب منذ سنين خيوط الشائعات المقدسية. ليس ضرورياً أن تكون مُحللاً سياسياً كبيراً لكي تقرر أن رب هذه الأسرة يعيش وسط أقلية تامة، فزوجته عليزا، وابنتيه الكبريان، ميخال (٢٥ سنة) ودنا (٢٤ سنة) يتمسكن بأفكار تشبه تلك التي يعبر عنها شاؤول.

تقول عليزا: "يوجد خلافات في الرأي وحوارات ساخنة، لكنها تدور في إطار من الاحترام والتقدير. إيهود يحظى بتأييد لجزء من توجهاته التي تمضي خارج الحزب، إنه ينطلق من نقطة انطلاق رجل يمين، لكنه إنسان براجماتي مرن".

وقبل شهر ونصف مشهر، تم افتتاح معرض صور جرافيك لعليزا أولمري في المتحف الوطني بتل أبيب، يوثق احتجاج الفلسطينيين في المدينة القديمة بالقدس، كما ينعكس في الرسومات على الحائط.. "للسيطرة على شعب آخر أذرع تدميرية" هذا ما قالته في مقابلة تلفزيونية قبل افتتاح معرضها.

درس أولمري السينما في المعهد القومي المتوسط وأحب هذا المجال. وقد أنتج كليب لأغنية "بريان أدامز صيف ٦٩" (الذي اشترك في مسابقات دولية) وأخرج فيلماً قصيراً بإسم "تذكرة زيارة" ونظم خمسة مسابقات من مسابقات "مهرجان

سينماتيك "بالقدس.

= ألم تكن لدى أبويك مشكلة في أن الطفل المدلل لهم يتجه للتعليم في إطار غير تقليدي؟

- لم تكن لدى الوالدين هذه المشكلة.. دائماً شجعوني وأيدوني وساعدوني. إنهما لم يتدخلوا في حياتي، فهما من هذا النوع من الآباء الذين يعطون الحرية لأبنائهم. فدراسات السينما كانت بمثابة هدية. إنني أشفق على الإنسان الذي يتعلم في إطار التعليم التقليدي، فأنا لم أنجح في الانخراط في هذا النوع من التعليم.

في هذه الأسابيع الأولى بعد ترك الخدمة، يمارس أولمري قائمة طويلة من الأنشطة: يدرس السينما، يدرس علم النفس في الجامعة المفتوحة ويعمل كمساعد إنتاج في مهرجان سينماتيك النسوي. ويقول إجمالاً: "أنا أبحث عن نفسي، تركت الخدمة قبل شهر ولا أهرول إلى أي مكان".

= ألا يُقلقك اتجاه القدس إلى التدين؟

- إنني لا أرى هروياً من المدينة، لدينا نواة قديمة ستبقى أيضاً في المستقبل. كان هناك متدينون (حريديم) على الدوام في القدس، ولكن لا أعتقد أنهم يسيطرون على المدينة.. هذا سؤال يجب أن يرد عليه والدي، لأنه يفهم ذلك.. أما أنا فلم أصطدم بتحريض من جانبهم.

= مع ذلك كثير من شباب جيلك يخرجون إلى تل أبيب؟

- لا أشعر بضرورة لذلك.. وهذا المكان لا أرى فيه عائناً أو حداً لإبداعي. يوجد هنا فوران ثقافي لا يقل عن مثيله في تل أبيب.

وفي بادئة أخرى، أنشأ أولمري بالتعاون مع أصدقائه صحيفة غير رسمية بتمويل ذاتي أسموها "القرود المجنح". يقول أولمري: "ليست صحيفة بالمعنى الدقيق، إنها مجلة أدبية وفيها مقالات في موضوعات مختلفة: شعر، قصص وفكاهة. أقدمنا على ذلك الآن لأننا في وضع لا نجد فيه صحيفة واحدة تمثل تحدياً فكرياً للقراء، الجميع سقط في سطحية فظيعة".

الغائبة

بقلم: جدعون ليفي - ملحق هاآرتس ٨/٩/٢٠٠٠

طرقاً على بابهم وأن يهودياً سيقف على عتبتهم ويعيد إليهما ابنتهما المفقودة.

لا بد أنها كبرت اليوم وأصبحت شابة في الخامسة عشرة من عمرها.. ويهذي والداها أكثر من مرة أنها ربما تكون على قيد الحياة في مستوطنة ما.

قصة اختفائها، مثلها مثل غالبية حكايات الاختفاء، غير المعلوم فيها يفوق المعروف والواضح.. أين اختفت؟ لماذا؟ وإذا كان جندياً قد أخذها بعد أن غابت عن الوعي، هل ماتت بين يدي الجندي وفي ضباب الانتفاضة سارع بالتخلص من جثتها؟ هل تركها الجندي أمانة عند شخص آخر؟ ربما خطفت؟ هل ماتت في إحدى المستشفيات؟ وإذا لم يكن شئ من ذلك.. إذا أين ذهبت؟ أين اختفت الطفلة شاتيلارشان ابنة الخمس سنوات من خان يونس، التي التقطت لها صورة فوتوغرافية وهي في الثالثة باستوديو محلي.. نظرتها خائفة، توشك على البكاء، فهل هذا هو الشئ الأخير الذي تبقى منها؟..

حتى صورتها الوحيدة لم يعثروا عليها بسهولة.. قاموا بإرسالها قبل عدة أيام إلى ممثل السلطة الفلسطينية الذي زار منزلهم. وقد تجولنا على مدى ساعة كاملة مع المحقق "رسلان محاجنة" في شوارع غزة، حتى وجدنا الرجل الذي يرتدي الزي العسكري الأسود في قاعدة الحرس المدني المحلي وفي يده صورة شاتيلار.

وشاتيلار هي الثامنة في الترتيب من بين ١٢ طفلاً لديهما بقي منهم ١١، جميعهم يتكبدسون ليلاً في حجرة نوم واحدة، كل فراش بجوار الآخر، في بيتهم القريب من سوق المدينة والذي هو من أشد البيوت التي رأيتها فقراً،

"دخل الجنود إلى بيت في خان يونس يلاحقون بعض المطلبين الفلسطينيين، فألقوا قنابل مسيلة للدموع، ففقدت الطفلة شاتيلار وعيها وبدأت تترك من الاختناق، ثم أخذها جندي واختفى" تحكي أمها.. وكانت تلك هي آخر مرة رأتها، وقد حدث ذلك قبل عشر سنوات.. وبعد ذلك بعام ونصف العام، قتلت رصاصات الجنود ابنها الكبير.

صورة على الحائط: طفلة صفراء الشعر، تاج من الزهور على رأسها وباقة من الورد في يدها، ملابسها ناصعة البياض، جورب أبيض مشدود حتى ركبتها، نظرتها حاملة، وفي الخلفية نباتات خضراء.. ويجوار صورتها صورة أخرى لشاب فلسطيني.. إنه عز- أخو الطفلة التي اختفت. الابن الأكبر لآمنة وجودة رشوان من خان يونس، الذي قتله الجنود الإسرائيليون.

هل لصق أبواه صورة ابنهم المقتول على هذه الحقائق الفناء إلى الأبد، عزاء لأنفسهم بأنه موجود في الجنة؟

لقد قتل عز أمام أعين الجيران عند مدخل بيتهم في خان يونس من جراء طلقات رصاص الجنود في أبريل عام ١٩٩٢. وقبل ذلك بعام ونصف عام، في أواخر عام ١٩٩٠، لا يذكر أحد متى بالتحديد، اختفت أخته الصغيرة شاتيلار، وكان عمرها - آنذاك - خمسة أعوام عندما أغمي عليها من الغاز المسيل للدموع الذي نشره الجنود داخل بيتها، تغير لونها وحملها إلى خارج البيت أحد الجنود على كتفه.. ومنذ ذلك الحين لم يرها أبواها، إلا أنهما على قناعة وثقة داخلية بأنها مازالت على قيد الحياة في مكان ما، وأنهما سيسمعان - في يوم من الأيام -

حتى في غزة كلها.

هذا البيت كان مهرباً للمطلوب القبض عليهم والمُلتزمين وموقعه في زاوية حارة لا مخرج لها، له باب قديم وفتحة خروج في الخلف، يأتي مطاردون كثيرون ليعبروا منه في فرارهم. ويؤدي الباب الخلفي في طريق رملي إلى بيت الجيران، عشة دجاج ويرج حمام في الساحة، ومن هناك إلى الحارات المتوية والضيقة في خان يونس. لذلك، ترك أبناء العائلة أبوابهم مفتوحة أثناء الانتفاضة. فهذا البيت المفتوح، بمثابة معبر آمن، لمن تتم ملاحقتهم. هكذا كان الوضع في اليوم الذي خرجت فيه شاتيل من حياتهم.

لم يكن والدها موجوداً بالمنزل آنذاك، حيث كان مُعتقلاً.. فقد قضى ما يقرب من عشر سنوات في السجون الإسرائيلية على فترات زمنية مُتقطعة. وهو يبلغ من العمر الآن ٥٦ عاماً، مُقاتل فلسطيني مُتمرد، قاتل في صفوف جيش أحمد الشقيري، وبعد ذلك في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتملاً للندبات جسديه طويلاً وعرضاً: في فخذه ورأسه من طلقات الجنود الأردنيين في سبتمبر الأسود عام ١٩٧٠، وندبات مع شريحة بلاتينية في ذراعه من ضربات الجنود الإسرائيليين الذين كسروا عظمه أثناء الانتفاضة في خان يونس.. نحيف، أسنانه متكاملة وضعيف السمع. وكان محمود سوار الذي اشتهر بـ "تشي جيفارا الفلسطيني" هو صديقه المقرب إلى أن قتل.

في سبتمبر الأسود، هرب جودة مع ٣٢ آخرين من مقاتلي الجبهة الشعبية حتى معبر آدم، بينما الجنود الأردنيون يطاردونهم. وعند المعبر، صادر الإسرائيليون منهم بنادق الكلاشينكوف، وأحالوهم للتحقيق في شرطة نابلس. وللعجب الشديد قاموا بإطلاق سراحهم وأرسلوهم إلى بيوتهم. وعاد جودة إلى منزل أمه في خان يونس.

والآن، رفع الأب المكلوم صوته وبدأ يلعن ويسب السلطة الفلسطينية وفتح والجبهة الشعبية، وكل المنظمات الفلسطينية والثورة، قائلاً: "عندي تسعة أطفال في سن المدرسة وأقوم بإرسال خمسة منهم فقط ليتعلموا والأربعة الباقون أبقيتهم بالمنزل. يجب أن أدفع ١٥٠ شيكلاً سنوياً، قيمة مصروفات تسجيل لكل طفل، ولا أملك.. يجب أن أشتري لهم الزي المدرسي وحقائب مدرسية وكتب وكراسات - ولا أملك".

عمل جودة في مكاتب السلطة.. فالممثلون الثمانية لخان يونس في المجلس التشريعي لهم مكتب برلماني مشترك في المدينة، ويقوم جودة بتنظيفه لهم وإعداد القهوة والشاي للأعضاء. كل عضو يخصص لجودة ١٠٠ شيكل شهرياً. هذا هو مصدر الدخل الوحيد تقريباً للمُقاتل المخلص. أما المصدر الثاني لدخل الأسرة فهو عمل ابنتهم داليا التي تبلغ من العمر عشر سنوات، فهي تدرس في فترة مسائية في المدرسة، أما في الصباح، فإنها تذهب إلى السوق بصحبة أمها التي تجد لها مكاناً

وتتركها هناك وحدها لتبيع البقدونس والكرفس وما شابه، حتى تبدأ الفترة الثانية بالمدرسة فتذهب إليها.. داليا تتحصل على عشرة شيكلات في اليوم.

أما عز، أكبرهم، فكان في الثامنة عشرة من عمره عند موته. يقول أبوه أن شهود عيان حكوا له أن جنوداً أطلقوا النار على ابنه وهو مُلثم الوجه بينما كان يكتب شعارات على الحائط - هنا خارج المنزل. وقد أطلقوا النار على ساقيه، فسقط على الأرض وعندئذ اقترب منه أحد الجنود، جذبه من شعره، رفع رأسه ثم عاد وألقاه على الرصيف، مشي بقدميه فوق جبهة الشاب وهنا أطلق النار على بطنه من مسافة قصيرة.

كل شيء كان مُحتملاً أثناء الانتفاضة، وها هنا بقيت صورة عز مُعلقة على الحائط: نظارة باهتة، سيجارة، ووجه شاب.

يُخرج الأب المكلوم بطاقة ورقية بالية من جيبه، كُتبت عليها بخط اليد التفاصيل المهمة: رقمه الشخصي في جيش الشقيري وتاريخ موت الابن. كان جودة في شبابه يتلقى علاجاً في إحدى المستشفيات المصرية بسبب مرض الصرع الذي عانى منه.. وقد تركت الحياة الصعبة آثارها عليه ويات وجهه مرتعاً للتجاعيد.

في يوم مقتل ابنه، استدعاه الجنود الإسرائيليون إلى قسم الشرطة، سلموه جثمان ابنه عز وأمره بأن يقوم بدفنه فوراً. وسفحوا لخمس أشخاص فقط - ليس من بينهم الأم الثكلى - بحضور الجنازة. وكان ذلك مُعتاداً، في تلك الأيام السوداء.

يقول جودة وهو عابث الوجه: "لقد دفنوه في باحة السيدات.. إنه الأمر الذي لن يفتقر أبداً لجيش الدفاع الإسرائيلي ليس لقتلهم ابنه فحسب، بل ودفنه أيضاً في باحة السيدات.. لقد وضعوه عمداً بين النساء، لأنه كان رجلاً". وحاولت آمنة أن تواسي زوجها قائلة: "ربما تتمكن عندما يتوافر المال أن ننقل عز إلى باحة الرجال وأن نقيم له ضريحاً كذلك". لكن جودة لم يقبل بكلمات المواساة هذه، ضامراً الانتقام أكثر من إظهار قبول التعازي: "لقد مات كرجل ودفن وكأنه امرأة".

ابنته شاتيل رآها آخر مرة وهي في الثالثة من عمرها، قبل عامين من غيابها. بعد ذلك كان معتقلاً، فأخبر من رآها كان أمها آمنة. تقول: "كان ذلك في الظهيرة، حوالي الواحدة، حين وقعت مواجهة خارج المنزل بين بعض الشباب والجنود وكان الباب مفتوحاً كالمعتاد.. وفجأة، دخل عشرات الشباب إلى المنزل وهربوا بسرعة عبر المخرج الخلفي دون أن أتعرف عليهم، فبعضهم كان مُلثم الوجه. وجاء الجنود وراءهم، مُلقين بقنبلتي غاز: إحدهما استقرت في حجرتنا والأخرى في حجرة شقيق جودة".

في ذلك الوقت كان عندهما ولدان وست بنات، وكانت شاتيل أصغرهم.. وفي هذه اللحظة بدأ الأطفال يتقافزون حول أمهم، يبحثون عن ساتر من الغاز، وبدأوا

يسعلون، وفقدت شاتيللا الوعي وسقطت.. تقول آمنة أن الطفلة بدأت تزرق بسرعة، وبدأت الأم تصرخ. رفع أحد الجنود الطفلة وأخذها متجهاً نحو الباب. جرت آمنة خلفه وسألته إلى أين تأخذ الطفلة؟ لكن الجندي لم يرد. حاولت أن تتبعه، ولكن في الخارج وقف الجنود، يشددون على الحصار الذي فرض في هذه الآونة، فاضطرت للبقاء مُختبئة بالمنزل. كانت مطمئنة أن شاتيللا كانت على قيد الحياة عندما خرجت.

بعد حوالي ساعة من انصراف الجنود، خرجت آمنة إلى الشوارع الواقعة تحت الحظر وقامت بجولة للبحث عن شاتيللا.. مشيت في الحواربي مُتلمصة خشية أن يراها أحد حتى وصلت بطريقة أو بأخرى إلى مستشفى المدينة، وسألت الأطباء إذا ما كان الجيش قد أحضر ابنتها البالغة من العمر خمس سنوات، لكن الرد كان بالنفي. فذهبت لمركز الشرطة في المدينة، إلا أنهم قالوا لها أيضاً: "لم نسمع شيئاً عن شاتيللا".. وفي النهاية، لم أجد إلا الصمت وسلمت أمري إلى الله: أين أبحت؟.. والي أين أذهب؟..

وقد دار هذا الحوار بين الأبوين فحواء الآتي:
جودة: "الله سيعوضنا.. إذا كان أخوها الكبير مات، فهل نبكي عليها؟"

آمنة: "كلنا سنموت هي النهاية"
جودة: "ماذا نموت؟ لم يخلقنا الله لنموت هكذا.. لقد خلقنا الله لكي نعيش حياتنا حتى يأتي الموت"
آمنة: "كل شيء من عند الله"

جودة: "إلى متى يتركني الله؟ فالجميع يقولون الله.. الذي يذهب للسرقة يقول "يا رب ساعدني هذه المرة فقط" والذي يذهب ليفتصب يقول "يا رب، هذه المرة فقط".

الله موجود أو غير موجود، فقد حل اليأس بسرعة على الزوجين، وأصبح الاثنان -على أية حال- فريسة للإحباط من جراء البحث غير المجدي عن شاتيللا. ولكن رغم أزمات الحياة واعتقال الأب وموت الإبن، فإن هذا لم يجعلهم ينسون شاتيللا من سويداء قلوبهم.

ولكن هل توجهتم إلى السلطة الفلسطينية؟.. يضحك جودة ضحكة مرة: "أعطني أنت إجابة.. لقد أخبرت الجميع ولم يهتم أحدهم بأمر ابنتي. أية سلطة وأي أمان تتحدث عنهما؟ كان لابد أن أموت لأنني ارتكبت أخطاء في حياتي استحق عنها ذلك. أضعت ولدي وابنتي والآن لا أجد ما أطعمه لبقية أولادي، تعالوا لزيارتنا في الشتاء لتروا كيف نعيش، كيف يتسرب المطر من السقف وكيف يكون البرد..؟ جميعهم في غرفة نوم واحدة، بنين وبنات سوياً".

♦ ما الذي تعتقد أنه حدث لشاتيللا؟

ما زلت على ثقة أنها على قيد الحياة في مكان ما وأنا

أريدها أن تعود.. لا أدري ما الذي جرى لها. أعرف أن جندياً أخذها ربما ليعالجها.. فلو أنها ماتت، كانوا سيعيدونها إلينا.. وحتى هذه اللحظة أتمنى أن تعود.. ربما هي في إحدى المستوطنات لو أنهم يقولون لي، خذ مائة مليار ليرة.. فهذا لا يهم، فالأهم بالنسبة لي أن يقول لي اليهود أين هي؟.. على الأقل يجعلونني أراها.

بحر من الأطفال تدفق هذا الأسبوع في شوارع خان يونس في وقت الظهيرة. لقد بدأت هذا الأسبوع السنة الدراسية وتكدست الشوارع بحشد من الأطفال: الصبيان بملابس تميل إلى الزرق والبنات بالأخضر.. كل هذا يعطي انطباعاً جياشاً لدى الأبوين بالطفولة ويحرك لديهم حنينهما الجارف لشاتيللا.

لم يلتق جودة منذ وقت طويل مع مجموعة آباء تكلى من إسرائيل ومن بينهم يتسحاق فرانكتال وبنى جيفن، وطلب منهم مساعدته في البحث عن ابنته.. جودة يقول أنهم اقترحوا عليه إقامة غرفة للذكرى بإسمها، لكن آمنة وجودة لم يرغباً أن يُشاع ذلك.. فبالنسبة لهما شاتيللا ما زالت على قيد الحياة.. ولذلك أيضاً لم يطلقا اسمها على أية واحدة من بناتهما اللاتي وُلدن بعد غيابها.

المتحدث بإسم مُنسق أعمال الحكومة في المناطق "شلومو درور" يعرف القضية جيداً. فقبل حوالي أسبوعين، وصلت إليه مذكرة كتبتها الأسرة. يقول درور أن مكتبه بدأ بحث الحالة ولم ينته ذلك بعد: "بدأنا بقوائم المستشفيات في القطاع الواقعة في حيزنا الجغرافي، وحتى الآن ليس هناك أية معلومة عن طفلة وصلت بهوية أو بدون.. ما أفترضه أنا أن الجندي أخذها إلى المستشفى أو أودعها عند شخص ما.. وربما وصلت إلى مستشفى ولم يسجلوا إسمها نظراً لأنها كانت فاقدة الوعي. لذلك أجرينا البحث عما إذا كان هناك أطفال دخلوا المستشفى بلا إسم، فربما يوجد في قوائمهم شيء ما غير ظاهر لدينا.. وربما خطفها شخص ما.. وربما ألقى بها الجندي في أي مكان بعد أن ماتت بين يديه. كما أن هناك أيضاً ظاهرة خطف الرضيعات في غزة، لكن الطفلة تبلغ الخامسة، لذا فهذا الاحتمال ضعيف. وقد نقلت في حينه أيضاً شكوى إلى الجيش، لأن الأمر كان يخص جنود جيش الدفاع، خاصة أن الشرطة لم تحقق في أي شيء، وقالت لجودة ضمناً: (يمكنك أن تعتبرها ميتة.. أذهب واعرف بنفسك)". وقد قال متحدث جيش الدفاع هذا الأسبوع: "محاولاتنا لتقصي أمر الحالة لم تسفر عن شيء. ومع ذلك سيتم بذل جهد جديد في محاولة لتتبع طرف الخيط. الذي سيقود إلى واقع من المعلومات سيُلقي الضوء على القضية".

وتبقى الصورة الوحيدة لشاتيللا مُجمعة من كثرة الاستخدام، كتابات وكشط وشطب على ظهرها.

♦ من افتتاحيات الصحف ♦

إعداد: أحمد السمان

دور الدول العربية

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٢/٤/١



الفلسطينيين الذين يعيشون في أراضيه، وكذلك من هجرة عدد كبير منهم من الضفة الغربية إلى الأردن. أما مصر فقد أجبرت على التعامل مع آلاف المتظاهرين الذين باتوا يهددون استقرار الشارع المصري. ولعل هذا الخوف من جانب النخب العربية الحاكمة على استقرار أنظمتهم كان أحد دوافعهم الرئيسية نحو إقرار المبادرة السعودية في قمة بيروت، التي كان من الممكن أن تصبح الأساس لإصلاح المسار السياسي، حيث اقترحت إنهاء الصراع وإقامة سلام شامل طارحة رؤية مرنة لمشكلة اللاجئين دون إشارة مباشرة إلى حق العودة، في مقابل انسحاب إسرائيل إلى الحدود المعترف بها من المجتمع الدولي.

وإذا كانت المبادرة لن تحل محل المفاوضات، إلا أنه يمكن استخدامها كقوة دفع لحشد الدول العربية للمساعدة على تطوير المفاوضات. فمن الواضح أن الدول العربية تملك تأثيراً أكبر على عرفات والقيادة الفلسطينية مما تملكه إسرائيل والولايات المتحدة. ومن ثم، يجب مطالبة القادة العرب بتحمل عبء الجهد السياسي.

وفي النهاية، يجب على إسرائيل أن تعلن ترحيبها بالمبادرة العربية، وأنها على استعداد للحوار، موجهة نداءً للقيادة العرب للعمل معها على تطبيقها. إن اتفاقيات السلام المبرمة مع مصر والأردن تواجه الآن أعظم تحدياتها، فقد حان الوقت لإدخال القادة العرب في الجهود الساعية لتحديد التهديد لهذه الاتفاقيات والانتقال من مسار العنف إلى مسار الحوار.

بينما كان الجيش الإسرائيلي يحاصر مكتب ياسر عرفات ويعزز سيطرته على رام الله ومدن الضفة الغربية الأخرى كانت إسرائيل تعاني من هجمات إرهابية غير مسبقة شملت عشرات الإسرائيليين - في أسواق القدس أو مقاهي تل أبيب أو مطعم حيفا - الذين قتلوا وجرحوا طوال الأيام الثلاثة الماضية من خلال مهاجمين انتحاريين، ليُضافوا إلى قائمة أولئك الذين قتلوا وجرحوا في ليلة عيد الفصح اليهودي في ناتانيا والهجمات في إيلون مويج، ونتساريم وإفرا، وليصل عدد القتلى من الإسرائيليين في الثمانية عشر شهراً الماضية إلى ٤٢٠ قتيلاً.

ورغم أن العملية العسكرية رفعت الغطاء عن جانب كبير من البنية الأساسية للإرهاب، إلا أن هذا لا يعني - كما يقول كل من قادة الجيش الإسرائيلي والشرطة ووزير الدفاع - أن العمليات العسكرية يمكن أن توقف أو تمنع كل العمليات الإرهابية.

إن المنطقة بأكملها على حافة الانزلاق إلى دورة أخرى من العنف ربما أكثر قسوة مما حدث من قبل نتيجة فشل أنتوني زيني في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بسبب الرفض الفلسطيني للترتيبات المقترحة واستمرار الإرهاب الذي فرض - بدوره - ضغطاً على الحكومة الإسرائيلية أرغمتها على القيام بتشديد الحصار على عرفات، وهو العمل الذي أثار ردود أفعال متصاعدة وعنيفة من العواصم العربية.

إسرائيل ليست الدولة الوحيدة في المنطقة المعرضة لتهديدات. فالأردن قلق من اندلاع العنف بواسطة



لا داعٍ للتخوف من الضغوط السياسية

هاتسوفيه ٢٠٠٢/٤/٤

ومن جهة أخرى، يتعين على رئيس الوزراء آريئيل شارون ووزير دفاعه بنيامين بن اليعازر أن يوضحا لكل دول العالم التي سمح معظمها - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - بإبادة اليهود خلال كارثة النازي، أن دولة إسرائيل قامت حتى تمنع موت اليهود في تلك الظروف التي شهدناها خلال العام الماضي.. ولذا، يجب ألا ننسحب بأي حال من الأحوال قبل أن يتم القضاء على كافة مؤسسات الإرهاب، خاصة وأن معظم القطاعات الواعية في إسرائيل (بما فيها قطاعات اليسار) ومعظم يهود العالم، يؤيدون هذه الخطوة.

وفي الوقت الذي يحتمي فيه الإرهابيون بالكناثس، ويرسلون بعض الأشرار لتنفيذ عملياتهم الاستشهادية، يتعين على الإعلام الإسرائيلي تسليط الضوء على ذلك لكشف طبيعة الطرف الذي يمكننا التفاوض معه.

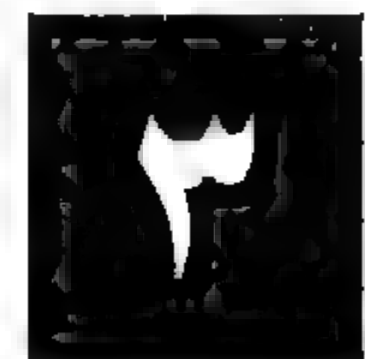
ومما لا شك فيه أنه كلما أظهرت إسرائيل قدراً أكبر من التصميم والعناد وقدراً أقل من الخوف مما قد يقوله الآخرون، فإن هذا الموقف سيجعلها تحظى بقدر أكبر من التقدير، وسيسهل في التقليل من كافة مظاهر العداء للسامية.

ختاماً، فإن الانسحاب الآن يعدّ مهانة لا يمكن لأحد التسليم بها، ومن الأشراف لنا أن نتنازل عن وجودنا كدولة عن أن نسمح للقتلة بمواصلة عمليات القتل الجماعي التي يرتكبونها ضد المواطنين الإسرائيليين.

لا شك أنه إذا أُجبري الآن أي استطلاع رأي عام للتعرف على شعبية شارون، فإنه سيكشف عن تمتعه بتأييد عارم في كافة أوساط الإسرائيليين، الذين يؤيدون مواصلة العمليات العسكرية دون هوادة للقضاء على الإرهاب.

ولا غرابة في هذا الأمر، فلا يمكن لأية دولة أو أمة أن تسمح بوضع تقوم فيه أية جهة بقتل مواطنيها الأبرياء.. ومن ثم، فالانسحاب الآن يعني أننا لم نحقق شيئاً، لأن تقديم أي تنازل لأية دولة حتى لو كانت دولة صديقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية سيجعل الفدائيين يتصورون أنه من الواجب مواصلة عملياتهم الإرهابية، وأن إسرائيل لن تتمكن من مواجهتهم لفترة أطول من أسبوع على أقصى تقدير. وفيما يتعلق بالسفير الأمريكي في إسرائيل، فإنه يعمل على تزويد وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن بالمعلومات والمعلومات التي تروى لأهل اليسار الإسرائيلي المعارض مثل يوسي بيلين ويوسي ساريد. وحقيقة الأمر، أن هذا السفير لا تراوده سوى أحلام أوسلو، غير أنه ليس مؤهلاً للتسليم بعجزه وفشله في تقييم الأمور على نحو سليم.

وفيما يتعلق باليسار، فإنه يجد صعوبة بالغة في التسليم بحقيقة تبدد أحلامه التي انهارت وتحطمت بعد أن تبين أمام كل العالم أن عرفات لا يعدو كونه شخصية إجرامية مراوغة.



مسؤولية لبنان وسوريا

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٢/٤/٥

بين البلدين، وهذا ما دعا الحكومة الإسرائيلية إلى توضيح حقيقة أنها لن تقبل أن تكون الجانب الوحيد الذي يعاني من الهجمات، كما حذرت أن ردها على ذلك سوف يكون مؤلماً لكل من لبنان وسوريا.

إن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان جاء تطبيقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ٤٢٥ ومتفقاً مع

مع سلسلة العمليات التي قام بمقتضاها حزب الله بقذف شمال إسرائيل بالأسلحة الثقيلة وصواريخ الكاتيوشا والتهديدات التي أطلقها قائده حسن نصر الله باستمرار القتال ضد إسرائيل، يجب أن نتذكر كل من إسرائيل ولبنان أن انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان منذ ما يقرب من عامين لم يَنْهَ بعد حالة الحرب

خرائط الحدود التي حددها مراقبو الأمم المتحدة في وجود ممثلين للبلدين، ومن ثم أوفت إسرائيل بالتزاماتها كما قبلت كل من سوريا ولبنان بخطوط الانسحاب.

من ناحية أخرى، رفضت الأمم المتحدة الطلبات اللبنانية الخاصة بانسحاب إسرائيل من منطقة مزارع شبعا بحكم أنها أراض سورية تم الاستيلاء عليها أثناء حرب الأيام الستة. ومن ثم، فإن المفاوضات حول هذه المنطقة يجب أن تجري بين إسرائيل وسوريا. ورغم ذلك، مازال لبنان يطالب بالمنطقة كجزء من أراضيه من خلال استخدام الوسائل الدبلوماسية، في حين أنه لم يطبق التزاماته التي نص عليها القرار ٤٢٥ بإرسال جيشه إلى الجنوب لمنع الانتهاكات العنيفة على طول خط الحدود.

حزب الله لم يقبل الموقف اللبناني الرسمي وحول منطقة مزارع شبعا إلى مسرح للعمليات، حيث أعلن أنه يجب تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي باستخدام القوة، ولم يتمسك فقط بهذا الجدل القائم على غير أساسي، بل يسمى أيضاً لجر لبنان لأن تصبح هدفاً جديداً في حرب يسعى هو لإشعال فتيلها، في حين أن

الأصوات اللبنانية سواء في الحكومة أو من القادة البارزين تعلن أن لبنان لا يرغب في فتح مواجهة جديدة مع إسرائيل.

ولكن من ناحية أخرى، لن يكون مقبولاً من الحكومة اللبنانية أن تنفي اشتراكها في هجمات حزب الله ما لم تظهر نوايا عملية على أرض الواقع، وأن تطالب المنظمة علانية بوقف هجماتها ونشر فوري لقواتها في جنوب لبنان لإعادة النظام والسيادة. كما أن سوريا لا يمكن أن تعفى من مسئوليتها عن التدهور الحادث بسبب دعمها لحزب الله، وتعليماتها لبيروت بعدم نشر الجيش اللبناني في الجنوب وتقييد حرية الحكومة اللبنانية في التصرف وتحويل حزب الله إلى وكيل مباشر لنظام دمشق. إن لحزب الله أجندته الخاصة التي تستهدف مد الجبهة المضادة لإسرائيل في الضفة الغربية وغزة إلى لبنان، وهو ما يوجب على الحكومة الإسرائيلية أن تتحلى بالحكمة وألا تسمح لهذه المنظمة أن تفرض عليها السياسة الإقليمية للمنطقة، خاصة وأن إسرائيل ليست في حاجة إلى فتح جبهة أخرى. ومن ثم، قد يكون من الأفضل تجنب كل جهد دبلوماسي ممكن لمنع ذلك من الحدوث.

مهمة صعبة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٢/٤/٧



للتحدث إليه يكون لديه القدرة على عقد اتفاقات وفرضها على كل السلطة الفلسطينية. ورغم أن ياسر عرفات - بتصرفاته خلال العامين الماضيين - وضع نفسه خارج هذا الموقف مما جعله محلاً مستمراً لانتقادات حادة من بوش، إلا أن قيادة بديلة لم تظهر حتى الآن. على المدى القريب، فإن سياسة الولايات المتحدة سيتم تقييمها من خلال نجاح باول في إنقاذ الأطراف من حالة البربرية التي وصلوا إليها وإعادتهم إلى نقطة اتفاق كانوا على وشك الوصول إليها. فبوش - منذ حوالي عشرة أيام قبل عيد الفصح اليهودي واجتماع القمة العربية في بيروت - كان يعتقد أن الوصول إلى وقف إطلاق النار أصبح ممكناً، إلا أن هذا الاعتقاد تراجع مع المذبحة التي حدثت لستة وعشرين إسرائيلياً كانوا يحتفلون بالعيد اليهودي في ناتانيا. إن ما وقع قد وقع ولا يمكن تجنبه ولكن ربما ينبثق من دورة العنف الدائرة حالياً بعض الهدوء.

أما على المدى الطويل، فإن بوش قد طرح أساساً هاماً يلقي ترحيباً يستهدف تسوية منظمة للعلاقات العربية الإسرائيلية متضمنة سوريا ولبنان والسعودية ودولا

يستهدف كولن باول من جولته المكوكية التي يقوم بها في المنطقة هذا الأسبوع - بناءً على تكليف من الرئيس الأمريكي - وضع نهاية للإرهاب والعنف والتحريض الفلسطيني ووقف عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي. وكان ترتيب أولويات هذه الجولة قد تحددت في خطاب الرئيس الأمريكي يوم الخميس الماضي (٤ أبريل) وهو وضع نهاية للإرهاب ووقف الغزو الإسرائيلي للمناطق وبدء سحب القوات وتجديد فرص التعاون الأمني بين الجانبين وتطبيق خطتي تينث وميتشل كبداية للتسوية السياسية.

والواقع أن عمليات الجيش الإسرائيلي تدعم فرص نجاح باول، فبفضل هذه العمليات دُمِرت البنية الأساسية للإرهاب مع قتل وإلقاء القبض على العديد من المطلوبين من مهندسي التفجيرات وموجهي الانتحاريين ومخططي الهجمات، فضلاً عن مصادرة المتفجرات والأسلحة. فالغزو الإسرائيلي الكاسح لقواعد الإرهاب التي تغذي التنظيم وحماس والجهاد الإسلامي يعد ضربة عنيفة.

ولكن ضمن أحد النتائج المعقدة للعملية أن باول - مثل إسرائيل - سنوف يعاني من البحث عن شريك مسؤول

أخرى دون المنظمات الإرهابية بدءاً من حزب الله وحماس وصولاً إلى تنظيم كتائب الأقصى.

وكان بوش قد عرض رؤيته العام الماضي أثناء خطابه في الأمم المتحدة إلا أنه كان خطاباً إعلامياً غير عملي، ولكن الآن أصبح مُحاطاً بالالتزامات الرئاسية للعمل من أجل إنهاء الإرهاب وإقناع إسرائيل بسحب قواتها وتجميد أنشطتها الاستيطانية كخطوة أولى تجاه اتفاق شامل وراسخ.

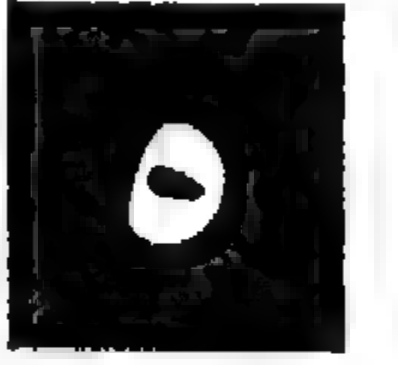
وفيما عدا رئيس الوزراء أريئيل شارون وشريكه المؤقت آفي إيتام وسياسيين مثل بنيامين نتانياهو وأفيجدور ليبرمان، فإن أغلبية كبيرة في إسرائيل سوف تتقبل مع إعلان الرئيس بوش السياسي والأمني. وهذه الأغلبية

سوف تشعر بالرضا نحو دولة إسرائيل عندما تعيش في سلام مع جيرانها بما فيهم دولة فلسطينية مبنية على النموذج المصري وبالتوافق مع قرار الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٢٣٨: دولة آمنة في حدود يمكن الدفاع عنها بدون خطر يهدد وجودها أو إرهاب يومي.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب مفاوضات مع قيادة فلسطينية مسؤولة وهي قيادة غير موجودة حتى الآن، ومستقبل وجودها مازال مُبهماً مثل العديد من القضايا الصعبة التي أثار بوش أن يتجاهلها كالأجثين وجبل المعبود. ولكن على أية حال، إذا تمسك بوش بجهوده بنفس العزيمة التي يمضي بها في حربه ضد الإرهاب العالمي يمكنه أن يكون أكثر نجاحاً من سابقه.

مطلوب بديل لسياسات شارون

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٢/٤/٨



وعلى الساحة السياسية الداخلية، تحدث حالياً تغيرات درامية على تركيبة الائتلاف الحكومي سوف يكون لها آثار على سياستها، وذلك بانضمام وزراء الأحزاب الدينية القومية برؤيتهم الخطيرة - بقيادة آفي إيتام - ليس فقط للحكومة بل أيضاً لمجلس الوزراء الأمني المصغر. كما يُجري كلٌّ من حزبي "إسرائيل بيتنا" بمواقفه المتشددة - و"حزب جيشر" محادثات حالية للانضمام إلى الحكومة.

كل هذه التغيرات مُجتمعة تستدعي من حزب العمل أن يعيد تقييم اتجاهاته. فحتى الآن، ما زالت أسبابه المعلنة لمشاركته في حكومة شارون تنبع من رغبته في الحفاظ على درجة من الاعتدال في قرارات الحكومة ومنع الحرب، إلا أنه فشل في مهمته، بل وقد يكون الآن شريكاً رئيسياً في الشقاق بين إسرائيل والولايات المتحدة. كما أن موقفه سوف يضعف بعد انضمام اليمين المتطرف إلى التحالف، ومن ثم سيقول وزنه ضمنياً في الحكومة إن لم يتلاش كلية عندما يتم التصويت على قرارات بعينها.

إن الموقف النهائي واضح: فقد فشل شارون، بعد عام كامل، في تقديم خطة سياسية قابلة للتنفيذ، بل فشل أيضاً في استخدام القوة العسكرية ضد الإرهاب.

لذا، على حزب العمل أن يقدم بديلاً واضحاً عن سياسات شارون التي تسعى إلى الحفاظ على قبضة إسرائيل على المناطق، ويجب عليه أن يتحدى تلك السياسات في الكنيست والمنابر الشعبية، وأن يقدم - في المقابل - رؤية لدولة ترغب في العيش في أمن داخل حدود ١٩٦٧ مُحافضة على شخصيتها كدولة يهودية وديموقراطية.

لقد بلغ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حداً يستلزم من حزب العمل أن يترك الحكومة ويتولى مسؤولية معسكر السلام الإسرائيلي.

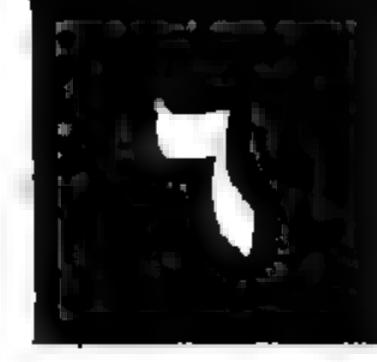
فقد تغير الوضع الأمني برمته إلى الأسوأ بعد عملية "الحائط الواقي" التي جاءت رداً على الهجوم الانتحاري على ناتانيا في بداية عيد الفصح اليهودي، ومن ثم، يجب على حزب العمل أن يستجمع شجاعته للتكيف مع التطورات الجارية.

إذا كانت العمليات العسكرية توشك على الانتهاء بعد أن نجحت في إنزال ضربات موجعة بهياكل الإرهاب الفلسطيني، إلا أنه من المنطقي أن نعي أن مسألة اقتلاع جذور الإرهاب بشكل نهائي أو تدمير الأرضية التي تسمح له بالنمو مسألة صعبة. وبالعكس، فكلما طالّت العملية واستمرت كلما زاد تعرض أهدافها لنتائج عكسية.

أضف إلى ذلك التطورات الهامة على الصعيد الدولي والمرتبطة بالنزاع والمتمثلة في: أولاً، مؤتمر القمة العربي الذي تبني قراراً يعبر عن رغبته في إنهاء النزاع مع إسرائيل وإيجاد حلول للقضايا محل الخلاف. ورغم أن إعلان بيروت يختلف عن الصيغة الأصلية للمبادرة السعودية، إلا أنه يقدم تغييراً إيجابياً في منهج المعارضة التقليدية في العالم العربي كما أوضحته - على سبيل المثال - قمة الخرطوم في حينه (يشير الكاتب هنا المؤتمر الشهير عام ١٩٦٧ والذي تبني قرار لا صلح لا تفاوض مع إسرائيل). ثانياً، بيان الرئيس بوش الذي ركز فيه على حق الفلسطينيين في العيش في دولتهم المستقلة بعد أيضاً تطوراً هاماً.

تساؤل في بيت لحم

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٢/٤/١٤



لم يوافق آريئيل شارون على تقديم جدول زمني لسحب قوات الجيش الإسرائيلي من مدن الضفة الغربية المحاصرة إلى وزير الخارجية الأمريكي كولن باول. ومن ناحية أخرى، رفض رئيس السلطة الفلسطينية إدانة الهجوم الإرهابي القاتل على سوق القدس فور وقوعه، ثم أصدر - في اليوم التالي - بياناً جافاً أدان فيه هذا الهجوم، وربما هذا ما دعا باول إلى إرجاء زيارته لمكتب عرفات المحاصر في رام الله. ومن ثم، بالنظر إلى هذه المواقف التي يتبناها الطرفين فإن أي آمال معقودة على قدرة وزير الخارجية الأمريكي على وضع نهاية للصراع المسلح واستئناف المحادثات الدبلوماسية أصبحت معدومة. فالحكومة الإسرائيلية أعلنت أن الضغط الدولي لإنهاء عملية "الحائط الواقي" وسحب قوات الجيش من المراكز السكنية في الأراضي ليس له ما يبرره في ظل غياب موافقة فلسطينية على إعلان وقف إطلاق النار والالتزام بالقضاء على الإرهاب.

ومن جهة، تبذل وزارة الخارجية جهوداً كبيرة حول العالم لشرح أهمية الاستمرار في ملاحقة مخططي ومُعدي الهجمات الإرهابية في قلب إسرائيل. وقد سعى رئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو - من ناحية أخرى - إلى إقناع عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي بمساعدة الجهود المبذولة لصد الحملة العربية التي تستهدف إجبار إسرائيل على إنهاء الحرب. كما يعرض الدبلوماسيون الإسرائيليون في العواصم الغربية النضال الإسرائيلي ضد الإرهاب الفلسطيني على أنه جزء مكمل للحملة الغربية المضنية ضد الأصولية الإسلامية.

ورغم كل هذا، فإن هؤلاء الدبلوماسيين يحذرون

من أن صُور الحصار الطويل لكنيسة المهد في بيت لحم ستدمر التعاطف مع إسرائيل في أوساط المجتمعات المسيحية في أمريكا وأوروبا. فمن الطبيعي، أن يجذب حصار موقع يُنظر إليه نظرة مقدسة، باعتباره مكان ميلاد المسيح، عدداً كبيراً من رجال الإعلام في العالم.

وكون أن الفلسطينيين المسلحين قد استغلوا الأماكن المقدسة للجوء إليها، فإن ذلك لا يُعفي إسرائيل من مسئوليتها عن الكنيسة وعن عشرات الرهبان بداخلها. فملايين المسيحيين المؤمنين يتابعون التطورات في هذا الموقع مُعتمدين، في الأغلب، على معلومات مُضللة تقدمها جهات دعائية هدفها تلوّث سمعة إسرائيل.

وقد أصدرت قيادة الفرنسيين في روما نداءً علنياً هذا الأسبوع إلى المجتمعات اليهودية حول العالم لتطلب من الحكومة الإسرائيلية مد المياه إلى الرهبان مُشيرة إلى أنهم ضحوا بأنفسهم لإنقاذ اليهود من النازي، مُعربة عن قلقها إزاء مستقبل العلاقات بين المسيحيين واليهود في العالم بأسره. إن حكومة ترغب في توظيف دعم دولي لحربها على الإرهاب يجب أن يكون لديها نظرة إنسانية كريمة للموضع الحساس للأشخاص من مختلف الأديان.

وبافتراض أن اقتراح نقل المُحتَمين بالكنيسة إلى قطاع غزة برفقة دبلوماسيين اقتراح غير عملي، فمن الواضح أن التدمير الذي سيحدث لإسرائيل نتيجة استمرارها في حصار الموقع سوف يكون أكبر من أي مكسب مرحلي يمكن تحقيقه بالقبض على بعض الفلسطينيين الآخرين المُحتَمين بالمكان، ومن ثم، فإن تنازلاً في بيت لحم سوف يكون خطوة أكثر فعالية في هذا الصدد.



قبل أن تطيح بنا الموجة الجديدة

افتتاحية معارف ٢٨/٤/٢٠٠٢

المدن ومعسكرات اللاجئين الفلسطينية ومن ثم مواجهة مرارة الانتقاد من العالم أجمع أو استخدام سياسة ضبط النفس والخضوع إلى موجة الإرهاب عن طريق البدء في الخطوات السياسية. إن استئناف العمليات الإرهابية يبرر بالطبع العودة إلى العمليات العنيفة ضد الفلسطينيين وربما سيضع هذا أمامنا المشكلة التي تواجه الحكومة: الغياب المطلق لأي بعد سياسي فضلا عن غياب البعدين الأمني والعسكري. ويبدو أن هناك آفة في التفكير في هذا الشأن وسيصبح من الأفضل للغاية أن تعطى الحكومة خيالا أكثر خصوبة لحل تلك المشكلة.

ومن الصحيح أيضا إنه لا يمكن الموافقة على كل فكرة جوفاء تتناثر في الهواء ما بين يوم وآخر. وربما يتوجب علينا من الجانب الإعلامي الاهتمام بهذا الجانب حتى لا نظل نهتم فقط بالإرهاب والردود العسكرية حياله. وذلك لأننا نفقد سريعا الشرعية الدولية التي هي إحدى مقوماتنا الأساسية. فإذا أرادت الحكومة إنهاء عملية عسكرية كبرى والتوجه بعدها إلى العمل السياسي فعليها الاستمرار في عملية السور الواقى دون التوقف تحت أى ضغط دولى حتى يتم تنفيذ كل الأهداف.

وإذا قامت إسرائيل بهذا فإنها ستكون قد تعلمت أن مثل تلك الضغوط لن تسمح لها بعد ذلك بالعودة والرد على موجات الإرهاب في عملية شاملة جديدة.

بدأ الهدوء النسبى الذى كان أحد نتائج عملية السور الواقى فى التلاشى. فالعملية الهجومية التى وقعت أمس فى مستوطنة (أدورا) ومحاولات القيام بعمليات أخرى فى قطاع غزة لا تشير بالضرورة إلى اتجاه جديد لمخططات العمليات الإرهابية ولا تشير أيضاً إلى أن الفلسطينيين استوعبوا الدرس وأصبحوا يركزون نشاطهم على جنود الجيش الإسرائيلى أو سكان المستوطنات كهدف للعمليات القادمة. ومن الصحيح أن هناك مصادر فلسطينية تتحدث حول هذا لكى تمنع الضرر الإعلامى والسياسى التى تتسبب فيه تلك العمليات الانتحارية داخل الخط الأخضر ولكن اكتشاف السيارات المفخخة فى الخليل التى ربما كانت معدة للانفجار داخل مدنها يدل على وجود نوايا جديدة للقيام بأسرع ما يمكن بموجة إرهابية جديدة داخل الخط الأخضر.

إن عدم نجاح الفلسطينيين فى التسلل إلى أراضى الخط الأخضر لا يجب أن يخدعنا. فعاجلاً أو آجلاً سنجدهم يحاولون تحسين شبكات الإرهاب التى أضررت بشدة فى الفترة الأخيرة وإعادتها إلى سابق عهدها. إنهم يحاولون إثبات أن عملية السور الواقى التى دفعت إسرائيل لمقابلتها ثمنها سياسياً باهظاً لم تؤتى بالنفع إلا على المدى القصير كما أنها أثارت سؤالاً مهماً أمام قادتها هو هل يجب العودة لاستدعاء قوات الاحتياط والعودة مرة أخرى إلى



حرب شارون

ملحق معماريف
السياسي ٢٠٠٢/٤/٤
بقلم: أوري دان

فطائر الفصح مغمسة بدم يهودي

مرور حوالي ٢٤ ساعة، الإعلان عن ياسر عرفات عدوا.. وحتى شيمون بيريز وزير الخارجية الذي يحاول جاهدا بكل ما أوتي من قوة، منذ ثماني سنوات، الحفاظ على شريكه في جائزة نوبل للسلام، بقي صامتا في الحكومة. وكذلك وزير الدفاع فؤاد بن اليغازز، والذي لم يهدر أي فرصة للتظاهر باللطف والظرف أمام ياسر عرفات، شارك في القرار الأخلاقي التاريخي للحكومة، والذي أقر بأن: "عرفات عدو".

هل كان لزاماً أن تمر كل هذه السنوات العديدة، وتسفك دماء العديد من الأبرياء، وتختلط دماء يهودية بفطائر عيد الفصح، حتى لا تتفكك حكومة الوحدة في الدولة اليهودية الديمقراطية وحتى تصف عرفات من جديد بأنه عدو.

أعتقد أن الجلسة الحكومية بالقدس ليلة عيد الفصح الدرامية ستكون خطوة أولى على الطريق الطويل في صحراء الحرب التي فرضت علينا لتحرير إسرائيل من عبودية الإرهاب الفلسطيني ورؤسائه.

إن إحدى المشكلات الخطيرة التي أدت إلى تقليص شديد في قدرة جهاز الأمن العام "الشاباك" وقادة الجيش الإسرائيلي على محاربة الإرهاب، هي حقيقة أنهم - على مدى أعوام سابقة - نصحا الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالتعاون مع عرفات ورؤساء المنظمات الإرهابية التابعة له، وذلك لأن اتفاقيات أوصلو وصفتهم بأنهم شركاء سلام. وكانت إسرائيل قد

عند منتصف ليلة عيد الفصح الأسبوع الماضي، وصلت لفندق بارك بناتانيا لكي أرى بعيني ما رفض العقل استيعابه، حيث قتل في ساحة المذبحة ٢٥ من الأبرياء، كان من بينهم أربع جنث مشوهة مازالت مسجاة، ومغطاة بالنائلون في طرف القاعة المدمرة. وفي طرف القاعة أيضاً تم نزح بركة كبيرة من دماء هؤلاء الأبرياء الذين تجمعوا للاحتفال بعيد التحرر من عبودية مصر، حيثما انفجر متحرر فلسطيني - عبداً لسلطة عرفات الإرهابية - بين موأندهم.

وبداخل بركة الفزع من المياه الحمراء غرقت أسطورة عيد الفصح وطففت أجزاء الفطائر. ولم أستطع في تلك اللحظة أن أتناسى تهمة الدم (التي كانت تلفق ضد اليهود عشية عيد الفصح في بعض الدول الأوروبية) التي أتى ذكرها في طبعة حديثة، نشرت قبل عدة أيام في جريدة لسلطة العبيد الحكومية في السعودية، وبها وُصف كيف أن اليهود يعدون فطائرهم لعيد الفصح مخلوطة بدم الغرياء الذين يقتلونهم.. إن هذا الوصف هو مستوى آخر من مستويات التحريض والكراهية الإسلامية، العربية، وعلى رأسها اليوم، الفلسطينية، الموجهة ضد اليهود عامة وإسرائيل خاصة، من خلال فطائر اليهود متشعبة بدمهم ليلة العيد لعام ٢٠٠٢ في ناتانيا.

إن مذبحة ليلة عيد الفصح كانت بمثابة القشة الأخيرة التي قصمت ظهر حكومة إسرائيل عندما قررت، بعد

اعتادت - على سبيل المثال - أن تُسلم لهؤلاء الشركاء أسماء إرهابيين فلسطينيين مطلوبين، فكان عرفات وشركائه يحذرونهم بأن يختفوا ويختبئوا .

إن هذا الاعتقاد الفيروسي توغل بعمق كبير في أوساط أذرع الأمن الإسرائيلية، لدرجة أن عددا من المسؤولين لم يتحرروا بعد من هذا الاعتقاد حتى اليوم، في الوقت الذي يسعى فيه عرفات إلى تطبيق استراتيجيته القائمة على "قتال المنتحرين" بهدف زعزعة وتدمير الدولة اليهودية.

واليوم، بات العدو واضحا وأهدافه مُحددة أمام جنود وقادة الجيش الإسرائيلي، والشاباك والموساد . وعندما يتساءل ساسة وفي أعقابهم محللون: ما هو الأفق السياسي لحكومة إسرائيل؟ وعن ماذا ستدور المفاوضات؟ فهم مازالوا لا يدركون ما هو وضع الدولة ووضعهم هم أنفسهم.. فأولا وقبل أي شيء، يجب ضمان أن الجانب اليهودي في المفاوضات مستقبلا سيكون موجودا في الأساس، ولذلك يجب علينا أن نسعى من جديد لأفق آملي لضمان وجود اليهود، ولعل ذلك هو ما دعا إلى خروج الجيش

الإسرائيلي ليُرَد بالحرب.

وأكذوبة أخرى يقوم بترويجها ساسة وصحفيون مفادها أن رئيس الحكومة شارون يُدير - من خلال عملية "الدرع الواقي" حرباً ثأرية شخصية ضد عرفات، وكأنها استمرار للمعركة الثأرية بينهما منذ غزو بيروت عام ١٩٨٢ وحتى الحصار في رام الله. هكذا كتب هذا الأسبوع، على سبيل المثال، ناحوم برنياع، والذي أسهم بمقالاته، على مدى سنوات عدة بشكل كبير، في رسم صورة عرفات الكاذبة بأنه "شريك للسلام".

وعلى ذلك، فإن شارون، كوزير للدفاع، أدرك بحق كم كان عرفات عدواً قذيعاً، وهو ما دعاه إلى طرده من بيروت في أغسطس ١٩٨٢. ولكن بعد ذلك قامت كل حكومات إسرائيل تقريباً بتحويله إلى بطل أحلامها. أما عرفات، في رده على ذلك، أثبت لشركائه هؤلاء أن حربه هي مع الشعب اليهودي.

ولذلك، وجد عرفات أخيراً في نهاية الدهليز في رام الله نهاية للنفق المظلم الذي سار فيه، بالحرب التي أعلنتها غالبية اليهود عليه.

تخطي الصليب الأحمر

هاآرتس ٢٠٠٢/٤/١٠
أفيفي لافي

من قبل وسائل إعلام في دولة تدعي أنها محبة للحرية. منظمة واحدة لم تشارك في المؤتمر الصحفي وهي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث لا تلجأ - في استراتيجيتها - إلى وسائل الإعلام كساحة للنشاط معتبرة أن صمتها هو سر قوتها، حيث يحاول أعضاء الصليب الأحمر الوصول إلى كل شخص في أي مكان يحتاج إلى العون، ولكي تتمكن من ذلك عليها أن تحتفظ بصمتها، ولم تنقل إلى العالم أبدا ما تعايشه وتراه وهو الأمر الذي مكثها من العمل في أماكن لم تستطع المنظمات الأخرى الوصول إليها، بل وتتمتع بتعاون حتى من أكثر النظم وحشية، حتى أن طالبان سمحت لها بالعمل في العديد من المواقع.

ويلجأ الصليب الأحمر إلى الصحافة في مناطق الحرب التي تدفعها، إلى اليأس. فاللجوء إلى الصحافة هو الملاذ الأخير للصليب الأحمر عندما تفشل كل القنوات الدبلوماسية وعندما يتعاملون مع حكومة أو جيش يرفض التعاون معهم.

والثير في الأمر إنها خلال الشهر الماضي فقط أصدرت سبع بيانات متعلقة بإسرائيل والمناطق.

أرسلت أكثر جماعات حقوق الإنسان أهمية في العالم قاداتها إلى إسرائيل لإصدار نداء مشترك متعلق بالأوضاع الإنسانية الصعبة في المناطق الفلسطينية وذلك في مؤتمر صحفي غير عادي عُقد صبيحة الأحد في فندق "امباسادور" في القدس الشرقية. ومثل هذا النوع من مؤتمرات القمة يعقد كل عدة سنوات فقط عندما تعتقد هذه المنظمات أن هناك كارثة حقيقية قد وقعت. جلس على المنصة رؤساء منظمات «أمнести الدولية»، «أطباء بلا حدود»، «صحفيون بلا حدود»، وخمس منظمات أخرى عادة ما نشاهد مندوبيها في التلفزيون مرتدين ملابسهم البيضاء في أماكن الكوارث وكانت الغرفة تعج بالصحفيين، ومع هذا لم يكن بينهم صحفي إسرائيلي واحد.

ما يمكنني أن أخبركم به عن الواقعة سيكون من خلال اطلاعي على الصحافة الأجنبية حيث لم يوجد مصدر إعلامي إسرائيلي أشار إليها، ورغم أن منظمات حقوق الإنسان تعودت على الإعاقات التي تسببها الحكومات والجيش لجهودهم في الحروب إلا أنهم لم يواجهوا مثل هذه اللامبالاة ذات الدلالة

الأسبوع الماضي، أصدر مكتب الصليب الأحمر في إسرائيل بياناً قال فيه إن الوضع الإنساني في جنين مفرج، كما التقطت كاميرات قناة التلفزيون الأولى عضو من الصليب الأحمر خارجاً لتوه من ممر في مخيم اللاجئين ويبدو عليه الذهول التام قائلاً بإيجاز: "لا أدري من قال هذا الأسبوع أن ما حدث هنا كارثة". ولكن هذا تعبير دقيق، وبقدر ما كان عضو الصليب قلقاً لوقوفه أمام الكاميرا بقدر ما عبر عن قلقه ببيان عنيف في حد ذاته. لقد ظهر القلق المتنامي لدى المنظمة الدولية في سلسلة من البيانات التي أصدرتها خلال الشهر الماضي محذرة من إيذاء سيارات وأطقم الإسعاف التابعة لها ملتزمة السماح لموظفي الصليب الأحمر بالوصول إلى المناطق المصابة لعرض المساعدة الطبية والغذائية ونقل المصابين والموتى إلى المستشفيات.

وقد أصدر الصليب الأحمر بياناً صحفياً الثلاثاء الماضي عبر فيه عن أسفه للحالات المتكررة والخطرة التي يتم فيها منع الفرق الطبية من القيام بواجباتها من أجل إنتقاذ الأرواح. إن أكثر القواعد الأساسية المتعارف عليها إنسانياً في حالات العنف هو السماح للمتطوعين والفرق الطبية بتأدية مهامها بدون تحرش وتمكينها من تقديم الإسعافات الطبية الميدانية الأساسية ومراعاة معيشة السكان المدنيين وحماية غير المقاتلين. والمعتقلين ومع ذلك فإن مندوبي الصليب الأحمر منعوا للأسف من تأدية مهامهم بسبب عدم احترام الخطوط الطبيعية للاتصال بينهم وبين السلطات الإسرائيلية. أما أقوى بياناتها فقد أصدرتها المنظمة يوم الجمعة على أثر قيام جنود الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار على فرق طبية تابعة للصليب الأحمر في نابلس ورام الله وبعد أن دمرت الدبابات الإسرائيلية سيارتي إسعاف في طولكرم واقتحام مكاتبها الطبية في المدينة.

ومع هذا، فإن معظم هذه البيانات، إن لم يكن كلها، قد تم تجاهلها في كل الصحافة الإسرائيلية فيما عدا بيان واحد صدر منذ أسبوعين بعدما طلب الجيش الإسرائيلي تواجد مندوب من الصليب الأحمر لحضور عملية اخراج متفجرات تم ضبطها في سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر، حيث ادعى الجيش الإسرائيلي أن هذه المتفجرات كان يستهدف تهريبها للقيام بهجوم إرهابي بينما أعلن موظفو الهلال الأحمر أنها كانت مؤامرة من قبل متعاون لمساعدة الآلة الدغائية الإسرائيلية. وكان استنتاج الصليب الأحمر أنه لا يمكنه الاقتناع بأى من الرأيين، لذا أصدر بياناً يمكن أن يفسر على المنحنيين: "أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر شعرت بالصدمة والفزع نتيجة لتقارير تشير إلى العثور على مواد

متفجرة في سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني حيث أدانت اللجنة الدولية إساءة استخدام سيارة إسعاف وشعار الهلال الأحمر .. هذا البيان كان واسع الانتشار في الصحافة الإسرائيلية التي لم تبذل جهداً يذكر لتفسير لقائها المغزى الحقيقي له .

◆ أنه التسرب الذي يخشاه الجيش الإسرائيلي:

منذ أسبوع، قام «يوري بلاو» المراسل الصحفي العسكري لصحيفة "كول فاير" الأسبوعية التي تصدر في القدس من مجموعة "خول كاير" بدون أى تعاون من المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي وبشكل ميداني ومستقل - بإحراز عدد من الخبثات الصحفية والتي لا يعرف عنها الكثير من القراء خارج القدس شيئاً، وتعرضت لسبب غير معروف لتجاهل الصحف القومية.

ومن بين ما كشف عنه الصحفي .. التقاط جنود الجيش الإسرائيلي لصور شخصية لهم مع رأس مقطوعة لمهاجم انتحاري، وتحقيق مع قائد كتيبة أوضح أنه كان مسؤولاً عن إساءة معاملة المدنيين الفلسطينيين، أو إجراء جنود العمليات الخاصة تدريباتهم الميدانية داخل منازل المدنيين الفلسطينيين، والكثير الكثير، ومن الواضح أن الجيش كان قلقاً جداً من التحقيقات الصحفية "لبلاو" حيث وقعت في أيدي الهاآرتس مذكرة أرسلها المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي إلى قيادة الأركان العامة عنوانها: نظراً لتسرب المعلومات إلى مراسل صحيفة "كول فاير" فإن التعليمات إلى الجنرال كما يلي:

- ١ - هذه أول مرة تسلط الأضواء على زوايا مظلمة حيث حصل الصحفي يوري بلاو على مواد حساسة صدرت على لسان جنود من الجيش
- ٢ - مرفق قائمة بثلاثة عشر حالة منذ بداية عام ٢٠٠٢.

- ٣ - المعلومات تؤكد بدون مبالغة مدى الصرامة الواجب النظر بها إلي مثل هذه الأمور.
- وكما أشار المتحدث فإن المرفقات فعلاً كانت ثلاثة عشر حالة تسريب سببت للمتحدث باسم الجيش الإسرائيلي هذا الرعب وسنرد بعضها هنا بلغتها الأصلية.

في تحقيق مع العقيد شورمون عن الحادثة التي وقعت في ١٤ ديسمبر عام ٢٠٠٠ والتي قام فيها جنود من الوحدات الخاصة الإسرائيلية بقتل فلسطينيين غير مسلحين جنوب طريق نابلس، حيث اقتبس الصحفي قسماً كاملاً من التحقيق . وقد أشار التحقيق إلى أنه في حوالي الساعة ٢٧، ٢١ تم الإبلاغ عن تسكع مشتبه بهم بالقرب من سيارة

مشتعلة بجانب التجمع ثم بدءا في الصعود ناحية النقطة الأمامية حيث أطلقت عليهم الوحدة النار وقتلتهم، ونشرت الصحيفة أيضا أن المذكورين بأعلاه لم يكونا مسلحين.

وتحت الأخطاء التي اعترفوا بها بعض الجنود في التحقيق «أن هذا قرار فاشل ناتج عن سوء تقدير أحد القادة أو الجنود، وأن العملية لم تدار وفقا لتكتيكات المعارك أو التدريب كنتيجة لنقص المعلومات أو أخطاء بشرية»، وقد طلب الصحفي تفسيراً منا لهذه الحادثة.

وفي تقرير عن وقوع حادثة أخرى في الخليل، أشار الصحفي إلى أنه في الليلة بين ١ و ٢ سبتمبر كان جنود من كتيبة المظلات ٢٠٢ في دورية روتينية مشيراً - من خلال تفاصيل التحقيقات التي أجريت مقتبساً منها جزء كبير - إلى أن القائد حاول بدون فاعلية تحديد وجود أسلحة مع الفلسطينيين ورغم ذلك وفي ثانية قرر إطلاق النار.

وقد أشارت المذكرة إلى أزعاج "بلاو" المستمر للمتحدث خاصة حول العمليات التي تقع حالياً في جنين، حيث نشر مقالا صحفياً يوضح تخطيط الجيش لإقتحام مخيم جنين لاعتقال ١٥ إرهابي تطالبهم «الشن بيت» حيث طلب الصحفي رد فعلنا ذاكراً في طلبه تفاصيل وجوهر الخطأ.

حذر المتحدث الرسمي قادة الجيش من أي تسرب جديد مشيراً إلى وجود قادة في الجيش يرغبون في اتخاذ خطوات ضد من يسرب معلومات، حيث طلب قائد المنطقة الجنوبية من الشرطة العسكرية أن تباشر تحقيقاً، وهو ما يشير إلى أن قائد المنطقة الجنوبية والمتحدث باسم الجيش يشعران بقلق أكبر من مقالات "بلاو".

وفي رده على طلب للهاآرتس للتعليق رفض المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي حتى الإشارة إلى ما إذا كانت الشرطة العسكرية تجري تحقيقاً بالفعل أم لا، قائلاً أنه لا يعتزم التعليق على مستندات تم توزيعها في الإدارات الداخلية، ومع هذا فإن الجيش ينظر إلى مثل هذا التسرب بقلق عميق. فضباط الجيش لديهم الفرصة للتعبير عن وجهة نظرهم بأشكال ملائمة.

♦ حق اليمين:

ظلت حركة الجناح اليميني «هذه أرضنا» تطالب لفترة طويلة بمحاكمة من تسميهم "مجرمو أوصلو"

ولكنها أضافت إلى هؤلاء السياسيين بعض الصحفيين، ففي نهاية الأسبوع في صحيفة "ميكوريشون" أصدرت قائمة تضم من ترغب في محاكمتهم ومن بين الصحفيين الذين وردت أسمائهم وطلبوا وضعهم خلف القضبان نجد أسماء تشير أسئلة كثيرة مثل "سيكي ياحيموفيتش" الذي يعتبر يسارياً ولكن ماذا عن "حاييم يافين" و"أربع جولان".

موشيه يعلين زعيم الحركة التي أنشأت بعد توقيع اتفاقات أوصلو يفسر وجود هؤلاء الصحفيين الذين عليهم إجماع قومي بصفتهم نجوم غير حزييين قائلاً: "أن الموت قد وصل إلي أعتاب كل بيت إسرائيلي، وعلى شخص ما أن يدفع الثمن هؤلاء الصحفيين يعيشون على ما ندفعه من ضرائب ويقومون بعكس ما يجب عليهم، وبدلاً من أن يعطوا الفرصة لنقاد أوصلو بالتعبير عن آرائهم فإنهم أخرجونا وكانوا شركاء في الحملة التي شوهتنا، إن الأسماء على القائمة مجرد أمثلة لأن منطقنا هو أن الإعلام والرأي من المفترض ألا يكون حزبياً لأنه كان يمثل فعلياً اليسار.

♦ كان اليسار على حق:

في الحملة الانتخابية الأخيرة، عرض منظمو حملة باراك الإعلامية لقطات تلفزيونية مرعبة عما سيحدث في حالة انتخاب أريئيل شارون كرئيس للوزراء وهذه هي مراحل السيناريو:

٨ فبراير: رحب عام زئيفي وأفيجدور ليبرمان ينضممان للحكومة.

١٣ فبراير: يجتاح المناطق عنف غير مسبوق مما يؤدي إلى قتل المئات.

٢١ فبراير: شارون يأمر بغزو نابلس وغزة وأريحا.

٢٢ فبراير: مصر والأردن تلغيان اتفاقيات السلام.

١ مارس: يتم استدعاء الاحتياطي العسكري الإسرائيلي.

هذه الإعلانات جلبت انتقادات واسعة وادعاءات أن منظمي حملة باراك قد ذهبوا بعيداً في المبالغة وأنه لا يمكن لأحد أن يستنتج من ماضي شارون توقعات عن تصرفاته المستقبلية.

باستعادة هذه الأحداث، يبدو أن علينا أن نحییهم على قدرتهم على التنبؤ بالغيب، لكن هناك شئ واحد لم يأخذوه في الاعتبار وهي أن حزب العمل سيكون جزءاً من حكومة ليتحقق في ظلها كل هذه التنبؤات المظلمة.

ليس كل نقد معاداة للسامية

السياسية للمسلمين سوف تضعف بدرجة كبيرة بسبب المعدل الذي تتحول به أوروبا إلى مجتمع صناعي من الطراز الأول وتحديد الهوية القومية للمهاجرين الذين يفضلهم الاتحاد الأوروبي. ونحن نعرف أن أوروبا الغربية تعاني من السن المتأخرة للسكان ومن عجز كبير في الأيدي العاملة.. ومن ثم، فإن الانتقال إلى الصناعة المتطورة للغاية سوف يزيد الطلب على العمال من بولندا والمجر والهند بدلا من العمال غير الحرفيين من الجزائر ومصر. إذن، فيهود أوروبا وإسرائيل يرغبون في تحقيق ثلاثة إنجازات هي: زيادة قوة الصناعات المتطورة في أوروبا، وانضمام دول من وسط وشرق آسيا إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يسمح بدخول عمال من هذه الدول. وكذلك فإن يهود أوروبا يجب أن يفهموا بسرعة التغييرات الاجتماعية التي تحدث في دولهم وتطوير الجهاز الإعلامي وفقا لذلك، كما يجب أن يتفق النشاط السياسي مع ذلك أيضا.

وعندما نطلب من يهود أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الوقوف ضد الدعاية المضادة لإسرائيل - يجب أن نفهم أن وسائل الإعلام الغربية ليست كلها ضد إسرائيل وليس أي تحقيق صحفي ينتقد إسرائيل بسبب سياستها في المناطق ينبع من معاداة السامية، حيث أن الجماهير في الخارج تحصل في بعض الأحيان على صورة كاملة عن الأحداث في المناطق بالمقارنة لما تحصل عليه الجماهير في إسرائيل. كذلك يوجد فرق كبير بين الإعلام الأمريكي والإعلام الأوروبي وبصفة خاصة بين الصحافة المكتوبة والتلفزيون، حيث أن الصحافة، باستثناء بعض الصحف الموالية للعرب، تعتبر أكثر توازنا في التقارير التي تقدمها. وهذا ينبع بالطبع من اختلاف وسيلتي الإعلام - حيث أن الصحافة يمكن أن تصف صورة واسعة وأكثر تعقيدا. وأما التلفزيون فإنه يختار صور مؤثرة بقدر الإمكان ويعمل بطبيعة الحال على إثارة المشاعر أكثر مما يعمل على إثارة العقول - فعندما نرى على الشاشة جندي يطلق النار من قريب على رأس مخرج يرقد على الأرض - فإن خطابات القراء اليهود الطيبين للغاية لا تقنع المشاهدين في لندن أو استوكهولم.

إن العلاقة بين إسرائيل ويهود الشتات هي علاقة متبادلة أو ذات اتجاهين سواء في الحرب ضد الإرهاب الفلسطيني هنا أو العنف الإسلامي هناك.

ومن المعروف أن إسرائيل تحظى بتأييد سياسي واقتصادي من الطوائف اليهودية في العالم وترى نفسها حامية اليهود في العالم، ولذلك يجب أن تحرص على أن تكون أفعالها سليمة ولا تكون بمثابة سلاح في أيدي المعادين للسامية.

عندما عرض الباحثون في معهد "روث" التابع لجامعة تل أبيب هذا الأسبوع التقرير السنوي لمعاداة السامية، استخدموا مصطلح "معاداة السامية الجديدة" من أجل وصف الربط بين العداء لليهود والإسرائيليين من جانب المسلمين الآن، وبين معاداة السامية التقليدية في أوروبا. ولكن بعض الزعماء اليهود والساسة الإسرائيليين يفضلون الحديث عن بعث وإحياء معاداة السامية الأوروبية أي معاداة السامية المسيحية القديمة التي أدت في نهاية الأمر إلى النكبة، وذلك لأنهم في الحقيقة يطعنون اليهود المتدينين في بريسل ومرسيليا وستراسبورج، وفي مدن أخرى يحرقون المعابد ويكتبون على الجدران عبارات معادية لليهود.

وهذا الاتجاه يؤكد مقولات يهودية وإسرائيلية، وهي أن كل الشعوب الأخرى معادية للسامية وأن العالم كله ضدها وموالي للعرب لأنهم - جميعا معادين للسامية - يرغبون في البترول العربي.

ولكن هذا الاتجاه سطحي وخاطئ وليس هذا فحسب بل أنه خطر على إسرائيل وعلى يهود الشتات لأنه يشوه الواقع ويمكن أن يصبح نبوءة تحقق ذاتها.

ويجب أن ندرس تفسيرات أخرى يمكن أن تحدث، وهي أن يستغل المهاجرون العرب هذا الشعور المتزايد لمعاداة السامية في أوروبا أو أن يستغل هؤلاء المعادين للسامية الصور التي تظهر كل مساء على شاشات التلفزيون وتعكس الوضع في المناطق من أجل التعاون مع المهاجرين المسلمين الذين تسيطر عليهم مشاعر الغضب - ولذلك يمكن القول، أن الخوف لا ينبع من قوة معاداة السامية التقليدية للسكان المحليين ولكن من قوة وحجم المهاجرين المسلمين.

ويجب أن نفرق بين المظاهرات المعادية لإسرائيل وبين أعمال العنف ضد اليهود، فليس كل نقد موجه لحكومة إسرائيل يعتبر معاداة سامية. وكما أن اليهود في الشتات لهم الحق في تأييد إسرائيل، فإن المواطنين المسلمين لهم الحق أيضا في تأييد الفلسطينيين.. ولكن الاختبار يكمن في معدل العنف - حيث لم يتعرض أي مسجد أو أي مدرسة إسلامية لأعمال عنف أو اعتداء على أيدي اليهود. ولذلك يجب على كل دولة ديموقراطية أن تدافع عن السكان اليهود مثلما يتوجب عليها أن تدافع عن المهاجرين المسلمين وغيرهم من العنصريين.

ولا يجب أن نتجاهل حقيقة أن حصول كثير من المهاجرين المسلمين على الجنسية في بعض الدول الأوروبية قد حولتهم إلى قوة يضعها الساسة في الاعتبار أكثر وأكثر.. وقد قال رئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان ذلك على الملأ الأسبوع الماضي. كذلك، فإن القوة

في جنين أسست «الدولة»

كما يُقال - تقويض البنية الأساسية للإرهاب، ولكن مفهوم ذلك الهدف يُعبر عن سطحية شديدة، فالبنية الأساسية للإرهاب موجودة داخل نفوس ملايين الفلسطينيين وعشرات الملايين من العرب الذين تتفجر قلوبهم من الغضب عندما تقتل المحاربين والانتحاريين الفلسطينيين، وهكذا يزداد عدد المقاتلين والانتحاريين المستعدون لأخذ أماكنهم.

لقد رأينا معامل المتفجرات وبعض أكياس المواد المستخدمة في تلك الصناعة، وقد تفاخر الجيش الإسرائيلي بأنه تم ضبط العشرات منها ولكن بدلا منها ستأتي المئات الأخرى. وعندما يتأثر الجرحى في الشوارع حتى الموت لأن الجيش يطلق النيران على جميع سيارات الإسعاف التي تتحرك في الأراضي المحتلة، فإن هذا يخلق الكراهية الفظيعة ضدنا. وعندما يدفن الجيش مئات الجثث من الرجال والنساء والأطفال سرا، فإن هذا يخلق الكراهية الفظيعة ضدنا. وعندما تدهس الدبابات السيارات والمنازل وتسقط أعمدة الكهرباء وتفجر أنابيب المياه وتترك الأطفال يشربون من مياه الصرف في الشوارع، فإن هذا يزيد من تلك الكراهية. فالصبي الفلسطيني الذي يرى هذا أمام أعينه هو انتحاري المستقبل. هكذا أعد شارون وموفاز البنية الأساسية للإرهاب، واضعين - دون دراية - أسس الأمة والدولة الفلسطينية.

لقد رأى الشعب مقاتليه في جنين، وهو واثق من أنهم أكثر بطولة من جنود الجيش الإسرائيلي المحميين بدباباتهم، وهو يرى قائده في الصورة التاريخية ووجهه مضاء بنور الشموع في المكتب المظلم والمحاصر، مُستعد للموت في أية لحظة.. ويقارن بينه وبين وزراء إسرائيل الشعبيين الجالسين على مكاتبهم البعيدة عن جبهة القتال وهم مُحاطون بزمرة من الحرس.

إن ما حدث يُعد عملية ساذجة من الناحية النظرية، فظيعة وبشعة من الناحية العملية، لن تخلف لنا إلا الكوارث.. إن شارون لم يفهم الأمن أو السلام ولم يحل أية مشكلة، إنما تسبب في عزل إسرائيل عن العالم أجمع وتعريض يهود العالم للخطر. وفي النهاية، ستظل هناك صورة واحدة: لقد ضربت آلة الحرب الإسرائيلية العملاقة الشعب الفلسطيني الصغير، إلا أن الأخير وقائده صمدا أمامها. وفي أعين الفلسطينيين - وليس فقط في أعينهم - سيبدو هذا انتصاراً عظيماً كانتصار داوود على جالوت.

عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا قبل حوالي ١٠٥ أعوام، كتب بنيامين زئيف هرتزل في يومياته: "في بازل أسست دولة اليهود".. وفي الأسبوع الماضي كان يتوجب على شارون القول في يومياته: "في جنين أسست دولة فلسطين".

وبالطبع شارون لم يقصد هذا إنما كان ينوي العكس، فقد كان ينوي كسر شوكة القومية الفلسطينية ومؤسساتها وقادتها للأبد. وأن يبقى منها فقط أشباه الأمة ورماد البشر حتى يمكن بعثتهم في كل مكان. ولكن ما حدث بالفعل كان شئ مختلف للغاية، فأمام الهجمات الساحقة التي تقوم بها أكبر آلة عسكرية في المنطقة والمسلحة بأكثر الأسلحة تطوراً في العالم، وفي بحر المعاناة التي يلقيها الفلسطينيون، وبين أشلاء الجثث، ارتفعت قامة الشعب الفلسطيني مثلما لم ترتفع من قبل.

وفي معسكر لاجئين صغير بجوار جنين، احتشد المقاتلون الفلسطينيون من كل حذب وصوب في معركة دفاع عن النفس ستتذكرها الشعوب العربية جميعها.. إنها القلعة الفلسطينية (مثلما أطلق عليها أحد الضباط الإسرائيليين). وعندما يصبح من المستحيل إغلاق الأراضي أمام الصحف العالمية، وعندما يتم نشر صور الرعب والفرع، ستظهر أمام أعين العالم روايتان متناقضتان: جنين "قصة مذابح صابرا وشاتيلا الثانية" و"جنين" ستالينجراد الفلسطينية قصة بطلة الموت.

والواقع، أن الرواية الأولى ستزداد انتشاراً.. فالأمم تبنى على الأساطير، وقد تربيت على أسطورة قلعة اليهود "مسادا" (إحدى القلاع اليهودية التي سقطت في العهد الروماني) التي أسست وعي الأمة العبرية الجديدة. والآن، فإن أساطير جنين وحصار عرفات سيشكلان وعي الأمة الفلسطينية الجديدة.

إن الضابط المبتدئ في جيش الاحتلال والذي يرى فرط القوة الإسرائيلية وحجم الجثث الفلسطينية لن يفهم ذلك. ولكن قائداً مُحنكاً مثل نابليون يُدرك ذلك جيداً، حين قال أن العامل النفسي يحدد ثلاثة أرباع الحرب وميزان القوى هو الرُبع الباقي.. فكيف تبدو حرب شارون في ضوء تلك المقولة..؟

من الناحية المادية، فإن الميزان واضح: بضع عشرات من القتلى اليهود ومئات كثيرة من القتلى الفلسطينيين، ولا يوجد أي دمار في إسرائيل في حين أن الخراب هو الشيء الوحيد في المدن الفلسطينية. والهدف هو -

جنين وأسئلة عديدة حول حقوق الإنسان

وأربعة التماسات أخرى تم رفعها من خلال منظمات حقوق الإنسان العاملة في إسرائيل والمناطق لإيقاف الممارسات التي تعتقد هذه المنظمات أنها مخالفة للقانون والشرعية في إسرائيل وتتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد تم حفظ الالتماس الخاص بهدم المنازل رغم أنه أشار إلى أن الهدم تم بينما كان المدنيون من كبار السن والنساء والأطفال - الذين لم يتورطوا في أي قتال - قابعين في منازلهم بينما كان الجيش يهدم هذه المنازل ليشق طريقين عبر المخيم أحدهما من الجنوب إلى الشمال والآخر من الشرق إلى الغرب.. وكان قد أرفق بالالتماس قائمة جزئية تتضمن ٢١ عائلة ممن هُدمت منازلهم.

القضاء الثلاثة "شلومو ليفن"، "إسحق انجلراء" و"آرثر جرونين" قبلوا موقف الحكومة فيما يتعلق بهدم المنازل من منطلق أن ذلك كان في إطار عمليات عسكرية نشطة متوقعة أن تلحق أضراراً بالمدنيين عندما يتم استخدام منازلهم كمواقع لإطلاق النار على وحدات الجيش. ولهذا قالت المحكمة أن سلطتها في التدخل في العمليات الجارية يتم بحكم قضائي محدود.

♦ إرسال فرق إنقاذ خاصة بالجيش :

كما رفضت المحكمة العليا التماساً مقدماً إليها فحواه دعوة وزير الدفاع لإصدار أمر بتدخل الفرق الهندسية للإنقاذ الخاصة بالجيش لإنقاذ أي أشخاص تحت الانقراض في مباني مخيم جنين للاجئين.

وقد تقدم بالالتماس مركز "هاموكير" الذي أرفقه بمعلومات عن امرأتين دُفنتا تحت الانقراض منذ خمسة أيام وهما فريدة السعد (٦٠ عاماً) وابنتها ومازالا مصيرهما مجهولاً، حيث لم يتمكن من الخروج من المنزل قبل هدمه وتخشي عائلتهما أن تكونا قد ماتتا، ولكنهما سمعا أصواتاً يوم

تسببت المحكمة العليا في إصابة جماعات حقوق الإنسان بخيبة أمل بدعوى أن سلطتها أثناء العمليات المسلحة محدودة جداً. وكانت المحكمة العليا قد أصدرت تعليماتها للجيش الإسرائيلي باستئناف نقل جثث قتلى العمليات العسكرية في جنين بمرافقة وحدات من الصليب الأحمر الدولي، كما أوصت بالسماح للهِلال الأحمر الفلسطيني بالمساعدة في العثور على الجثث ومعرفة هوية أصحابها وهي القضية التي رفعها اثنان من أعضاء الكنيست العرب.

هذا القرار جاء بعد أسبوع من الرفض المتواصل للمحكمة العليا للالتماسات التي قدمتها جمعيات حقوق الإنسان مطالبة بالتدخل في أنشطة متعددة للجيش الإسرائيلي في الضفة. وكانت البلدوزرات قد تحركت إلى المناطق السكنية برفقة مكبرات صوت تطالب السكان بإخلاء منازلهم خوفاً من انهيار حوائطها. ولم يكن أمام السكان الفلسطينيين سوى ساعة أو ساعة ونصف بين وقت الإعلان وقدم الجرافات. وأثناء عمليات الجيش الإسرائيلي في قلب مخيم جنين كانت هناك منازل تم إخلاؤها بعد الإعلان، وهناك منازل لم يتم إخلاؤها ومنازل هروا منها سكانها بعد بدء الجرافات في هدم حوائطها قبل سقوط المنزل على رؤوسهم.

ما ذكرناه سابقاً لم يتم اقتباسه من الالتماسات المقدمة للمحكمة من جماعات حقوق الإنسان ولكن من إجابة الحكومة على التماسات قدمها مركز "العدالة" وهو المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل وإحدى المنظمات الرائدة في مجال حقوق الإنسان. وكان الالتماس قد طالب المحكمة بإصدار أمر مؤقت إلى قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية بتفسير أسباب عدم إيقافه هدم المنازل قبل تقديم إنذار سابق لملاكها أو دون تمكينهم من إخلاء مبانيهم حتى يتمكنوا من نقل مقتنياتهم، إلا أن المحكمة رفضت هذا الالتماس

الجمعة من تحت الأنقاض يُرجح أنها لإحداهما.

وقد بررت المحكمة رفضها للالتماس أن فرق الإنقاذ تعمل فعلاً في البحث عن أحياء.

♦ أوقفوا القذف والتعذيب :

من ناحية أخرى، رفضت دائرة قضائية أخرى التماساً قديماً من منظمين لحقوق الإنسان في إسرائيل تطلبان فيه إيقاف الجيش وقادته ومنعه من إيذاء السكان المدنيين في المخيم وفي كافة المناطق

التي يمارس فيها الجيش نشاطه، والكف عن توجيه ضربات عسكرية إلى أهداف مدنية. وفي رده على ذلك، أكد الجيش للمحكمة أنه أثناء القصف تعرض مدنيون للإصابة ودُمرت منازل رغم أنه اتخذ إجراءات تحول دون إلحاق أذى بالمدنيين.

وأعلنت المحكمة في رفضها للالتماس قبولها موقف الدولة بأنه من غير الممكن، أثناء المعارك، توجيه انتقادات قضائية لعدم توفير رعاية طبية للمُصابين أثناء العمليات العسكرية.

تطرف عرب إسرائيل

جيروزاليم بوست
٢٠٠٢/٤/١٧
بقلم: إفيلين جوردون

دعا نشطاء من عرب إسرائيل إلى مؤتمر صحفي يوم الأربعاء الماضي احتجاجاً على اعتقال خمسة عرب بتهمة إثارة الفتنة والتحريض بسبب مظاهرات قامت منذ أسبوعين ودعا فيها بعض المشاركين إلى تحرير فلسطين بالدم وتفجير تل أبيب.

الشرطة بنت ادعاءاتها بإدانة هؤلاء على شريط فيديو مصور للمظاهرات يضم رؤساء حركة "حقوق التعليم للبدو" ورئيس مركز "رحات" الرياضي والثقافي ورئيس اتحاد الطلاب العرب في جامعة بن جوريون.

إن الأمر المزعج هنا هو أن تصدّر مثل هذه الشعارات العنيفة من قادة مجتمع لهم احترامهم (لا ينتمون لأية أجنحة متطرفة).. وما يزيد الطين بلة أن قادة رأي عديدين، من المفترض أن يعلنوا اعتراضهم على مثل هذه الشعارات، يقومون بالدفاع عنها في مؤتمر صحفي بوصفها خطاب سياسي مشروع. والأكثر إزعاجاً من كل ما سبق، التبريرات التي ساقها عضو الكنيست طلب الصانع من "القائمة العربية الموحدة" حين قال أن الشرطة تضطهد القادة الذين لم يقوموا بشيء سوى التعبير عن وجهة نظرهم التي يشاركون فيها كل عرب إسرائيل.

وما يجعل بيان طلب الصانع مُرعباً هو القبول بفرضية مُحتملة هي أن عضو الكنيست العربي يعبر

حقيقة عن الجماهير التي اختارته وهي فرضية لا يمكن دحضها.. فعلى مدى الأعوام الماضية، أصبحت البيانات التي تبارك العنف ضد اليهود سمة ثابتة من سمات أعضاء الكنيست.. فعلى سبيل المثال، قال عبد المالك الدهامشة عضو الكنيست من "القائمة العربية الموحدة" للجنة تحقيق (أور) في يناير الماضي أن عرب إسرائيل المدانون باغتيال يهود هم "سُجناء رأي" لأن قتلهم حتى لغير العسكريين هو أمر نبيل مادام قد ارتكب بغرض غير ذاتي ولدعم القضية الفلسطينية. أما هاشم محاميد، فقد أخبر نفس اللجنة في نوفمبر أن قذف اليهود بالحجارة هو أمر مشروع كاحتجاج ديمقراطي.

أما عزمي بشارة (بلد) فقد ألقى خطبة في سوريا الصيف الماضي، دعا فيها الدول العربية إلى توسيع درجة المقاومة ضد إسرائيل، وحتى لا يتخيل أحد أنه يدعو إلى مقاومة سلمية، فإنه وصف حزب الله بأنه نموذج مثالي للمقاومة.

محمد بركة أيضاً في حوار صحفي مع صحيفة هاآرتس في نوفمبر ٢٠٠٠، استحثت عرب إسرائيل على المشاركة في العنف الفلسطيني ضد إسرائيل. حتى أنه - في مقابلة مع صحيفة "كل العرب" التي تصدر في الناصرة - وصف رئيس حماس، وهي المنظمة التي ابتدعت الهجمات الانتحارية ضد النساء

والأطفال، بأنه رمز عظيم مُشابه للدلاي لاما، وقال أن الشيخ حسن نصر قائد حزب الله - الذي استمر في هجماته العسكرية على إسرائيل حتى فرض عليها الانسحاب من كل شبر من الأراضي اللبنانية - يستحق جائزة نوبل للسلام..

إن هذه التصريحات هي فقط عينات توضيحية. مما يُذكر أن للأحزاب العربية عشرة مقاعد في الكنيست الحالي تمثل تقريباً ثلثي الناخبين العرب بعد مقاطعة الثلث الأخير للانتخابات طبقاً لما أوصت به الحركة الإسلامية التي يدافع قادتها عن العنف بشكل روتيني.. وإذا كانت هذه التعليقات من أعضاء الكنيست العرب تعكس آراء ناخبين، فإن الخلاصة الحتمية هي أن أغلبية ساحقة من عرب إسرائيل تؤيد، علناً وضمناً، العنف ضد يهود إسرائيل.

وإذا كانت هذه البيانات والتصريحات والتصرفات - بطبيعة الحال - تعطي، من ناحية أخرى، مبرراً لبروز دعوات الترانسفير (طرد العرب) بين الجمهور الإسرائيلي، إلا أن الوضع اليوم قد تبدل، فغالبية ساحقة من اليهود الإسرائيليين أصبحت تنظر لهذه الفكرة على أنها كريمة تماماً مثلما ينظر إليها عرب إسرائيل. ومع هذا، فعلى المدى البعيد، من المستحيل تخيل تعايش العرب واليهود معاً في دولة واحدة إذا كان جزء من هذه الدولة يتغافل عن العنف إن لم يكن يشجعه ضد الجزء الآخر. إن تنامي دعوات العنف

ضد اليهود بين الجمهور العربي سوف يحتل اهتماماً كبيراً خاصة بين عرب إسرائيل أنفسهم الذين يعارضون الترانسفير كحل.

ومن قبيل السخرية، أن واحداً من بين قادة عرب إسرائيل الذين يتفهمون هذه الحقيقة هو عضو الكنيست محمد بركة الذي قال: "إن قذف الحجارة شرعي". ففي مقابلة له مع صحيفة هاآرتس في يناير الماضي، حذر زملاءه من أعضاء الكنيست أنهم عندما ينظرون إلى نضالهم بأنه ضد اليهود أو الدولة بدلاً من أن يكون فقط ضد سياسات الحكومة، فإنهم يقدمون مبررات إضافية للداعين إلى الترانسفير حيث قال: "لا أرغب في أن نتحرك حول شعارات تثير عواطفنا اليوم ثم نبكي غداً على النتائج".

إن وعياً مغايراً أصبح مطلوباً بالحاح بين قادة آخرين من عرب إسرائيل وبشكل أكبر بين الرأي العام لعرب إسرائيل، فبينما عبر عدد قليل منهم صراحة عن قلقه من تطرف ممثليهم المنتخبين، فإن الوقت لم يحن بعد للحكم على ما إذا كانت هذه الأصوات تمثل الأغلبية الصامتة أم لا. فالاختبار الحقيقي سوف يكون في الانتخابات القادمة عندما يقوم عربي إسرائيلي بالاختيار بين إعادة انتخاب أو رفض المجموعة الحالية من المتطرفين. ومن ثم، فإن تصويتهم ربما سيكون على مستقبل التعايش المشترك بين اليهود والعرب.

بقلم: ميرون بنفستي
هاآرتس ٢٠٠٢/٤/١٨

الترحيل شعار فارغ

(الفلسطينيون لن يقادروا منازلهم حتى لو صارت حياتهم جحيماً)

كثرة التصريحات عن الترحيل واستطلاعات الرأي العام التي تظهر أن طرد العرب يحظى بتأييد واسع، تثير ردود فعل مضادة غامضة من جانب يرى في الترحيل وسيلة مرفوضة من الأساس وعملاً يتناقض مع القيم الأساسية للمجتمع المتحضر.

ويدافع مؤيدو الترحيل عن أنفسهم بخجة أنهم لا يقصدون سوى الترحيل الطوعي، وأفيجدور ليبرمان يدعي بأن ليس ثمة شيء غير ديمقراطي في الترحيل.. فالاستئصال بالذات، مثل العملية الجراحية، يساعد على الشفاء (هاآرتس ٢٠٠٢/٤/١٦).

بيد أن رافضي هذا الحل الوحشي يقولون أنه لم ولن يكون هناك ترحيل طوعي، فنقل السكان عادة ما يتم بالإكراه، ويتوافق بأعمال عنف متطرفة. فحتى الترحيل بالاتفاق الذي تم بين تركيا واليونان عام ١٩٢٣ - والذي يشكل دليلاً خالداً في أيدي مؤيدي الترحيل - لم يكن سوى مأساة إنسانية كبرى غذت الكراهية على مدى الأجيال في البلدين.

وتحوم فكرة الترحيل في الهواء لدرجة أن هناك من يشك في أن السلوك المتصلب للجيش في المدن الفلسطينية والمعاناة الإنسانية يرميان إلى جعل الحياة لا تطاق، وبالتالي خلق الظروف التي تشجع على الترحيل. بيد أن فحصاً أكثر عمقاً لشعار الترحيل

وإمكانية تطبيقه يبين أنه شعار فارغ، يرمي إلى استغلال مشاعر الكراهية والخوف والانتقام لأهداف سياسية.. فطرد السكان الفلسطينيين هو خيار غير قابل للوجود: فالفلسطينيون لن يغادروا منازلهم حتى لو كانت ظروف الحياة لا تطاق، كما أن الدول المجاورة لن تسمح بأي حال من الأحوال بهجرة فلسطينية إليها.

ومن يروج للترحيل يعرف أنه ينطوي على حرب إقليمية وتدخل دولي، ويعرف أيضاً أن المجتمع الإسرائيلي، رغم التطرف نحو اليمين وتشوشه الأخلاقي المتعاضم لن يسمح باستخدام وسائل العنف اللازمة لتنفيذ الترحيل. وحتى المعارضين الأكثر حدة إزاء فكرة الترحيل، يعرفون أن هذا ليس خياراً عملياً، ولكن من المهم بالنسبة لهم التعبير عن معارضتهم لأنهم بذلك يعرفون أنفسهم كمنتمين إلى معسكر مُستير.. وبهذه الصفة فإنهم يسمحون لأنفسهم بالترويج للبديل الذي يبدو أكثر إنسانية، بل ومُحباً للسلام، ذلك المسمى بالانفصال من طرف واحد.

إن الاحتكاك القوي العنيف يُولد التطُّع لتصفية الآخر. وإذا كان البديل المتمثل في إبادة الطرف الآخر أو طرده يبدو متوحشاً، فثمة بدائل أخرى أقل تطرفاً وتعد أكثر إنسانية، بل وأكثر قبولا من الناحية الأخلاقية. وعلى هذا، يمكن رسم جملة من حلول الانفصال المفروضة أو أحادية الجانب تدريجياً من

الأكثر تطرفاً إلى الأقل من بينها: القتل الجماعي، الترحيل العنيف إلى ما وراء الحدود، نقل المجموعات السكانية داخل البلاد، الفصل الإقليمي والوظيفي (الأبارتهيد)، الفصل الفكري لمسألة وجود شعب فلسطيني، إقامة مناطق فصل، كما أن هناك خيار الانفصال الطوعي، في ظل المساواة والاحترام المتبادل، ولكن هذا لا ينتمي إلى نوع الانفصال المفروض الذي يفرض على الطرف الضعيف.

إن وسائل الانفصال المفروض تتخفى أحياناً كثيرة خلف الاحتياجات الأمنية، فمثلاً الطوق المفروض على مدن الضفة يرمي إلى الفصل بين المستوطنين والفلسطينيين بحيث تكون الطرق نظيفة من العرب. وأحياناً يخضع سكان المدن الفلسطينية لحظر تجول، يخلق لدينا وهماً بأن ساحة السوق فارغة، وأننا حققنا نوعاً من الترحيل المؤقت حسب ساعات الحظر لأنه يُخفي الكتلة البشرية العربية لفترات طويلة من الشوارع.

على أية حال، كل هذه الوسائل للانفصال تعد معقولة وإنسانية - بالقياس إلى الترحيل - وتتطلع إلى تحويل الفصل من طرف واحد إلى قيمة إيجابية وليبرالية تحظى بالزخم.

وفي النهاية، يجب أن نرفع أصواتنا ضد الترحيل لأن الترحيل الصغير الذي تنفذه كل يوم هو صفر ولا يمثل شيئاً.

بقلم: عكيفا إدار
هاآرتس ٢٠٠٢/٤/١٨

اعتقال البرغوثي ربما تم لقيادة الفلسطينيين في المفاوضات المقبلة

ترفض الاعتراف بحق فلسطين في الوجود في الـ ٢٢٪ المتبقية.

وكي لا يتحول اغتياله لسقطة إحصائية لحرب إسرائيل ضد الإرهاب، أوضح البرغوثي بأنه سيسعى حتى آخر قطرة من دمه نحو تسوية للتعايش بين دولتين على طرفي الخط الأخضر وحل مشكلة اللاجئين حسب قرارات الأمم المتحدة.

وحسب الوثائق التي بحوزة الجيش الإسرائيلي، عندما كتب البرغوثي هذه الأقوال كان ضالعا حتى رقبته في تنظيم العمليات الانتحارية. وحسب الرموز السائدة في رام الله، فإن البرغوثي كان يعمل بصلاحيته وإذن من عرفات.. ولعل هذا يفسر أسباب اللقاء مرة كل أسبوعين لفترة طويلة وبشكل منفرد بين الرئيس وأمين سر فتح في الضفة.

وتقديراً للوضع، صدر عن رئيس معهد الأبحاث

قبل ثلاثة أسابيع فقط، قال بنيامين بن اليعازر لوفد من "السلام الآن" أن مروان البرغوثي هو أحد الأشخاص الذين ينتمون إلى جيل من القيادات الفلسطينية التي سترث مكان ياسر عرفات. وقال أن هذا الجيل سيتعين علينا الحديث معه قريباً، شارحاً وجهة نظره بأن هؤلاء الأشخاص مكثوا لسنوات طويلة في السجون الإسرائيلية ويعرفوننا جيداً.

وقد اتصل أحد المشاركين في اللقاء مساء يوم الاثنين، عندما كان بن اليعازر يُحصي أمام التلفزيون جرائم البرغوثي، ورغب في أن يعرف إذا كانت إعادة البرغوثي إلى السجن ترمي إلى تلقينه دورة إعداد تهدف إلى تربيته لقيادة المفاوضات الفلسطينية.

وفي مقال نشرته قبل شهرين صحيفة واشنطن بوست، صرح البرغوثي قائلاً: "اعترفنا لإسرائيل بـ ٧٨٪ من أراضي فلسطين التاريخية، وإسرائيل هي التي

الفلسطيني في رام الله، د. خليل الشقاقي، تشخيص استبق تشخيص بن اليعازر، وإن كان قد تطابق معه.. فقد وضع الشقاقي البرغوثي في الصف الأول من القيادة الشابة (الحرس القتي. Young Guards) في المناطق. ودون صلة بالوسائل المرفوضة التي تبناها البرغوثي لتحقيق هدفه، فقد أشار إلى أن هذا الهدف هو دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧ وتسوية نزيفة لمشكلة اللاجئين. ومن المعقول الافتراض بأن إبعاد البرغوثي عن الساحة لم يحزن الدموع الكثير من مكتب عرفات ومحيطه.. فالقيادة القديمة (الحرس القديم. Old Guards) بقيادة أبو مازن، أبو علاء، محمد رشيد، ياسر عبيد ربه، صائب عريقات وآخرين من المقربين من الحصن، وجدت في البرغوثي وجماعته المقاتلة تهديداً لهيمنتها. ولكنهم، في نفس الوقت،

مستعدون لدفع ضريبة كلامية بدموع الاحتجاج الصاخب لوسائل الإعلام على اعتقال الزعيم الشعبي الجديد طوال الطريق من السجن وحتى الجناح في الفندق الذي سيستضيف المؤتمر الإقليمي. فالقرار باعتقاله في ذروة الاتصالات لعقد المؤتمر، سيُبرر بأنه في أفضل الأحوال، لم تكن اليد اليسرى تعرف ما تفعله اليد اليمنى، وفي أسوأ الأحوال، بأن أحداً خشي أن يتحول المؤتمر من مجرد حيلة إعلامية إلى مفاوضات سياسية، فوجد السبيل إلى إفشاله وإيقاع الذنب على الفلسطينيين.

وفي هذا السياق، يمكن تفهّم أيضاً قرار استدعاء ساري نسيبه، من قادة معسكر السلام الفلسطيني، إلى التحقيق معه للاشتباه في تنظيمه سلسلة مظاهرات غير عنيفة في الفترة الأخيرة.

جريدة هآرتس
٢٠٠٢/٤/١٨
بقلم: زئيف شيف

كمين لكمين حزب الله

الرئيس السوري، بشار الأسد، مقتنع بأن إسرائيل ستمتص استفزازات حزب الله على الحدود الشمالية وستمتنع عن الرد العسكري.. هذا هو انطباع شخصيات أجنبية تحدثت معه وحذرت من أن دمشق تلعب بالنار.

صحيح أن الأسد غير راغب في صدام عسكري كبير مع إسرائيل، وكان يُحبذ أن يركز حزب الله هجماته على منطقة "شعبا" وعلى أهداف عسكرية فقط، لكن الانطباع السائد هو أن المنظمة (حزب الله) تباغت دمشق أيضاً في جزء من عملياتها ضد إسرائيل.

والنتيجة هي أن الأسد لم يستوعب الرسالة التي لوحت بها إسرائيل له عبر طرق مختلفة. وهناك شك في أن يكون الأسد يقظاً لجهود الفلسطينيين في المناطق والرامية إلى تحريك حزب الله لإشغال الجبهة الشمالية.

كما أن لحزب الله الآن جدول أعمال لا يتوافق مع جدول أعمال دمشق.. فهذه المنظمة الشيعية، وبإيعاز من المجموعة المتطرفة التي توجهها من إيزان، معنية بمواجهة واسعة، بما في ذلك قصف العمق الإسرائيلي، دون أخذ الخسائر التي قد يسببها ذلك بعين الاعتبار. وكلما امتنعت إسرائيل عن الرد ازدادت استفزازات حزب الله ووقاحته. وعندما يشتد الضغط عليه، فإنه يعود ويركز هجماته على مزارع شبعا.

إن زعماء لبنان يُظهرون تفهماً أكبر من سوريا تجاه المخاطر المتوقعة من جراء مواجهة واسعة مع إسرائيل. لكن اللبنانيين، كعادتهم، يكتفون بنصف عمل.. إنهم يكرهون الفلسطينيين، لذا تلقى الجيش اللبناني،

مؤخراً، أوامر بإلقاء القبض على المجموعات الفلسطينية التي تحاول مهاجمة إسرائيل. وفي مقابل ذلك، لا يجرون على كبح جماح حزب الله. ومن الممكن، من الآن، صياغة الشكوى المتباكية للبنان إلى مجلس الأمن عندما تضطر إسرائيل إلى الرد في نهاية الأمر على الهجمات انطلافاً من الأراضي اللبنانية.. ومن ثم، سيكون من الخطأ اليوم استبعاد لبنان من قائمة الأهداف العسكرية، ولكن على ألا يلحق ضرر بالمدنيين اللبنانيين، وإنما ببنية هذا البلد. وثمة شك في أن يكون الأسد على دراية بالجدل الدائر في إسرائيل حول موضوع الحدود الشمالية.. لقد حدث أمر غير عادي عندما جرت مناقشة المسألة في اجتماع الحكومة الأمنية المصغرة: ففي التصويت على القيام بعملية عسكرية ضد لبنان كانت هناك أغلبية - لصالح القيام بالعملية - بفارق صوت واحد، وكان من بين المؤيدين للعملية رئيس الحكومة شارون ووزير الدفاع بن اليعازر.. وسيُفاجأ كثيرون حين يعرفون أن الوزير الجديد "آفي ايتام" كان من بين المعارضين للعملية العسكرية. ولذا، قرر شارون، في نهاية الأمر، أن الخروج إلى عمل عسكري موسع لا يمكن أن يستند إلى أغلبية بفارق صوت واحد، وقام بتأجيل كل شيء.

كما كانت هناك أيضاً خلافات في الرأي حول هذا الموضوع بين كبار قادة جيش الدفاع الإسرائيلي، حيث كانت القضية الرئيسية هي هدف إسرائيل من المواجهة العسكرية الحالية.. فأولئك الذين نادوا بوجوب التركيز على الفلسطينيين أبدوا استعداداً لضبط

النفس في الشمال. كما نوقشت أيضاً مسألة ضرورة الامتناع عن الوقوع في أخطاء من شأنها أن تؤدي إلى اندلاع حرب إقليمية. ومن شأن هذه الحسابات أن تتعقد، إذا انتهت إحدى استفزازات حزب الله بإصابات إسرائيلية عديدة.

وثمة عامل واحد، قليلون هم الذين يلتفتون إليه، ألا وهو الشعور المتزايد بأن قوة الردع الإسرائيلية تتآكل في نظر حزب الله.. فالمنظمة الشيعية تفسر ضبط إسرائيل للنفس بأنه ضعف ينبغي تعميقه، وهذا ما

سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى الرد الإسرائيلي.. بمعنى آخر، أن القضية الرئيسية أصبحت في توقيت العملية.

ولكن يجب التذكير، بأنه إذا جاء مثل هذا الرد بعد ضبط مستمر للنفس إزاء استفزازات متزايدة، فلا ينبغي أن يكون تقليدياً، من عينة إلحاق ضرر بسيط بهدف سوري رمزي، أو بهدف من أهداف حزب الله.. فالرد الإسرائيلي، إذا حدث، يجب أن يكون كميناً موجعاً للكمين الذي أعده حزب الله.

اختبار المحصلة النهائية للزعيم

جريدة هآرتس
٢٠٠٢/٤/١٨
بقلم: يوثيل ماركوس

فمن المحتمل أن يكون شارون قد تظاهر بالفهم، بأن باول أقل حزماً من بوش وأعطاه مهلة، مما أسهم كثيراً في خروج باول من هنا خاوي الوفاض. ♦ وفي المحصلة النهائية لعملية السور الواقعي، من الممكن أن نجد أوجهاً مختلفة:

١ - من الناحية العسكرية البحتة، كان ثمة استعراض كبير للقوة من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي في تأكيده على عدم حصانة أي مخيم للاجئين أو أية منطقة سكانية. فالإمساك بالمطلوبين، والكشف عن ورش السلاح ومخازن الذخيرة كانا بأحجام كبيرة، إلا أن تعبير "تصفية البنية الإرهابية" يُعد تعبيراً مُضللاً.. لأنه ما قيمة هذا التعبير لو أصبح كل الفلسطينيين انتحاريين؟

٢ - أدى عزل عرصات وتدمير بنية السلطة الفلسطينية إلى نتيجة مُغايرة لأهداف شارون، فقد بلغ وضع عرفات عنان السماء أكثر مما كان عليه في السابق. كما أن العزل من جانب، وتدمير السلطة من جانب آخر، جعلاً من مطلبنا بأن يحاربوا هم الإرهاب ويتصدوا له مطلباً غير مناسب (غير ذي صلة)، وكما قال صائب عريقات: "لقد حطموا لنا السلطة وحصلوا بدلاً منها على ٣، ٣ مليون سلطة".

٣ - تحولت إسرائيل من ضحية للإرهاب إلى مُعتد مُتهم بتتفيذ مذبحه. نحن نعرف أن هذا ليس صحيحاً، لكن الصور دائماً ما تنتصر. فالعالم كله اليوم يتظاهر ضدنا ويفكر في فرض عقوبات اقتصادية علينا. ومن ناحية الأمن والسلام الذي وعد به شارون، فإن وضعنا اليوم أصبح أسوأ مائة مرة عن الفترة التي انتخب فيها شارون منذ ما يزيد على العام.

إن الشعبين والزعامتين يجدان نفسيهما اليوم في وضع إنهاك ويريدان التقاط الأنفاس لبعض الوقت..

في أعقاب الحديث مع بضعة وزراء ارتسمت لدي صورة بائسة. فليس لدى أحد منهم فكرة عما يريد شارون أو عن هدفه النهائي. فهو لا يُشركهم في أية خطوة إستراتيجية.. وهم يتندرون على الحكومة الأمنية المصغرة قائلين أن شارون يعمل بمفرده ولا أحد يفهم الميكانيزم الذي يعمل بمقتضاه.

وكل ما يفعله شارون، هو أنه يُكثر من الحديث عن أشياء يريجه التحدث عنها، مثل "التسويق التام بينه وبين الإدارة الأمريكية"، إلا أنه لا يعي أن قواعد اللعبة في الولايات المتحدة قد تغيرت بعد تفجيرات سبتمبر، حيث تخشى من هجوم انتحاري جديد ضدها.. وفي المقابل، تتأهب وتركز على تصفية صدام حسين، ويهمها أن تحافظ على استقرار علاقاتها بالدول العربية الصديقة، وأول شرط لتحقيق ذلك هو تخفيف حدة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، أو كما يُقال بالعامية العبرية: "جعله على نار هادئة". فالشارع العربي بكراميته المتأججة لإسرائيل والولايات المتحدة التي في حالة غليان، من شأنهما تحويل صدام حسين إلى قديس مُعذب لا يقل بطولة عن عرفات.. ومن هنا، فإن حدود المناورة المتاحة لإسرائيل مع الولايات المتحدة تمر فوق جسر ضيق للغاية. وربما لذلك، باءت مهمة باول بالفشل لأن شارون لم يستجب لطلب بوش بانسحاب فوري من المناطق (أ). فهو عندما يتعامل مع وزراء خارجية أمريكيين كانوا في السابق جنرالات (مثل الكسندر هيج في حرب لبنان) نراه يميل إلى الاعتقاد، بأنهم يعطونه فسحة من الوقت بحكم توافق طبيعتهم معه كمسكرين.. فعندما يقولون له بضرورة الانسحاب الفوري، فإنه يُشبه ذلك بنكتة السيدة التي عندما يضع جارها، في مقعد السينما، يده على ركبتيها فإنها تحذره بحزم: "إذا لم تبعد يدك في خلال نصف ساعة، سأطلب الشرطة".

ولكن اقتراح شارون بعقد مؤتمر إقليمي يبدو للجميع أنه محاولة لكسب الوقت شريطة ألا يصل إلى مناقشة القضايا الحساسة وهي إنهاء الاحتلال وتفكيك المستوطنات.

إن نجاح المعركة العسكرية يُقاس من خلال تغيير الواقع السياسي، وهذا ما لا نراه في الأفق طالما لم

يُطور شارون نفسه من عقلية ضابط المظلات إلى موقع السياسي الكبير من عينة بيجين، الذي اعتنق، معارضاً موقف حزبه، مبدأ السلام في مقابل الأراضي والمستوطنات.

إن شارون يقترب جداً من نهاية طريقه في اختبار المحصلة النهائية له كزعيم قومي.

الأفق السياسي لليسار

بقلم: د. أمير شوفمان

هاتف: ٢٠٠٢/٤/٢٢

٢٠٠٢/٤/٢٢

بعد هزيمتهما في المعركة أمام إسرائيل. فلا يجب الاستهانة بقوتنا العسكرية (مثلما يقول اليسار) التي ستهزم العدو وبفضلها فقط سنصل إلى السلام المأمول.

إننا لن نصل إلى السلام إلا بعد أن يستوعب العالم العربي بشكل عام والفلسطينيون بشكل خاص أن لا فرص سلام أمامهم وهم يستخدمون نيران الإرهاب. وقد أثبتنا هذا بعملية "السرور الوافي"، وأيضاً بعد أن ثبت لليسار الإسرائيلي المتطرف أن عرفات هو رجل يعشق المذابح، إرهابي من شعره حتى أخمص قدميه، وأيضاً عدم اعتراف أي من مقربيه بالخطأ المريع الذي ارتكبه وكلفنا العديد من الضحايا.

في أي دولة معتدلة، فإن المسؤولين عن اتفاقية مثل أوسلو أمثال بيلين وساريد وبيريز وشركائهم يقومون بإطلاق النيران على أنفسهم. ولكن لكي لا نخدع أنفسنا فإنهم لن يفعلوا ذلك. فإحساسهم بالخطأ ودرجة تأنيب ضمائرهم على كل ما حدث لأبناء شعبهم ودولتهم تصل إلى الصفر. إن تلك الجماعة - على عكس ما تتبجح به - تشكل خطراً فظيماً على الديمقراطية في إسرائيل. وأثناء حرب اللأخير ضد الإرهاب، اختارت أن تصبح ليس فقط من المعارضين للحكومة، إنما أيضاً من المعارضين لأبناء شعبها ودولتها.. فكيف يمكن أن تبقى الديمقراطية في دولتنا ونحن نعتمد على هؤلاء المتشرفين فينا والباحثين عن أفق سياسي وإعطاء الجوائز للإرهابيين؟

خلاصة ما ينبغي قوله، أنه يتوجب التسليم بضرورة الأفق العسكري في كل مكان يرفع الإرهاب فيه رأسه حتى نصل بمشيئة الرب إلى الراحة والهدوء.

لقد ظهر الوجه الحقيقي لليسار الإسرائيلي بعد انتفاضة العامين الأخيرين، عندما اتضح له أن مفاهيمه التي ارتبط بها قد تداعت جميعها، وبالأحرى، أوسلو وعرفات والبرغوثي وأشباههم، الذين كانوا لهم بمثابة الأصنام التي عبدوها. وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، أصبحنا نشهد على أن ١٠٪ فقط من قوة الجيش الإسرائيلي (حسب أقوال رئيس الأركان) ألحقت أضراراً جسيمة بالبنية التحتية للإرهاب، وانخفاضاً واضحاً في الأعمال الإرهابية.. فقد قام الجيش الإسرائيلي والشاباك وباقي أجهزة الأمن الإسرائيلية بعمل خرافي وشجاع والنتائج تتحدث عن نفسها: ضبط العديد من وسائل القتال، تدمير معامل المتفجرات، تصفية وإلقاء القبض على رؤساء الحركات الإرهابية مثل حماس والجهاد وفتح، فضلاً عن قيام وحدة دوفدافان بتقديم هدية لشعب إسرائيل يوم عيد الاستقلال وهو مروان البرغوثي، الذي كان شاهداً على العمليات الإرهابية ومات بسببه أطفال ونساء وشيوخ يهود.

لقد كان الشعار الجديد لليسار بعد تقوض مسيرة أوسلو هو "الأفق السياسي" ويأتي ثمن.. وبالطبع كان الثمن المقصود هو مستوطنات الضفة وغزة. وكما يبدو، فإن نظرية الواقع لديهم مشوهة لأنهم لم يستوعبوا أن تل أبيب ويافا وناتانيا وحيفا وبقية أراضي الخط الأخضر باقية بسبب العمق الاستراتيجي الذي تمنحه لهم مستوطنات الضفة وغزة. إن تلك الجماعة لم تفهم بعد أن تسعين بالمائة من الشعب أدرك أنه بدون أفق عسكري لا يوجد أي أفق سياسي مع العرب.. فالسلام مع مصر والأردن تحقق فقط بعد الأفق العسكري.. بمعنى أكثر وضوحاً

شارون وافق على لجنة تقصي الحقائق في جنين

(شارون وافق على لجنة تقصي الحقائق في جنين دون
استشارة رجال القانون)

إن قصور المستوى السياسي هو الذي أدى إلى المواجهة الحالية بين إسرائيل والأمم المتحدة في قضية صلاحية لجنة تقصي الحقائق في أحداث مخيم جنين. هذا ما يتضح من مذكرة صاغها دانييل بيتليحم، الخبير في القانون الدولي من جامعة كامبريدج في بريطانيا، والذي يشغل منصب مستشار لحكومة شارون في قضية تحقيق الأمم المتحدة. ومذكرة بيتليحم أدت إلى تغيير موقف إسرائيل، التي وافقت في البداية على اللجنة وبعد عدة أيام علقت تعاونها معها مطالبة بتعديل كتاب تعيينها.. حيث كتب بيتليحم في مذكرته: "أنا قلق من أن المستوى السياسي وافق على هذا الإجراء (تعيين اللجنة وصلاحياتها) دون التشاور أولاً مع الموظفين والمستشارين ودون معرفة إلى أين سيقود تحقيق اللجنة".

مما يذكر أن بيتليحم ساعد في السابق إسرائيل على حل مشاكل قانونية معقدة، وصاغ وثيقة الادعاءات الإسرائيلية للجنة ميتشل، التي فحصت ملابس اندلاع المواجهة الإسرائيلية. الفلسطينية وبلورت خطة لوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات.. وجنده رئيس الطاقم الإسرائيلي للاتصال بلجنة الأمم المتحدة نائب مدير عام وزارة الدفاع المحامي "موشي كوخنويسكي"، وذلك لتقديم المساعدة في قضية جنين أيضاً..

وقد درس بيتليحم كتاب تعيين اللجنة وبيانات الأمم المتحدة واكتشف أن المنظمة الدولية تعد لإسرائيل شركاً.. فخلافاً للجنة ميتشل، لا يدور الحديث هذه المرة عن إيجاد سبيل العودة إلى طاولة المفاوضات، بل التحقيق في الادعاءات بارتكاب جرائم حرب.. وبسبب طابع الادعاءات ضد إسرائيل، فإن التحقيق الحالي أكثر جدية وينطوي على مخاطر شديدة لإسرائيل مقارنة بلجنة ميتشل.. هذا ما كتبه القانوني البريطاني. وأضاف: "إذا أكدت استنتاجات اللجنة الادعاءات ضد إسرائيل، فإنها ستقود إلى تغيير أساسي في علاقة إسرائيل مع الفلسطينيين، وستمنع إسرائيل من معارضة مطلب نشر قوات دولية وإقامة دولة فلسطينية فوراً ومحاكمة المشتبه بارتكابهم جرائم حرب".

وأكد بيتليحم، الذي تجاوز هذه المرة ضبط النفس البريطاني الذي تحلى به، أنه لا يزال في وصف مدى الخطورة الشديدة التي ستعرض لها إسرائيل إذا ما واجهت الآن تحقيقاً في جرائم حرب. لقد خسرت إسرائيل في المعركة على مستوى العلاقات العامة.. وسواء أكانت أم لم تكن مجزرة في جنين مثلما يدعي

الفلسطينيون، فإن المجتمع الدولي يسوده الرأي الآن بأن إسرائيل استخدمت في جنين قوة مفرطة بدون تمييز ومنعت مساعدات إنسانية بعد المواجهة. وحتى لو كل الحقائق كانت لصالح إسرائيل، فإنه سيكون من الصعب عليها ترجيح كفة الميزان.

وقد وصلت مذكرة بيتليحم إلى يد كوخنويسكي، الذي سارع باستدعاء رئيس الحكومة أريئيل شارون ووزير الدفاع بنيامين بن اليعازر والقيادة القانونية العسكرية. وأرسل وثيقة التحذير التي أعدها المستشار من جامعة كامبريدج، إلى المسؤولين عنه مع إضافة قائمة من البنود المثيرة للمشاكل التي وجدها في كتاب التعيين والتي تدل على أن اللجنة أقيمت من أجل إدانة إسرائيل بجرائم إنسانية. وقد أصغى شارون، الذي لم يتشاور مع رجال القانون قبل موافقته على تعيين اللجنة، لهم وقرر تعليق موافقة إسرائيل إلى أن يُعدل كتاب التعيين.

وهذا التحول في موقفه خلال ثلاثة أيام عزز بدوره. الشبهات بأن إسرائيل لديها ما تخفيه في قضية جنين أو أنها وقعت في الفخ الدبلوماسي الذي نصبه لها الفلسطينيون والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان.

وكان طاقم رجال القانون بقيادة كوخنويسكي ونظرائه في وزارة الخارجية والجيش إيلان بيكر والعقيد دانييل رايزنر قد خرجوا هذه الليلة إلى نيويورك من أجل ضمان حصانة للإسرائيليين الذين سيقدّمون إفادتهم أمام اللجنة.. فإسرائيل تريد ضمان ألا تستخدم المواد التي تجمعها اللجنة كأساس لإجراءات قانونية أخرى.

وقد شرح بيتليحم في مذكرته الاستعدادات التي يجب على إسرائيل القيام بها قبل التحقيق: جمع كل المعلومات المناسبة عن الأعمال الانتحارية الفلسطينية منذ سبتمبر ٢٠٠٠، خاصة تلك التي كانت قاعدتها في جنين، ومواد خلفية مفصلة عن عملية السور الواقعي، وعن العملية في جنين بما في ذلك تقارير عن الاتصال مع الصليب الأحمر ومنظمات إنسانية أخرى والقيود التي فرضت على دخول أطقم إنسانية وصحافيين إلى المنطقة. وقد حذر بيتليحم من أن اللجنة ستحقق مع شهود وستقترح مقابلة جنود الجيش الذين شاركوا في معركة جنين.. ومن ثم، يجب تحذيرهم من مسؤولية الإدلاء بتصريحات علنية وإرشادهم عشية تقديم الإدلاء بأقوالهم ودراسة قدرتهم على تقديم الإفادة ضمن إجراءات قانونية.. وقال إن رجال الجيش، الذين يعرفون التحدث أمام اللجنة بثقة وأمانة، سيعززون الادعاء الإسرائيلي، ومن لا يستطيع فعل ذلك سيسبب ضرراً لموقف إسرائيل وسيعرض نفسه للخطر.

موقف عرب إسرائيل تجاه الترانسفير

الممكن إعادة اليهود الروس إلى روسيا، ومن الأفضل أيضاً أن يكون اليمن جزءاً من التسوية حتى يتم إعادة يهود اليمن إلى موطنهم الأصلي.. إن اليهود يعكفون على إعداد ما يشاءون من خطط وبرامج دون أن يتوجهوا بالسؤال إلى من يعنيهم الأمر. إن اليهود لا يرغبون في أن نقيم بينهم، إذ يرون أننا فلسطينيون.. كما أن الفلسطينيين لا يريدوننا بينهم لأنهم يرون أننا إسرائيليون.

وقد كشفت استطلاعات الرأي العام التي أجريت في أوساط القطاع العربي في إسرائيل عن اعتراض غالبية عرب إسرائيل على هذه الفكرة. فقد كشف استطلاع الرأي العام الذي أجراه البروفيسور سامي سموحه ود. أسعد غانم منذ حوالي عام عن تأييد ٣٠٪ فقط من عرب إسرائيل لفكرة ضم مراكز التجمعات العربية الواقعة في منطقة المثلث ووادي عره إلى دولة فلسطين.. فقد أعرب ربع سكان منطقة المثلث وثلث سكان أم الفحم عن تأييدهم لهذه الفكرة.

وكان ٢٣٪ من عرب إسرائيل قد أعربوا عن تأييدهم لهذه الفكرة خلال الاستطلاع الذي كان قد أجراه البروفيسور إفرام يعر الأستاذ بمركز "شتاينماتس" لبحوث السلام التابع لجامعة تل أبيب خلال شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٠. أما الاستطلاع الذي تم نشره في مجلة "بانوراما" العربية التي تصدر في قرية الطيبة فقد كشف عن تأييد ٩٪ فقط من سكان أم الفحم لهذه الفكرة.

ويشير الخبراء الذين يعكفون على دراسة نتائج هذه الاستطلاعات إلى أن من يؤيدون هذه الفكرة يعلنون موقفهم بقولهم أنهم يرغبون في الانتقال إلى دولة فلسطين لعدم إحساسهم بالارتياح من موقف مؤسسات الدولة تجاه الأقلية العربية. وقد برر أحد هؤلاء البالغ من العمر خمسين عاماً، وبعد أن أصر على ألا يُفصح عن شخصيته، موقفه بقوله: "أبتغي التوصل إلى حل سلمي يضمن حياة هادئة لليهود والعرب، غير أن الحل يرتبط بطابع الدولة. إن هذه الدولة دولة عنصرية ومن ثم ليس من الممكن أن أنعم بالمساواة. وإذا لم تغير الدولة موقفها تجاهي فمن الأفضل أن أعيش في دولة أشعر فيها حقاً بالانتماء إليها حتى لو لم أنعم فيها بالتأمين القومي الإسرائيلي".

وتعود أصول هذه الفكرة إلى البروفيسور أرنون سوفير، أستاذ الجغرافيا بجامعة حيفا، الذي كان قد طرح هذه الفكرة خلال مؤتمر كان قد عُقد في

تشير استطلاعات الرأي العام التي أجريت مؤخراً في أوساط القطاع العربي في إسرائيل إلى معارضة غالبية عرب إسرائيل لفكرة نقل مراكز التجمعات السكانية العربية من داخل منطقة الخط الأخضر إلى داخل حدود فلسطين. ويُعرب مؤيداً حزب العمل من عرب إسرائيل عن استيائهم من إفرام سينييه لتقدمه ببعض الاقتراحات بخصوص هذا الموضوع.

وتثير الأفكار التي تردت مؤخراً في إسرائيل بشأن نقل بعض مراكز التجمعات العربية الواقعة في منطقة المثلث ووادي عارة إلى الدولة الفلسطينية عند إقامتها إحساساً بالمهانة في أوساط عرب إسرائيل. وتتراوح ردود أفعال سكان هذه المراكز بين الإحساس بالسخط والإحساس بالسخرية.. غير أن قلة قليلة منهم تشعر أنه من الوارد أن يتم تنفيذ هذه الفكرة بالفعل.

وإذا كان بعض المتخصصين في الشؤون الجغرافية والديموغرافية والساسة يتعاملون مع هذه الفكرة على نحو بحثي محض، فإن تداول هذه الفكرة في أوساط الساسة يدفع المرء للدخول في حقل الغام، إذ أنه يدفع لبحث مسألة مواطنة عرب إسرائيل من جهة وعلاقتهم بالقومية الفلسطينية من جهة أخرى.

وفي إطار الحرص على التعرف على موقف عرب إسرائيل تجاه هذه الفكرة، تحدثنا مع البعض منهم عن إمكانية إقامتهم على الجانب الشرقي من الحدود بين إسرائيل وفلسطين. وكنا قد التقينا خلال الأسبوع الماضي مع خمسة من عرب إسرائيل ممن يقيمون في أم الفحم وفي قرية "مسمس" المجاورة. وكان اثنان منهم يعملان سائقي شاحنات يقومان بنقل بضائع إلى حاجز "كرني" في قطاع غزة، أما الآخرون فكانوا عاطلين عن العمل. وقد تضاحك جميعهم بصوت عال عند سماع هذه الفكرة، فقال أحدهم: "لن يحدث هذا الأمر، ولن أقيم قط تحت علم دولة فلسطين". وقال أحد من تحدثنا إليه بعد أن طلب عدم الإفصاح عن اسمه: "إن عملي هنا في إسرائيل.. لقد وُلدت ونشأت إسرائيليّاً وكل أصدقائي من اليهود. ولا يمكن أن يلزموني أحد بالإقامة في مكان آخر" وأضاف ضاحكاً: "من حُسن الطالع أن لي صديقات يهوديات في تل أبيب وعكا وأشكلون، ومن هنا يمكنني الاختيار مع من أفضل الإقامة".

أما السيد "أحمد سعيد" ابن صاحب المقهى الذي جلس فيه هؤلاء الشباب فقد عقب على هذه الفكرة بقوله: "إذا تم تعديل الحدود، فمن الأفضل أن تكون سيبيريا جزءاً من حدود التسوية حتى يصبح من

هرتزل. وقد تبني هذه الفكرة فيما بعد البروفيسور سرجو برجوله أستاذ الدراسات الديموغرافية بالقدس.

كما أن وزير النقل د. إفرام سينييه قد أشار إلى هذه الفكرة، غير أن الصحافة قدمته في صورة من يتبنى فكرة استبدال المناطق التي يقطنها أعداد كبيرة من المستوطنين ممن يقيمون شرق الخط الأخضر بالمناطق التي تقطنها أعداد كبيرة من العرب ممن يقيمون غرب الخط الأخضر. أما سينييه، فيوضح أنه لم يعد أية خريطة بخصوص هذا الموضوع ولم يتحدث عن أية مناطق بعينها، غير أنه قد تولد لدى عرب إسرائيل انطباع مفاده أنه من مؤيدي فكرة نقل العرب على نحو جماعي. ويؤكد سينييه، مثل البروفيسور سوفير، أنه إذا تم نقل السكان من أراضيهم فلن يتم إجبار أحد على التنازل عن حقه في المواطنة الإسرائيلية. وقد أوضح سينييه خلال اجتماع عقده مع الشخصيات العربية في حزب العمل أن الفكرة المطروحة تتمثل في مبادلة بعض المناطق دون المساس بالسكان، وأن المناطق التي سيتم مبادلتها لن تتعدى 5% من مجمل مساحة الضفة الغربية.

وبالرغم من تقديم سينييه لكل التوضيحات الممكنة، لم يهدأ المواطنون العرب في إسرائيل، وبخاصة هؤلاء المنتمين إلى حزب العمل. وقد علق "غالب مجادله" رئيس القطاع العربي بحزب العمل على هذا الوضع بقوله: "أعلم أنه ليست لسينييه أية أفكار أو تصورات عنصرية، غير أنه كان من الأحرى به أن يعرف كيف لا يزج باسمه في أي سياق عنصري. ويحاول البعض حالياً الإيحاء بأن هناك تناقض بين هويتنا الفلسطينية وبين حقنا في المواطنة في إسرائيل. وليس من الممكن أن يمنعنا أحد من التضامن مع شعبنا في عناءه والقتال من أجله بالطرق الشرعية".

وفي أم الفحم، بادر البعض بشن هجوم مضاد على الأفكار الداعية إلى نقل عرب إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية. وكان من بين هؤلاء "قاسم زيد" الذي سبق له العمل بصحيفة "عل همشمار" والذي درس العربية لآلاف التلاميذ اليهود في مؤسسات التعليم التابعة للحركة الكيبوتزية. ويرى زيد، الذي يتحدث العبرية بطلاقة، أنه لا بد من توحيد كل الزعماء العرب في إسرائيل ضد هذه المبادرة. وقد علق عليها بقوله: "لقد صُغت حينما علمت أن أعضاء بحزب العمل يؤيدون فكرة الترانسفير خاصة أننا رأينا على مدى خمسين عاماً أن حزب العمل يعد حليفاً لنا، كما أن الحزب ينظر لنا دائماً على أننا أشبه بالبقرة الحلوب التي تعطيه أصواتها في المعارك الانتخابية. ومن هنا يتعين على الحزب أن يضعنا في اعتباره، وأن يثبت لنا أن هناك فروقاً جوهرية بينه وبين أنصار فكرة أرض

إسرائيل الكاملة الداعين إلى الترانسفير". وقد أوضح زيد في معرض حديثه: "لسنا بضاعة يمكن للبعض تحديد مكان عرضها، فنحن بشر نملك أحلاماً وطموحات مثل الآخرين.. كما أننا أبناء هذه الدولة. لقد أراد مسئولو الدولة، على مدى أربعة وخمسين عاماً، أن نكون جزءاً من المشهد الاجتماعي والسياسي في الدولة، ومع هذا فقد حرمونا من كل سبيل الحياة الكريمة. وبالرغم من كل ما يتعرض له أخوتنا في الأراضي، فإننا نتبنى مواقف سلوكية لا توصف إلا بأنها إيجابية. إننا جزء من النسيج الاجتماعي بالدولة ونقوم بخدمتها على نحو إيجابي، ولهذا لا تلقوا بنا إلى الجحيم. وأطالب عرب إسرائيل في هذا المقام برفع أصواتهم وأثق أن غالبيتهم سيعارض فكرة الترانسفير".

وأضاف زيد: "إن المجتمع اليهودي تساوره بعض المخاوف من التبعات الديموغرافية للأقلية العربية المتمثلة في تزايد معدلات الإنجاب في أوساطها، غير أن هذه الأقلية العربية تعد صمام أمان لوجود المجتمع الإسرائيلي على نحو صحي، فالمجتمع الذي يتعامل مع الأقليات وفقاً لأسس العدالة والمساواة يعد مجتمعاً ديمقراطياً واثقاً في ذاته. وفي المقابل فإن الدولة الفلسطينية ستجد صعوبة في استيعاب مئات الآلاف من عرب إسرائيل الذين اعتادوا الحياة وفقاً لمستوى راق من الحرية الشخصية والديمقراطية، وهذا المستوى لا وجود له بعد في الأراضي". وقد أوضح زيد أننا سنشكل في مثل هذه الحالة عبئاً على الدولة الفلسطينية.

ويتصدى قاسم زيد لبعض الاتجاهات الثورية في داخل المجتمع العربي، فيرى "رجاء أجبريه" زعيم حركة "أبناء القرية" أنه من الممكن أن يرحب في حالات بعينها بالإقامة تحت راية الدولة الفلسطينية. ويضيف: "أعارض بادئ ذي بدء مبادلتنا بالمستوطنين خاصة أنه لا يوجد أي وجه للتشابه بيننا وبين المستوطنين. وثانياً، فمن الممكن قبول هذه الفكرة شريطة الانسحاب بالكامل إلى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ ونزع كل المستوطنات. وثالثاً، فمن الضروري أن تعبر حدود الدولة الفلسطينية عن أراضيها. وفي مثل هذه الحالة يمكنني التنازل عن فتات التأمين القومي الإسرائيلي وعن الديمقراطية الإسرائيلية".

ويسعى "أجبريه" إلى توضيح موقفه في كل المحاضرات والأحاديث التي يؤدي بها، فيذكر دائماً أن من لا يرغب في الإقامة تحت راية دولة فلسطين يمكنه مواصلة البقاء في دولة إسرائيل. غير أن حديثه لا يثير سوى الضحك والسخرية، ويكتفي الجميع بوصفه بأنه إنسان يعيش في الأحلام.

شارون والنهاية

أنه مُتضرر بالانتفاض في وجه شارون، أي أنه سيشمل، بهذا المعنى، قسم كبير من الجمهور.

٤ - إن شبح المحكمة الدولية لجرائم الحرب يُحلق فوق رؤوس مُتخذي القرار بل و فوق إسرائيل كلها، وستكون حملة "السور الواقي" دليلاً دامغاً يزيد من أدلة الإدانة أمام المحكمة. وفي حالة كهذه سيتوقف المنطق عن الكلام.

٥ - إن وعد شارون الانتخابي "سلام وأمن" يسير اليوم في اتجاه الفشل، وفي نهاية هذا الاتجاه سيتضح للجمهور - الذي يؤيد اليوم استخدام القوة - أنها مناورة مُخادعة.. وسيقود ذلك شارون إلى المكان الذي يتواجد فيه أيهود باراك، والذي يتهمة فيه الجمهور بتبديد حلم السلام.

٦ - للائتلاف اليميني المؤيد لشارون أيضاً مساهمة ليست بقليلة في الوضع الحالي، فلا يوجد لشارون دعم حزبي حقيقي.. فإذا ما اتضح لزملائه أفيجدور ليبرمان وأفي أيتام وناتان شيرانسكي وعوزي لنداو وليمور ليفنات وشركائهم أن شارون هو حصان ميت، فسيستبدلونه دون تردد بنتانياهو، الذي قد يركب على موجة التأييد الكبير لسياسة القوة والاستمرار في السياسة الحالية..

و تصريح شارون الأخير القائل بأن "مستوطنة نتساريم مثل تل أبيب" هي محاولة يائسة للجم فكرة تقديم موعد الانتخابات التي ستنتخب في نهاية الأمر نتانياهو.

٧ - إن السبب الأكثر دراماتيكية لسقوط شارون هو هزيمته أمام عرفات، في قتال واحد مقابل واحد.. فقد أدار شارون الحرب بالشكل الذي يبدو فيه أنه سيسجل انتصاراً على عرفات الشخص، من خلال حملة ضخمة يدعي فيها أن عرفات هو المسؤول عن كل الصراع.. ولكن اليوم، أصبح العالم كله يعي أيهما كان صادقاً ومفيداً لأبناء شعبه.

إن هزيمة شارون أمام عرفات تضع عليه ختم الخاسر، وفي أوقات الضيق فإن الجمهور ينأى عن الخاسرين.

لقد وصل آريئيل شارون إلى نهاية طريقه كرئيس حكومة إسرائيل.. ورويداً رويداً سيفقد قدرته على تسيير أمور الدولة، إلى حين إقصائه، لكن بعد أن يُكابد سُكرات الموت الأخيرة، التي قد تورطنا أكثر. ولكن الشيء الوحيد المبهم هو بأي طريقة سيتم إقصائه..

ومن الآن وحتى يتم ذلك، يتخوف أعضاء الكنيست من خسارة مقاعدهم وخسارة أجندتهم الحزبية وكذلك ميزانياتهم التي لا تفي بالتزامهم تجاه المواطنين وسيُرغموا على التعجيل بانتخابات جديدة.

وسيضطر شارون إلى الرحيل بسبب تراكم الأسباب، والتي تتجمع في جذر واحد: "الفشل في إنهاء الصراع بالقوة".. فتقديرات جهاز المخابرات العسكرية، بعد انتهاء عملية "السور الواقي"، تقول بوضوح أن الإرهاب سيستمر.

وفيما يلي الأسباب التي ستُعجل بعودة شارون إلى منزله:

١ - إن شارون يُدير بقايا معركة ضد لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في ظل تخوف من عقوبات مُنتظرة من مجلس الأمن، لأن تدمير البنية التحتية الفلسطينية (بنوك ومؤسسات وتعليم وما شابه) وتأييد قسم من أعضاء الحكومة للترانسفير قد يقودا اللجنة للتوصل إلى استنتاجات خطيرة. ولكن من الواضح في نهاية الأمر، أنه سيتم استخدام معارضة الحكومة لإنهاء حالة عدائية بين أوساط الجمهور تمهد لتوصيلهم إلى قناعة بأن استنتاجات اللجنة تهدف إلى إدانة مُتخذي القرار في إسرائيل.

٢ - إن إجابات شارون في تحقيق الشرطة حول "تمويل الجمعيات" تُلزم حتى مستشار قضائي مؤيد له بأن يخضع لقرارات النيابة التي تنصاع إلى المنطق الجنائي الذي لا يقبل بذرائع من قبيل "هذا من شأن ابني" أو "أنا لا أعلم كيف ظهر توقيعي على هذا الشيك".

٣ - إن الوضع الاقتصادي المتدهور الذي وصلت إليه الدولة أصبح يمس، بصورة قاسية جداً، بالحالة المعيشية للجمهور ويمقدرة إسرائيل على التنافس والتطور. واستمرار هذا التدهور سيجعل كل من يشعر



جولة كولن باول

بقلم: ناحوم برنباغ
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٢/٤/١٥

زيارة باول مثل قرص الأسبرين

الشرق الأوسط هو الثقب الأسود للسياسة الخارجية الأمريكية.. كل الإدارات تقسم بأنها لن تقحم نفسها في هذه المشكلة ثم تنجذب إليها رغم أنفها.

لقد احتاج بوش الأب والمحامي الذي عينه وزير خارجية، جيمس بيكر، لعامين حتى يصابا بالمرض الشرق أوسطي. واحتاج بيكر إلى تسعة أشهر وحرب واحدة (حرب الخليج) كي يجبر الطرفين بالقوة إلى مؤتمر مشترك في مدريد. وقد حدث ذلك لبوش الابن وكولن باول خلال عام.

كولن باول ليس بيكر.. فإيا ليتة كان بيكر. مكانته في إدارة بوش ضعيفة وقدرته على التفاوض محدودة، أذرع قصيرة والتوقعات منه قليلة. وهو يشبه أكثر وارن كريستوفر ومادلين أولبرايت، الوزيران اللذان أمضيا وقتاً طويلاً تحت الشمس الشرق أوسطية حتى ذابا. إن العيب الأساسي في عملية السور الواقعي هي أنها لا تهدف إلى شيء، ولا تعدو كونها توجيه ضربة والرحيل.. وهي بهذا تشبه العمليات الانتقامية التي قام بها شارون في الخمسينيات. على أية حال، فإن إنجازاته كلها، إذا كانت له إنجازات، كانت قصيرة المدى ومؤلمة.

إن باول ليس مؤهلاً لملء هذا الفراغ.. فليست لديه رؤية، ولا أدوات. لقد جاء كقرص أسبرين، ليس

لإسرائيل والفلسطينيين فقط، بل وأيضاً للأنظمة الصديقة في مصر والسعودية والأردن، التي قد تنهار تحت ضغط الشارع وتجد صعوبة أكثر فأكثر في دعم العملية الأمريكية ضد العراق.. لقد جاء باول لكسب مزيد من الوقت.

لقد كانت لقاءاته مع عرفات وشارون أمس محكوم عليها بالفشل سلفاً. كان ينوي تحذير عرفات بأنه إذا تجددت عمليات فتح الإرهابية، فلن تنظر إليه الولايات المتحدة على أنه شريك، وربما ستسمح بهدر دمه. لقد سمع عرفات مثل هذه التحذيرات مراراً وتكراراً في حياته.. وأنه بعد هذه التحذيرات الأخيرة سيأتي تحذير آخر، إلا أنه ينظر إلى ما بعد باول وما بعد الجنود الذين احتلوا الأبنية المحيطة به. إنه ينظر إلى عالم متكامل: فأوروبا وجماهير العالم الإسلامي تقف خلفه، وكل ما يقترحه عليه باول أقل سحراً مما يعرضه عليه باقي العالم، ناهيك عن صورته البطولية كضحية.

بعد ذلك سافر باول إلى شارون.. وفي هذا اللقاء أيضاً كانت أذرع باول قصيرة. فبعد أحداث ١١ سبتمبر، أصبح الرئيس بوش مُقيداً في حركته وقدرته على التصادم المباشر مع دولة تكافح الإرهاب، حيث أن الرأي العام الأمريكي يجد صعوبة في فهم ذلك.

وقد قدم شارون لباول بعض الفُتات.. فقد وافق على رفع الحصار عن المدن التي احتلها الجيش، وألح أنه خلال أسبوعين سيخرج الجيش منها. كما وافق على مبادرات إنسانية، إلا أن كل هذا لا يكفي كي يفتح الفلسطينيون صفحة جديدة في التعامل مع الإرهاب، ولا يضمن حتى وقف إطلاق النار من الجانب اللبناني. ثم ألقى عليه شارون فكرة عقد مؤتمر دولي بمشاركة الجميع باستثناء عرفات.. فبذت الفكرة وكأنها جاءت من عالم العلاقات العامة وليس من عالم السياسة. فليس واضحاً مع من أو عن ماذا سيدور الحوار.. والأهم من ذلك، أنه لا يوجد واحد مثل

جيمس بيكر يُحدث هذه المعجزة. اليوم، سيقوم باول بزيارة لكل من بيروت ودمشق، وربما يحصل من الأسد على ما لم ينجح في الحصول عليه حتى الآن في الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية، من خلال إقرار هدنة مؤقتة للقتال. بعد ذلك، ومع الأسف الشديد، يصنع باول خيراً لو عاد إلى وطنه. غداً، يوم الثلاثاء، ستعيش إسرائيل في أجواء يوم الذكرى (شهداء حروب إسرائيل) وعرفات سيقبع في سجنه، وحماس ستبحث عن عملية جديدة.. ومن الصعب أن يحدث في مثل هذا اليوم تحول في تاريخ الشرق الأوسط.

لم يولد بعد بديل لعرفات يحضر المؤتمر الإقليمي

بقلم: عوديد جرنوت
معاريف ٢٠٠٢/٤/١٥

عرفات ذا صلة.. وشارون يقول لهم أنه ليس ثمة فائدة من الحديث مع عرفات وأن السلطة الفلسطينية هي إمبراطورية كذب.

في مثل هذه الظروف، فإن جولات باول بين رام الله والقدس - حتى وإن التقى غداً ثانية مع عرفات - محكوم عليها بالفشل.

وكبديل عن المباحثات العقيمة بين باول وعرفات، عاد رئيس الحكومة واقترح المؤتمر الإقليمي كأداة لحل النزاع، وهو بمثابة نسخة جديدة لمؤتمر مدريد. وهذه الفكرة، والتي طرحت في عدة مناسبات، جدرة بالدراسة ولكن لا يكفي أن الأمريكيين يؤيدونها.. فيجب أن تحظى أيضاً بموافقة الدول العربية التي ستدعى للمشاركة في المؤتمر.. وهذه الدول ستشارك فقط إذا وافقت إسرائيل على عقد المؤتمر على أساس المبادرة السعودية التي أصبحت الآن مبادرة عربية. وهذه الفكرة أيضاً يجب أن تقبل من قبل الفلسطينيين الذين سيصلون إلى المؤتمر، حسب خطة شارون، بدون عرفات.

والواقع، أنه رغم كل الانتقادات التي صدرت، ولا تزال تصدر من قبل الدوائر الرسمية الداخلية ضد عرفات، فإنه لم يولد بعد، للأسف الشديد، فلسطيني يعلن عن استعداد له لشغل مكان عرفات في هذا المؤتمر، وأن يوافق عملياً على الاكتفاء بتسوية دائمة أقل مما يطالب بها عرفات.

اجتمع كولن باول أمس مع عرفات في رام الله وطلب منه الانتقال من القول إلى الفعل، من الشجب الكلامي للعمليات، إلى اعتقال المطلوبين.. فرد عرفات: "لا توجد مشكلة، فقط أن ينسحب الإسرائيليون من كل المناطق التي احتلوها إلى خطوط ما قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وفقط أن يمولوا من أموالهم البني التحتية الفلسطينية التي دُمّرت خلال ١٨ شهراً، لترى بعد ذلك كيف سننفذ نحن كل التعهدات الأمنية التي أخذناها على عاتقنا. ومن الأفضل أن تأتوا بقوات دولية تحرص على أنه خلال ترميم الدمار وإعادة بناء القوى الأمنية الفلسطينية، لن يدخل الإسرائيليون مرة أخرى إلى داخل المناطق. وبالمقابل، ينبغي عليكم أنتم الأمريكيون أن توافقوا على البدء الفوري لقناة سياسية متوازنة والكف عن أفكار الاتفاقيات المرحلية والاتفاقيات المؤقتة.. لقد شبعنا من وعود الإسرائيليين. نحن نريد حلاً دائماً الآن".

سمع وزير الخارجية الأمريكي مطالب الفلسطينيين وخرج قوياً من رام الله إلى القدس. وقبل أن يلتقي أمس مرة أخرى مع شارون عرف ماذا سيكون رد إسرائيل.. فلا توجد فروق في المعلومات الاستخبارية بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن تورط السلطة الفلسطينية في العمليات الإرهابية، ولكن ثمة فروق في المصالح، حيث يفكر الأمريكيون أنه في هذه المرحلة، التي يحاولون فيها تهدئة المنطقة من أجل تجنيد الدعم اللازم للهجوم على العراق، لا يزال

رسالة عاجلة لكولن باول

"دعك من كل الخطط وعلى المجتمع الدولي برئاسةكم إرسال قوة دولية تفصل بيننا وبين الفلسطينيين".

"لا تأسف كثيراً على فشل مهمتك.. فقد حُكم عليها بالفشل سلفاً، ومنذ البداية لم يكن لها أي فرصة".

لقد بذلتم - أنت هنا والرئيس هناك في واشنطن - الكثير من الجهد والوقت، إلا أنكما الآن تواجهان أمراً عسيراً، فثمة الكثير مما يمكن الحديث حوله ولكن لا يوجد من يتحدثون معه.. فياسر عرفات وأريئيل شارون غير جاهزين لاتفاق: عرفات معني باستمرار الإرهاب والعنف، وشارون معني بمواصلة الاحتلال والاستيطان.. هذه هي مأساتنا.

لم أفهم ما الفائدة من الضغط على عرفات ليستتكر العملية في القدس.. فإذا كان يجب الضغط على أحد ما لشجب الإرهاب، فإن هذا الشجب سيأتي غير ذي قيمة. كذلك لم أفهم لماذا وافقت (يقصد باول) على البدء بالحديث من جديد حول الجدول الزمني للانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية الفلسطينية، في حين أن الرئيس بوش طالب أمام العالم كله بضرورة الانسحاب الفوري..؟

لقد أعد عرفات لك مع قدومك عملية انتحارية لعينة، وأعد شارون لك مجلساً وزارياً مُصغراً، قومي متطرف لا يخوض حربه على البيت بل على جبل البيت. وأنت مُصِر على أن تدخل رأسك بين المتشددين. ولكن من المهم أن تعرف هنا أن أعضاء المجلس الوزاري المصغر الذين لاقيتهم هم الممثلون المخولون والمنتخبون في دولتنا ولكنهم ليسوا كل إسرائيل. فثمة أيضاً إسرائيل أخرى، مسؤولة وطبيعية لا يمثلها شارون وفؤاد وايلي يشاي وأفي أيتام. و ثمة مئات آلاف المواطنين في إسرائيل، مخلصون ووطنيون، يؤمنون بأن حل النزاع يكمن في نهاية الاحتلال الإسرائيلي للمناطق. ولكن طالما نواصل السيطرة على شعب آخر، وطالما نستوطن على ظهر الفلسطينيين، فإنه لن يكون هناك سلام ولن ننعيم نحن الإسرائيليين بالراحة.

باسم كل هؤلاء الإسرائيليين أناشدك بأن لا تقتر عزيمتك، ويجب ألا يؤدي فشل مهمتك إلى هرب المجتمع الدولي من المنطقة.. لا تبقى هنا وحدنا، ننزف، وتعمي الكراهية ومشاعر الانتقام عيوننا، فبقاؤك سيصنع معروفاً، ليس فقط معنا أو مع شعبنا فحسب، بل ومع أنفسكم ومع العالم كله أيضاً. فالشرق

الأوسط مُعد الآن لحريق شامل سيحرق مصالحكم الهامة، ومن مثلك يفهم ويعرف ذلك جيداً. فكل العالم، وكل شخص يصبو للسلام يتوقع منكم إطفاء الحريق هنا، وإذا لم تفعلوا أنتم، لا يوجد أحد قادر على أطفاله.

فلم يبق في الضفة الغربية المحتلة حجر على حجر حتى قبل العملية الأخيرة لشارون وفؤاد، والآن وصلوا هناك إلى حد الانهيار خاصة في رام الله ونابلس وجنين. فكل البنى التحتية: الأمنية والسلطوية، المدنية والمادية انهارت ولم تعد قائمة، والفوضى والانهيار العام يولدان بطبيعة الحال المزيد من العنف.

ومن ثم، يجب على الإدارة الأمريكية أن تقيم فوراً انتداباً دولياً برئاسةكم لترميم الضفة الغربية وقطاع غزة وترفع الشعب الفلسطيني عن الأرض وتوقفه على قدميه.. فالانتداب الدولي برئاسةكم - في هذه الحالة - سيستبدل الاحتلال الإسرائيلي المتواصل. وكما تعلم عادة ما ينطلق كل شعب للاستقلال من رحم الانتداب الأجنبي، وهكذا سينطلق الشعب العربي الفلسطيني إلى استقلاله بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات في اعتقادي.

ولذا، دعك يا سييد باول من خطة تيننت وتقارير ميتشل وزيني التي فات وقتها وقلت فرصها في التحقق، فقد أصبح من الواجب اليوم على المجتمع الدولي برئاسةكم أن يبدأ بتنظيم نفسه فوراً عشية إرسال قوة دولية تفصل بيننا وبين الفلسطينيين.. قبل عدة أشهر، كان هناك من يرى أن تلك الفكرة غير ناضجة، ولكن الآن وحين وصل الوضع إلى مُنتهاها، بدأت تؤيدها الكثير من دول أوروبا، والأمين العام للأمم المتحدة، وربما ستتعبج إذا علمت أن حوالي ٥٠٪ من مواطني إسرائيل أيضاً يؤيدونها.

ولغرض هذا الانتشار العام الذي يهدف إلى الفصل والترميم، من المهم جداً أن ينعقد في واشنطن، هذا الأسبوع أو الأسبوع القادم، على أقصى تقدير، مؤتمر دولياً بمشاركة أوروبا وروسيا والأمم المتحدة ودول عربية وإسرائيليين وفلسطينيين، تكون المبادرة السعودية أساساً له لأنها مبادرة إيجابية وحيوية.

إذن، ثمة ما يمكن عمله، و ثمة فرصة وأمل، وحين تخرج من هنا بخفي حنين يجب أن لا نرفع الأيدي، لأن الأيدي، وخاصة يديك، مليئة بالعمل.. مع التوفيق.

ما بعد الفرصة الأخيرة

بقلم: عوزى بنزيمان
هـآرتس
٢٠٠٢/٤/١٩

السياسية الأوروبية (خافيير سولانا، جاك سترو). ونضيف إلى ما سبق، رفضه التدخل الدولي في حل هذا الصراع.

ومن كل المواقف السابقة التي سببتها الظروف، جاءت النتيجة لتعطي شكلاً آخر للفكر السياسي الذي ظهر طيلة فترة ولايته في رئاسة الوزراء. وعندما تحدث شارون أمام الحكومة عن أنه أثار فكرة المؤتمر الإقليمي مع وزير الخارجية الأمريكي، افترض العديد من الوزراء أن هذه الفكرة لا تعدو كونها مناورة سياسية جديدة يحاول من خلالها تقليل الضغوط المفروضة عليه من قبل باول ومن ثم يستطيع كسب المزيد من الوقت. وإذا كان من المحتمل أن تلاقي تلك الفرضية نفس المصير - بعد أسابيع معدودة - الذي لاقتها الاقتراحات الإسرائيلية السابقة مثل الإعلان أحادي الجانب عن وقف إطلاق النار والإعلان عن رغبة رئيس الوزراء في التوجه لقمة القادة العرب في بيروت وتصريح الحكومة الإسرائيلية بشأن المبادرة السعودية.. إلا أنه من المحتمل أيضاً أن يعطى التمسك الأمريكي بتلك الفكرة دفعة لم يتوقعها رئيس الوزراء.

ولكن ذلك الاحتمال يطرح أمامنا عدة تساؤلات: أين كانت تلك الفكرة قبل عرضها على وزير الخارجية الأمريكي؟ وأي هدف سياسي يرغب شارون في الوصول إليه بواسطة عقد هذا المؤتمر؟ هل يقصد الحصول على تفهم أكبر من الولايات المتحدة عن طريق هذا المؤتمر؟ هل فكر في أن وضع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على طاولة المفاوضات الإقليمية يتعارض بشدة مع رفضه التام لتدويل الصراع؟ وهل يدرك أن جدول أعمال المجتمع الدولي يحوي اقتراح قابل للتنفيذ وهو المبادرة السعودية؟ وهل يعني أن استعداده للاشتراك في المباحثات الدولية حول التوصل إلى تسوية الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين معناه التنازل عن الشرط الذي وضعه بعدم البدء في المحادثات السياسية طالما لم يتم التوصل إلى ترتيبات أمنية تؤدي لوقف إطلاق نار مستقر؟ وهل يسلم بأن المضمون السياسي الذي ستحويه المناقشات حتى عقد ذلك المؤتمر هي ورقة

◆ شارون يستل من جيبه خطة :

يوم الأحد الماضي، انعقدت جلسة الحكومة الإسرائيلية واستمرت بمنتهى الدهشة أن رئيس الوزراء شارون لديه فكرة جديدة وهي عقد مؤتمر إقليمي يبحث مشكلات الشرق الأوسط. وقد ذكر شارون تلك الخطة مشيراً إلى إمكانية عقدها في المغرب حيث قال أنه لم يقم بزيارتها أبداً (بالمناسبة سيلفان شالوم تحدث في سره: "وأنا الذي اعتقدت أنك ولدت هناك").

إن أياً من الوزراء (كلهم تقريباً باستثناء بيريز) لم يسمع عن ذلك الاقتراح من الأساس أو يعرف حتى ما هو الموعد الذي يفكر رئيس الوزراء فيه لعرض ذلك الاقتراح على وزير الخارجية الأمريكي كولن باول. فتللك الخطة لم يتم بحثها في المجلس الأمني الوزاري (المصغر أو الموسع) ولم يكن معروفاً من أين استمدتها شارون.

أما بالنسبة لرجال وزارة الخارجية، فكانت هناك إشارات بأن المبادرة انطلقت من مكاتبهم وأن وزير الخارجية كان بصدد تحويلها إلى مبادرة سياسية رسمية. وفي وزارة الدفاع لم يتحدثوا عن هذه الخطة، إنما كان الإحساس السائد هو أن شارون قام بإخراج تلك الخطة من جيبه. ولكن هذا لا يعني أن بنيامين بن اليعازر يعترض عليها، بل على العكس، فوجهة نظره أن أي خطوة يخطوها شارون تدل على استعداده للبدء في مسيرة مفاوضات سياسية.. ومن ثم لا بد من مباركتها.

والواقع، أن الجمهور لا يعنيه إن كانت تلك الفكرة قد دارت في منتدى حكومي أو بين شارون وأحد مقربيه الشخصيين أو حتى في رأسه فقط. ولكن عندما نستعرض المواقف السابقة لشارون التي جاءت كقرارات شخصية بحتة منه، فإن الدهشة تصيبنا بشأن هذا القرار. والجميع يذكر كيف كان سلوكه بالنسبة لبدء المرحلة السياسية من التفاوض عندما وضع أيام الهدوء السبعة شرطاً أساسياً ورفض ربط مفاوضات وقف إطلاق النار (المباحثات الأمنية) بالمباحثات السياسية مع الفلسطينيين، فضلاً عن إسهابه في الحديث مع العديد من الشخصيات

أبو علاء - بيريز، التي تقترح وجود دولة فلسطينية تعترف بها إسرائيل، وتقديم مساعدات دولية واسعة لتطوير وتحسين الاقتصاد الفلسطيني، ونظام الحكم كمرحلة أولى من التسوية قبل أن يتم تسوية الخلافات مع إسرائيل؟ وإذا وافق حقاً على إقامة دولة فلسطينية، كيف يتفق هذا مع امتناعه عن الحصول على تصديق الحكومة في هذا الشأن خاصة وأنه قال أنه يتوجب على الحكومة اتخاذ قرار في هذا الصدد؟

♦ بدون قواعد للعبة :

الإحساس بأن شارون أفلتت من فمه فكرة مؤتمر القمة الإقليمي دون التعمق في أبعادها، تأصل بشكل كبير على خلفية مهمة كولن باول. وليس من الواضح ماذا أرادت أن تحقق إسرائيل من هذه المهمة، باستثناء ضمان استمرار العلاقة الحميمة مع الإدارة الأمريكية. ورسمياً، فقد حاول رئيس الوزراء استغلال نوايا باول الحسنة لتحقيق وقف إطلاق النار. وبعد ذلك، سعى لإقناعه بأن عرفات هو الحقيق في المأساة الإسرائيلية الفلسطينية وبسببه فشلت جهود الوساطة التي يقوم بها البيت الأبيض وتكدست العوائق أمام الإدارة الأمريكية لعزل نظام حكم صدام حسين. وظاهرياً، فقد حقق شارون هدفه، حيث غادر باول إسرائيل متهماً عرفات بالتضليل ودعاه لترجمة أقواله إلى أفعال بشأن تصريحاته حول وقف إطلاق النار. أما مكتب شارون الذي أعجب من تلك التصريحات لم يُعط الأهمية الكافية لفقرة أخرى في بيان باول قال فيها: " طالما استمر بقاء الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة فلا يمكن التوصل لوقف إطلاق نار على الإطلاق ". كما أنه رفض تبني الموقف الإسرائيلي، لأن استكمال الانسحاب الإسرائيلي من قلب المدن الفلسطينية (وهي عملية ستنتهي بعد يومين أو ثلاثة) لا يجب أن يُمرقِل السلطة الفلسطينية في ممارسة صلاحيتها لوقف الأعمال الإرهابية.

وأياً كانت الصفة التي اتسم بها التصريح الأمريكي - الذي تساءل عن أي من الطرفين مسؤول أكثر عن فشل مهمة باول - سواء متوازن أو يميل بشكل لاذع للجانب الإسرائيلي، فإن الزاوية الصحيحة للحكم على الأمور هي درجة تأثير وقدرة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على تهدئة حدة المواجهات.

ومن وجهة النظر التي نحن بصدددها، فإن النتيجة الحتمية هي الفشل التام والمسؤولية عندئذ ستقع على الإسرائيليين والفلسطينيين والأمريكيين على حد سواء.. فقد أثبت عرفات مرة أخرى أنه رجل غير جدير بالحديث معه حول أية تسوية. وقد قام شارون

بإمداد باول بالعديد من الشواهد التي تشير إلى الصلة الوثيقة بين الزعيم الفلسطيني وبين الشبكات الإرهابية التي تعمل ضد إسرائيل. وقد أعرب وزير الخارجية الأمريكي عن استعداده الكبير لإبداء مرونة في المواقف الأمريكية كالتنازل الحقيقي عن ورقة زيني وقبول المطلب الفلسطيني بأن يتم اعتقال (المخربين) من الآن فصاعداً وألا يسرى هذا على من قام بتلك العمليات في الماضي، فضلاً عن تقديم وعود بأن تقوم إسرائيل بسحب قواتها من المدن الفلسطينية والاستعداد لبدء مفاوضات سياسية موازية لمباحثات وقف إطلاق النار. ولكن عرفات كان يتعنت في مطالبه كلما حاول باول تليين موقفه.

ومن وجهة النظر الفلسطينية، فإن باول لم يوفر لهم البضاعة اللازمة: فالإسرائيليون لم يتسحبوا على الفور مثلما طلب الرئيس بوش ذلك منهم، والمطالب التي عرضها باول كانت غير مقبولة من الإسرائيليين.. وطالما أن الجيش الإسرائيلي مازال يُعسكر في أراضي المنطقة (أ) فلن تعلن السلطة الفلسطينية عن وقف إطلاق النار.. ومن وجهة نظرهم، أن الأمريكيون أثبتوا أنهم وسطاء غير نزيهين.

لقد جسد شارون أن الحوار الفلسطيني الإسرائيلي - في ثوبه الحالي - سيكون من نصيبه الفشل لأنه يدور بدون اتفاق على أساس أو قواعد واضحة للعبة. لقد ادعى شارون - من جانب - أنه يأمل في تحقيق وقف إطلاق النار، وفي نفس الوقت يرفض الاعتراف بمكانة عرفات كزعيم للشعب الفلسطيني. إذن مع مَنْ - إن كان هذا حقاً ما سيحدث - سيدبر محادثات من أجل تحقيق هذا الهدف؟ فعندما يقرر وزير الخارجية أنه سيلتقي بعرفات، نجد شارون يصف ذلك بأنه خطأ تراجيدي. لقد استجاب شارون لمطلب الولايات المتحدة بسحب القوات الإسرائيلية من مدن الضفة ولكنه - في نفس الوقت - ينفي استعداده لإخراج قواته من منطقة المقر المسجون بها عرفات من إجمالي الأراضي التي سيتم إخلاؤها. وفي المساء، رفض شارون رفع الحصار عن عرفات مبرراً قراره بأن السلطة الفلسطينية لم تعتقل كل قتلة الوزير زئيفي. والآن نجده يفسر رفضه بضرورة تسليم القتلة لإسرائيل لقد قال في جلسة الحكومة أنه على استعداد لإجراء انتخابات حول هذا الشأن).

الدور الأمريكي يحوي أيضاً العديد من التناقضات: فإذا كان بوش قد أراد التعبير عن مدى استياء

الولايات المتحدة من سلوك إسرائيل والسلطة الفلسطينية فلماذا لم يقدم مساعدة فورية لباول الذي بدأت مهمته في الانهيار؟ وفي الواقع، بعد الملاحظة شديدة اللهجة التي قالها الرئيس بوش تجاه شارون (enough is enough)، لن يستخدم الرئيس الأمريكي صلاحيته كزعيم الدولة العظمى الوحيدة في العالم لكي يجبر شارون وعرفات على إبداء المرونة في موافقتهما.

وزير الخارجية الأمريكي لم يفشل فقط في استخلاص اتفاق وقف إطلاق نار من الاثنين، إنما فشل أيضاً في تحييد الفتائل المشتعلة في كل من المقاطعة وكنيسة المهدي.

♦ وزراء العمل يعارضون :

النتائج الكثيبة لمهمة باول ستزيد من الضغوط على وزراء حزب العمل للانسحاب من الحكومة لأنهم مثلوا وزن الريشة في اتخاذ القرارات داخل حكومة شارون. لقد اعترض كل من بنيامين بن اليعازر وشيمون بيريز على المحادثات الثنائية التي عقدها رئيس الوزراء مع وزير الخارجية الأمريكي، ولكنهما لم يحتجا على هذا بشكل علني ولم يختلفا على النهج الذي يتبعه شارون.. فقد سلموا بالفشل التام. وكان منطق اشتراكهما في الحكومة هو منع النتائج السلبية لذلك النهج. كما أنهما لم يفعلا شيئاً من أجل وضع نهاية أخرى لزيارة باول مثل تهديد شارون بالانسحاب من الحكومة إذا لم يرفع الحظر عن عرفات ويسمح له بالقيادة الفعلية (وزراء حزب العمل مازالوا يعترفون بزعامة عرفات) والتعبير عن عدم وجود فارق بين دماء الوزير زئيفي ودماء باقي الإسرائيليين الذين راحوا ضحية العمليات الفلسطينية. ومن ثم، فإنهما لا يجدان أي مبرر للإصرار على تسليم قتلة زئيفي فقط. فضلاً عن ذلك، يجب عليهما استخدام كل القوة السياسية التي يحوزونها من أجل عدم إضاعة الفرصة لتحقيق وقف إطلاق النار بسبب تغت شارون بشأن اعتقال المسلحين في كنيسة المهدي.

وبدلاً من هذا، انضم وزراء العمل إلى موجة الضحك التي غمرت الحكومة عندما قال شارون أنه سيحاكم هذا "الحقير فؤاد (ظن الجميع للوهلة الأولى أنه يقصد بن اليعازر) يقصد فؤاد الشويكي (المستشار المالي لعرفات والموجود معه في المقر وهو من ينسب إليه التورط في شراء السفينة كارين A)" ..

أو عندما توجه إلى إيلياكيم روبنشتاين المستشار القضائي للحكومة وقال له: " سأختبئ خلفك لأن شخص ما يريد قيادة الأمور " (لقد فعل شارون هذا لأنه أراد الحصول من المستشار القضائي للحكومة على موافقته على محاكمة قتلة زئيفي).

إن وزراء حزب العمل لم يتم السماح لهم حتى برؤية آفي إيتام (زعيم حزب المفدال الجديد) وهو يقول أنا أحذر الحكومة. وتطلعوا بمنتهى الدهشة إلى الشكل الذي سينتهي عليه اجتماع المجلس الأمني الموسع مع كولن باول؛ فبعد أن أبدى الوزراء استيائهم لوزير الخارجية الأمريكي، أنهى شارون المباحثات دون السماح لباول بالرد على ما سمعه.

لقد ادعى وزراء العمل أن وجودهم في الحكومة يمنعهم من القيام باحتجاجات على تصرفات رئيسها. ولتجسيد ذلك، فإنه من المقرر أن يتوجه بيريز الأسبوع القادم إلى واشنطن للاجتماع برؤساء الإدارة الأمريكية، وإن كان يخشى من أن يتسبب الطريق المسدود الذي وصل إليه كل من إسرائيل والفلسطينيين في إصدار مجلس الأمن قراراً يقضي بإرسال قوة دولية للضفة وغزة.

لقد غادر كولن باول الشرق الأوسط أول أمس تاركاً خلفه وضعاً على وشك الاشتعال، فالخلافات بين إسرائيل والجانب الفلسطيني ظلت رهينة الانفجار في كل لحظة في صورة عملية فدائية أو أي خطوة عسكرية تأتي رداً عليها. فعندما جاء باول إلى هنا كان المزاج العام لإسرائيل والإدارة الأمريكية هو إعطاء عرفات الفرصة الأخيرة للموافقة على وقف إطلاق النار. وعندما تم سؤال الجانب الأمريكي عما إذا تم خرق ذلك الالتزام وتجددت العمليات الانتحارية مرة أخرى، أجاب الأمريكيون أنهم أوضحوا لعرفات أنه إذا غرقت أيدي رجال التنظيم في دماء العمليات التخريبية فإن الإدارة الأمريكية لن تقبل أية ذرائع أو تبريرات من السلطة الفلسطينية.

وأول أمس، اتضح جلياً أن الإصرار الأمريكي والمصادقية الفلسطينية لن يتم اختبارهما؛ لقد رحل وزير الخارجية الأمريكي دون أن ينجح في جعل الطرفين يوافقان على وقف إطلاق النار. وأصبحت هناك فرصة أخرى تلي الفرصة الأخيرة.



الاقتصاد الاسرائيلي

هاآرتس ٢٠٠٢/٤/١٠
بقلم: موطي باسوك

وزارة المالية تخطط لخفض ٥ مليارات شيكل

جاء بعد سلسلة التخفيضات التي تمت في الميزانية في الشهور الأخيرة، ولذلك هذه المرة الأمر يعني المساس بلحم الحي".

وفقاً للخطة التي يتم بلورتها في وزارة المالية سيتم القيام بتخفيض حاد في ميزانية الوزارات الحكومية بمقدر حوالي خمسة مليارات شيكل. ومن ضمن التخفيضات إلغاء التشريعات الخاصة بما في ذلك قانون العائلات كبيرة العدد وقانون النقب. كما سترفع كافة التسهيلات الضريبية لمواطني المستوطنات والميزانيات المخصصة لليوم الدراسي الكامل. كما سيتم إخراج صرف الأدوية من الرعاية الصحية.

ووفقاً للاقتراح المطروح في وزارة المالية، سيتم قرض حرب بنسبة ٥% من إجمالي المرتبات. وقد هاجم مدير عام مكتب رئيس الوزراء "أفيجدور يتسحاق" بشدة فرض هذا القرض وقال: "من الأفضل أن تحصل الحكومة على القروض من البنوك".

كذلك تنوي وزارة المالية أن تقترح فرض ضريبة بنسبة ١% على الوقود (كل ١% ضريبة على الوقود يساوي ٨٠٠ مليون شيكل)، فضلاً عن ضريبة على السجائر. ويبدو أنه لن يتم فرض ضريبة على المشروبات الكحولية لأن قيمتها بالنسبة لخزينة الدولة هامشية. وبالإضافة لهذه التخفيضات، ستبحث وزارة المالية إمكانية إجراء تخفيضات حادة في ميزانيات

بادرت وزارة المالية بخطة طوارئ اقتصادية بقيمة عشرة مليارات شيكل، تتضمن تخفيضات بقيمة خمسة مليارات شيكل في ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٢، وفرض قرض حرب بقيمة عامة تبلغ أربعة مليارات شيكل وفرض ضرائب قيمتها مليار شيكل. كما سيتم بحث إمكانية رفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١% أو ٢%. وسوف يتم عرض الخطة على رئيس الوزراء لاعتمادها ثم الحصول على موافقة الكنيست عليها مع بداية الدورة الصيفية خلال ١٢ يوماً.

وقد أكد رئيس الوزراء أمس للمؤسسة العسكرية زيادة الميزانية بحوالي ملياري شيكل لتغطية النشاط العسكري في المناطق.

ويشرف على خطة الطوارئ الاقتصادية مدير عام وزارة المالية أوهاد مراني. وقد صرح مسؤول كبير بوزارة المالية بقوله: "لقد تم تجنيد وزارة المالية كلها تقريباً من أجل هذه المهمة. وسوف نضطر لأن نمس كافة الأبقار المقدسة، فالاقتصاد في حالة طوارئ حقيقية، ولا مناص من إجراء تخفيضات مؤلمة. نحن لا نعلم حالياً مقدار العمق الدقيق للبئر المالي، وهذا نابع من العجز في ميزانية ٢٠٠٢ والحرب وانخفاض دخل الدولة.. ووفقاً للدراسة الجارية هذه الأيام وبعدمنا نعرف العمق الدقيق للبئر، سنقرر الحجم الدقيق للتخفيض، ولكن ليس من شك في أنه سيكون كبيراً. كما يجب أيضاً أن نضع في الحسبان أن التخفيض قد

التحويل ورسوم البطالة ورسوم ضمان الدخل. وقد حصلت وزارة المالية على موافقة رئيس الوزراء على هذه الإجراءات.

وفي الاجتماع الذي تم بمكتب رئيس الوزراء، بحضور مدير عام مكتبه، ووزير المالية سيلفان شالوم ووزير الدفاع بنيامين بن اليعازر ونائب رئيس الأركان اللواء موشيه يعلون، ومدير عام وزارة الدفاع عاموس بارون ومساعدتهم، تم طرح خطة الطوارئ الاقتصادية والزيادة الخاصة بميزانية وزارة الدفاع. وقد طلب الجيش زيادة مقدارها ثلاثة مليارات شيكل. وقال رئيس الوزراء أنه يمكن للجيش الحصول على ملياري شيكل فقط وفقاً لقدرة وزارة المالية. وقال وزير المالية في الاجتماع أنه من الضروري الاستجابة لمطالب المؤسسة العسكرية، رغم الوضع الاقتصادي، ولكن في المقابل يجب الحرص على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وسأل وزير الدفاع بحدة، هل سيؤيد في الحكومة، بوصفه زعيماً لحزب العمل، خطة الطوارئ الاقتصادية؟ إلا أنه لم يجب.

وقد اقترح مدير عام وزارة الدفاع فرض قرض حرب، مؤكداً أن حالة الطوارئ في إسرائيل مزدوجة: أمنياً واقتصادياً. وقال أنه بدون استقرار وبدون دخل من الضرائب لن يكون هناك أمن، قائلاً: "لا يوجد أمن بدون اقتصاد ولا اقتصاد بدون أمن. ومن المهم جداً، أن نتخذ كل القرارات الاقتصادية خلال أيام، فالحزب خاوية حالياً، وليس لدينا موارد. يجب الحفاظ على الاستقرار والحيلولة دون حدوث أزمة. هناك مجموعة من الفرص للقيام بخطة طوارئ اقتصادية شاملة حالياً ويجب استغلالها".

وقال رئيس الوزراء في الاجتماع أنه قد قرأ في الصحف أن الناس تحصل على رسوم بطالة رغم أنهم يعملون، وسأل عن المبلغ السنوي الذي يُنفق على مخصصات التحويل وضمان الدخل، فعلم أنه سبعة مليارات شيكل، فطلب من مراني دراسة إمكانية تخفيض هذا المبلغ.

وقد حذر مدير عام مكتب رئيس الوزراء من إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة نسبة التضخم. وقال إن قرض الحرب هو أسوأ خيار على الإطلاق، كما أن زيادة ضريبة القيمة المضافة يعتبر خياراً سيئاً لأنها ستزيد من التضخم وتقلل من حجم الشراء، وبذلك ستمثل خسارة.

◆ تأثير الوضع الأمني على الاقتصاد:

= تخشى البنوك الأجنبية تمويل شركات إسرائيلية.
= انخفاض الاستثمارات الأجنبية ببورصة تل أبيب بنسبة ٧٠٪ خلال عام ونصف عام.
= ارتفاع في امتلاك شقق بواسطة يهود من فرنسا.

= شركة اينتل العالمية قررت بالذات توسيع مركز التطوير في حيفا.

= المزيد من شركات التكنولوجيا الفائقة مهتمة بنقل العاملين إلى الولايات المتحدة.

= تفقد شركات التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية عملاء أجانب بسبب الشكوك في قدرتها على المحافظة على الإنتاج الجاري.

= مديرو صناديق رأس المال للمخاطر يتنازلون عن محاولات تجنيد أموال من الخارج.

= الفنادق مغلقة حتى الأعياد.

= شركات الطيران قد تقلل من رحلاتها إلى إسرائيل.

= ارتفاع حاد في نسبة مشاهدة نشرات الأخبار.
= انخفاض حاد في الإنفاق على الإعلانات في الصحف في عيد الفصح.

◆ تكهنات: ترتيب إسرائيل في خطر فعلي:

تكهن أمس مسؤولون كبار في الحقل الاقتصادي بأن ترتيب إسرائيل المرتفع بين مؤسسات التقييم الدولية في خطر شديد. وقالوا أن مسؤولي هذه المؤسسات على اتصال دائم بإسرائيل. وهم يعلمون بأدق تفاصيل كافة تطورات الاقتصاد وأحياناً يطرحون أسئلة مُحيرة.

وأضاف هؤلاء المسؤولون أنه إذا ظل الوضع الأمني يتدهور، في النهاية سوف تتراجع مكانة إسرائيل الدولية. وفي المقابل، لو تحسن الوضع الأمني قريباً ونفذت الحكومة التعديلات المطلوبة في الميزانية، فإن مؤسسات التقييم لن تغير وضع إسرائيل إلى الأسوأ.

تقوم هذه المؤسسات بحساب المؤشرات الاقتصادية ومنها العجز في الميزانية. وعلى ذلك، فإن المحافظة على هدف العجز بنسبة ٣٪ من الناتج سوف تساعد إسرائيل للغاية في الحفاظ على وضعها الدولي.

ويقول هؤلاء الكبار، أن العالم بدأ مؤخراً في النهوض والخروج من التشف. والسياسة الاقتصادية الصائبة، وقبل أي شئ وقف العنف في المنطقة، قد يساعدان إسرائيل على محاولة اللحاق بالعالم.. ولكن يبدو أن هذا لن يحدث هذا العام.

في تقديرهم، سيكون عام ٢٠٠٢ عاماً سيئاً على الاقتصاد، وأضافوا أن هناك فروعاً في الاقتصاد الإسرائيلي، منها مثلاً التكنولوجيا الفائقة التي لم يسبق أن أضررت في الماضي من جراء العنف في المنطقة.. ومع هذا، هناك مستوى معين من العنف لو زاد لأضر بهذه الفروع.

والحقيقة المؤسفة أن المستثمرين الأجانب كفوا عن المجيء إلى إسرائيل كما أن الشعور بالفموض في الاقتصاد بات أكبر مما كان عليه في الماضي.

الآن يتم خصخصة المؤخرة

وقد اقترحت وزارة المالية كثيراً من المقترحات، بداية من ضابط الأمن التابع لها ومروراً بالتأمين من خلال التمويل الكامل بواسطة الهيئات المحلية أو بواسطة سندات تصدرها الهيئة أو رسوم تفرض على السكان أو التأمين بواسطة أولياء الأمور المتطوعين أو بواسطة رجل أمن يُمول من قبل أولياء الأمور. وعلى أية حال، هذا ما قالته السلطة للمواطنين بدون خجل، وأن من يملك الوسائل أو الإمكانات عليه أن يشتري الأمن ومن لا يملك عليه أن يوفر الأمن لنفسه بدون سلاح.

وفي ظل الوضع الذي نشأ، فإن كل هيئة محلية تصرفت كما يحلو لها، حيث مولت بعضها عمليات التأمين والبعض الآخر استعان بأولياء الأمور بعد تدريبهم على إطلاق النار.

ولو كان هناك اتجاه للاستعانة بقيادة المؤخرة لكانت عمليات التأمين في الحدائق والأماكن العامة الأخرى قد انتقلت إلى أيدي جهاز الدفاع. ولكن لا يتم الاستعانة بقيادة المؤخرة إلا بعد إعلان الحكومة حالة الطوارئ، على الرغم من أن الساسة يعلنون أن إسرائيل في ذروة الحرب. وعلى الرغم من أن جيش الدفاع يُعفى الآلاف من رجال الاحتياط، إلا أن المسؤولين عن الميزانية يحذرون من أن استخدام قيادة المؤخرة يعتبر شيء مكلف ومن الأفضل الامتناع عن ذلك قدر الإمكان. وإذا تم إطلاق صواريخ فلن يكون هناك بديل أو خيار. أما في حالة إطلاق قذائف هاون على سبيل المثال، فإن الأمر لا يستوجب استخدام قيادة المؤخرة.

إذن، فالدولة تتهرب من أداء التزاماتها ليس فقط تجاه تلاميذ رياض الأطفال، بل أيضاً تجاه سكان مستوطنات خط التماس، الأمر الذي اضطرهم إلى العناية بأنفسهم، حيث قاموا ببناء عشرات الكيلومترات من الأسوار والحوائط للفصل. وفي مستوطنات "تسور ييجيثيل" و"كوخاف يائير" يدفع السكان ٥٠ - ٧٠ شيكلاً ضريبة أمن شهرية من أجل تمويل الميليشيات المحلية وأطقم طوارئ طبية ووضع رجال أمن عند الأسوار ووسائل حماية أخرى. وماذا ستكون المرحلة القادمة لعملية الخصخصة؟ ونذكر. في هذا الصدد - أنه أثناء حرب لبنان نقلت الدولة المسؤولية عن جزء من الحرب إلى مُقاول من الباطن ألا وهو جيش جنوب لبنان. وكان زعيم شاس "إيلي يشاي" قد وصف الجنود غير اليهود في جيش الدفاع بأنهم مُرتزقة.

والآن، هل هناك من يمكن أن يقترح تجنيد جزء من المائتين وخمسين ألف عامل أجنبي في إسرائيل وخصخصة الحرب؟

منذ عشرين عاماً والدولة تُخصّص نفسها وتُحمل القطاع الخاص المزيد من الأدوار والالتزامات تجاه المواطن، حتى أننا لم نعد بصدد بيع شركات حكومية فقط ولكن أيضاً تحويل بيع كم كبير من الخدمات التي كانت الدولة توفرها وفقاً للقانون. فمعظم الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها وزارة العمل والرفاهية تقدم الآن بواسطة منظمات وشركات تجارية.

هذا ويرى أنصار خصخصة معالجة المتخلفين والعجائز والمعاقين والفقراء أن ذلك سيكون في صالح المحتاجين، لأن الجهات الحكومية بطبيعتها مُتشعبة وغير فعالة بسبب العجز في الميزانية، خاصة وأن أساس الاتجاه نحو الخصخصة هو إلقاء المسؤولية على عاتق الفرد فيما يتصل برفاهية المواطن. وهانحن نرى أن الخصخصة السريعة قد امتدت لتشمل ليس فقط الخدمات الصحية والتعليم فقط، بل والأمن أيضاً، على اعتبار أنه منذ عدة سنوات بدأت الدولة تعطي الفرصة للقطاع الخاص لأعمال التأمين والحراسة للمباني العامة والتجارية وكذلك الوزارات لدرجة أن القطاع الخاص أصبح مسؤولاً أيضاً عن تأمين بعض رجال جهاز الشاباك.. والآن جاء دور خدمات المؤخرة خاصة بعد الأعمال الإرهابية في قاعات الأفراح والمقاهي، ولذلك فقد أصبح أصحاب الأعمال في حاجة إلى وضع حراسة على الأبواب. وقد أعلن رئيس بلدية حيفا "عميرام ميتسناح" عن سحب رُخص المحال التي لن تفعل ذلك.

وبعد ذلك جاء دور حضانات الأطفال ورياض الأطفال.. فمن المعروف أنه في أوقات السلام لا تكون رياض الأطفال في حاجة إلى تأمين من قبل الحكومة التي تتولى تأمين المؤسسات التعليمية التي تضم أكثر من مائة تلميذ وأكثر. واعتبارات الميزانية تقول أن حياة أطفال رياض الأطفال أقل قيمة من حياة تلاميذ المدارس. وحتى العمليتين الإرهابيتين اللتين وقعتا في الأسبوعين الماضيين في فندق بارك في ناتانيا ومطعم متسا في حيفا، كان تقدير الموقف بالنسبة للحكومة إزاءهما هو أنه ليست هناك أية ضرورة لوضع حراسة على رياض الأطفال.. ولكن عندما تغير هذا التقدير من جانب المسؤولين عن الأمن، اتضح أنه ليس لدى الحكومة أي حل أو رد على الضجة التي أثارت. وفي بداية الأمر اقترح مدير عام مكتب رئيس الوزراء أفيجدور يتسحاق إصدار أمر طوارئ يلزم أولياء الأمور بالتطوع لحراسة رياض الأطفال وبعد ذلك طرح اقتراح بوضع ١٠٠٠ مُدرسة "جُنْدِيَّة" في مؤسسات التعليم الصغيرة، وهو الاقتراح الذي لم يُطبق حتى الآن ولن يكون حلاً مناسباً، على أية حال، في جميع رياض الأطفال.

لحظة قبل رفع المنتجات الإسرائيلية من على الأرفف

(مراسلو الصحافة في أنحاء أوروبا يغطون إعلان الحرب الاقتصادية من جانب دول القارة على إسرائيل)
اتخذ البرلمان الأوروبي بأغلبية ليست كبيرة قراراً يوصي المجلس الوزاري الأوروبي بدراسة تعليق اتفاق الشراكة بين دول الاتحاد وبين إسرائيل، بسبب عملية "الجدار الواقعي" والواقع أن تعليق الاتفاق يعني فرض جمارك على الصادرات الإسرائيلية إلى السوق الأوروبية وتجميد العلاقات الخاصة مع إسرائيل في مجال الأبحاث والتطوير والمشتريات الحكومية، والتأمين على الاستثمارات، والتبادل الثقافي وغيرها.. باختصار، طرد إسرائيل من أوروبا. وكالعادة، تميل جهات إسرائيلية إلى الاستهانة بقرار البرلمان الأوروبي اعتقاداً منهم أن هذا البرلمان مُنتخب من خلال انتخابات أوروبية عامة ذات نسبة اشتراك منخفضة للغاية، ومن ثم لا يعدو كونه منبراً لإلقاء الخطب وإصدار التصريحات والتفيس عن الضيق السياسي.

ومن هذا المنطلق، تعتبر هذا القرار تظاهري وغير مُلزم للمجلس الوزاري الذي يُعد بمثابة حكومة الخمس عشرة دولة المكونة للاتحاد الأوروبي.. فيجب أن يحدث شيء خطير في معركة جيش الدفاع في المناطق الفلسطينية حتى تتبنى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التوصية الخاصة بقطع العلاقات الخاصة مع إسرائيل. ولذا صباح يوم الخميس ١١ أبريل، اعترضت حكومات بريطانيا وألمانيا والدانمارك وهولندا وحتى فرنسا على تعليق اتفاق الشراكة مع إسرائيل.

يقول سفير إسرائيل لدى الاتحاد الأوروبي هاري كنيثال: "لقد استمرت إجراءات التصويت على القرار ضد إسرائيل من ٧ إلى ٨ دقائق.. وقد صوت أعضاء البرلمان، وأراحوا ضميرهم ثم ذهبوا إلى الغداء". وفي تقديره أن القرار عامة هو تلميح عن الاستياء السياسي لما تفعله إسرائيل في المناطق. وعندما يطرح الموضوع للدراسة أمام الحكومات الأوروبية، فإن كل واحدة سوف تضع نصيب أعينها المصالح التي تغنيها، وهي في الأساس مصالح اقتصادية - فميزان التجارة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي يميل بقوة لصالح أوروبا - فقد قامت ١٥ دولة أوروبية أعضاء الاتحاد، خلال العام الماضي، بتصدير سلع لإسرائيل قيمتها ١١ مليار دولار (بدون الألماس) واستوردوا منها سلع قيمتها حوالي ٦,٥ مليار دولار. ويقول مصدر إسرائيلي موثوق منه في بروكسل، أن الأوروبيين لن يسمحوا لأنفسهم بالتنازل عن السوق الإسرائيلية التي توفر ٦٠ ألف فرصة عمل للأوروبيين.

ولكن السؤال الآن: ماذا عنا ٩٠٠ هل نستطيع التخلي عن أوروبا ٩٠٠ عن السوق ذات الـ ٦,٥ مليار دولار؟

الإجابة يجب ألا نخدع أنفسنا؛ فالضرر على إسرائيل نتيجة قرار البرلمان الأوروبي شديد ومؤلم وينطوي على خسارة اقتصادية فادحة. فهذا هو المغزى الحقيقي للقرار: فقد أوصى المجلس التشريعي المنتخب لأوروبا الموحدة - مع ٤٠٠ مليون مواطن - الحكومات الأوروبية بشن حرب اقتصادية ضد إسرائيل واعتبار إسرائيل دولة منبوذة، ويجب على كل رجل أعمال مستقيم وصاحب ضمير أن يبتعد عن أي علاقات معها (على الأقل طالما لم تسحب قواتها من المدن الفلسطينية).

وحتى إذا لم تصبح التوصية سياسية مُلزمة، وحتى إذا لم يتم طرد إسرائيل من أوروبا وعدم فرض عقوبات عليها، يُحتمل نتيجة لذلك وقوع سلسلة طويلة من التطورات السلبية جداً والتي يمكن أن تتمثل في:

❖ مقاطعة غير رسمية للمنتجات الإسرائيلية؛ حيث سيتوقف الناس في المحال الأوروبية عن شراء المنتجات التي مصدرها إسرائيل ويفضلون منتجات أخرى. وسوف ينصب الضرر أساساً على صادرات المنتجات الغذائية والزراعية والمنسوجات التي تصل مباشرة إلى المحال وتحمل علامة (صُنع في إسرائيل). والواقع، أنه رغم ضآلة مبلغ هذه الصادرات بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنها بالنسبة لصورة إسرائيل العامة تعد ضربة واسعة الصدى.

❖ عدم رغبة المشتريين والمستوردين الأوروبيين في الشراء من إسرائيل بدون استخدام كلمة (مقاطعة): فالمقاطعة (غير الحكومية) لأسباب سياسية محظورة وفقاً لميثاق "منظمة التجارة العالمية"، ولكن ليس محظوراً عدم الشراء من مورد إسرائيلي. وهنا يكمن الضرر، حتى لو كان جزئياً، فقد يكون قاتلاً. أخشى من يوم تعلن فيه شركة تكنولوجيا إسرائيلية كبيرة عن توقف صادراتها لأوروبا بسبب (قيام جيش الدفاع بخرق حقوق الإنسان في المناطق). فالمنتجات التكنولوجية الفائقة تحتل حوالي نصف قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا.

❖ تراجع المزيد من المستثمرين الأجانب، أوروبيون وغير أوروبيين، عن التعامل مع الاقتصاد الإسرائيلي؛ ففي العام الماضي، انخفضت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل بنسبة ٦٠٪. وتوقعوا هذا العام تحولا إيجابياً، ولكن لا يبدو ذلك واقعياً الآن.. فسوف يدير المستثمرون الأجانب ظهورهم لإسرائيل ليس فقط لأن الاقتصاد في حالة الحرب والتشوّف يطرد رأس المال الأجنبي، وإنما أيضاً من أجل الامتناع عن الخوض في القضايا السياسية والأخلاقية في اجتماعات مجالس الإدارات وجمعيات المساهمين.

❖ استخدام خصوم إسرائيل لقرار البرلمان الأوروبي في

عالم الأعمال في أوروبا، كسلاح مفيد لتجميد العلاقات والاتفاقيات: وذلك من أجل فرض حصص خاصة على الإنتاج الإسرائيلي، بهدف إلغاء اتفاق الشراكة تدريجياً. ولكن، من ناحية أخرى، يمكن وضع عراقيل أمام صادراتنا ووارداتنا بطرق عديدة منها: الاطلاع بدقة على الوثائق التجارية، عدم الرغبة في توفير ائتمان كما هو متبع في صفقات التجارة الخارجية وطلب ضمانات بنكية ضخمة... إلخ. ولهذه العقبات وغيرها ثمن اقتصادي فادح.

❖ خفض ترتيب ائتمان إسرائيل بواسطة أجهزة التقييم الدولية: وهذا الخفض سيؤيد من الفائدة على القروض التي تحصل عليها الشركات الإسرائيلية في الخارج، ويحذر الأسواق المالية بما معناه: "احترسوا، إسرائيل هي اقتصاد يعيش في خطر داهم". وإلى الآن، ورغم الانتفاضة، لم يتغير ترتيب إسرائيل، ولكن قرار البرلمان الأوروبي قد يؤثر بشكل أكثر حسماً ضد إسرائيل.

❖ صعوبة أمام الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى أوروبا: فقد تظهر هذه الصعوبة خاصة إلى الدول التي تكون صفقات الأسلحة فيها واضحة أمام أجهزة الإعلام والرقابة البرلمانية.

❖ ترشيح إسرائيل لعقوبات اقتصادية أوروبية سوف يؤثر على العلاقات التجارية مع آسيا؛ فالآسيويون لا يجهدون أنفسهم من أجل فهم حقيقة الأوضاع في الشرق الأوسط، ويفضلون بشكل عام السير خلف أوروبا. ومن ثم، سوف يؤدي قرار البرلمان الأوروبي إلى إخماد حماسهم لعقد صفقات، على مستوى الفرد والدولة، مع إسرائيل.

كل هذه الأمور يجب ألا نستخف بها أو نفرض البصر عنها. وإذا كان البعض يرى أن إسرائيل تستطيع معاقبة الأوروبيين عن طريق فرض مقاطعة موازية لسلعهم في إسرائيل، فإن هذا غرور غبي. فالالاتحاد الأوروبي سيسطيع مواجهة نصف بل وثلاثي فقدان الصادرات لإسرائيل بسهولة، في حين أن إسرائيل ستجد صعوبة شديدة في إيجاد بديل لرابع ما تستورده من السوق الأوروبية.

لقد تم توقيع أول اتفاق لخفض الجمارك المتبادلة بين إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٢. ومنذ ذلك الحين، تم توثيق الاتصالات وخفض الجمارك وفتح الأسواق. وكان "اتفاق الشراكة" الأخير الذي دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٠، هو تنويع لهذا المشروع. صحيح أن إسرائيل لم تنضم إلى العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، مثلما لم تفعل ثلاث من دول الاتحاد لأسباب داخلية، وحتى لا يلمح لها بأنها تستطيع مستقبلاً الانضمام إلى المؤسسات السياسية للاتحاد الأوروبي، وإن كان حصولها على المكانة الخاصة "كدولة مرتبطة بأوروبا" هو وضع قريب من الاندماج الاقتصادي التام، منح الاقتصاد الإسرائيلي مزايا لا حصر لها، في مجالات كثيرة، وسحب هذا الوضع سيكلفنا الكثير.

أسبانيا:

صرح وزير الخارجية الأسباني جوزيف بيكيه بأن:

"فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل هو سيناريو محتمل". وقد انضم وزير الخارجية البلجيكي لوي ميشيل إلى ترجيح كفة هذا السيناريو.

إن أسبانيا هي التي تبنت الدعوة بفرض عقوبات على إسرائيل، فقد تولدت في مدريد الأفكار الأولية لتجميد الاتفاق. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل هذا بسبب أنها تتولى حالياً رئاسة الاتحاد الأوروبي؟ ربما.. ولكن ليس هذا هو السبب الوحيد، فأسبانيا تؤيد بشكل تقليدي الخط المناصر للفلسطينيين في الاتحاد الأوروبي. ودائماً ما كان لها موقف بعيد عن إسرائيل.. فيكفي أنها لم تقم علاقات مع إسرائيل إلا عام ١٩٨٦ في أعقاب انضمامها للاتحاد الأوروبي. وهناك أيضاً أسباب تاريخية. لن نسي. فمازالت لأسبانيا مدينتين في المغرب، كما أن بها كذلك أكبر كنيسة محافظة في أوروبا، بتأثير ١٠ عاماً من حكم فرانكو. ولكم أن تتخيلوا ما تفعله الصور الملتقطة من بيت لحم في مدريد ومدى تأثيرها على الرأي العام الأسباني.

وربما تختلف المعاملة بعض الشيء لدى الوسيطين ميغيل موراتينوس وخافيير سولانا.. فيقول الأخير: "أنا أريد أن أكون جزءاً من الحل وليس من المشكلة". وهذا لا يؤثر على سياسة الحكومة الأسبانية التي يهملها التشدد في النعمة ضد إسرائيل.

في أعقاب دعوة البرلمان الأوروبي لفرض عقوبات على إسرائيل، بدأت الخارجية الأسبانية العمل فوراً وبشكل مكثف في هذا الاتجاه. صحيح أن التصويت في البرلمان الأوروبي لم يعد كونه رمزياً، إلا أنهم في مدريد يريدون تحويله إلى أمر عملي. ولم تتردد دوائر في وزارة الخارجية الأسبانية في أن تعترف بالقول: "إننا محبطون بسبب عدم الاتفاق بين الخمس عشرة دولة في موضوع العقوبات، ولكننا سوف نواصل العمل من أجل ذلك".

فرنسا:

كان لإسرائيل محامي جيد في الاجتماع العاجل والخاص لوزراء الخارجية الأوروبيين، الذي عقد منذ أسبوع في لوكسمبورج في أعقاب دخول جيش الدفاع إلى مدن السلطة الفلسطينية، هو وزير الخارجية الفرنسي. فقد حاول هوبير فيدرين التصدي لفكرة - التي لم يسبق لها مثيل في أوروبا - فرض عقوبات على إسرائيل. ومن يتابع السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط، ما كان ليُفاجأ أن فرنسا معارضة تقليدي لفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل، ومواقف فيدرين تعبر عن هذا جيداً. ويؤكد مصدر بوزارة الخارجية الفرنسية، من خلال الاستناد إلى التاريخ، أن سلاح العقوبات لم يكن مفيداً وفعالاً إلا فقط في حالة جنوب أفريقيا في عهد التفرقة العنصرية.

وقد أوضح وزير الخارجية الفرنسي لشركائه الأوروبيين أثناء اجتماع لوكسمبورج أن الضغط الاقتصادي على إسرائيل سيزيد من تعنتها أكثر. ورغم هذا، يخشى دبلوماسيون إسرائيليون من احتمال أن يتغير هذا الموقف. فقد قال مصدر دبلوماسي في باريس هذا الأسبوع: "إن

الضغط الأسباني مع مساعدة من بلجيكا، قد يدفعان فرنسا إلى الخروج عن خطها الموعود وتضطر لتأييد قرار العقوبات". وأضاف مصدر آخر: "سأشعر بالرضا لو وقفت فرنسا بجانبكم".

فرنسا، التي تعيش حالياً معركة انتخابية، قد حددت موقفها تجاه الشرق الأوسط. فهناك خلاف بين اليمين واليسار حول موضوعات كثيرة - باستثناء النزاع في الشرق الأوسط. أما الموقف الرسمي للرئيس شيراك ورئيس الوزراء جوسبان المرشحان للرئاسة، فهو شديد الانتقاد لإسرائيل.. وفي المقابل، تقوم أجهزة الإعلام بتغطية ما يحدث في الشرق الأوسط بصورة أحادية الجانب. أما المواطن الفرنسي فلن ينزل إلى الشارع كي يحتج ضد فرض عقوبات على إسرائيل.. لن يفعل ذلك حتى لو أحرقوا المعابد.

ألمانيا:

يتسبب التصعيد العسكري في المناطق في إحداث ثقب في العلاقات الوثيقة والحساسة بين إسرائيل وألمانيا. فما زالت ألمانيا بمثابة الحليف السياسي والاقتصادي الهام للغاية لإسرائيل في الاتحاد الأوروبي. إلا أن المشاهد القاسية التي ترد من المناطق والتقارير الكثيرة حول معاناة المواطنين الفلسطينيين يثيران في ألمانيا ردود فعل حادة للغاية ضد إسرائيل في أوساط الرأي العام العريض وعلى الساحة السياسية أيضاً. وتتعالى أصوات السياسيين من كافة أرجاء الساحة السياسية منادية بفرض عقوبات على إسرائيل حتى تغير من سياسة القهر التي تتبعها ضد الفلسطينيين.

ففي حزب السلطة الاشتراكي - الديمقراطي تتعالى أصوات الإدانة لإسرائيل وتطالب بفرض عقوبات عليها، إلا أن هذه النداءات غير مصحوبة حالياً بأعمال. وعلى النقيض من دول أخرى في الاتحاد الأوروبي، فإن الهيئات العامة والخاصة في ألمانيا مازالت حذرة من الإعلان عن مقاطعة السلع الإسرائيلية، كما أن ألمانيا غير حريصة على تعليمات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالحد من استيراد سلع إسرائيلية منتجة في المناطق.. فالصادرات الإسرائيلية لألمانيا، والتي بلغت العام الماضي ١,٢ مليار دولار، عانت في الشهور الأخيرة من مظاهر التباطؤ الاقتصادي العالمي وليس من الانتفاضة. فالحكومة الألمانية تدرك جيداً مدى حساسية قضية العقوبات على إسرائيل وتسعى لأن تكبح مؤيدي العقوبات حتى داخل صفوف الاتحاد الأوروبي.

والامتناع الألماني عن فرض عقوبات لا يشمل مجال المشتريات الأمنية والعسكرية مع إسرائيل. صحيح أن متحدثين رسميين من الحكومة الألمانية قد علقوا بعصبية على مزاعم وزارة الدفاع الإسرائيلية بوجود حظر عسكري ألماني على تصدير منتجات عسكرية إلى إسرائيل نافين هذه المزاعم، إلا أن التعاون في مجال المشتريات العسكرية يلاقي بالفعل صعوبات في الفترة الأخيرة.. وتقول جهات إسرائيلية أن هناك ١٥٠ طلباً لاستيراد منتجات عسكرية من ألمانيا لإسرائيل معطلة منذ ستة شهور. وفي اعتقادهم

أن هذا ليس حظراً رسمياً بتوجيهات من الجهات السياسية العليا في ألمانيا، وإنما حظر عملي من جانب المسؤولين عن إعطاء الموافقات.. وإسرائيل، على أية حال، في انتظار توضيحات رسمية من الحكومة الألمانية في هذا الشأن.

بريطانيا:

الخبر السار يقول أن الشركات البريطانية التي لها علاقات تجارية مع إسرائيل تواصل العمل معها رغم الوضع الأمني. أما الأنباء المحزنة، فهي أن المناخ العام يشير إلى الابتعاد عن إسرائيل. فقد توقف رجال الأعمال عن السفر إلى إسرائيل من أجل البحث عن صفقات وفرص فيها. ويشعر موشيه لنجرمان، الملحق التجاري بسفارة إسرائيل في لندن، بهذا التحول جيداً من خلال تتبع حركة السوق المتطور الذي يسعى لخلق البيزنس وإلى إقامة خط دفاعي للحفاظ على ما تم إنجازه.. ومن بين الصراعات التي خاضها في الشهور الأخيرة كانت الحيلولة دون فرض مقاطعة على المنتجات الإسرائيلية المصنعة في المناطق.

فقد نجحت حركة سياسية اسمها (مجلس تحقيق التفاهم بين البريطانيين والفلسطينيين) في إقناع اثنين من أكبر محال السوبر ماركت في لندن "سلفريدجز" و"هارودز" في أن يرفعا من على الأرفف المنتجات الإسرائيلية لعدة أيام. وقد توقفت هذه الظاهرة تحت ضغط اللوبي اليهودي ورجال الأعمال وممثلي السفارة، من خلال إقناع محال السوبر ماركت البريطانية وشبكات التسويق، التي لا تهتم بالسياسة، بأنه لا توجد أي مشكلة قانونية لهذه المنتجات، مما اضطر الحركة البريطانية - الفلسطينية لأن تنقل نشاطها إلى الجامعات.

وتعتبر بريطانيا ثاني سوق للصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة، لو نحينا صادرات الألماس لبلجيكا. وتتضمن هذه الصادرات منتجات صناعية وزراعية وأغذية وتكنولوجيا فائقة بحوالي ٢,٣ مليار جنيه استرليني (حوالي ١٧ مليار شيكل).

ومؤخراً، أصبحت البيروقراطية الإنجليزية أكثر تشككاً، من خلال "إعادة النظر" في جميع تراخيص التصدير إلى إسرائيل.. فكل طلب يُدرس بعناية ودقة، خوفاً من أن يضم مواد أو خامات قد تستعمل في الأسلحة المستخدمة ضد الفلسطينيين في المناطق.

بلجيكا:

تسببت الصور القاسية لأحداث الأسابيع الأخيرة في المناطق في ارتفاع حدة المطالبة، في بلجيكا، بفرض عقوبات اقتصادية ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية. ومنذ اندلاع الانتفاضة، بادرت هيئات بلجيكية مختلفة، خاصة المنظمات غير الحكومية والجماعات المقربة من رابطة الصداقة البلجيكية الفلسطينية، بمحاولات لشن معارك مقاطعة للمنتجات الإسرائيلية، وانصببت الجهود في البداية على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية المصنعة في المناطق، ولكن التصعيد العسكري أثار نداءات بفرض مقاطعة شاملة على المنتجات الإسرائيلية.

وقد نظمت حملة المقاطعة الرئيسية في الأسابيع

الأخيرة عن طريق فرع منظمة الإغاثة الدولية (أوكسبن) مع رابطة الصداقة البلجيكية - الفلسطينية، بخوض معركة لإقناع أكبر سلسلة تسويق في بلجيكا (دلز) بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية. وبالفعل، في عيد الفصح، قامت محال السوبر ماركت التابعة لدلز بوضع أكشاك بها منتجات إسرائيلية. وقد طلب نشطاء منظمة أوكسبن من الزبائن عدم شراء هذه المنتجات.

وفي الأيام الأخيرة، يحظى نشاط مقاطعة إسرائيل بالمزيد من الاهتمام داخل الأوساط السياسية وبخاصة اليسار. ولكن، حتى الآن، لم تصدر تصريحات أو تتخذ خطوات تأييد فعلية على الأرض لمقاطعة إسرائيل من جانب الجهات الحكومية في بلجيكا.

المجال الوحيد الذي قد تتخذ فيه مبادرة حكومية ضد إسرائيل هو مجال المشتريات العسكرية.. فقد ذكرت أكبر صحيفة اقتصادية بلجيكية هذا الأسبوع أن وزير الخارجية البلجيكي لوي ميشيل ووزير التجارة الخارجية قد أصدرتا تعليمات إلى وزارتهما بعدم إصدار موافقات لتصدير منتجات عسكرية وأمنية لإسرائيل "حتى لا تستخدم هذه المنتجات في قمع الفلسطينيين". وقد طلبت سفارة إسرائيل في بروكسل الوقوف على حقيقة هذا النبأ، ولكن حتى ساعة صدور هذا العدد لم ترد إجابة من وزارة الخارجية البلجيكية.

اسكندنافيا:

تحظى التهديدات بمقاطعة إسرائيل اقتصادياً، خلال الأيام الأخيرة، بتغطية واسعة في أجهزة الإعلام الاسكندنافية. وهذا الأسبوع، انجرف السياسيون أيضاً إلى الساحة.. فمثلاً، اتخذت لجنة الخارجية بالبرلمان الدانمركي قراراً يحظر مقاطعة مباراة كرة القدم بين إسرائيل والدانمارك يوم الاستقلال، مثلما طلبت أحزاب اليسار والمنظمات الفلسطينية. والمبرر هو عدم خلط الرياضة بالسياسة.

وفي النرويج، تراجعت هذا الأسبوع سلسلة محلات (التعاونيات) عن نيتها رفع المنتجات الغذائية الإسرائيلية من على الأرفف، بعدما رفضت فروعها في الدانمارك والسويد الانضمام إلى هذه المبادرة واحتجاج الكثير من اليهود عليها بشدة. وقد دفع الاهتمام بهذا الموضوع رئيس الوزراء الدانمركي "اندريس رسمونز" لأن يعلن: "لن يقوى الأمل في السلام في الشرق الأوسط لمجرد عدم جود برتقال إسرائيلي على الأرفف". وحتى وزيرة الخارجية السويدية "أنا لينر" التي لا تفوت فرصة من أجل توجيه النقد لإسرائيل قالت: "إن المقاطعة سوف تصعب من مهمة الأوروبيين في التأثير على النزاع في الشرق الأوسط". ويبلغ حجم الصادرات الإسرائيلية للدول الاسكندنافية حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، منهم حوالي ١٠٪ فقط في شكل إنتاج زراعي ومنتجات غذائية، والتي تنصب عليها المقاطعة أساساً. فعلى سبيل المثال، جاء في بيان "التعاونيات" ذكر للنبيذ والإنتاج الزراعي والسلطات إلى جانب مستحضرات التجميل والمياه والملح.

ويشير المندوبون الإسرائيليون إلى وجود مشاعر قاسية

ومواقف متشددة تجاه الصادرات الإسرائيلية. ومما يُذكر أن اسكندنافيا تقوم بتصدير ما يقرب من ثلاثة أضعاف الصادرات الإسرائيلية إليها، أي ما قيمته حوالي ٩٠٠ مليون دولار. ومن ثم، فإن مقاطعة إسرائيل اقتصادياً ستضر - دون شك - الدول الاسكندنافية، بل وسوف تقسد جهودها للمحافظة على قدر من التوازن السياسي بالنسبة للنزاع في منطقتنا.

إيطاليا:

يقول الملحق الاقتصادي بسفارة إسرائيل في روما، اليغاز كاها: "إيطاليا تعارض بشكل قاطع تعليق اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي".

صحيح أن حكومة بيرلسكوني قد طالبت إسرائيل بالانسحاب من المناطق، ولكن يبدو أنه، أكثر من أي زعيم أوروبي آخر في دول الاتحاد الأوروبي، ينظر إلى الوضع من خلال منظور رجل أعمال.

لقد تدهورت، حقاً، العلاقات بين إسرائيل وإيطاليا في العام الأخير، وإن كان بشكل أقل عن باقي الدول الأوروبية الأخرى.. ففي عام ٢٠٠١، بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية لإيطاليا ٧٦١ مليون دولار، في حين كانت قيمتها ٨٠٢ ملايين دولار عام ٢٠٠١. كذلك طرأ انخفاض على الصادرات الإيطالية لإسرائيل من مليار إلى ٧٢٠ مليون دولار فقط. وقد قال لي رجل أعمال إيطالي: "الإيطاليون يعرفون كيف يفرقون بين الواقع السياسي ومصالح العمل".

تدعو أحزاب ومنظمات اليسار المتطرف المواطنين الإيطاليين إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ولكن هذه النداءات لا تقنع الجمهور الإيطالي.

ويعتبر موضوع شراء وبيع منتجات عسكرية موضوعاً حساساً جداً وليس لدى أي مسؤول إيطالي استعداد للحديث عنه. ويقول مصدر اقتصادي في روما: "صحيح أن هناك تعليمات بعدم إتمام صفقات أسلحة مع دول في حالة حرب، ولكن هناك انطباعاً بأن المسؤولين الإيطاليين والإسرائيليين وجدوا الطريق لتفادي ذلك". .. فمنذ ثلاثة أسابيع، عقدوا في سفارة إسرائيل بإيطاليا ملتقى بين منتجي أجهزة التأمين من إسرائيل وإيطاليا. وقد أبدت شركات إيطالية كثيرة اهتماماً بذلك، إلا أن دوائر إسرائيلية فسرت التراجع في مبيعات منتجات التكنولوجيا الفائقة بالكساد الاقتصادي العالمي.

وبالفعل وقعت حادثة واحدة فقط على هذا الأساس بين إسرائيل وإيطاليا في بداية العام الحالي، فقد أجبرت الجمارك الإيطالية منتجين إسرائيليين على إيداع ودیعة بقيمة كافة المنتجات إلى أن يتضح هل مصدرها إسرائيل أم المناطق. وقد تم إلغاء هذا الإجراء بعد وقت غير طويل، بعدما تدخل سفير إسرائيل في روما "يهود جول" لدى وزير المالية "جوليو ترمونتي".

ولكن بصفة عامة، تعد الحكومة الإيطالية الحالية هي الأكثر تعاطفاً مع إسرائيل على مر السنوات الأخيرة، وزعمائها اليمينيون يمتنعون على الدوام عن المساس بالمصالح الاقتصادية الإسرائيلية.

حتى لا ينهار الاقتصاد الإسرائيلي

التي تواجهه، إلا أنه قال أن: "الاندماج الخطير الناجم من الأزمة الأمنية العميقة ووضع الاقتصاد الإسرائيلي المعقد قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية وهبوط عنيف في سوق الأوراق المالية".

وكل من يتتبع المعطيات الاقتصادية الدقيقة سيُقدر حجم التحذيرات التي بدت في أقواله. والوضع من الممكن أن يتدهور لأزمة حقيقة.. ولكن إلى متى ستستمر تلك الأزمة: أسابيع؟ أشهر؟ وطالما لم يتم اتخاذ وسائل ناجعة لإبعاد المخاطر، فإن المشاهد المخيفة التي بدت في موانئ ومطارات ومدن الأرجنتين ستكرر أيضاً عندنا.

ورغم التقشُّف الإسرائيلي، فإن لب الأزمة لم يصل إلى الاقتصاد الفعلي - مثل الإنتاج ومستوى المعيشة للجمهور - إنما استشرى في المجال المالي مثل إيرادات ومصروفات الدولة. وفي الميزانية العامة، ظهر عدم توازن في مجالات لم يسبق لها مثيل في الأعوام الأخيرة وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الدخل والتضخم العنيف في المصروفات.

إن العجز لا يزال في الكتب فقط.. ولكننا، في نفس الوقت، مثل ميزانية الأسرة المرتبطة بدخل مُتغير، فإذا لم يتم الحصول على دخل ثابت فإن هذا سيتسبب في نتائج قاتلة تتضح من خلال اقتصاد ضعيف تظهر عليه أعراض: التضخم الذي يزداد بسرعة الصاروخ، وسعر سوق الصرف الذي خرج عن تحكم الأجهزة المالية، والفجوة القاتلة بين حسابات الاستيراد والتصدير، والانهيار التام في نظام دفع الرواتب.

وعلى عكس الأزمة السياسية والأمنية - التي لا يرتبط إنهاؤها بنا فقط إنما أيضاً بالفلسطينيين وعناصر أخرى عديدة - فإن الأزمة الاقتصادية مرتبطة بنا فقط. والمطلوب منا هو القيام بتخفيضات مؤلمة في ميزانية الدولة.. فجميعنا ملزمون بالقيام بواجباتنا وكأن هناك قرار اقتصادي بهذا.. ولنبدأ سجل التخفيضات بأجور الوزراء ونوابهم وسيكون هذا عمل طليعي وحيوي يقود إلى تقليل المرتبات بنسبة ٢٥٪ على الأقل. كما يتم تخفيض موازنات الوزارات وأعضاء الكنيست وتأجيل قوانين المشروعات العامة والموافقة على تجميد أجور الخدمات العامة والتسليم بوجود فترة مؤقتة نتحمل فيها هذا العبء.

ونحن لا نتحدث عن قرار أمني إنما عن قرار اقتصادي يلزمنا بالتضحية بجزء من مستوانا المعيشي حتى نعبّر هذه الأزمة.

التوتر الأمني والسياسي المستمر منذ أسابيع طويلة والذي أدى إلى أحداث دراماتيكية يومية، أضحى يُقيم على خطورة الوضع الاقتصادي لإسرائيل في بداية عامها الخامس والخمسين.

صحيح أن عشرات الآلاف من المواطنين قد أُضيقوا بسبب التقشُّف المتمثل في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل، إلا أن الوضع لم يتدهور لدرجة الوصول إلى الظواهر الدولية التي تشير إلى وجود أزمات عميقة مثل استقالة رؤساء الحكومات وتدافع طوابير ضخمة على البنوك والمطارات والمظاهرات العارمة التي تجتاح الشوارع. إن الهدوء الذي يسود الاقتصاد الإسرائيلي يخفي - وبمعنى أكثر تحديداً يشوه - خطورة الوضع الذي أصبح عليه الاقتصاد. وعلى خلفية التقشُّف الشديد والأزمة السياسية الأمنية تلوح لنا بشائر مخاطر مفزعة.

وسوف ننتقي، عشوائياً، مجموعة أحداث من الأيام الأخيرة: فقد أبقي خبراء الاقتصاد بشركة ستاندرد فورس (S&P) - الخاصة بمهام تصنيف الدول تبعاً لمستواها الاقتصادي - ترتيب الاقتصاد الإسرائيلي على ما هو عليه ولكنهم خفضوا من آمال ترتيبه من مستقر إلى سلبي.. ومن المقرر أن تسيّر شركتي موديز وبيتش الخاصتين بترتيب الدول أيضاً تبعاً لمستواها الاقتصادي على نفس نهج شركة (S&P). ومعنى هذا الأمر أن إسرائيل ستواجه صعوبات خاصة في الحصول على قروض أو أوراق ائتمانية من الخارج وستدفع مقابل هذا مبالغ طائلة.

لقد أوضح استطلاع الشركات الذي يقوم بإعداده بنك إسرائيل أن أغلب الشركات في معظم التخصصات قد تعرضت لهبوط في عملياتها خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي. ومن المتوقع استمرار تدهورها الاقتصادي خلال الثلاثة أشهر الحالية. أما جدول المبيعات، والذي يوضح بشكل كبير مدى نجاح تلك الشركات في تحقيق أغراضها في الاقتصاد الإسرائيلي، قد سجل بُطناً وتقلص شديدين بعد أن كانت قد ظهرت بعض البشائر بنوع من الازدهار خلال الشهرين الأخيرين. وهذه إحدى المصائب الكبرى التي تعرض لها اقتصادنا في الشهر الأخير: فمنذ بداية العام الحالي وحتى وقتنا هذا، كانت هناك إشارات تدل على تفاقم التقشُّف في مجتمعنا. وقد أكد أوهاد مراني، مدير مكتب وزير المالية، أن هناك قوة هائلة يحظى بها الاقتصاد الإسرائيلي ويستطيع من خلالها التصدي للصعوبات

إسرائيل وعلاقتها الإقليمية

يديعوت أحرنوت
٢٠٠٢/٤/٤
بقلم: سيمدر بري

سُفراء يستعدون لحزم حقائبهم

صاخبة في جامعة القاهرة، أصيب ستة من أفراد قوات الأمن المصري عندما كانوا يحاولون منع المتظاهرين من اقتحام مبني السفارة الإسرائيلية القريب من الجامعة.

وفي صحيفة "الشرق الأوسط" التي تصدر في لندن وتوزع في العالم العربي كله، ظهر أمس رسم كاريكاتيري يصور رئيس الوزراء شارون على هيئة خنزير مفترس يرقد فوق تل من الجماجم الفلسطينية. كما كتب عبد الباري عطوان - رئيس تحرير صحيفة "القدس العربي" التي تصدر في لندن هي الأخرى - يقول في افتتاحية الصحيفة بعددها الصادر أمس (٢٠٠٢/٤/٣): "يخشى حكام الدول العربية الفاسدون أن يظهروا بمظهر الرافضين للأوامر الأمريكية حتى لا يُحرموا من مئات الملايين من الدولارات التي تأتي في إطار المعونة السنوية.. "ويتساءل: أين اختفت جيوش العالم العربي؟ لماذا لا يطردون سفير شارون من القاهرة وعمان؟".

أما الملك الأردني عبد الله - الذي يخشى أن تخرج المظاهرات في بلاده عن نطاق السيطرة - فلم يكتف بما يقوم به من إجراءات لمساندة وتأييد الفلسطينيين، فقد تلقى ديفيد دادون سفير إسرائيل في عمان تلميحاً عنيفاً بأنه قد يصبح في لحظة من اللحظات شخصاً غير مرغوب فيه في الأردن. كما أعلن وزير الخارجية الأردني مروان المعشر أنه إذا ظهر ما يشير إلى المساس بعرفات، أو إذا اتخذت أية إجراءات

أعلن وزير الإعلام المصري، صفوت الشريف، أن مصر تقطع كل علاقاتها مع إسرائيل، باستثناء الاتصالات الدبلوماسية. وقد جاء هذا الإعلان بعد ستة أيام من المظاهرات الصاخبة في كل أنحاء مصر، والتي يطلب فيها المتظاهرون من الرئيس مبارك: "طرد سفير العدو الصهيوني وإرسال جنود الجيش المصري إلى إسرائيل للقيام بما يجب القيام به". مظاهرات مماثلة قامت في الأسبوع الأخير في كل أنحاء العالم العربي، فالشاهد والتقارير القاسية الواردة من رام الله وبيت لحم والتي تعرضها قنوات التلفزيون العربية - وخاصة قناة الجزيرة - كانت تتسبب في خروج الجماهير إلى الشوارع: من تركيا وحتى الهند.. فالغضب والكراهية اللذان يُبديهما العالم الإسلامي ضد إسرائيل هائلان.

فعلى سبيل المثال، يتكرر يومياً المشهد الرهيب الذي يتخلل المظاهرات داخل جامعة الأزهر بالقاهرة: "فمن فوق أحد المنابر تعبر بعض الطالبات المحجبات عن نيتهن التسلسل إلى غزة للقيام بعمليات انتحارية في إسرائيل، كما يحمل الطلبة المثلثون المصاحف وصور الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر للتذكير باللألت الثلاث ضد إسرائيل: لا للتفاوض، لا للاعتراف ولا للسلام.. ويطالب المتظاهرون السلطات المصرية بفتح منافذ الحدود في رفح وطابا حتى يتمكن الجيش المصري من اجتياح تل أبيب والقدس، ويلقن العدو الدرس الذي يستحقه". وأول أمس في مظاهرة

تصعيد ضده، لن تستطيع الأردن التزام الصمت إزاء تدهور الوضع، مُضيفاً: "إن الملك غاضب جداً مما تقومون به حول مقر عرفات في رام الله".

في أعقاب المظاهرات الصاخبة، تم الإعلان عن أقصى درجات الاستعداد الأمني في هيئات التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلية. وشددت وزارة الخارجية الإسرائيلية الحراسة على السفارات حتى أصبحت كالقلاع الحصينة.

ويضم التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في العالم العربي الآن: جددون بن عامي سفيراً في القاهرة، مائير مشعن قنصلاً عاماً بالإسكندرية، ديفيد دادون سفيراً في عمان ويعقوب هاداس رئيس المفوضية الإسرائيلية في دولة قطر (وهو الآن في إجازة بالقدس).. ومن المنتظر في أية لحظة إبلاغ السفيرين بن عامي ودادون في القاهرة وعمان بأنهما "شخصان غير مرغوب فيهما". وفي مثل هذه الحالة، سيكون عليهما مغادرة الدولتين خلال ٢٤ إلى ٤٨ ساعة.

وفي الوقت الحالي، تعمل الهيئة الدبلوماسية الإسرائيلية في القاهرة بحجم محدود وتلزم مكانها في حي المعادي بالقاهرة وحركتها مُقيدة خارج أماكن الإقامة. أما في عمان، فلم يتبق إلا السفير دادون

وحراسه، في حين طلبت وزارة الخارجية الإسرائيلية من المفوض والمتحدث الرسمي والسكرتيرة مد إجازتهم التي كانوا يقضونها في إسرائيل بمناسبة العيد. من ناحية أخرى، كان ناطق رسمي في عمان قد أبلغ وسائل الإعلام بأنه تم خفض حجم التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في الأردن بناءً على طلب عناصر الأمن المحلية خوفاً على سلامة الدبلوماسيين الإسرائيليين.

لا يجب أن نحسد السفير دادون، فهو يلزم مقر إقامته الرسمي ولا يبرحه، يدخل إلى شبكة الإنترنت ويبحث فيها، يقرأ الكتب ويرد على هواتف الأصدقاء الذين يشعرون بالقلق عليه. وعندما أعلنت الأردن في أوائل الأسبوع الحالي أنها "تفكر بجدية" في إعلان السفير الإسرائيلي "شخصاً غير مرغوب فيه" اتصل به رئيس الوزراء شارون وقال له: "اعلم أنك تمر بأيام صعبة.. أنا معك وأشد من أذك".

وفي وزارة الخارجية الإسرائيلية، اتهموا أمس شبكات الإذاعة العربية بأنها "تبث تصريحات تحريضية وتذيع أخباراً كاذبة عما يجري في المناطق، وبالتالي تسبب غليان في الشارع العربي وتؤثر أيضاً بالسلب على نظم الحكم العربية".

بقلم: جاي بخور
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٢/٤/٨

مثلاً حدث في مدريد منذ عشر سنوات

لصحيفة "يديعوت أحرونوت" في نهاية الأسبوع الماضي، أن الغالبية العظمى من الجماهير في إسرائيل تدرك هذا الأمر فعلاً، حيث أيد ٧٣% من المشاركين في الاستطلاع. في حالة توقف الإرهاب. وجوب أن تدخل إسرائيل في مفاوضات حول إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاقية سلام نهائية.

ويضاف إلى هذا أمران يدلان على أن أمامنا نافذة من الفرص: أولاً، مكانة السلطة الفلسطينية في هبوط وعرفات أصبح مكروهاً في واشنطن ويُقابل ببرود في أوروبا، بل أن الحكام العرب ما كانوا يريدون رؤية وجهه على شاشة الفيديو في مؤتمرهم في بيروت.. وفي مقابل ذلك، خرجت كل الدول العربية هناك بمبادرة سلام تاريخية مع إسرائيل، مع الاعتراف بها وبحقها في العيش في أمن مقابل انسحابها الكامل. لقد فشل عرفات في التوصل إلى تسوية مع إسرائيل، في حين أن الدول العربية - التي تهتم أيضاً بالمصلحة الفلسطينية - يمكنها النجاح في هذا.. وهذا ما كانت تحلم به الصهيونية: دولة مستقرة ومزدهرة، لها علاقات سلام مع جيرانها.

هل يمكن أن يبرُغ أمل جديد في ظل اشتعال الموقف الذي يسود علاقاتنا مع الفلسطينيين في الوقت الحالي؟ من المؤكد أن هذا الأمر ممكن.

الحرب العادلة التي يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي ضد الإرهاب في أراضي يهودا والسامرة ما تزال مستمرة، وتوجه ضربة عنيفة للسلطة الفلسطينية، وتحرق - على ما يبدو - أوراق علاقاتنا ليس مع الفلسطينيين فقط، بل أيضاً مع المنظومة الإقليمية كلها. ومثل هذا الوضع كثيراً ما كان مدخلاً لنظام إقليمي جديد.. فعلى سبيل المثال، حدث ذلك في أعقاب كل من حرب الأيام الستة، حرب يوم الغفران، حرب لبنان وحرب الخليج الثانية (التي مهدت الطريق إلى مدريد وإلى أوسلو).

وحيث أن الأمر كذلك، وحيث أنه لا توجد في العالم إلا دولة عظمى واحدة لديها الإصرار على إثبات قوتها بعد سبتمبر ٢٠٠١، وهناك دولاً عربية لا حول لها ولا قوة، فإن لدينا اعتقاد قوي بأن الأزمة الحالية سوف تثمر عن نظام جديد.

يُظهر الاستطلاع الذي أجرته الدكتور مينا تسييمح

إن نُظِم الحكم العربية تستشعر الآن خطراً لم تشعر بمثله من سنوات طويلة. فهبوط أسهمها في العالم في أعقاب العملية الإرهابية في مبنى التجارة العالمي، والمظاهرات الداخلية الصاخبة (التي تهددهم بشكل غير مباشر)، والشعور بأنها لن تستطيع في السنوات العشر القادمة إطعام شعوبها، يقتضي منها التوصل إلى حوار مع إسرائيل. ولهذا السبب أيضاً أكد الأمين العام للجامعة العربية هذا الأسبوع أن مبادرة بيروت ما تزال قائمة.

حكومة متشددة مثل تلك الموجودة في إسرائيل ستجد صعوبة في الالتزام بالسلام، الذي قد يمنح حزب العمل والوسط حق تقرير مصير جديد يغير

الخريطة السياسية في إسرائيل. وبالتالي، يجب على الولايات المتحدة أن تعمل مثلما عملت في مدريد منذ عشر سنوات: تجميع كل دول الشرق الأوسط في مؤتمر سلام تاريخي تطرح فيه مبادرة القمة العربية كمشروع افتتاحي عربي. في مثل هذا المحفل فقط، وعندما يُطرح أيضاً مشروع مارشال عالمي للشرق الأوسط كله، سيصبح في الإمكان دراسة توزيع اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة وفي العالم أو تعويضهم، والوصول إلى "نهاية الصراع" كما اقترح العرب أنفسهم في بيروت.

ففي مثل هذا المحفل سيكون في الإمكان استخراج شئ حلو لإسرائيل من المرارة التي نعيشها الآن.

الرد على حق العودة

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٢/٤/١٠
بقلم: طوفا يستموكي

ومنزلاً مؤثثاً من خمس حُجرات وسيارة أوستن.

وقبل مغادرته، حضر رجال الشرطة إلى منزله واعتقلوه بسبب نشاطه الصهيوني. وفي المعتقل، لاقى مختلف أنواع العذاب لمدة ثلاثة أشهر، وبعد ذلك هددوه بأنه إذا لم يترك مصر فسوف يعتقلوا ابنه أيضاً.. فلم يكن أمامه خيار سوى الرحيل وترك أملاكه.

هذه الطلبات الثلاثة - هي جزء من عشرين ألف طلب بأمالك يهودية تركت في الدول العربية - موجودة في مخازن وزارة العدل بالقدس وأغلبها قديم في الخمسينيات. ومنذ شهر، بدأت الوزارة عملية واسعة لتسجيل الأملاك الخاصة والعامة التي تركها حوالي ٩٠٠ ألف يهودي خلفهم في الدول العربية والتي صادرتها الدول العربية المختلفة وبخاصة في مصر وسوريا والعراق واليمن. وقد قدرت الوزارة حجم هذه الأملاك بخمسة مليارات دولار.

وتتم عملية التوثيق والتسجيل هذه حالياً، سواء من أجل إعطاء تعويض، في المستقبل لهذه العائلات التي عانت من المطاردات قبل هجرتها إلى إسرائيل، تاركة وراءها أملاكاً كثيرة، وكانوا قد جاءوا إلى إسرائيل لا يملكون شيئاً، أو لأسباب سياسية في حال طرح قضية حق العودة للفلسطينيين مرة أخرى.

وفي هذه الأيام، بدأ موظفو قسم خاص بوزارة العدل برئاسة جان كلود فتح ملفات الطلبات التي قدمت في الخمسينيات بدءاً بمواليد المغرب. كما قرروا أيضاً إنشاء موقع خاص على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) للمطالعين وأحفادهم.

وفي قسم نيدم بوتقون أيضاً وثائق رسمية لحكومات عربية تتضمن أوامر المصادرة للأملاك اليهودية وأوامر

كان لأسرة "ي. ش" التي أقامت في بغداد حتى عام ١٩٧١ أملاك كثيرة، بما فيها أراضٍ ومنازل ومحلات وحتى معبد خاص. وبعد اعتقاله بأيدي السلطات العراقية عام ١٩٧٠ بزعم المشاركة في نشاط صهيوني، قرر "ي" الهروب مع أسرته إلى إسرائيل.

ومنذ عام، ذهب إلى المكتب المشرف على المساعدة القانونية بوزارة العدل وطلب الإبلاغ عن الأملاك التي تركها في العراق، حتى تستطيع دولة إسرائيل أن تقدم بإسمه طلب تعويض في الوقت المناسب. وقد دون "ي" في طلبه حجم أملاكه: في البصرة، كان يمتلك ٧٦ محلاً وثلاثة مخازن في سوق العصر. وفي سوق الفراه بالمدينة، كان لديه ١٠٢ محلاً قيمتها ٢٠٠ ألف دينار. وفي خليج البصرة، كان يمتلك ثلاث قطع أرض قيمتها ٧٠٠ ألف دينار. وفي بغداد، كانت لديه أربع قطع أرض قيمتها مليوني دينار. كما كانت أسرته تمتلك أيضاً معبد خاص في باب الشرق، وبالقرب منه تم بناء منزل للأسرة.. وفي المعبد، تبقى عشرون كتاب تورا قديم مغطى بالفضة.

كل هذه الأملاك صادرتها الحكومة العراقية بعد أن هربت الأسرة لإسرائيل.

كذلك "ي. ب" الذي كان يعيش في مدينة طرابلس بليليا، طالب بتعويضات عن أملاكه وهي: قطعة أرض بها ٢٠ شجرة زيتون، وقطعة أرض أخرى بها شجر كمثرى، ومنزل في طرابلس قيمته ١٠٠ ألف جنيه ليبي. هذا فضلاً عن أملاك أخرى قيمتها ٢،١ مليون جنيه ليبي.

♦ غادر الإسكندرية فزعاً:

في طلب تعويضات "أ. ك" وهو مواطن سكندري مصري سابقاً، اضطر لأن يترك الدولة عام ١٩٥٧، وعند هروبه ترك مطبعة ومخازن ورق قيمتها ٣٦ ألف دولار

اعتقال لليهود الذين اتُهموا بالصهيونية. كما يوجد توثيق تفصيلي في الوزارة مصحوب بالصور للأماكن اليهودية العامة في بعض الدول العربية مثل المعابد والمستشفيات والمؤسسات التعليمية. في المرحلة الأولى، سوف يتم عمل مسح شامل لكل المعلومات، وبعد ذلك استدعاء الجمهور لتسجيل - على الإنترنت - التفاصيل الخاصة بالأماكن التي اضطر كل منهم لتركها في الدولة مسقط رأسه، وبخاصة العقارات والأعمال ومختلف الممتلكات. وبما أن أغلب المدعين هم فوق سن السبعين ولا يعرفون عمل الحاسب الآلي سيتم إعداد أطقم خاصة تنتقل إلى منازلهم تساعد على تسجيل مطالبهم.

ويقول نيدم: "منذ بداية الأربعينيات، يشهد وضع اليهود في الدول العربية تدهوراً حاداً، حيث عانوا من مختلف ألوان المضايقات بما في ذلك الاعتقال والتمييز في المعاملة ومصادرة الأملاك.. وقد تم طرد الكثير من اليهود مع سلبهم حقوقهم المدنية والاستيلاء على أملاكهم الخاصة والطائفية، حتى وصلت هذه العائلات إلى إسرائيل. الفقيرة - مصدومة، حيث تم إسكانهم في خيام ومعسكرات الاستيعاب".

ومع المعاناة الإنسانية في نزاع الشرق الأوسط، فإن إخراج اليهود بهذه الصورة يكون قد حدث مرتين وليس مرة واحدة. صحيح أن دولة إسرائيل استوعبت اللاجئين اليهود من الدول العربية، إلا أن هذا في الحقيقة لا يعني إلغاء حقوقهم في التعويض.

إن عملية التسجيل والتوثيق هي ثمرة مبادرة من مائير شتريت وزير العدل والياقيم روبنشتاين المستشار القانوني للحكومة، والتقدير هو أن بعض الهيئات مثل الوكالة اليهودية والكونجرس اليهودي العالمي والمنظمة العالمية

اليهود المهاجرين من الدول العربية سوف تساعد في هذه العملية بميزانياتها.

◆ عندنا، هم مهاجرون وليسوا لاجئين:

أثناء محادثات كامب ديفيد في شهر يوليو ٢٠٠٠، ضغط روبنشتاين من أجل طرح موضوع حقوق اليهود الذين خرجوا من الدول العربية، حتى تم بلورة الموضوع في النهاية في قضيتين رئيسيتين: أولاً، حاولت إسرائيل أن تخلق ارتباطاً بين اللاجئين اليهود من الدول العربية وبين اللاجئين الفلسطينيين وقالت أنه بعد حرب ١٩٤٨، اضطر أيضاً مئات الآلاف من اليهود أن يغادروا الدول العربية وجاء معظمهم إلى إسرائيل فاقدين أملاكهم ولكن ليس كالفلسطينيين الذين لم يُعاملوا كلاجئين في إسرائيل إنما أصبحوا جزءاً من المجتمع الإسرائيلي.

ثانياً، ما يتعلق بموضوع التعويضات، حيث ترى إسرائيل أن أي تسوية سياسية موضوعها تعويضات للاجئين الفلسطينيين يجب أن تضع في الحسبان الأملاك اليهودية التي تركت في الدول العربية.

ورغم أنهم في الوفد الإسرائيلي في المحادثات لم يفكروا في هذا الربط بين موضوع التعويضات للفلسطينيين والتعويضات لليهود الدول العربية، اعتقد روبنشتاين أنه لا يوجد خيار آخر. وقد جاء رد الفلسطينيين على هذا الربط بأنهم ليسوا مسؤولين عن مصير يهود الدول العربية وأنه على إسرائيل أن تعالج هذا الموضوع مع الدول التي خرج منها اليهود.

مما يُذكر، أن الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون أيد موقف روبنشتاين واقترح إنشاء صندوق برأس مال ٤٠ مليون دولار لغوث اللاجئين، على أن تقسم الأموال مُناصفة بين اللاجئين الفلسطينيين واليهود.

تركيا وإسرائيل: علاقات على جليد رقيق

معاريف ٢٠٠٢/٤/١٩

بقلم: جاكى حوجي

اشترك جماعة بوبيك في المهرجان - وهي جماعة مسرح عرائس مُتقلبة تتكون من ثلاث شُبان إسرائيليين أكفاء خريجي مدرسة المسرح بالقدس - ولم تشفع حقيقة أن هذه الجماعة قد حظيت منذ عام بالهتافات والتصفيق في نفس المناسبة. وقد صرح المدير الفني للمهرجان بأنه: "بسبب الظواهر المتطرفة في العالم كله، وفورة اليمين المتطرف عندنا، ليس في مقدورنا أن نحمي الفنانين ولا الجماهير التي ستحضر لمشاهدة العرض".

تم إرسال الفاكس إلى مكتب زالي ديتولدو، المُلحقة الثقافية الإسرائيلية في اسطنبول. وكانت ديتولدو هي

(لو كان لدى "مسرح بوبيك" علاقات عامة مثل تلك المضمونة لحاييم رافيفو، لكان من المحتمل أن نضع الظلال الملقاة على علاقات إسرائيل بتركيا في الميزان الصحيح)

قبل أيام قليلة من الإعلان عن المظاهرة في مدينة كايسري حيث رفعت النساء المسلمات لافتة ضخمة مكتوب عليها (يا رافيفو عُد لوطنك)، وقعت دراما صغيرة على ساحة أخرى للعلاقات الثقافية بين الدولتين. فقد قام منظمو مهرجان العرائس الدولي باسطنبول بإرسال خطاب إلى القنصلية الإسرائيلية بالمدينة، أعلنوا فيه أنه نظراً للوضع، فإنهم يلغون

التي قامت بالوساطة بين الفنانين الإسرائيليين وبين مُنظمي المهرجان، والذي من المقرر أن تبدأ أعماله خلال ثلاثة أسابيع. وكان ذلك في الأيام الأولى لحملة جيش الدفاع في مدن الضفة. بعد عدة دقائق من التريث، أرسلت الملحق بيان منظمي المهرجان إلى مكتب وزير الثقافة التركي يستميهان طلائى. تقول ديتولدو: "إنه رجل ساحر ومن أكبر المؤمنين بالعلاقات التركية الإسرائيلية. قال لي بعدما تلقى البيان، لا تقلقي سوف نستضيفهم تحت رعاية الحكومة. وخصص لهم أجمل قاعة في المدينة وهي مركز ثقافي يحمل اسم أتاتورك في اسطنبول، وسوف يعرضون في قاعة تتسع لـ ٧٠٠ مكان على هامش المهرجان وفي نفس توقيته وسوف يسرقون الأضواء".

وهناك قصة عن فرقة البوبيك تكمل الموضوع: يوم السبت الماضي، قامت عشرات المتدينات بمظاهرة احتجاج ضد إسرائيل ووضعو على رأس احتجاجهم حاييم رافيفو لاعب الوسط الإسرائيلي لفريق فريخشه.. ومثلما ذكرت (معاريف سبورت) يوم الاثنين الماضي، قامت إحدى المظاهرات بحرق الفانلة التي تحمل رقم رافيفو ودرع داوود الأزرق وقامت رفيقاتها بإطفاء الفانلة المشتعلة بأقدامهن.

لم تعد سلسلة المظاهرات العنيفة التي وقعت مؤخراً ضد إسرائيل في المدن التركية تدع مجالا للشك، بأن مدن مثل اسطنبول وأنقرة - مع مضخات ومدافع المياه والمظاهرات العنيفة وقنابل الغاز - أصبحت تبدو بالضبط مثل القاهرة والرباط وصنعاء وبغداد.

وقد قامت الصحافة التركية، مستعينة بخرائط ملونة تغطي أنباء تقدم قوات جيش الدفاع في عملية الجدار الوافي، والهتاف ورفع اللافتات ذات الحروف الكبيرة (عرفات سجين) وقد كتب على جدار أحد المنازل في حي "شيشلي" الراقي في اسطنبول والذي يقيم فيه اليهود (إننا نفهم هتلر الآن جيداً).

وقد صدر يوم الثلاثاء الماضي عن أنقرة واحد من أقسى التصريحات حدة في الحوار بين الدولتين منذ سنوات، فقد دعا رجائي كوتان زعيم حزب السعادة الإسلامي الحكومة إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية مع إسرائيل. وهو تصريح مشابه لما تطلقه الدوائر المعادية لإسرائيل في القاهرة أو عمان ولكن ليس في تركيا. وانتقد كوتان القيادة الحاكمة في بلاده قائلاً: "إن أسلوبكم مع إسرائيل لا يتواءم مع المصلحة التركية. إن الإسرائيليين لا يقتلون الفلسطينيين فقط، بل والقانون الدولي أيضاً.. إن غضب رئيس الوزراء الإسرائيلي يجعله أعمى".

◆ العلاقات الشخصية لرئيس الوزراء:

كانت تركيا الرسمية وما زالت صديقة حقيقية

لإسرائيل، ولكن الشارع لا يسارع بالتعاون مع هذه الصُحبة، حتى لو كانت الراعية لهذه العلاقات هي الولايات المتحدة الأمريكية.

إن العلاقات بين الدولتين ليست مجموعة قصصية وليست عرض مسرحي للعرائس، إنها علاقات قريبة بصورة نادرة، شيدت على الدوام وتعتمد على علاقات أمنية وثيقة، والسياحة بحجم واسع وأعمال بالمليارات. وقد صرح مسؤول تركي رسمي لمعاريف: "نحن لا ننفي وجود عدم ارتياح من الجانبين ولكن لا أصدق أن الأمور سوف تكون على ما يُرام.. ولكن هذا ما يحدث بين الأصدقاء. إذا كان عشرون ألفاً قد تظاهروا ضد إسرائيل، ولدينا فقط عدة آلاف هنا وهناك، وبضعة عشرات في أماكن أخرى، فإن هذا في الحقيقة لا يدعو للحرع".

قال هذا الأسبوع إسرائيلي على علم بالعلاقات بين أنقرة والقدس، أنه إذا كان هناك من يريد الإضرار بهذه العلاقة، فهناك الكثير يمكن أن يُضار - الجيشان يتعاونان في المناورات الموسمية والتدريبات الجوية. وهناك صفقة كبيرة وشيكة لاستيراد المياه. مؤخراً فقط، بالضبط في اليوم الذي بدأت فيه عملية (الجدار الوافي) عند غزورام الله، وقع رؤساء الصناعة العسكرية التركية على الصفقة المنتظرة مع وزارة الدفاع لإجراء عمّرات لدبابات أمريكية للجيش التركي، وهي الصفقة التي تقدر بـ ٦٨٠ مليون دولار، والتي غطتها ظلال كثيفة إلى أن تم توقيعها.

وقد ارتفعت حدة التوتر بين الدولتين ليس بسبب زعيم عنيد أو متظاهر متطرف، وإنما بسبب رئيس الوزراء التركي نفسه هذه المرة.. ففي اجتماع داخلي لحزبه منذ أسبوعين ونصف، وصف بولنت أجاويد أعمال جيش الدفاع في المناطق بأنها "إبادة شعب". وقد أغضب هذا التصريح الأصدقاء في القدس، وأيضاً اللوبي اليهودي في واشنطن، الذي سعى في السنوات الأخيرة لدى الأعمام في البيت الأبيض لصالح الأصدقاء الذين يعيشون على ضفاف البوسفور. وقد تسائل فجأة مسؤولون في القدس: "هل سقطت العشيقة الكبرى في الشرق الأوسط في أذرع رجل آخر؟". وقد جاء القلق الإسرائيلي من هذا التصريح عبر التعبير عن احتجاج هادئ يطالب بالتوضيح، ثم إرساله عبر أكثر من قناة. كما أن محادثة تليفونية أو اثنتين من واشنطن دفعا بأجاويد إلى إصدار توضيحات وإنهاء الموضوع قبل أن يأخذ تفسيراً أوسع من ذلك.. فقال: "لم أقصد أن أنسب للإسرائيليين صفة إبادة شعب، وإنما مجرد التحذير مما قد يحدث". وفي اليوم التالي أضاف: "إنني أكن تقديراً كبيراً للشعب الإسرائيلي وما كنت أرغب في استخدام هذه التعبيرات

ولا أن أسبب المأ لأحد".

ومن ناحية أخرى، صدرت احتجاجات داخلية ضد أجاويد، فقد قال له أحد الشخصيات العامة محمد علي بيرناد: "من بيته من زجاج لا يقذف الآخرين بالحجارة".

والواقع، فإن تصريح أجاويد يحمل أيضاً خلفية شخصية. فاقتراجه من إسرائيل لم يفلح في أن يمحو تعاطفه الطويل مع ياسر عرفات، والذي أثمر عن صداقة مقربة بينهما. البداية كانت في نهاية السبعينيات، عندما قام أجاويد، وكان وقتها اشتراكياً تقليدياً يتعاطف مع المضطهد والضعيف، وكان رئيساً للوزراء في عهده الأول. وكان زعيم منظمة التحرير مطارداً آنذاك من جانب إسرائيل والغرب، فضلاً عن معاملة باردة من القاهرة في عهد السادات، الذي قام برحلته التاريخية للقدس. وقد سمح أجاويد، الذي لم تبادل الدول العربية والغرب بلاده حب كبير، لمنظمة التحرير بأن تفتح مكتب تمثيلي لها في أنقرة.

ويبدو أن الصور القاسية الواردة من المناطق وبخاصة سجن عرفات في المقر قد ضغطت بشكل قوي على الزعيم التركي.

وقد أعرب مسؤول إسرائيلي رسمي هذا الأسبوع عن تقديره بأن تصريح رئيس الوزراء التركي يحمل نوعاً من (زلة اللسان) .. وأنه لا يجب أن تطلق القدس في المستقبل القريب من تراجع مكاسبها لدى الصفوة التركية والجيش الذي يعد أقوى الجهات في تركيا المدافعة عن العلاقات مع القدس.

نفس الشيء بالنسبة للقيادة السياسية عامة. هذا فضلاً عن التعاون الاقتصادي، حيث سيتجه رجال الأعمال إلى الأماكن التي بها الأموال، وإسرائيل تعتبر قوة اقتصادية بالمعايير الشرق أوسطية.

كذلك بالنسبة للقضية المتأججة للغاية، وهي قضية العمليات الانتحارية. فمن الصعب أن نجد دبلوماسياً تركياً واحداً يجد لها مبرراً إنسانياً، مثلما يفعل أقرانه الآخرون في الشرق الأوسط. فبالنسبة للأتراك، هذه العمليات تعتبر إرهاباً في حد ذاته. ويقولون، عندنا الشهيد هو الذي يجاهد ضد العدو .. أما الشخص الذي يدخل إلى سوبر ماركت ويفجر نفسه بجوار الأمهات والأطفال الذين يشوقون، فهو ببساطة "إرهابي". وقد جاء في بيان رسمي عن وزارة الخارجية التركية بعد تصريح أجاويد: "تدين تركيا بشدة الإرهاب الذي يتم عبر هجمات إرهابية. ليس هناك أي تفسير لإرهاب يستهدف أشخاص أبرياء، تحت أي ظروف أو أسباب .. يجب على فلسطين أن تبذل قدر جهدها لمنع مثل هذه العمليات الإرهابية".

المشكلة هي أن أجاويد ليس حقاً هو المشكلة، ولا حتى

بعض الشخصيات العامة والمفكرين الأتراك الذين يمثلون بكتابتهم الحالية الموقف الفلسطيني. ففي دولة قوامها ٦٠ مليون نسمة و٩٨٪ من سكانها مسلمون، من المستحيل أن نتوقع تعاطفاً من الشارع، بينما ثالث مدينة إسلامية مقدسة موضوعة على الكف.

كذلك من الصعب أن ندرس الميول السياسي للمتظاهرين .. فقد شارك فيها الكثير من الإسلاميين ونشطاء اليمين وكذلك تمثيلاً بارزاً من جانب شواذ اسطنبول. ومن المبالغ فيه أن نقول - حسبما حاول مسؤول إسرائيلي أن يعزى نفسه هذا الأسبوع - بأن كل الذين شاركوا في المظاهرات كانوا من الرعاع .. إلا أن هذه الفرضية لن تغير في الأمر شيئاً.

الرسائل التجارية تقول: "انتظروا قليلاً"

"كنت أذهب إلى تركيا وأنا إسرائيلي وكان الأمر يبدو طبيعياً، ولكن اليوم، يسود صمت عميق" جاء ذلك على لسان يعقوب شكولنيك، مرشد سياحي في تركيا ورئيس تحرير مجلة (الأرض والطبيعة). ويضيف: "رجل الشارع التركي مُشتت بين تعاطفه مع الفلسطينيين بحكم أنه مسلم مثله، وبين دوره كضيف. القدس تعيش داخل قلوبهم .. وعلى النقيض من إسرائيل حيث الحكومة أكثر تدنياً من الجمهور، فإن الأمر عكسياً في تركيا، الجمهور أكثر ورعاً من الحكومة".

يقول شكولنيك، أنه على حسب علمه، أن هذا الاستياء لم يترجم عملياً، ولم يحدث إلغاء لرحلات سياحية.

وفي المقابل، سمع د. ألون ليثل مدير عام وزارة الخارجية الأسبق، عن شركات إسرائيلية تلقت تلميحات متحفظة من شركاء أترك جاء فيها (لقد اعتادت شركات تركية هذه الأيام إرسال رسائل بصيغة "انتظروا قليلاً ودعوا الأمور تتحسن" وهذا محسوس أكثر لدى الشركات الواقعة داخل مدن مثل أنقرة واسطنبول، حيث يرأسهما عمدة مسلم .. ويقولون أنه بعدما تهدأ الأزمة سيصبح من السهل علينا أن نعرض القرارات على مجلس الإدارة).

لقد خدم ليثل، وهو دبلوماسي أكاديمي ومن أكبر الذين يهودون تركيا، في الثمانينيات كقائم أعمال لإسرائيل في أنقرة. وقد قدم بحثاً في رسالة الدكتوراه حول "آثار أزمة الطاقة على تركيا". ولديه حالياً علاقات أعمال مع شركات تركية. وفي مقال نشره منذ ثلاث سنوات ونصف في صحيفة هآرتس، توقع أنه في لحظات الاختبار مع إسرائيل، ستجد تركيا نفسها تحت ضغط داخلي شديد .. وكتب قائلاً: "إن التركي العادي هو أكثر غريبة من أن يكون مسلماً، ولكن لديه رد فعل لا إرادي لا يمحى، وفي نقاط معينة يأخذ شكلاً عملياً،

منها مثلاً حالات القتل الجماعي، أو النزاع الشديد حول القدس.. وهذه خطوط حمراء حتى لدى التركي المسلم غير المتدين.. ومن ثم، فإن هذه هي الفرصة الكبرى للدوائر التي لا تحبذ العلاقات مع إسرائيل وعلى رأسها الأحزاب الإسلامية".

وتلعب فعلاً الحركات الإسلامية دوراً رائداً في موجة الاحتجاج الحالية ضد إسرائيل.. ففي الأسبوع الماضي، وصل إلى إسرائيل ستة من أعضاء حزب السعادة الإسلامي الذي لديه ٤٨ مقعداً في البرلمان. وهذا الحزب يقتسم قوته مع كتلة دينية أخرى هي "كتلة العدالة والتنمية" الذي يحتفظ بـ ٥٣ مقعداً. وكلاهما يمثل أقلية بقوة ١٨% في الجمعية الوطنية، التي تضم ٥٥٠ عضواً. منذ تسعة أيام بعد يوم من تلقيهم رفضاً إسرائيلياً مَهْذِباً على طلبهم للقاء عرفات في رام الله، عقد الستة مؤتمراً صحفياً متواضعاً في تل أبيب: كانت اللهجة مُنضبطة من النوعية التي تميز الدوائر الإسلامية التركية أوقات الهدوء، ولكنهم أطلقوا رسالة واضحة قال فيها رئيس الوفد الأستاذ على جوران (أتوقع استمرار الاحتجاج في الشارع.. إن الأمة التركية تشعر في قلبها بالآلام الفلسطينية).

◆ تهديد اقتصادي ملحوظ :

نشبت أزمة العلاقات بين الدولتين في فترة حساسة، حيث من المنتظر أن تحرك إسرائيل مسألة استيراد ٥٠ - ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من مناجم "منبجت" في البحر المتوسط، الواقعة على مسافة حوالي ٨٠ كم شرقي مصيف الأناضول. لقد تم اتخاذ قراراً إيجابياً في هذا الصدد، ويتبقى فقط الحديث عن الثمن، والجداول الزمنية وطريقة التنفيذ. صحيح أنها كمية صغيرة لا تتعدى ٥% من استهلاك المياه في إسرائيل، إلا أنها تمثل مورداً للمياه الدائمة بسعر متواضع نسبياً (حوالي ٤٠ مليون دولار سنوياً).

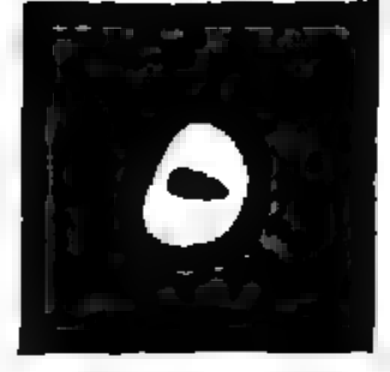
وهذه العملية متوقفة حالياً لأسباب بيروقراطية وتسويق إسرائيلي لمدة عامين. هذا التسويق زرع إحباطاً وغيظاً في الجانب الثاني، إلى أن قرر الأتراك استعراض عضلاتهم في رسالة تفهيمية نقلت إلى القدس، أعلن فيها مسؤول المياه التركي "ممتاز تورقان" تجميد مشروع إسرائيلي - تركي ضخّم لشق قنوات ترشيح وري. وهذا كان يُعد جزءاً من مشروع قومي لتطوير اقتصاد المياه والطاقة في جنوب شرق تركيا، ويسمى "جانب GAP" .. وقد فاز بهذا المشروع إحدى الشركات الإسرائيلية بدون مناقصة بفضل العلاقات

الخاصة بين الدولتين. إنها شركات رائدة في مجالاتها منها: سوليل بونيه وتهل ومرحف وأشتروم ودنكر هشفعوت، وبصفقة عامة قوامها ٧٤٠ مليون دولار، أصبحت كل معداتها مُتأهبة للعمل ولكن وصلت البشارة من القدس إلى أنقرة بشأن تأجيل مشروع المياه مرة أخرى. وتم التوضيح بشكل مهذب للإسرائيليين أن تذكرة دخولهم إلى مشروع جاب مرهون باستيراد المياه من مناجم منبجت.. وهذه القضية مستمرة منذ ثلاث سنوات وليس لها أي علاقة بالأحداث في المناطق.

مثلاً أيضاً صفقة الدبابات التي تشمل إجراء عمّرات لـ ٧٠ دبابة من طراز (باتون ام - ٦٠) في المصانع الحربية.. وفي حالة تعميق الأزمة الحالية في المناطق، قد يتراجع الأتراك عن هذه الصفقة، التي وُقعت منذ أسبوعين ونصف فقط، ولو بسبب أنه لم يتم تنفيذها بعد.

حقاً، إن الشارع التركي قلق للغاية من المشاغل اليومية الحياتية، حيث الاقتصاد مُهتز، والنزاع مع اليونان حول السيطرة على قبرص وصل مداه، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تواجهه العديد من العقبات.. ولذا، تحتل المشكلة الفلسطينية موقعاً منخفضاً ولا تتفجر إلا بين حين وآخر.. ومن أجل القيام باحتجاج عنيف ضد إسرائيل يكفي بضع آلاف أو حتى مئات. وأحياناً، يكفي ثلاثة من مُشجعي كرة القدم رفع علم فلسطين في الملعب الذي يلعب فيه لاعب إسرائيلي. هذا ما حدث يوم السبت في دوري اسطنبول في مباراة بين فريقَي فريخشه وبشكتاش.

وقال مسؤول تركي هذا الأسبوع مهدداً: "إن العلاقات بين البلدين شبه ثابتة". وقد أشار إلى أنه حتى في الصحافة، واصل الكتاب البارزون في تلك الفترة السير على الخط الإيجابي، وقال: (إن سعدات أرجين واحد من أبرز الكتاب الجماهيريين عندنا، كتب في صحيفة هُريات - حريات - متسائلاً: هل كان هؤلاء الفلسطينيون الذين أرسلوا إلينا مساعدات بعد الزلزال الذي ضرب اسطنبول؟ هل الفلسطينيون هم الذين يمدونا بمعلومات وعلوم التكنولوجيا الفائقة؟ هل هم الذين ساعدونا في القبض على عبد الله أوجلان؟ بعد المظاهرات ضد رافيفو كتبوا عندنا في الصحف هانجن قد وصلنا إلى الخط الأحمر للاحتجاج الذي يمكن أن نتحمّله.. مثل هذه النوعية من ردود الفعل الإيجابية لا توجد في أي دولة عربية أو إسلامية).



الرأي العام في إسرائيل

بقلم : اليعازر آرييه
"عامل في كافيتريا متقلبة للوجبات السريعة"
من موقع الإذاعة العبرية
على الإنترنت. ٢٠٠٢/٤/٢

أيها القادة: إما أن تحلوا تلك المشكلة أو تذهبوا للجحيم

لغة العنف والنار هي السائدة، وخفت بصيص السلام مع العرب تماماً إلى أن أصبح الوضع على شفا الانفجار. وعلى الرغم من إقرار القمة العربية - التي عُقدت في بيروت - دعم المبادرة التي أطلقها الأمير عبد الله ولي العهد السعودي، إلا أن شارون بغبائه المعهود أضاع تلك المبادرة من أيدينا، مما أدى إلى اشتعال المظاهرات الفاضية في جميع الدول العربية بما فيها تلك التي ترتبط معنا بعلاقات دبلوماسية، وأصبحت نظرة الشارع العربي لنا نظرة عدوانية، مما يدفعنا للتساؤل: هل يحق لشارون الاستمرار في الحكم كل تلك المدة والتحكم في مصير البلاد بدون أن يحقق أي إنجاز لنا أو حتى يقلل من نسبة الإرهاب الفلسطيني في الشوارع. ١٩٠٠.

أنا لا أرغب في الإجابة على هذا التساؤل وأخشى ألا نستطيع جميعاً في إسرائيل الإجابة عليه أو حتى الصمود لفترة أطول في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة والعمليات الانتحارية التي أصبحت تهدد سلامة الشارع الإسرائيلي، والتي وصلت إلى ذروتها بأن كانت ناصية الشارع الذي يسكن فيه شارون نفسه هدفاً لإحداها، وهذا أمر خطير للغاية يزيد من الأزمة التي نعيشها.

ومع تصاعد حدة الكراهية المتبادلة الآن بيننا وبين الجنس العربي كله، يجب الاعتراف بأن سياسة شارون كان لها دور كبير في إثراء تلك الكراهية، وهو ما يظهر بوضوح مع تحول أفكار الانتفاضة إلى مبادئ وركائز أساسية يجب أن يؤمن بها أي فلسطيني، كما يظهر مع تأكيد كبار المسؤولين الفلسطينيين على أن العمليات الإرهابية أفضل طريقة لمواجهة سياسة شارون المتزمتة،

في أي مكان نذهب إليه ومع أي شخص نلتقي به سواء كان من "اليسار" أو "اليمن" .. من "السفارديم" أو "الأشكيناز" .. من أبناء الصابرا أو المهاجرين الجدد، سنجد أن هناك سؤالاً واحداً يتردد على الألسن وهو: متى ستنتهي تلك الأزمة. ١٩٠٠.

لقد مر عام وأكثر، منذ أن تشكلت تلك الحكومة بزعامة آريئيل شارون، ونحن نعيش أسوأ أيام حياتنا في ظل الانتفاضة الدموية التي استشهد فيها عدد كبير من أبنائنا الإسرائيليين. كما تزايد الوضع سوءاً مع اقتحام مقر الرئيس "ياسر عرفات" في رام الله، حيث أصيب الجميع بالاكْتئاب والتشاؤم، وبدلاً من أن نسمع الناس تعلن عن ثقتها في مستقبل واعد وغد مُشرق، أحبطت آمالها في إنجاز أي شيء، بل وتزايدت نسبة الراغبين منهم في تعلم استخدام الأسلحة لأكثر من ٦٥٪.

والملاحظ أن تلك الحكومة منذ وصولها إلى السلطة لم تف بوعودها التي قطعتها على نفسها أمام الشعب سواء بتحقيق السلام أو الأمن، وأصبحت لا تمتلك أية استراتيجية واضحة لتحقيق أي هدف باستثناء قتل الفلسطينيين والتسبب في استشهاد العشرات من أبنائنا كل يوم. ولا يخفي على أحد اليوم أن جميع خطط التسوية التي طرحت على مائدة "شارون" لمناقشتها فشلت، مع اقتحام مقر الرئيس عرفات وإذلاله أمام العالم كله وقتل واعتقال العديد من الجنود والضباط الفلسطينيين من أفراد الحرس الشخصي التابع له والمعروفة باسم "القوة ١٧"، وأيضاً مع مماطلة شارون في طرح أي حل سلمي بديل للأزمة الحالية حتى باتت

وتحول التنظيمات والجماعات السرية والإرهابية التي تقوم بتلك العمليات إلى جماعات تحرر وطنية كما يحلو للفلسطينيين دائماً أن يصفوها، بل ويؤكدون أنها تعمل عملاً وطنياً يجب دعمه على كافة المستويات، حتى أن ابني إسحاق الصغير قال لي - ذات مرة - أن أحد أصدقائه العرب أبلغه أن تلك المنظمات الفلسطينية تشبه تماماً عمل منظمات "الهاجاناه" و"البالمخ" وغيرها من الجماعات المسلحة صاحبة الفضل الأكبر في إقامة دولتنا عام ١٩٤٨.

وللأسف الشديد، أصبح حمل أي فلسطيني لحجر أو تبرعه بمبالغ مالية لدعم تلك المنظمات بغض النظر عن عمره أو انتمائه السياسي أو حتى اتفاقه أو اختلافه مع السلطة الفلسطينية الرسمية عملاً وطنياً عظيماً يجب أن يقوم به الجميع ويجهتدون من أجل تحقيقه.

وقد انعكس ذلك على العمليات الإرهابية التي تحدث داخل بلادنا، حتى أصبحت الطالبات وميسوري الحال هم الأبطال الجدد لتلك العمليات. وأبرز مثال على ذلك المخزية "وفاء إدريس" وغيرها من أبناء العائلات الفلسطينية ميسورة الحال الذين يسировون على نفس الطريق ويريدون إشعال حريق لا ينطفئ داخل إسرائيل.

وبالطبع، لم يقف الإسرائيليون مكتوفي الأيدي وأصبحت مهمة مطاردة الفلسطينيين مهمة مقدسة لأي إسرائيلي مُحِب لدولته وأصبحت العمليات العسكرية التي يقوم بها جيش الدفاع تقابل بشعبية وتأيد كبيرين. ومن ثم، أصبحت استراتيجية "العين بالعين والسن بالسن" هي الاستراتيجية السائدة حالياً على أرض

الواقع، والتي من الممكن اكتشافها بسهولة من خلال تتبع سير العمليات الإرهابية الفلسطينية والعمليات العسكرية الإسرائيلية وإحصاء عدد القتلى الفلسطينيين والشهداء الإسرائيليين.

إذن، فإن تطور تلك الأحداث والفشل الكبير في مواجهتها ووضع حد لها خلق نوعاً من "الكراهية المزروعة" داخل أعماق كلا الطرفين وهو أمر خطير للغاية أشار إليه الرئيس المصري حسني مبارك خلال حوار مع عوديد جرنوت حين قال أن الصعوبة الحقيقية تكمن في كيفية تأهيل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للتعايش سوياً، وهي الصعوبة التي يبدو أنها ستستمر حتى بعد إبرام اتفاقيات السلام المختلفة بينهما.

عموماً الوضع معقد للغاية، ولكننا لا نملك إلا أن ندعو رئيس الوزراء وجميع المسؤولين سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا أو حتى في السلطة الفلسطينية للعمل على بذل المزيد من الجهد لوقف العنف.

وأنا أطالب هؤلاء المسؤولين بحل تلك الأزمة التي نعيشها. وإن فشِلوا في ذلك فليذهبوا إلى الجحيم ويتركوا مناصبهم لأناس غيرهم قادرين على وضع نهاية للمأساة التي نواجهها منذ أكثر من عامين، والتي ازدادت تأزماً مع اقتحام مقر الرئيس عرفات ومحاولة القضاء عليه، وامتلاء المستشفيات والشوارع في رام الله وجميع المناطق العربية بالجثث والجرحى الفلسطينيين.. وهو أمر يجب وضع حد له حتى لا نجد أنفسنا جميعاً ضحايا لاعتداءات إرهابية يقوم بها الفلسطينيون.

مقترحاتي للخروج من المأزق

بقلم: الهماز جني
ضابط سابق في الجيش ومدير الأمن حالياً
باحث في المؤسسات الاقتصادية
من موقع الإذاعة العبرية على الإنترنت ٢٠٠٢/٤/١١

لقد وصل الصراع التاريخي بين دولتنا العظيمة إسرائيل وهؤلاء المخربون العرب إلى المرحلة الأكثر خطورة ودموية منذ اشتعاله عام ١٩٤٨ عندما قامت دولتنا. فاليوم، تحولت مسألة ضرب منشآتنا وقتل المدنيين إلى مطلب جماعي يتم عن شعور وطني في مخيلة أي عربي، وهو ما بات واضحاً في المظاهرات العارمة التي اجتاحت جميع الدول العربية وعلى رأسها مصر والأردن.

وأنا استشهد بهاتين الدولتين لأنهما موقعتان على اتفاقيتي سلام ولهما بعثات دبلوماسية وعلاقات متبادلة في كثير من المجالات مع إسرائيل، الأمر الذي يفرض على المدنيين فيها احترامنا وعدم الإعلان عن تأييدهم للعمليات الإرهابية التي يقوم بها المخربون الفلسطينيون في صفاقة غير مسبوقة.

والواضح من خلال سير تلك العمليات أن الفلسطينيين سعاداء بها رغم ما يلاقونه بسببها من تأنيب دولي قوي. وهنا، يجب الاعتراف بخبث هؤلاء الفلسطينيين الذين يدركون عدم قدرتهم على محاربتنا في معارك تقليدية مفتوحة، فلجأوا إلى طريقة حرب العصابات الإرهابية الموجهة إلى قلب إسرائيل بين الحين والآخر.

والواقع، أن حكومتنا وجيشنا يبدلان كل ما في وسعهما من أجل ضمان الأمن وإيقاف تلك العمليات، ولكن للأسف الشديد لم يستطعوا حتى الآن وضع حد لها، وهو ما أدى بدوره إلى تكبدنا خسائر يومية فادحة، فضلاً عن سقوط العديد من الشهداء الإسرائيليين الأبرياء دون ذنب اقترفوه. وبالتالي، فالتساؤل المهم الذي يفرض الآن على الجميع البحث له عن حل هو: كيف يمكن وضع حد لمنع عمليات تسلل المخربين الانتحاريين إلى داخل

إسرائيل ١٩٠٠ وكيف يمكن منعهم من الوصول للأسواق المكتظة بالجمهور والتي يفجرون أنفسهم فيها ٩٠٠. أعتقد أن هناك عدة حلول ناجحة وفعالة لمعالجة تلك المسألة وإيقاف أمواج العمليات الإرهابية المتواصلة كل يوم.. وأنا أضع بين يدي السلطة والخبراء الأمنيين عدة اقتراحات. جمعيتها بناءً على تجربتي في خوض أكثر من معركة ضد العرب إبان حرب الأيام الستة وحرب ١٩٧٣. لو اتبعناها ونفذناها بحق سنستطيع وقف الإرهاب وإجبار عرفات ورفاقه على الجلوس معنا على طاولة المفاوضات.

ومُجمل تلك الاقتراحات تتلخص في عدة نقاط هي:

١ - دفع الجيش الإسرائيلي للدخول، بصورة أكثر تغللاً، إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والعمل على تصفية البنية التحتية للإرهاب والقيام بحملة اعتقالات واسعة للمقاومين وتصفيتهم هم وعائلاتهم لو لزم الأمر.

٢ - الفصل بين إسرائيل من جهة ومناطق الحكم الذاتي الفلسطينية من جهة أخرى.

٣ - تكثيف الحملة الإعلامية المضادة المطلوبة لكشف الوجه الحقيقي لأعمال تلك المنظمة المسماة بمنظمة التحرير الفلسطينية وقادتها.

٤ - تكثيف الحملة الدبلوماسية الإسرائيلية بهدف إقناع العالم بأن الفلسطينيين لا يسعون للسلام مع إسرائيل.

٥ - تشديد إجراءات العبور من المناطق الفلسطينية إلى داخل إسرائيل.

وأنا أريد التوقف والتركيز على تلك النقطة بالتحديد،

لأننا إن لم نُحكم الرقابة وبشكل مُشدد على نقاط العبور فإنه يجب على الأقل القيام بالحد الأدنى من هذه المهمة. وهو ما يعني فصل إسرائيل عن مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني بقدر الإمكان، وذلك من خلال إقامة سياج كهربائي ومنطقة عازلة مزروعة بالألغام، بالإضافة إلى نقاط مراقبة أمنية تعمل من خلال منشآت هندسية إلكترونية. كما يجب - أيضاً - على الأطفال والشيوخ والنساء الانتباه وأخذ الحيطة والحذر من الانتحاريين الذين فقدوا كل مشاعر الأدمية ويُقدّمون على عمليات القتل دونما أن يرجف لهم جفن في سادية وبربرية واضحتين.

غير أن تلك الإجراءات تستلزم تنفيذ عدة أمور أهمها: إقامة شبكة من العملاء هدفها الرد السريع على أية تحركات مشبوهة للفلسطينيين، ومرافقة عدد من القناصة وأجهزة التجسس الإلكترونية الأرضية والجوية لتلك الشبكة من أجل تأدية عملها بنجاح بالقضاء على ذلك الإرهاب المتفشي في أراضينا قبل أن يصل إلينا في منازلنا ويقضي علينا.

وفي حالة نجاح تلك المخططات سنجعل العرب أكثر قابلية للتنازل وستثبت لهم أمام العالم كله أنهم لا يستطيعوا القضاء علينا بسهولة. وبالتالي، سنفرض عليهم طريق واحد لحل الصراع وهو المفاوضات، التي تستطيع إسرائيل من خلالها أن تملي على الفلسطينيين شروطها وتخضعهم لها بدلاً من المأساة الدرامية التي نعيشها منذ أكثر من عام ونصف العام.

سيد شارون: يجب عليك حمايتنا قبل أي شيء

بقلم: شمعون نافيه

عضو مجلس مستوطنات الضفة الغربية
من موقع صحيفة هاتسوفيه على الإنترنت
(باب بريد القراء) ٢٠٠٢/٤/١٧

من السخرية أن تضعنا الحكومة في ذلك الوضع والظروف السيئة اقتصادياً واجتماعياً وحتى نفسياً دون أن تساعدنا بأي شيء.

إن المشكلة التي تمر بها البلاد وتؤثر بالدرجة الأولى علينا تستلزم دعماً حكومياً عاجلاً وفعالاً من أجل مساعدتنا في الخروج من المأزق. فقد وصلت أعدادنا الآن، كمستوطنين نعيش في الضفة الغربية، لقاربة مائتي ألف شخص جميعهم بلا استثناء من أبناء إسرائيل الشجعان المستعدين للتضحية بحياتهم من أجلها. غير أن روحنا المعنوية تتدهور بشدة هذه الأيام مع رؤيتنا ومراقبتنا لسلوك الحكومة وسياساتها، شاعرين بأننا مجرد قطع من الشطرنج يلعب بها رئيس الحكومة "أريئيل شارون" في استهتار وعدم مبالاة.. ولم يهتم أحد، على الإطلاق، سواء في داخل تلك الحكومة أو

خارجها من المؤسسات والهيئات التابعة لها أن يسألنا عما إن كنا نوافق على تحمل المآسي التي نتعرض لها يومياً أم لا ١٩٠٠.

والواضح، أن هناك سياسة محددة يقوم بها شارون من أجل بقائنا في الضفة واللعب بنا كورقة ضغط مؤثرة في خطابه وتحركاته السياسية دون أي اهتمام بأي مخرج أو خطة تؤمننا وتحفظ أرواحنا.

ويكفي أننا لا نستطيع ممارسة حياتنا في ظروف طبيعية والجلوس في حفلات السمر بحرية كل مساء أو السفر من منطقة لأخرى كالمعتاد، حتى أن عيد الفصح مر علينا هذا العام دون أن نشعر به وكأننا نعيش في حالة "حداد أبدية".

ونحن نتوقع أن يزداد الوضع سوءاً بسبب استمرار العمليات العسكرية للجيش بلا هوادة، واعتقال عدد كبير

من أهم المخربين الفلسطينيين وعلى رأسهم مروان البرغوثي، المسؤول في حركة فتح الإرهابية، الأمر الذي سيخلق لنا عداوات كثيرة في نفوس الفلسطينيين الذين سيسعون بدورهم للانتقام منا بأية طريقة.

والغريب أن المسؤولين في الحكومة يحاولون إقناعنا بأن وجودنا في المستوطنات يُعدُّ مهمة وطنية عظيمة يجب تنفيذها مهما كانت التضحيات، مُعللين ذلك بأنها ضمانات لبسط السيطرة الإسرائيلية الكاملة على جميع مناطق الضفة. وقد دفع ذلك الكثيرين منا للتمسك بالبقاء في الضفة وعدم مغادرتها.

وبالفعل كان صمودنا ودفاعنا عن مستوطنتي "إفرا" و"فيدوم" ضد هجمات المخربين الفلسطينيين رائع للغاية حتى أن كثيراً من آبائنا الكبار ممن ساهموا في بناء تلك المستوطنات وعاصروا حرب ١٩٤٨ أكدوا لنا أن ذلك الصمود مُشابه تماماً للصمود اليهودي إبان تلك الحرب. والواضح أن شارون وحكومته يلعبان معنا لعبة سيئة للغاية ويعتبروننا كالدُمى البلهاء، لأنهم يعلمون علم اليقين أن أغلبنا لا يمتلك مكان بديل له خارج تلك المستوطنات.. وبالتالي فهم يتعاملون معنا كالرهائن أو العبيد التي تخدم مصالحهم.

وأنا هنا لا أود أن أبخس أو أقلل من دور الحكومة، فيجب أن نعترف لها بأنها خصصت ميزانيات ضخمة من أجل توسيع خارطة المستوطنات في الضفة، وأقامت بُنى تحتية هائلة بها تهدف لخدمتها ومساعدتها على إقامة

المستوطنات لجذب الإسرائيليين إليها. إلا أنها، ومع كل ذلك، لم تساعدنا في حل الكثير من المشاكل: أولها عدم توفير الحماية الأمنية الفعالة لنا، بجانب عدم تقديمها يد المساعدة لأي شخص يرغب في مغادرة المستوطنات والانتقال للعيش داخل إسرائيل.. وهذه قضية هامة للغاية يجب الالتفات إليها في ظل الحرب التي نعيشها اليوم.. وأنا أتذكر هنا ما حدث إبان حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣، حينما اتخذت الحكومة آنذاك قراراً فوراً بترحيل جميع المستوطنين من سيناء والجولان. وقد تم ذلك بنجاح بعد ساعات قليلة من صدور ذلك القرار في ظل حماية قوية من الجيش، الذي حرص على توفير الأمن لهؤلاء المستوطنين، رغم دخوله آنذاك في حرب ضد المصريين والسوريين.

إلا أن ذلك، وللأسف الشديد، لم يحدث معنا حتى الآن في الضفة أو مع إخواننا في المستوطنات الشمالية وعلى رأسها مستوطنة "كريات شمونة" التي تعاني الآن من اعتداءات حزب الله وصواريخ الكاتيوشا المدمرة له. وأحمد الله على دخول حزب المفدال الحكومة لأنه، من المؤكد، سيتخذ خطوات مؤيدة لنا ولحمايتنا.

ولكن في ظل الأوضاع الحالية، يجب على الجميع، من خارج المفدال أيضاً، حمايتنا والتعاون من أجل وقف موجة الإرهاب التي يقوم بها هؤلاء العرب الذين يريدون الفتك بنا وطردها من المستوطنات التي نعيش فيها منذ سنوات عديدة.

الأزمة الاقتصادية أخطر من الأزمة الأمنية يا أذكاء

بقلم: شلومو ياؤول
عامل في بورصة تل أبيب
من موقع الإذاعة العبرية على
الإنترنت ٢٠٠٢/٤/٢٢

ما أشد الحاجة حالياً في هذه "الظروف الصعبة" التي نمر بها إلى تكاتفنا جميعاً واتحادنا لمواجهة التحديات والمخاطر التي نتعرض لها.

وأنا لا أقصد الحديث عن الإرهاب بقدر ما أقصد الحديث عن تواجيد ذلك الإرهاب والمخاطر الناجمة عنه والتي يُعد الاقتصاد أبرزها وأخطرها على الإطلاق.

والغريب أن الناس لا تكثر على الإطلاق بتلك التطورات الاقتصادية والمآسي التي نتعرض لها، وأصبح كل اهتمامهم ينصب في خانة واحدة وهو الأمن والسلام. ولكن كيف نبذل أقصى الجهد من أجل توفير الحماية لنا والقضاء على "المخربين الفلسطينيين" الذين يريدون تدمير كل شئ جميل في بلادنا في بربرية وهمجية شديدة.. وتتزايد

المأساة مع دعم الجماهير العربية لتلك البربرية وخروج العرب في مظاهرات مؤيدة لها ومطالبتهم بتدمير إسرائيل والقضاء عليها.

ويجب أن يعلم الجميع أن الوضع الاقتصادي حالياً يمر بمرحلة حرجية للغاية.. والكارثة أن أغلب المحللين والخبراء الاقتصاديين يتنبئون بأن المرحلة القادمة ستجمل مشاكل وأزمات أكثر وأخطر، خاصة وأن جميع المعطيات التي تصدرها وزارة المالية تدل على تعقد الأزمة الاقتصادية بشدة، وهو ما ظهر بوضوح مع القرارات الجديدة التي اتخذتها وكان آخرها فرض "ضرائب إضافية" وخفض أجور كبار الموظفين وأعضاء الكنيست.

والحل في تلك الأزمة يتمثل في ضرورة اتخاذ قرارات حيوية لإنعاش الاقتصاد أهمها زيادة نسبة

التصدير إلى الخارج خاصة مع دول الشرق الأوسط المحيطة بنا.

إلا أن هناك العديد من العراقيل التي تواجه ذلك أهمها النظرة العدائية لإسرائيل والتي تتزايد بقوة نتيجة لعمليات الجيش في الضفة الغربية.

ولن نخدمنا تلك النظرة في النهاية، حيث ستؤثر على نسبة التصدير للخارج خاصة مع عدم اقتصار تلك الكراهية على العرب المحيطين بنا فقط، بل امتدادها إلى شتى أنحاء العالم، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي - لا قدر الله - إلى توجيه ضربة مؤلمة للاقتصاد تضاف للضربات التي يتلقاها منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية، مما يؤثر سلباً على دخل الفرد لدينا.

وتستكمل فصول المأساة مع مواجهة جنود الاحتياط، الذين يقاتلون في الضفة الغربية، لصعوبات اقتصادية وأزمات تتلخص في عدم القدرة على دفع رواتبهم وتوفير وسائل الحماية عالية التقنية لهم بسهولة مع ارتفاع تكلفتها الباهظة.. وتضاف تلك الصعوبات للمخاطر الجسدية التي يواجهها أساساً هؤلاء الجنود في حربهم ضد الإرهاب.

إنها بالفعل مشكلة كبيرة وقع فيها هؤلاء الجنود ومعهم أغلب أفراد المجتمع، ويكفي أن هناك قطاعات كاملة تأثرت بشدة من جراء تلك الأزمة مثل قطاع السياحة والزراعة والصناعة، وهي القطاعات التي يعمل فيها أكثر من ٦٥٪ من أبناء شعبنا.

حتى أن هناك ظواهر وعادات اجتماعية غريبة بدأت تنتشر في المجتمع من جراء تلك الأزمة، مثل ظاهرة اقتراض الأفراد من بعضهم البعض، وكذلك تصاعد نسبة السرقات بصورة كبيرة ومعها حوادث الاحتيال والنصب.

وجميع تلك الظواهر تعتبر أبرز دليل على خطورة الأزمة التي نواجهها.

ولكن على الرغم من ذلك كله، هناك فئات أخرى

من المجتمع لا تقلقها أو تثيرها الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي نمر بها أبرزها فئة المتشددون.. فهؤلاء المتشددون وأولادهم لا يخدمون في الجيش ولذلك فلا يُقلقهم شيئاً.. فهم لن يُقتلوا أو يُجرحوا أو يصابوا بأي مكروه خلال عمليات مكافحة الإرهاب في الضفة الغربية. وبما أن مستوى دخلهم منخفض، لأن الكثيرين منهم لا يعملون، فإنه لا يُقلقهم على الإطلاق فرض أية ضرائب جديدة.

والمتشددون كثيرون الإنجاب، يعلمون علم اليقين أن أعضاء الكتيبة منهم يستطيعون وبسهولة إفشال محاولات تغيير قانون "هيلبرت"، القاضي بزيادة الخدمات والمخصصات التي تعطىها الدولة للفرد الذي يُنجب أكثر من أربعة أطفال وما أكثر.

إذن، فالمتشدد الذي يعيش على حساب الدولة ويعتمد دخله الأساسي على المخصصات لا يُقلقه إطلاقاً إذا حدث ركود اقتصادي أو تقلصات في العمل والذي قد ينعكس عليه ويصبح عاطلاً عن العمل، لأنه يؤمن بأن الله سيحمي إسرائيل، التي ستعتبر معركتها مع الأعداء وستتصر عليهم.

ومن هنا، فلسنا جميعاً متساويين أمام الخطر المحقق الذي يهددنا كباراً وصغاراً. وبالفعل، يوجد أناس لا تهمهم تلك الأزمة ولا يكتثرون بالتطورات الحادثة من حولنا، إلا أن أغلب المجتمع يعاني وبشدة من تلك الأزمة الاقتصادية الخانقة، وهو ما يفرض على الجميع ضرورة التعاون من أجل إيجاد حل لها بسرعة خاصة وأن لها دواعي ونتائج سلبية أخطر من دواعي الأزمة الأمنية التي نعيشها بسبب الانتفاضة، الأمر الذي يفرض على جميع المسؤولين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء أريئيل شارون ووزير الدفاع بنيامين بن اليعازر ووزير المالية سيلفان شالوم، التفكير وبعمق في وسيلة تخرجنا من تلك الأزمة الطاحنة التي نتعرض لها.

ويا ليتهم ينجحون في ذلك وينقذونا مما نحن فيه..

حوارات واستطلاعات

ملحق معساريف

٢٠٠٢/٤/١٢

بقلم: دان شيلون

حديث مع وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر

= بنيامين بن اليعازر، هل تراجعنا؟

- لا، حاشا وكلا.

= هل أصبح الضغط الأمريكي غير مُحتمل؟

- هناك ضغط أمريكي وعلمنا أن نأخذ في الاعتبار. فنحن نتحدث عن رئيس ودود، ودولة ودودة للغاية كانت ومازالت الوحيدة التي تقف إلى جانبنا في الأوقات العصيبة، ونحن نحاول تسريع وتيرة إنهاء القتال بأقصى ما نستطيع.

= هل ستنتهي الحرب، بالفعل، في نهاية هذا الأسبوع؟

- ليتني أستطيع قول ذلك.

= فماذا تقول؟

- سنفي بما تعهدنا به منذ بداية الطريق.. فنحن لا نبغي البقاء في المناطق (أ)، ولا نبغي إعادة احتلال المناطق (الفلسطينية). فمقصدنا هو الكفاح من أجل حياتنا في أعقاب ما حدث في ناتانيا، حيث قتل ٢٨ شخصاً وأصيب ١٧٠ آخرون هناك عشية عيد الفصح. = هل يمكنك أن تقول "لا" للرئيس بوش الذي يفلي ويطلب بالخروج الفوري من كل المنطقة؟

- تحدثت هذا الأسبوع مع كولن باول وحاولت أن أشرح له الصعاب التي تعترضنا.

= وهل اقتنع؟

- لا أعرف إن كان قد اقتنع أم لا، لكنني التقيت هذا الأسبوع مع سفير الولايات المتحدة في إسرائيل دان كيسرتزر، والجنرال زيني ولم يقل أحد منهما لي أن

الرئيس بوش قد قال: "هذا نعم"، أو "هذا لا". = وهل تستطيع مواصلة القتال، في الوقت الذي سيكون فيه كولن باول موجوداً في البلاد نهاية هذا الأسبوع؟

- القتال هو من أجل الدفاع عن أطفالك وأطفالي. = هل تستطيع الدفاع عن الأطفال في الوقت الذي يطالبك فيه الأمريكيون بالخروج فوراً من كل المنطقة؟ - سأفعل ذلك عندما لا يكون هناك خيار.. فلن أهمل في حياة أطفالنا.

= هل تدرك أنك في طريقك إلى مواجهة مع الأمريكيين؟

- لن أدخل في مواجهة مع الأمريكيين، فأنا لست هذا البطل.. ولكنني سأبقى في المناطق إن كانت هناك ضرورة فقط.

= لم أفهم...

- لا مواجهة مع الأمريكيين، ولكن هناك نقاش.. فقد قلت للسفير وللجنرال زيني، إننا نضغط على "دواسة البنزين" من أجل ترك المنطقة بسرعة، ولكن ليس قبل أن تنتهي من بعض الأمور المعينة، وقد رد زيني قائلاً: "إنني أتفهم ذلك".

= هل السرعة والعجلة في العمليات هما اللتان كلفتنا جيش الدفاع الإسرائيلي هذا الأسبوع حياة العديد من الجنود؟

- إن إصرار الفلسطينيين على القتال هو الذي يتسبب لنا في مزيد من الضحايا. لقد سمعتني، قبل بداية الحديث، أقول في الهاتف لضباط الجيش:

"اعملوا على مهل، بحذر، افتحوا أعينكم، وإذا كانت هناك دواعٍ ضرورية استبدلوا القوات، وأدخلوا قوات نظامية، فأنا لست متسرعاً".

= لقد طلب رئيس الأركان من ثلاثة إلى أربعة أسابيع أخرى كي يكمل المهمة، فهل تستطيع أن تعطيه هذه المدة؟

- لا.. لا أستطيع أن أعطيه ثلاثة أسابيع أخرى من النشاط في المناطق. فأنا لا أعطي أحداً شيء لا أؤمن به. ففي ظل الواقع الذي نشهده اليوم، أجد صعوبة في أن أقول لك أن في استطاعتنا البقاء بهذا الشكل في المنطقة من ثلاثة إلى أربعة أسابيع أخرى.

= إذن ما الذي حققناه في هذه الحرب؟

- لقد سبق دخولنا هذه الحرب عشرة أيام من سياسة ضبط النفس التي اتبعتها - رغم اعتراض كثيرين - رغبة في إعطاء فرصة كافية لمهمة زيني. ولكن في عشية عيد الفصح تلقينا هدية العيد.. مذبح الفصح، فقلنا: "كفى إلى هنا".

= ولكنك لم تجبني: ما الذي حققناه في الحرب، التي تسارع بإنهائها الآن؟

- نجحنا في تحقيق أمر واحد كبير هو: "إلحاق ضرر بالغ بالإرهاب".

= إذا كنا قد ألحقنا ضرراً بالإرهاب كما تقول، إلا أننا لم نستأصل بنية الإرهاب؟

- لا يمكن استئصال بنية الإرهاب بشكل جذري، فلا يوجد منطق يقبل هذا. بل وأستطيع أن أقول ما هو أخطر من ذلك، فإذا لم ينته هذا الإجراء الحربي الأخير بالدخول في عملية سياسية، سنعود في غضون أربعة أشهر إلى النقطة التي انطلقنا منها إلى الحرب. وحتى لا يكون هناك سوء فهم: الإرهاب مثل الثعبان، تقطعه فيكبر. ولكن كل ما أستطيع أن أقوله في هذا الصدد أننا ألحقنا ضرراً بالغاً بالبنية التحتية للإرهاب، بالمخبرين، بكبار السفاحين والقتلة، وبالمهندسين (المخططين)، كما صفيانا ما يقرب من ٥٠ ورشة لإنتاج صواريخ "القسام" وقذائف الهاون.

= وفي المحصلة النهائية لم تنبش حتى غطاء برميل غبار الحريق؟

- كل يوم يمر تراني أعجب من جديد من قوة عمق وحجم أدوات التدمير عند الفلسطينيين.

= هل ستبقى معظم أدوات التدمير هذه بحوزتهم بعد هذه الحرب أيضاً؟

- لا أعرف.. فهذا الأسبوع، وفي ليلة واحدة، وجدنا ٢٠ محركاً لصواريخ القسام داخل مسجد. فمخابوهم مذهلة.. فعلى سبيل المثال في حي القصبة بنابلس، هناك قصبة عليا وأخرى سفلية: القصبة السفلية عبارة عن مدينة متكاملة، كلها مكرسة لإنتاج وسائل الموت.

= هل زادت حريتنا ضد الإرهاب من الدافع لديهم؟

- بصفة عامة، لم تأت هذه الحرب بخير على أحد،

لكنها أعطتنا فرصة للدفاع عن أنفسنا. والأمر المؤكد هو أننا نجحنا من خلال هذه الحرب في إبعاد حرب مستقبلية محتملة.

= أي نجحنا فقط في إرجاء العمليات التخريبية القادمة، وليس إلغاؤها؟

- لا أستطيع إلغاء العمليات التخريبية المقبلة..

فليس لدي صيغة لذلك، ولا يوجد أي رجل عسكري يملك مثل هذه الصيغة. فلو تركنا المنطقة، في غضون بضعة أيام، سيواصلون العمليات التخريبية. فنحن نستطيع أن نؤجل، نؤخر، ندمر، في حين سيسعون هم - من ناحية أخرى - لتشثنة زعامة إرهابية جديدة وسلك جديد من المهندسين، وسيضطرون إلى إيجاد طرق للعمل، وطرق لتهديب الوسائل القتالية.

= هل توقعت أن يظهروا هذه المقاومة العسكرية؟

- المقاومة العسكرية ظهرت في جنين فقط وربما بعض منها في نابلس.

= هل أصبحت جنين "متسادا" (❖) بالنسبة لهم؟

- لا يجب أن نبالغ.. إنني أسمع ما يقولون، فهم يائسون، وقد اعتقلنا حتى اليوم ٢٠٠٠ مخرب اختاروا الاستسلام.

= ماذا عن ظاهرة الشهداء.. هل تفهم هذه الظاهرة؟

- لا أستطيع فهمها.. وإن كنت لا أعترض على الطفل الذي يذهب للانتحار، إلا أنني أعترض على زعمائه.

= عرفات هو زعيمهم، وهذا الأسبوع عرضتم وثائق بأن عرفات مسؤول شخصياً عن العمليات التخريبية؟

- هذا صحيح.

= إذن لماذا لا تلحق الضرر (تقتل) بعرفات؟

- ليس لدينا خيار، فهو زعيم الشعب الفلسطيني.

= هل نسيت أنك قد جزمت بنفسك بأنه (عرفات) قد أنهى دوره التاريخي؟

- لقد قلت أنه أنهى دوره كزعيم للسلام ولم أقل أنه أنهى دوره التاريخي كزعيم للإرهاب.

= إذا كان زعيماً للإرهاب، وإذا كان هو رأس الحية، فلماذا لا تقطع هذه الرأس؟

- كل شيء نفعله، يجب أن يُقاس على المدى البعيد وبصورة واعية لما قد يحدث من ضرر أكبر.

= هل تقصد الضغط الدولي وتحديد الضغط الأمريكي؟

- يجب أن نأخذ كل شيء في الاعتبار: الاعتبار الكوني، منظومة العلاقات بيننا وبين الولايات المتحدة، بيننا وبين أوروبا، بيننا وبين مصر والأردن.

= ليس سرا أن ياسر عرفات شأنه شأن معظم رجال القيادة الفلسطينية أناس فاسدون، فلماذا لا قتال منهم في جيوبهم؟ لماذا لا تصدر الملايين التي يضعونها في حسابات بنكية خاصة؟

- كل شيء نفعله، يجب دراسته طبقاً لعائده بالنسبة

لنا . لقد رأيت ما فعله عرفات، وهو محبوب في رام الله، لقد رقص على الطاولة وقال إن مليون شهيد سيتوجهون إلى القدس.. هذا أمر فظيع.

= هل أخطأنا عندما عزلناه؟

- لقد عارضت من البداية وعلى طول الخط كل عمليات حبس وعزل عرفات، لأن هذا يمكن أن يجلب لنا أضراراً جسيمة ويؤدي إلى عكس ما نريد.. فعرفات يقود حركة تحرير منذ عام ١٩٦٦، وقد تحول بمرور الوقت إلى رمز وأسطورة.

= هل تضايقت (صبرت أسنانك) عندما اتخذت الحكومة قراراً بعزله؟

- تضايقت لأنني شعرت بأنه لا ينبغي فعل هذا الأمر. وعلى فكرة، معظم رجال القيادة العسكرية العليا، مثل رئيس الاستخبارات ورئيس الشاباك ورئيس الموساد، فضلاً عن نائب رئيس الأركان، عارضوا طرد عرفات مثلي بالضبط. بل وأكثر من ذلك، أن أحد المعروفين بكرهه الشديد لعرفات، وهو اللواء عاموس جلعاد، اعترض أيضاً بشدة على طرد عرفات وعزله، قائلاً إنه لا ينبغي فعل مثل هذا الأمر.

= لم تذكر رئيس الأركان؟

- صحيح.

= هل أنت لا تحبه؟

- الأمر هنا ليس موضوع حب.

= هل أنت لا تقدره؟

- أنا أحترمه كرئيس للأركان العامة، ولكن لي معه اختلافات في الرأي بشأن عدم قدرته على التمييز بين ما هو سياسي وما هو عسكري، وأين يمر الخط الفاصل بينهما.

= هل تخلّيت عن الدخول إلى غزة؟

- أنا لا أدخل غزة.

= أليس هناك إرهاب أو بنية إرهاب في غزة؟

- نعم، ولكن الإرهاب الذي أدى إلى هذه الحرب كان متركزاً في جنين ونابلس.

= هل أنت متأكد من أن غزة لن تصبح الآن بؤرة

الإرهاب الرئيسية؟

- لم أقل شيئاً كهذا.

= إذن لماذا لم تدخل غزة أيضاً؟

- لأنني أعمل بمقتضى خطة، وفكرت فيما هو أخطر، وفيما يجب أن يسبق الآخر. فإذا كانت هناك ضرورة، فسندخل غزة، لكنني لا أرى هذه الضرورة في الوقت القريب.

= هل تعتقد أنه يتم جرنا اليوم إلى حرب مع سوريا ولبنان؟

- حتى هذا اليوم لم نرد.. وقد تحدثت هذا الأسبوع مع وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد، وقلت له إنهم يدفعوننا إلى ألا يكون لنا خيار سوى ضرب حزب الله بل وضرب السوريين.

= وهل يعني ذلك أننا داخلون حرباً إقليمية؟
- نحن نجري اتصالات غير مباشرة مع السوريين واللبنانيين من أجل منع ذلك. كما أنني أرسلت أيضاً ثلاث رسائل مباشرة إلى السوريين.

= هل ترى أنهم لا يعملون طبقاً لتوجيهات إيرانية؟
- إيران تدعم وتشجع وتدفعهم للعمل ضدنا وهي مستمرة في تزويدهم بكميات هائلة من السلاح والذخيرة، ومستمرة في ضخ الأموال إليهم بوفرة.. لكن سوريا باستطاعتها وقف هذه العملية.

= وهل تستطيع سوريا الوقوف في وجه إيران؟
- بالتأكيد تستطيع أن تقول "لا" للإيرانيين، وأن تقول لنصر الله "اجلس في قفصك ولا تخرج منه". ففي غضون الشهور الستة الماضية طلبت من ثلاث شخصيات جادة - رئيس وزراء تركيا، ملك الأردن، والرئيس المصري - نقل رسالة إلى الأسد بشأن حزب الله من ناحية، وبشأن دعوته إلى تفاوض جدي من ناحية أخرى.

= وبماذا أجابك؟

- بأن هذا سابق لأوانه.

= هل أغلق الباب؟

- لا.. لم يكن هذا إغلاقاً للباب.

= وإذا اختار طريق الحرب، فهل ستكون المدن الإسرائيلية مكشوفة للصواريخ التي بحوزته؟

- في تقديري لا.

= عندما تنتهي الحرب الحالية، ما الذي سيحدث؟

- هذه الحرب لن تحقق لنا الحل السياسي.

= إذن ماذا سيحدث؟ هل سترسم خطة سياسية خاصة بك؟

- بالتأكيد.

= هل لديك خطة؟

- بالتأكيد.

= ما هي ركائزها؟

- أنا أؤيد المبادرة السعودية.

= هل تؤيد الانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧؟

- اسمع جيداً.. يجب أن نقبل بالمبادرة السعودية بشكل مبدئي، وأن نجلس معهم ونناقشها.

= هل أنت مُستعد لإعطاء كل الأراضي مُقابل السلام؟

- أنا مُستعد للسير نحو خطة كبيرة.

= كل المناطق (الفلسطينية)؟

- ليس كل المناطق، ستكون هناك مناطق لا أستطيع التخلي عنها، لكنني أأمل في أن أستطيع إيجاد صيغة منقذة تمكّني من مقايضة مناطق بغيرها.

= هل يوجد زعيم إسرائيلي قادر على استئصال المستوطنات؟

- نعم.

= هل تفعل ذلك؟

- عندما يكون هذا هو الأمر الوحيد الذي يعطي فرصة لإنهاء الحرب، فبالقطع نعم. وبالمناسبة لم يُشر السعوديون إلى موضوع حق العودة.

= وافق ايهود باراك على إعطاء الفلسطينيين ٩٧٪ من الأراضي ولم يكفهم ذلك. فما الذي يجعلك تعتقد بأنك ستجح فيما فشل هو فيه؟

- حدث شئ ما في العالم. فالحدادي عشر من سبتمبر جعل العالم يخرج من الجحور وتتداخل أطرافه فيما بينهم.

= هل سيُرغم العالم الفلسطينيين؟

- العالم سيُرغم الجميع، لأنه بات يُدرك أن سلاح وتهديد الغد لم تُعد الجيوش، وإنما الانتحاري والانتحارية. العالم اليوم، ومن أجل الدفاع عن مصالحه، وليس مصالحنا، سيكون مُتداخلاً فيما يحدث هنا. فالإضرار باستقرار الشرق الأوسط، معناه إضرار بالنفط، وإضرار بالتالي بأسواقهم.

= تبني المبادرة السعودية ووجهة النظر التي تعرضها هنا، لا يستقيم مع شريكك الجديد في الحكومة، آفي إيتام، ولا مع التطرف اليميني للحكومة؟

- لقد أعريت عن تخوفنا وقلقنا من انضمام آفي إيتام وإسحاق ليفي إلى الحكومة.

= وهل ستستمر في البقاء في هذه الحكومة؟

- نحن سنترك الحكومة في اللحظة التي سندرك فيها أن روح آفي إيتام تؤثر على الحكومة، لكننا الآن في حالة حرب، ولن يترك وزير الدفاع الحكومة في ظل هذه الحالة أبداً.

= ألا تدرك أن رئيس الحكومة يقوم هنا بإجراء سياسي يستهدف تحييد وزراء حزب العمل؟

- حتى الآن لا.

= إنكم (وزراء العمل) تتحولون من وضع الدرع الواقي لشارون إلى صدرية رقيقة بالكاد؟

- هناك إشاعة بأن تهديدات بترك الحكومة هي التي دفعته إلى فعل ذلك.

= هذا فقط يؤكد وضعكم المزري؟

- على العكس، فقد فهم شارون شيئاً واحداً، وهو أنه ينبغي عليه أن يأخذ آراءنا في الاعتبار.. وبيبي نتانيا هو سيكون دائماً على يمينه (أكثر تطرفاً منه).

= هل بيبي نتانيا هو الوقود الذي يحرك عجلات (حكومة) الوحدة؟

- لست متأكداً.

= هل يخيفك أنت وشارون؟

- أنا لا يخيفني شئ.. فأنا مصنوع من مادة لا تخاف من شيء، لكنني قلق على مستقبل هذه الدولة (إلي أين تسير؟).

= هل تعرف أيضاً أن نتانيا هو قد يكون رئيس الحكومة القادم لإسرائيل؟

- أنا أيضاً قد أكون رئيس الحكومة القادم.

= هل تعتقد حقاً أنك ستصل إلى هذا الهدف؟

- ليس لدي أدنى شك في أنني سأفعل كل شئ من أجل تحقيق هذا الهدف.

= ألا يسد حايم رامون الطريق عليك؟

- أتعشم لا، وإن كنت لا أستخف برامون ولا بالقوى الفاعلة داخل الحزب.

= هل يشهد الحزب حالة تقوُّض؟

- استلمت قبل شهرين ونصف الشهر حزباً مُمزقاً، حزباً موزعاً.

= ألا يتحسن هذا مع الوقت؟

- لا يمكن أن تتوقع من وزير دفاع، يعمل ٢٤ ساعة في الـ ٢٤ ساعة، أن يسوي هذا الأمر أيضاً.

= ألم تلحظ أننا لم نحزن بهذا الشكل الكبير كما حزنا عشية عيد الاستقلال؟

- هذا صحيح.. ولكن مع نهاية يوم الاستقلال نكون قد اختتمنا عاماً صعباً للغاية. وإنني أمل أن يعرف شعب إسرائيل، الذي تغلب على الصعاب في الماضي، كيف يتغلب عليها أيضاً هذه المرة.

= هل ترى أنه ينبغي، على أقل تقدير، إلغاء جزء من الاحتفالات الجماعية وسط المدن؟

- العكس تماماً هو الذي يجب أن يتم.. فأنت تجلس أمامي وتراني أتصيب عرقاً وأعتصر ألماً، لكن رغم ذلك يجب أن نقيم الاحتفالات.

= ألا يوجد تآكل في قوتنا؟

- لا.

= ولا حتى في قوتنا الأخلاقية؟

- العكس تماماً.. فلو كان هناك تآكل في قوتنا الأخلاقية، لاستطعنا أن ننهي هذه الحرب منذ زمن بعيد. وحتى ظاهرة رفض الخدمة العسكرية، التي قد تبدو أبرز مثال حالي لمن يتحدث عن هذا التآكل، والتي أعارضها بشدة، توجب علينا التحدث مع أصحابها، وسماعهم، والنزول إلى عمق الأشياء.. إنني أحاول رؤية الجوانب الإيجابية في كل شئ.

= هل أنت إنسان حزين؟

- بشكل عام أنا إنسان سعيد، لكن الآن أنا حزين.. حزين جداً.

= من أقرب الناس إليك في هذه الأيام؟

- زوجتي دوللي.. ولكن هناك بالطبع أناس كثيرون أيضاً أحبهم جداً.

= وهل هي أيضاً تؤثر عليك؟

- دوللي دائماً ما تؤازرني. لا أعرف كيف كنت سأقدم بدونها، فهي تمنحني القوة، وأنا دائماً أشارك معها فيما أستطيع، وأحكي لها عن خططي، وفي نفس الوقت أصغي لها.

= هل توجد معارضة في الأسرة؟

- بالتأكيد.. فدوللي لها آراء خاصة بها، اعتبرها مهمة للغاية بالنسبة لي. فعندما أسمعها، أشعر أنني أسمع صوت الشعب.

= هل لديك لحظات ضعيف، أقصد ضعيف شخصي؟

- لا.. ليس لدي ضعف شخصي. فأنا لم أعرف طوال حياتي مثل هذا الشيء، لكن هناك لحظات عديدة أشعر فيها بالوحدة.

= هل تخشى أن تخرج الأمور عن السيطرة؟

- طالما أنا موجود هنا، أأمل ألا تخرج الأمور عن السيطرة. فقد قضيت ثلاثين عاماً في الجيش معظمهم في مهام عملياتية، تعلمت خلالها كيف الحزن، وعدم إخراجهم. تعلمت أن أضع فاصلاً بين القلب والعقل.. فبدون ذلك لا أعتقد أنني كنت أستطيع أن أؤدي عملي.

= ألم يتمزق قلبك هذا الأسبوع عندما تلقيت الأنباء البشعة عن سقوط الجنود في جنين؟

- نعم.. فهذه أنباء مؤلمة جداً.

= هل كنت قادراً على البكاء؟

- بالتأكيد.. بالرغم من أنني كنت أعتقد أن ينابيع الدمع عندي قد جفت يوم بكيت كثيراً جداً عندما هاجرت إلى البلاد في الثالثة عشرة من عمري.

= عشية عيد الاستقلال، بعد عام، ماذا ستقول

عندما تنظر إلى الوراء؟

- أقول الحمد لله أن لدينا مثل هذا الجيش، ولكنني في نفس الوقت نادم لأنني لم أضغط بقوة أكثر على دواصة البنزين.

= في اتجاه الحرب، أم في اتجاه السلام؟

- في اتجاه السلام.

= هل ترى أننا سنستطيع الخروج من هذا الوضع الرهيب؟

- نعم.

= بسلام؟

- نحن نحارب من أجل حقنا في العيش بسلام، وفي سبيل ذلك من الممكن بل ويجب دفع كل ثمن.

= شكراً لك.

(❖) "متسادا" هي قلعة تحصن بها بعض المتمردين اليهود ضد الحكم الروماني لفلسطين واختاروا الموت على الاستسلام، حتى صارت رمزاً للبطولة.

حوار مع آفي ايتام زعيم حزب المفدال

هاتسوفيه ٢٠٠٢/٤/١٢

بقلم: موطي زيفط

على حساب جناح آخر.. وما هي رؤى ايتام السياسية والأمنية.. وهل يرى أنه من الصواب الدخول في مواجهة مع الرئيس الأمريكي بوش الذي يطالب إسرائيل حالياً بالانسحاب؟

كل هذه الأسئلة جزء من أسئلة كثيرة يطرحها الجميع بشأن ايتام.. ومن هنا كان لنا معه هذا الحوار :

= يمارس الرئيس الأمريكي بوش ضغوطاً على إسرائيل من أجل الانسحاب، وسيأتي كولن باول للتأكد من تنفيذ الانسحاب، غير أن إسرائيل في حاجة إلى بضعة أسابيع لإتمام مهمتها.. فهل من الممكن رفض الضغوط الأمريكية؟

- ليست هناك أية ضرورة لوصولنا إلى وضع نبدو فيه في صورة الطرف المعارض للموقف الأمريكي. وتنفهم الولايات المتحدة حالياً - أكثر من أية دولة أخرى - أهمية الحرب التي نخوضها ضد الإرهاب. كما تتفهم أيضاً أنه لا يمكن لحكومة شارون في ظل الوضع الراهن قبول أية عملية إرهابية لأنها ستفقد في مثل هذه الحالة مصداقيتها أمام الشعب على نحو بالغ الحدة، الأمر الذي سيُعرض الاستقرار الداخلي في إسرائيل إلى خطر داهم.. خاصة وأن خيار إجراء انتخابات مبكرة يعد خياراً بالغ القسوة والمرارة. ومن هنا فليست هناك أية ضرورة لحدوث أية مواجهة بين

"حزب المفدال سيكون مفاجأة الانتخابات القادمة"

أعلن الحاخام إسحاق ليفي رئيس حزب المفدال منذ حوالي عام: "من لا يقبل ترقية العقيد آفي ايتام إلى درجة عميد سيقبله وزيراً بالحكومة".

وكان ليفي قد أدلى بهذا التصريح حينما قرر ايتام الخروج من الخدمة بالجيش الإسرائيلي إثر الجهود التي قام بها يوسي ساريد ورفاقه لعرقلة ترقيته إلى درجة عميد، والتي بذلوا لإيمانهم أن رؤى ومواقف ايتام للصراع الإسرائيلي الفلسطيني تعد خطيئة لا تغتفر.

وقد شهد مطلع هذا الأسبوع حدثاً لا يوصف إلا بأنه جلل، إذ تنازل الحاخام إسحاق ليفي عن رئاسة حزب المفدال لآفي ايتام الذي يعقد الكثيرون عليه آمالاً ضخمة ليس فقط في إنقاذ حزب المفدال، بل وأيضاً دولة إسرائيل ككل. ومن جهة أخرى، انضم حزب المفدال في خطوة جريئة إلى حكومة الوحدة الوطنية من أجل تعزيز وضع الحكومة في ظل هذه الفترة.

ويطرح المشتغلون بالسياسة الإسرائيلية حالياً الكثير من التساؤلات نذكر منها : ترى هل سيؤدي انضمام حزب المفدال للحكومة إلى خروج حزب العمل منها؟ هل يعتزم رئيس الحزب الجديد الدخول في كل تفاصيل الحياة الحزبية والتحالف مع جناح بالحزب

إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

= هل تقصد إذا أنه لا توجد أية ضغوط.. ألم يتلق رئيس الوزراء شارون خلال هذا الأسبوع رسالة من الرئيس بوش - سلمها له أنتوني زيني - طالب فيها، بشكل قاطع، إسرائيل بالانسحاب، بل وكرر هذا المطلب في كل اللقاءات التي أجريت معه.. ألا تعتبر هذا ضغطاً على إسرائيل؟

- سيصل كولن باول عما قريب إلى إسرائيل وسنسمع عندئذ ما سيقول. وعلى أية حال، فإن الانسحاب من الأراضي حالياً يعني - بكل بساطة - ترك الساحة للإرهاب. لقد كانت المعركة في جنين بالغة الضراوة لأننا أعطينا الفلسطينيين عشرة أيام تمكنوا خلالها من تنظيم أنفسهم. إن الانسحاب ليس بالحل المنشود خاصة أنه من الضروري أن يقود إلى أهداف واضحة. ولا أرى حالياً أنه يوجد لدينا أي شريك يمكننا عقد المفاوضات معه. وأتصور أنه إذا انسحب الجيش الإسرائيلي من كبرى المدن الفلسطينية سيشتعل الطرف الآخر أننا قد قررنا من الساحة، وسيخلق الانسحاب إحساساً مفاده أننا تخلينا عن مهمة الحفاظ على أمن مواطني إسرائيل التي تعد مهمة مقدسة، ولا أتصور أن الولايات المتحدة ستدفعنا للتخلي عن أمن مواطنينا. ومن الأهمية بمكان أن نوضح للأمريكيين أن مصالحهم العليا تقتضي انتصار إسرائيل على الإرهاب. وفي حقيقة الأمر، يبتغي الأمريكيون تحقيق الهدوء حتى يمكنهم تحقيق ما يُخططون للقيام به في العراق، وهي المهمة التي ستكون أيضاً في صالح إسرائيل. وبناءً على ذلك، يتضح إذا أن المصالح الأمريكية الإسرائيلية المشتركة تقتضي القضاء على بنية الإرهاب الفلسطيني.

= بالإضافة إلى الحرب التي نشهدها في يهودا والسامرة وغزة فإن هناك بوادر تشير إلى إمكانية نشوب حرب على حدودنا الشمالية خاصة أن إسرائيل تشهد منذ أسبوعين إطلاق نار شبه يومي على مواقع الجيش الإسرائيلي سواء على جبل "دوف" أو على مراكز التجمعات السكانية الإسرائيلية. ومن هنا، ألا تعتقد أن إسرائيل أفرطت بذلك في سياسة ضبط النفس بشكل قد يلحق أشد الضرر بقدرتها على الرد؟

- تثبت الأحداث التي وقعت مؤخراً على حدودنا الشمالية فداحة الخطأ الذي ارتكبه إيهود باراك حينما قرر الانسحاب من طرف واحد من جنوب لبنان، لأنه تصور أن هذا الانسحاب سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار على طوال الحدود الدولية، إلا أن ما نشهده حالياً على حدودنا الشمالية يمثل اعتداءً صارخاً على إسرائيل، لا يختلف كثيراً عما يحدث من أعمال إرهابية في يهودا والسامرة. ولن تختفي مثل هذه الأعمال إلا إذا واجهت الجهات الإرهابية ردعاً حاسماً. ولا أتحدث في هذا

المقام عن اتخاذ ردود أفعال محدودة وإنما أتحدث عن ضرورة شن عملية ضخمة توضح لكل من سوريا ولبنان أنه ليس من الحكمة التصدي لإسرائيل. وأتصور أنه إذا اكتفينا بتبني رد فعل محدود فإن ذلك سيؤدي إلى قيام الطرف الآخر بشن المزيد من العمليات الفدائية.. فلا بد أن يدفع السوريون واللبنانيون ثمناً باهظاً من جراء ما يشنونه من عمليات.

= وماذا بشأن حزب الله؟

- ليس هناك أي داع للاهتمام بحزب الله خاصة أنه لا يعدو كونه منظمة إرهابية تعمل تحت رعاية دول أخرى، ومن ثم فمن باب أولى العمل ضد هذه الدول التي تسانده.

= تعمل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي حالياً على التقليل من حدة التوتر على الحدود الشمالية.. فهل تعتقد أن هذه الجهود ستسفر عن أية نتيجة؟

- لن تسفر هذه الجهود عن أي شيء يُذكر، ومن الضروري أن نأخذ بزمام المبادرة.

= هل تعني أنه من الضروري شن حرب على الحدود الشمالية؟

- لم أقصد ما تقول، وإنما أعني أنه يجب العمل على نحو يماثل الضربة التي وجهناها لأجهزة الرادار السورية، أو ضرب محطات الكهرباء والطاقة في بيروت. ويجب أن نتذكر أن ما قمنا به هو الذي أسفر عن تحقيق الهدوء، وهذا هو الحل الوحيد لتجنب الحرب. وأتصور أنه حينما تبدي إسرائيل تخوفها وترددها فإن مثل هذا الموقف سيدفع الطرف الآخر إلى التصعيد من حدة التوتر. ولا شك أنه لو كنا قمنا منذ عام بما نقوم به حالياً في يهودا والسامرة لما كانت قد تصاعدت تلك الأصوات التي تحذر من أن غضب الشارع العربي قد يدفع القيادات المعتدلة في العالم العربي لشن حرب ضد إسرائيل.

= كيف يتعين علينا العمل ضد العراق، وهل تعتقد أنه من الحكمة التحلي بالصبر أم أنه يتعين علينا المبادرة بضرب العراق؟

- إن العراق يشكل تهديداً استراتيجياً على إسرائيل والعالم بأسره خاصة أنه يملك أسلحة دمار شامل، الأمر الذي من شأنه أن يحول إسرائيل إلى رهينة في أيدي النظام العراقي. ولذا، يجب ألا تسمح إسرائيل لمثل هذه النظم بامتلاك أسلحة للدمار الشامل. وقد أدرك العالم الغربي - بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية - مؤخراً مدى الخطر الكامن في العراق، ومن ثم فقد استعدوا لمواجهة. ومن مصلحة إسرائيل أن يشاركها العالم في هذه المواجهة. أما إذا اقتضت الظروف ألا يكون أمامنا أي خيار فسنضطر للعمل ضد العراق. وأعتقد أن الظروف الحالية سانحة لقيام الولايات المتحدة بتنفيذ مخططاتها.

= وهل يطلب بوش لهذا السبب تحقيق الهدوء في يهودا والسامرة حتى لا نغرق استعداده ضد العراق؟

- أزعّم أنه ليس هناك أي تناقض في المصالح بين الطرفين. وكلما عملنا على نحو أسرع وبشكل مكثف سنتمكن من تحقيق الهدوء.. وهكذا سيتمكن الأمريكيون من العمل على نحو أسهل ضد العراق.

= دعنا ننتقل للتحدث عن الأوضاع الداخلية.. فتحن نعلم جميعاً أنك شعرت بقدر كبير من الحيرة ولفترة طويلة إزاء فكرة الانضمام لحزب المقدال، فما هي الأسباب التي رجحت، في نهاية الأمر، كفة انضمامك للحزب؟

- حينما خلعت الزي العسكري حدثتني نفسي بضرورة التعرف على تفاصيل الحياة السياسية المدنية، وسعيت في هذا الإطار للتعرف على بنية الجمهور الإسرائيلي عامة، والديني القومي على وجه الخصوص. وحينما بحثت الإمكانيات السياسية المتعددة المطروحة أمامي أدركت أن عملية إقامة قوة سياسية ضخمة لا تمر إلا من خلال توحيد صفوف الحركات الصهيونية الدينية. ومن هنا قررت العمل من خلال حزب المقدال بوصفه الحزب الأهم في صفوف الحركة الصهيونية الدينية.

= ولكن البعض تحدث عن أنك تعزم تأسيس حزب جديد؟

- ندرك جميعاً أن الأحزاب الجديدة لا يُقدر لها الإستمرار خاصة أن للأصول التاريخية والحزبية تأثير ضخم على عالم الأحزاب. وإذا كان يبدو في بعض الأحيان أن الشجر القديم قد ذبل وأصابه الوهن فإن قدرته على التجدد تفوق بكثير قدرة صفار الأشجار. ولذلك انضمت إلى قيادة الأشجار القديمة التي أثق أنها تتسم بقدرتها على التجدد.

= وكيف تعزم القيام بهذه المهمة؟

- تتمثل المهمة الأولى في إعادة تنظيم الجمهور الديني القومي الذي يُعد جمهوراً شديداً التميز لأنه يهتم بمتابعة أحدث منجزات التكنولوجيا من جهة، والحفاظ على التقاليد اليهودية المتوارثة من عصور بالغة القدم من جهة أخرى. وفي الوقت الذي يلم فيه الكثيرون بأدق تفاصيل الديانة اليهودية إلا أن حلم إقامة دولة يهودية خالصة لا يراودهم. كما أن من أقاموا الدولة وأخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عنها وحددوا ملامحها لم يهتموا كثيراً بطابع الدولة الفكري نظراً لعدم اهتمامهم بالفكر اليهودي. وفي المقابل، فإن أبناء الحركة الدينية القومية المشتغلين في كافة المجالات سواء العملية أو النظرية هم الذين يحرصون دون غيرهم على المزج بين الشريعة والواقع.

وقد انضمت إلى هذه الحركة في ظل الفترة التي

احتدم فيها الصراع بين عالمي الشريعة والواقع، وأود أن أوضح لكل الشعب الإسرائيلي أنه لا يمكن الاكتفاء بدراسة الشريعة لأنه أمرٌ عادي من الممكن أن يقوم به اليهودي في أمريكا أو استراليا. وليس من الممكن أن يقتصر جل اهتمامنا على إقامة دولة ديمقراطية غربية علمانية فقط وإلا لما كنا قد دخلنا في أي صراع مع الفلسطينيين وكل العالم العربي. كما يجب أن يعي كل من الحريديم. أي اليهود المتشدددين دينياً. والعلمانيين أن المزج بين الشريعة والواقع يُعد شرطاً ضرورياً للبقاء.

= ألا تتصور أن الجمهور العلماني سيتهمك بأنك تتبنى رؤى مسيحية غيبية؟

- إن هذه الرؤية التي أطرحها ليست غيبية وإنما تمثل حقيقة وجودنا، بل ومُتصلة بأدق تفاصيل وجودنا وحياتنا في إسرائيل. ويمكنني أن أسوق أمثلة على هذا الأمر من خلال خبرتي في العمل كجنرال في الجيش، إذ كنت أؤدي مهام عسكرية وأحافظ في نفس الوقت على تعاليم الشريعة. وإذا كانت نصوص الشريعة اليهودية لم تتطرق إلى كثير من تفاصيل حياتنا المعاصرة، فإن الدولة تعمل على تحقيق التوافق بين النصوص والواقع.

= إذا كانت المواقف التي تطرحها تتسم بقدر كبير من الاعتدال وتحظى بقبول قطاعات عريضة من الجمهور الإسرائيلي فكيف تفسر تخوف حزب العمل من انضمامك إلى الحكومة؟

- قد يكون تخوف حزب العمل ناجماً عن تبني قادة الحزب لتصور مفاده أنه لا يمكن للدينين المشاركة في العمل السياسي. وأتصور أن حملات الإرهاب الفكري التي تعرضت لها خلال الأسبوع الماضي ستختفي فور إقدام المجتمع الإسرائيلي على مناقشة قضية طبيعة هذه الدولة. ويجب أن يتمثل السؤال فيما إذا كان من الضروري أن تكون هذه الدولة دولة لكل مواطنيها أم دولة خاصة باليهود فقط. ويجب أيضاً أن يتم بحث مسألة طابع الدولة ومستقبلها. وعند النظر إلى البحث الذي صدر مؤخراً عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، نجد أن قطاعاً عريضاً من الجمهور في إسرائيل يبتغي أن تكون إسرائيل دولة يهودية. أما من يتحدثون عن مرحلة ما بعد الصهيونية فلا يمثلون سوى الأقلية.

= إذا كانت مرحلة ما بعد الصهيونية تمثل ظاهرة هامشية لا قيمة لها.. فكيف يمكنك إذن تفسير مدى اهتمام الجميع بها؟

- إن هذا الاهتمام ناجم عن حقيقة أن الشخصيات الهامشية هي التي تسيطر على وسائل الإعلام. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن اليأس ليس من خصال اليهود الذين يحملون في داخلهم جيئات من الأمل والتفاؤل.

إننا لا نؤمن بانكسار الحلم وإنما نؤمن بضرورة تحقيق الأحلام، وأهمها حلمنا في إقامة دولة يهودية حديثة مُتجددة.

= ذكر الحاخام إسحاق ليفي الرئيس السابق لحزب المفدال أنه قدم استقالته من منصبه لإحساسه أن الجمهور الإسرائيلي يبتغي تجديد قائمة الحزب وأن التغيير يجب ألا يقتصر على رئيس الحزب وإنما يجب أن يشمل كافة الصفوف.. فهل ستعمل على إحداث تغييرات بالحزب؟

- أود أن أشير بادئ ذي بدء إلى أن ما قامت به قيادة الحزب برئاسة إسحاق ليفي لم تحدث في أي مكان من قبل، ومن ثم فإن موقف الحزب يستحق التقدير. ولا أهتم حالياً بقوائم الحزب الانتخابية أو بمرشحيه وإنما أثق تمام الثقة في أنني سأسعى لأن يكون للحزب عدد أكبر من المقاعد في الدورة البرلمانية القادمة. وأتصور أنه كلما صار الحزب قوياً كلما ستضم قيادته وجوهاً جديدة.

= تعاني بعض مؤسسات الحزب، منذ بضع سنوات، من الركود والفساد فكيف ستعمل على تشييطها؟
- أدرك أنه من الضروري العمل على تجديد عدد كبير من مؤسسات الحزب، وإنني أعتزم العمل على إصلاح الأوضاع داخل الحزب بشكل مكثف وعلى نحو ديمقراطي.

= هل تعتقد أنك قادر - بعد أن عملت لفترة طويلة بالكثير من المناصب القيادية بالجيش - على أن تهتم بالكثير من التفاصيل داخل الحزب؟

- يتصور البعض أن من يشغل منصباً قيادياً بالجيش لا يهتم بالتفاصيل ويكتفي فقط بإعطاء الأوامر، غير أنه ليس لهذا التصور أي أساس من الصحة إذ يتعين على من يشغل منصباً قيادياً بالجيش الاهتمام بأدق التفاصيل، ولكن في نهاية الأمر أنا لا أعمل بمفردي ولذلك سأعطي الآخرين صلاحيات العمل، وسأعاون معهم، وسننجز في مهمتنا بمشيئة الله.

= هل هناك ثمة اتفاق بينك وبين القيادات المخضمة في الحزب بشأن جداول زمنية بعينها أو بشأن القوائم الانتخابية؟

- يجب أن نتعاون جميعاً من أجل الحزب، ومن الضروري أن يتمثل هدفنا الرئيسي في تدفق أعداد أكبر من الناخبين على صناديق حزب المفدال بالانتخابات حتي يمكننا الخروج من حالة الإحباط وأن نكون أكثر تأثيراً على الساحة.

= ما الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه؟

- يتمثل هدفي في تفعيل وتشيط قوة حزب المفدال حتى يصبح من الممكن دفع عجلة الصهيونية الدينية التي تسعى إلى إقامة دولة يهودية مُستتيرة مُتقدمة. ومن الضروري أن يكون حزب المفدال وجهة كل المجتمع الإسرائيلي.

= يرى البعض أنك تُعد مُقرباً للغاية من كبار الحاخامات السابقين مثل الحاخامين شايبيرا وإياهو. فهل تعتزم إشراكهما في قراراتك؟

- أضع ثقتي في الحاخامات، ومع هذا أعرف الحدود التي لا يرغب الحاخامات في تجاوزها. وسيكون للحاخامات والشريعة الدور الرئيسي في توجيه المنظومة التاريخية القومية. وأتصور أنه توجد ثمة مساحة بين عالم الفتاوى التي يصدرها الحاخامات وبين عالم القيادة العملية، ومن الممكن أن تمارس القيادة السياسية أنشطتها في هذه المساحة. ويمكن للقيادة أن تستلهم أفكارها من عالم الحاخامات وأن تتخذ قراراتها على ضوء أفكارهم.

حوار رقم (٢)

يديعوت أحرونوت ٢٤/٤/٢٠٠٢

بقلم: ديانا باحور

آفي أيتام يقول: أتبأ بدولة فلسطينية في سيناء

آفي أيتام يقول: أتبأ بدولة فلسطينية في سيناء في حديث أدلى به لموقع الصحيفة على الإنترنت يشرح آفي أيتام رئيس حزب المفدال، حسب اعتقاده، من هم رُسل الكذب.. وأين يجب أن تقسوم الدولة الفلسطينية.. وما هي خطورة السماح للأمم المتحدة بالتحقيق مع جنود جيش الدفاع.. ولماذا يجب التحقيق مع زميله في الحكومة شيمون بيريز.. وكيف يمكن طرد عرفات.. وكيف يمكن الحفاظ على وجود حكومة الوحدة الوطنية..؟

= الوزير أيتام، ما مقدار تأثير انضمام المفدال للحكومة؟

- في العام الأخير، كانت الحكومة أسيرة في أيدي اليسار. وقد كتبت في حينه إلى رئيس الوزراء - من خلال مقال في صحيفة معاريف - تحت عنوان "إما أن تحارب أو ترحل" .. ورغم أن شارون لم يحب هذا المقال، إلا أنه في النهاية اختار هذا الطريق. والآن، يتضح أن المفدال والصهيونية الدينية كانوا دائماً على حق، بدءاً من مقولة "لا تعطوهم بنادق".

= لو كان المفدال على حق، كيف تفسر وصف (مسيحاني) الذي التصق بك؟

- يقولون عني أنني مسيحاني، ويقصدون انفصالي عن الواقع. إنما المسيحية الكاذبة هي عندما يقولون أن عرفات سوف يكافح الإرهاب. إن الصهيونية

الدينية هي الأكثر واقعية هنا وتقف على أرض الواقع، ولم يحدث أبداً أن صدقت ذلك. هذا الانفصال إنما ينطبق على اليسار صاحب الرفض والعويل والشكوك. المجال الوحيد الذي فشلنا فيه هو الإعلام، الذي تقوده وزارة الخارجية ومن يرأسها الوزير شيمون بيريز.. يجب تشكيل لجنة تقصي حقائق كي نعرف كيف أن جيش الدفاع يحقق إنجازات ويقاوم بشجاعة. وعلى الجانب الآخر، لم تتجع وزارة الخارجية في منع تشكيل لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة.. إن الخط الذي يسيطر على وزارة الخارجية هو خط من جلبوا علينا كارثة أوسلو. لو كانت لديه نقطة إحساس بالمسؤولية لاستقال معه أيضاً بيلين رسول الكذب الذي يجب أن يرحل أيضاً.

= من وجهة نظرك، ما الذي يمكن أن تُسفر عنه نتائج لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة؟
- بتشكيل اللجنة حسب ما تقرر، فإنها ستكون لجنة سياسية ستتهم إسرائيل بارتكاب مذبحه لم تحدث، مثلما حدث في صبرا وشاتيلا، حيث سنحمل وصمة أخلاقية لم نرتكبها، وبالتالي سيصعب إزالتها.. إن مجرد تشكيل هذه اللجنة يمثل فشلاً خطيراً لوزارة الخارجية ومن يرأسها. فمنذ أوسلو وبيريز يلف العالم ويخترع أدوية، ولكنه لا يحرس مصالح إسرائيل حسبما أفهم. وهناك مشكلة أخرى، وهي أنه ممنوع على جنود جيش الدفاع أن يمثلوا أمام اللجنة لأن هذه اللجنة لن تقنع بشهادة جندي بالزي العسكري. ومن ثم، حذار من الاستسلام لوضع يتيح انزلاق الجنود والضباط إلى لجان تحقيق في ذروة القتال، فلا يوجد أي ثمن سياسي يساوي ذلك.. فهذا الأمر يمكن أن يعود بنا إلى ذكريات عيد الغفران، حيث طلب من الجنود تفسيرات بعد الحرب للجان "أجرائات".

= هل تؤيد رأي رئيس الوزراء فيما يتعلق بإبعاد عرفات، حتى لو كان الثمن انسحاب حزب العمل وحل حكومة الوحدة الوطنية؟

- الفرصة معدومة في حسم الحرب بدون إبعاد عرفات من هنا.. فلا يمكن أن يحظى بمكانة مقابل حمام الدم الذي جلبه معه. إن وجود هذا الرجل هنا يغلق أي آفاق سياسية، ولذلك لا أعتقد أن إبعاده يمكن أن يكون سبباً لحل حكومة الوحدة بواسطة حزب العمل.. إن حزب العمل ليس شيمون بيريز فقط، وحزب المفدال سوف يبذل قصارى جهده - قولا وعملا - حتى تظل حكومة الوحدة باقية. إذا فكر حزب العمل في أنه من أجل إنقاذ قاتل مسؤول عن موت آلاف الإسرائيليين، ويدافع بجسده عن قتله الوزير زئيفي،

يجب حل حكومة الوحدة في فترة غاية في الصعوبة ومصيرية للغاية، والجمهور لن يقبل ذلك وسوف يواجهون محاكمة الناخب. وعلى كل حال، أعتقد أن الانتخابات لن تكون بعيدة.

= ما هي رؤيتك السياسية؟

- إن رؤيتي السياسية تنطلق من النتيجة التي تمخض عنها فشل محادثات كامب ديفيد الثانية، عندما عرض باراك على الفلسطينيين كل المناطق تقريباً ونصف القدس، فقاموا بالرد على ذلك بحرب إرهابية.. لقد فشلت رؤية تعايش دولتين في ظل حسن جوار ولم يعد من الممكن علاجها. كذلك فشلت فكرة وجود دولتين غربي الأردن. ما يمكن أن نعرضه على الفلسطينيين هو حكم ذاتي تقدمي، على أن يكون بقيمة تتساوى مع مقدار الهدوء والديموقراطية فيه.. فلن نستطيع أن نسمح لهم بتولي مسؤولية الحدود الخارجية ولا الاحتفاظ بسلاح ولا حتى بالتصويت في الكنيست الإسرائيلي.. فقد سبق لنا أن واجهنا مشكلة مع عرب إسرائيل.

وعلى المدى الأطول، سنضطر لأن نغير من نظرية أن حل القضية الفلسطينية يجب ألا يكون على حساب دولة إسرائيل فقط. توجد في الشرق الأوسط ملايين كيلو مترات مربعة خالية، وفي رؤيتي، أن دولة فلسطينية تمتد عبر مناطق غزة وسيناء سيكون ملائماً.. فيجب أن يسهم المصريون بجزء من منطقة سيناء الضخم للمساعدة في حل القضية الفلسطينية.. فهناك ستكون بداية الدولة الفلسطينية.

أما بالنسبة لليهود والسامرة، فيجب مساندة عملية الديموقراطية في الأردن لأن ذلك من شأنه - فضلاً عن وجود أغلبية فلسطينية ضخمة - أن يحول الأردن إلى عنوان لحق تقرير المصير الفلسطيني. وفي ظل هذا السيناريو، يمكن أن يشارك الفلسطينيون مواطنو الضفة في خوض انتخابات البرلمان الأردني ومن يرغب يمكن أن يظل هنا في ظل الحكم الذاتي الموسع. ولكن هذه العملية يجب أن تحدث بعد إيجاد حل لعرب غزة بالتعاون مع مصر. أي بناء دولة فلسطينية في غزة، وإعطاء حكم ذاتي في يهودا والسامرة، ولكن تحت سيادة إسرائيل.

= وماذا عن المستوطنات في قطاع غزة، هل ستوافق على إخلائها؟

- من يؤيد ترانسفير لليهود فهو من المخادعين. أنا ضد الترانسفير بأي مفهوم سواء للعرب أو اليهود. كل واحد يظل في أرضه. فالقضية هي نوعية السيادة، وهذه مسألة خاضعة للتفاوض.

زال اليسار إلا أن الفكرة باقية

محلّق معارف
٢٠٠٢/٤/١٣
بقلم: حامي شليف

وتبرز هذه الظاهرة بشكل خاص، في هذا الاستطلاع، في نظرة الجمهور إلى "المبادرة السعودية". فنفس الجمهور المتحمس والثائر الذي يؤيد مبدأ "فلنقتل كل العرب"، مُستعد في نفس الوقت لقبول مبادرة الأمير عبد الله، على الرغم من أنه قد قيل لمن استطلعت آراؤهم بشكل صريح، حتى لا يكون هناك لبس، بأن المبادرة تتضمن انسحاباً من "كل المناطق". وربما يُدلل ذلك على أن اليسار وإن كان أخذاً في التراجع على الصعيد الشخصي والسياسي، إلا أن أفكاره تدوي الآن أكثر مما كانت في الماضي. هكذا أيضاً بالنسبة لخطة الفصل أحادي الجانب، التي ما تزال تحظى بشعبية أكثر من أية خطة سياسية أخرى. وهذه المرة حددنا خطة الفصل طبقاً للمعايير التي رسمها إيهود باراك في الفترة الأخيرة، بمعنى الإشارة صراحة إلى حقيقة أن معظم المناطق والمستوطنات التي بها سوف يتم إخلاؤها في إطار خطة الفصل. والواقع، أن هذه الحقيقة لا تخيف حتى ناخبي اليمين، المستعدين، بأغلبية صغيرة، للخروج من المناطق بدون تأجيل.

حتى خطة يوسي ساريد (حزب ميريتس اليساري) التي تدعو إلى وضع قوة دولية فاصلة بين إسرائيل والفلسطينيين، وإلى وضع الدولة الفلسطينية تحت إشراف انتداب دولي، لا يرفضها الجمهور اليمني جملة وتفصيلاً.

إن معطيات الاستطلاع لا تحل مُعضلة زعماء حزب العمل، الذين يتخبطون بين الاستمرار وعدم الاستمرار في ائتلاف شارون الكبير. فإذا كان زعماء الحزب يخشون من غضب الجموع المتيمنة من ناحية، فمن ناحية أخرى يُثار تساؤل: أليس ذوبانهم في بيئة وسياسة شارون هو السبب الرئيسي الذي أوصلهم منذ البداية إلى هذه الحالة المزرية.

ويتضح من معطيات الاستطلاع أن إمكانية الوقوف بشكل واضح خلف مشاريع سياسية راديكالية مثل المبادرة السعودية، من داخل المعارضة، من شأنها أن تكون مُجدية على المدين المتوسط والبعيد، وأن تعيد أيضاً بعث الروح في جسد اليسار المحتضر.

صحيح يستطيع زعماء اليمين أن يفرحوا اليوم بسيطرتهم المطلقة على الرأي العام، إلا أن مشكلة كبرى تنتظرهم خلف الزاوية: فسيجدون صعوبة، في

ثمة تعبير دارج ومُحبب للمُقامرين في أمريكا يقول: "اقرأوها وستبكون" .. المقصود هنا، بالطبع، أوراق اللعب. هذه المقولة التي رسّختها أغنية شعبية في العشرينيات من القرن الماضي، يستخدمها اللاعب الذي يوزع الورق، أو لاعب البوكر الذي يضع يداً منتصرة على الطاولة. فهما ينصحان رفاق اللعب في شماتة بقولهما: "انظروا إلى الورق، وستعرفون أنكم أكلتموها".

هذا هو ما بقي لزعماء حزب العمل واليسار أن يفعلوه إزاء مُعطيات استطلاع الرأي الجديد الذي أجراه Market - Watch "بيرعام": "لتقرعوا هذه المعطيات ولتنتحبوا".

فمن الناحية السياسية - الحزبية، فإن اليسار يكاد يكون قد تلاشى. صحيح أنه يوجد مُرشحان مُتقدمان وخصمان لمنصب رئيس الحكومة، إلا أنهما خلافاً لما هو سائد، يأتيان من نفس الحزب، وهما أريئيل شارون وبنيامين نتانيا هو. في حين يظل كل الباقيين بعيداً جداً في المؤخرة حتى أصبح الأمر مُثيراً للشفقة. فشارون يدوس بالفعل مرشح حزب العمل، وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر، دون أن يرجف له جفن.

إن ٥٥% من المشاركين في هذا الاستطلاع قد وصفوا أنفسهم بأنهم "يمينيون" أو "يميلون إلى اليمين"، وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ استطلاعات الرأي بالبلاد، تذكرنا بأيام هيمنة حزب "ماباي" (حزب عمال أرض إسرائيل) مع بداية قيام الدولة.

لقد عاد الجمهور لتأييد شارون بشكل كبير، كما أن تأييد عملية "السور الواقي" بدءاً بتأييد شبه إجماعي. فبعد ١٨ شهراً من الانتفاضة وأسابيع طويلة من الإرهاب المتواصل دون توقف، فإن الجمهور الإسرائيلي في حالة مزاجية قتالية مُردداً الآتي: "يجب طرد عرفات، ولا يوجهنا أحد إلى ما يتعين علينا عمله حتى لو كان الرئيس الأمريكي بجلالة قدره".

وعلى الرغم من ذلك، فإن ثمة تناقضاً كبيراً في الاستطلاع، غير مفهوم، تم تشخيص اتجاهه من قبل في استطلاعات سابقة، لكنه يصل الآن إلى ذروته. فسخط الجمهور يدفعه إلى أقصى اليمين، إلا أن الرغبة اليائسة في إيجاد حل تدفعه جذرياً نحو اليسار.. فالجمهور يفكر ويتنفس بشكل يميني، لكنه يزيغ بعين مفتوحة نحو اتجاه عكسي تماماً.

نهاية الأمر في توفير البضاعة التي يريدها الجمهور.. فبعد أن يُفرغ جيش الدفاع الإسرائيلي الغضب المبرر للرأي العام في الفلسطينيين، سيثور التساؤل: وماذا بعد..؟

إن شارون وبتانياهو يعارضان بشدة فصلاً أحادي الجانب ذا حجم كبير.. وكلمات شارون الإيجابية في الكنيست هذا الأسبوع تجاه المبادرة السعودية ليست سوى حيلة إعلامية، لأنه يرفض رفضاً قاطعاً أحد شروطها الرئيسيين، وهو الانسحاب الكامل من جميع المناطق.

من المحتمل، إذاً، أن المفتاح الحقيقي للوضع السياسي الذي استجد في البلاد هو في يد الرئيس بوش، أو في يد مبعوثه كولن باول. فإذا قررا وضع اقتراح حقيقي لحل النزاع على طاولة المفاوضات، على سبيل المثال من خلال المبادرة السعودية، فإن الجمهور الإسرائيلي سيجد نفسه مُمزقاً بين تأييده الشخصي لزعماء يرفضون المبادرة وبين رغبته الجوهرية في أن يراها مُتحققة.

◆ إعلام "معاد" :

لا يكف مراسلون أجانب، يخدمون في إسرائيل منذ سنوات عديدة، عن الإشارة في الأحاديث الخاصة، إلى التحول الكبير الذي طرأ على الإعلام الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة. ففي نظرهم أن الإعلام في البلاد أصبح يمينياً في آرائه وأكثر صخباً في تقاريره عما كان عليه في السابق، وأنه أصبح أحادي النظرة بشكل مُطلق في تعامله مع النزاع مع الفلسطينيين.

إن المراسلين الأجانب لا يتفهمون التطلع، الذي يتردد لدينا أحياناً، نحو صحافة "مُجنّدة" على غرار الإعلام الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك لأن الصحافة الإسرائيلية قد تجندت بالفعل، في نظرهم، منذ فترة.

أما معظم الجمهور في إسرائيل وخاصة اليمين، فلا يعتقد ذلك، ولكن ليس اليمين فقط. فإذا كان الإعلام قد تحرك فعلاً يمينياً، حسب زعم المنتقدين من الخارج، فإن إيقاع هذا التحرك لم يؤثر - على الأرجح - على الرأي العام كله. فعندما يطالب رئيس الحكومة ورئيس الأركان بجلالة قدرهما بأن يكون الإعلام أكثر "وطنية"، فإن الرأي العام يساندهما، حتى لو كان مطلب الإثنتين ليس إلا مهرباً من نقد لاذع.

وعلى ما يبدو، لم تقنع التجربة المريرة التي تراكت من حرب يوم الغفران وحرب لبنان بعدها، بأن شعار "سكوت بنضرب" هو شعار مُجدٍ بشكل عام نندم عليه في النهاية، بعد فوات الأوان.

◆ الاستطلاع :

أجري الاستطلاع هذا الأسبوع بين ٥٩٠ شخصاً من السكان البالغين في الدولة. أقصى هامش خطأ في العينة هو زائد - ناقص ٤,٥%.

◆ هل أنت راض أم غير راض عن أداء رئيس الحكومة آريئيل شارون بشكل عام؟

= ٥٩% راض (٣٥% في استطلاع سابق).

= ٣٣% غير راض (٦٠% في استطلاع سابق).

= ٨٠% لا يعرف.

ويمكن تفصيل الإجابات كالآتي:

= بين مصوتي اليمين: ٧٨% راض - ١٦% غير راض.

= بين مصوتي الوسط: ٥٩% راض - ٣٢% غير راض.

= بين مصوتي اليسار: ٢٣% راض - ٧٢% غير راض.

◆ هل تؤيد أم تعارض عملية "السور الواقعي" الدائرة الآن في المناطق الفلسطينية؟

= ٧٥% يؤيد - ٢٠% يعارض - ٥% لا يعرف.

ويمكن تفصيل الإجابات كالآتي:

= بين مصوتي اليمين: ٩١% مؤيد - ٦% معارض.

= بين مصوتي الوسط: ٧٦% مؤيد - ٢١% معارض.

= بين مصوتي اليسار: ٤٠% مؤيد - ٥١% معارض.

◆ هل سيزداد الإرهاب، أم سيقبل، أم سيظل على حاله (دون تغيير) بعد عملية السور الواقعي؟

= ١٧% سيزداد - ٤١% سيقبل - ٣٠% سيظل على حاله - ١٢% لا يعرف.

◆ هل تؤيد أم تعارض إبعاد ياسر عرفات من المناطق الفلسطينية؟

= ٦٢% مؤيد (٤٩% في استطلاع سابق).

= ٢٩% معارض (٤٦% في استطلاع سابق).

= ٩% لا يعرف.

ويمكن تفصيل الإجابات كالآتي:

= بين مصوتي اليمين: ٨٠% مؤيد - ١٥% معارض.

= بين مصوتي الوسط: ٥٥% مؤيد - ٣٤% معارض.

= بين مصوتي اليسار: ٣٤% مؤيد - ٥٦% معارض.

◆ وإذا طرد عرفات فهل ستكون الزعامة التي تخلفه أكثر تطرفاً إزاء إسرائيل، أم أكثر اعتدالاً، أم نفس الشيء؟

= ٢٢% أكثر تطرفاً - ٢٩% أكثر اعتدالاً - ٢٨% نفس الشيء - ٢١% لا يعرف.

◆ صرح رئيس الأركان شاول موفاز، وبشكل علني، بأنه ينبغي إبعاد عرفات، ومن ثم اتهم بأنه يتدخل في الشؤون السياسية. فهل شذ رئيس الأركان في نظرك أم لم يشذ عن صلاحياته؟

= ٣٥% شذ عن صلاحياته - ٥٨% لم يشذ - ٧% لا يعرف.

ويمكن تفصيل الإجابات كالآتي:

= بين مصوتي اليمين: ٢٣% شذ - ٧٢% لم يشذ.

= بين مصوتي الوسط: ٤٩% شذ - ٤٧% لم يشذ.

= بين مصوتي اليسار: ٥٨% شذ - ٣٦% لم يشذ.

❖ طالب رئيس الولايات المتحدة جورج بوش إسرائيل بأن تتسحب بدون إبطاء من مدن الضفة، وانسحب جيش الدفاع الإسرائيلي بالفعل من طولكرم وقلقيلية. هل، من وجهة نظرك، كان ينبغي على إسرائيل أن تتسحب أم لا؟

= ٤٤٪ كان ينبغي أن تتسحب - ٥١٪ ما كان ينبغي أن تتسحب - ٥٪ لا يعرف.

ويمكن تفصيل الإجابات كالآتي:

= بين مصوتي اليمين: ٣٢٪ كان ينبغي - ٦٤٪ ما كان ينبغي.

= بين مصوتي الوسط: ٥٣٪ كان ينبغي - ٤١٪ ما كان ينبغي.

= بين مصوتي اليسار: ٦٥٪ كان ينبغي - ٣١٪ ما كان ينبغي.

❖ هل أنت واثق أم غير واثق من أن بوش لن يتخلى عن دولة إسرائيل؟

= ٤٦٪ واثق - ٤٧٪ غير واثق - ٧٪ لا يعرف.

❖ هل تؤيد أم تعارض المقترحات السياسية التالية:

١ - فصل أحادي الجانب، بما في ذلك الانسحاب من ٨٠٪ من المناطق الفلسطينية، وإقامة جدار، وتفكيك مستوطنات، وضم ٨٠٪ من المستوطنين: = ٥٧٪ مؤيد - ٣٥٪ معارض - ٨٪ لا يعرف.

٢ - إقامة دولة فلسطينية: = ٥٤٪ مؤيد - ٤٠٪ معارض - ٦٪ لا يعرف.

٣ - قبول المبادرة السعودية، بما يعني تسليم كل الأراضي مقابل سلام شامل: = ٥٢٪ مؤيد - ٤٢٪ معارض - ٦٪ لا يعرف.

٤ - نشر قوات دولية وانتداب دولي للإشراف على الدولة الفلسطينية: = ٤٧٪ مؤيد - ٤٨٪ معارض - ٥٪ لا يعرف.

٥ - إخلاء مستوطنة مقابل كل شهر هدوء من جانب الفلسطينيين: = ٣٣٪ مؤيد - ٥٨٪ معارض - ٩٪ لا يعرف.

٦ - ضم كل المناطق الفلسطينية وتنفيذ فكرة "الترانسفير": = ٣٢٪ مؤيد - ٦٠٪ معارض - ٨٪ لا يعرف.

ويمكن تفصيل نسبة التأييد لكل مقترح من المقترحات السابقة طبقاً للمعسكرات السياسية: اليمين ثم الوسط ثم اليسار.

❖ من تفضل أن تراه رئيساً لليكود ومرشحاً لرئاسة الحكومة في الانتخابات المقبلة: أريئيل شارون أم بنيامين نتانياهو؟

= ٣٣٪ شارون (٢٦٪ في استطلاع سابق).

= ٣١٪ نتانياهو (٣٠٪ في استطلاع سابق).

= ٣٦٪ كلاهما، لا أحد منهما، لا يعرف.

ويمكن تفصيل الإجابات كالآتي:

= بين مصوتي اليمين: ٣٤٪ شارون - ٤٣٪ نتانياهو.

الرقم	المقترح	اليمن	الوسط	اليسار
١	فصل أحادي الجانب	٤٩٪	٦٧٪	٧١٪
٢	إقامة دولة فلسطينية	٣٦٪	٦٨٪	٨٨٪
٣	المبادرة السعودية	٣٦٪	٦٩٪	٨١٪
٤	قوات دولية	٣٩٪	٥١٪	٦٢٪
٥	إخلاء مستوطنة كل شهر	٢٥٪	٤١٪	٤٦٪
٦	ضم وترانسفير	٤٤٪	٢٢٪	١٧٪

(٤٣٪ شارون - ٣٠٪ نتانياهو في استطلاع سابق).

= بين مصوتي الوسط: ٣٦٪ شارون - ٢٥٪ نتانياهو.

= بين مصوتي اليسار: ٢٦٪ شارون - ١٠٪ نتانياهو.

❖ من تفضل انتخابه رئيساً للحكومة في الانتخابات القادمة: أريئيل شارون أم بنيامين بن اليعازر؟

= ٥٦٪ شارون (٤١٪ في استطلاع سابق).

= ١١٪ بن اليعازر (١٦٪ في استطلاع سابق).

= ٣٣٪ كلاهما، لا أحد منهما، لا يعرف.

ويمكن تفصيل الإجابات كالآتي:

= بين مصوتي اليمين: ٧٥٪ شارون - ٦٪ بن اليعازر.

= بين مصوتي الوسط: ٥٣٪ شارون - ١١٪ بن اليعازر.

= بين مصوتي اليسار: ١٦٪ شارون - ٢٦٪ بن اليعازر.

❖ أي حكومة تفضل: حكومة وحدة من الليكود والعمل أم حكومة يمينية من الليكود والدينيين؟

= ٥٦٪ حكومة ليكود - عمل.

= ٢٨٪ حكومة ليكود - دينيين.

= ١٦٪ لا تفضل، لا واحدة منهما، لا يعرف.

ويمكن تفصيل الإجابات كالآتي:

= بين مصوتي اليمين: ٤٠٪ حكومة وحدة - ٤٩٪ حكومة يمينية.

= بين مصوتي الوسط: ٧٨٪ حكومة وحدة - ١١٪ حكومة يمينية.

= بين مصوتي اليسار: ٧١٪ حكومة وحدة - ٥٪ حكومة يمينية.

❖ كيف تصنف نفسك من الناحية السياسية؟

= ٥٥٪ يميني + يميل لليمين.

= ٢٢٪ وسط.

= ١٧٪ يسار + يميل للييسار.

= ٦٪ لا يعرف، يرفض الإجابة.

❖ بالنسبة لكل واحد من الشخصيات التالية، هل هو مناسب أم غير مناسب، في نظرك، ليكون رئيساً للحكومة؟

الرقم	الاسم	مناسب	غير مناسب	لا يعرفهم / لا يعرف
١	أريئيل شارون	٦١٪	٣٦٪	٣٪
٢	بنيامين نتانياهو	٥٨٪	٣٨٪	٤٪
٣	شاؤول موفاز	٢٩٪	٥٥٪	١٦٪
٤	شيمون بيريز	٢٦٪	٧١٪	٣٪
٥	بنيامين بن اليعازر	٢٢٪	٦٩٪	٩٪
٦	ايهود باراك	٢٢٪	٧٥٪	٣٪
٧	إبراهيم بورج	٢٠٪	٧٠٪	١٠٪
٨	حاييم رامون	١٥٪	٧٤٪	١١٪
٩	أفي إيتام	١٦٪	٦١٪	٢٣٪
١٠	يوسي بيلين	١٢٪	٧٩٪	٩٪

= بين مصوتي اليسار: ٤٤٪ وطني - ٢٦٪ غير وطني.

❖ قرر جيش الدفاع الإسرائيلي عدم السماح للصحفيين بتغطية نشاط جيش الدفاع الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية. فهل هذا القرار صائب أم غير صائب في نظرك؟

= ٦٩٪ صائب - ٢٧٪ غير صائب - ٤٪ لا يعرف.

ويمكن تفصيل الإجابات كالاتي:

= بين مصوتي اليمين: ٨٦٪ صائب - ١٣٪ غير صائب.

= بين مصوتي الوسط: ٧١٪ صائب - ٢٥٪ غير صائب.

= بين مصوتي اليسار: ٣٧٪ صائب - ٥٨٪ غير صائب.

وبناءً على الجدول السابق نلاحظ الآتي:

= في اليمين: الأكثر ملاءمة بنيامين نتانياهو، والأقل ملاءمة يوسي بيلين.

= في الوسط: الأكثر ملاءمة شارون، والأقل ملاءمة يوسي بيلين.

= في اليسار: الأكثر ملاءمة بيريز، والأقل ملاءمة أفي إيتام.

❖ هل الإعلام الإسرائيلي في الفترة الأخيرة وطني أم غير وطني في نظرك؟

= ٣٧٪ وطني - ٤٧٪ غير وطني - ١٦٪ لا يعرف.

ويمكن تفصيل الإجابات كالاتي:

= بين مصوتي اليمين: ٢٢٪ وطني - ٦٠٪ غير وطني.

= بين مصوتي الوسط: ٤٨٪ وطني - ٢٩٪ غير وطني.

موشيه بوجي يعلون

"موشيه يعلون البالغ من العمر ٥٢ عاماً هو أول رئيس أركان يولد في إسرائيل"

معاريف ٢٩/٢/٢٠٠٢ - بقلم: موشيه زوندر

أنه اتخذ قراراً على ضوء الوضع الحالي بالعودة إلى الجيش الإسرائيلي لعام آخر. وقد سعد زميل عمره أفيعام جولدشتاين بلقائه في رحلة عسكرية تجاه مطار "رفيديم" .. ومن هناك سافر الجنود لقضاء عطلتهم في إسرائيل. وقد فاجأ يعلون صديقه بالقول أنه في طريقه إلى إحدى المعسكرات فسأله جولدشتاين إن كانت له صديقة بدوية. ولكن يعلون أجابه أنه في طريقه إلى الكتيبة ٥٠ وسوف يخرج في دورة للضباط الجدد. أما يوسي يرديني فقد عرف يعلون وهو في الحادية عشرة من عمره وظل معه رفيقاً حميماً، ويقول: "إن التغيير الذي طرأ على يعلون في أعقاب تلك الحرب لم يكن بالضرورة تغييراً في سلم قيمه أو شخصيته، إنما في الهزة الأرضية الداخلية التي أدت إلى انحرافه عن طريق حياته الذي خطط له والاتجاه صوب الجيش الإسرائيلي". لقد قدر يرديني أن القرار تولد ونما لدى يعلون بشكل شخصي وخاص وبدون أي معاونين. كما أن هذا القرار لم ينبع من بذرة داخل عقليته زرعت قبل الحرب وانبثقت وتبرعمت خلالها، إنما تولد نتيجة للحاجة القومية الملحة. ويشهد يرديني أن في وجهة نظر يعلون هناك مساحة رحبة لترجمة المصطلحات الكبرى والرنانة من أيديولوجيا قومية إلى واقع ملموس. لقد أرسل اللواء (مقاعد) يورام يائير - وكان في هذا الوقت قائد الكتيبة ٥٠، فضلاً عن كونه فيما سبق

إن بداية فهم عقلية الجنرال موشيه بوجي يعلون رئيس الأركان القادم للجيش الإسرائيلي تتوجب معرفة أن الكارثة النازية وحرب ١٩٧٣ كانتا من أشد المواقف التي شكلت عقليته ووجهة نظره. ففي يوم السبت الموافق السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، شنت الجيوش المصرية والسورية حرباً ضد إسرائيل. وموشيه يعلون البالغ من العمر في هذا الوقت ٢٣ عاماً مكث في مستوطنته "جروفيت"، وكان قد مر حوالى عامين على إنهاء خدمته الإلزامية بالجيش الإسرائيلي، وبعد عام من تلك الفترة تزوج، ثم اختير بعد أسبوع واحد لمنصب سكرتير المستوطنة وعمل هناك منسقاً أمنياً. لقد وجد يعلون صعوبة شديدة في تصديق الأمر عندما صدرت الأوامر بظهيرة عيد الغفران عام ١٩٧٣ بإطلاق صفارات الاستنفار. ولكنه بعد ذلك قام بحزم حقائبه وانتظر الحافلة وسافر إلى معسكر لواء المظليين الاحتياط. وفي ليلة الخامس عشر من أكتوبر، اشترك في عبور القناة، وهي المسيرة التي شكلت تحولاً استراتيجياً ونفسياً في الحرب الدامية. وقد اشترك في المعارك الضارية التي دارت في شوارع مدينة السويس والتي أدت شرستها إلى تمزق القوات الصغيرة من الجنود الإسرائيليين في المدينة المصرية وأدت إلى سقوط ضحايا كثيرين. وفي نهاية الحرب، ظلت كتيبة يعلون في قرية مصرية بسيطة.. وهناك كتب إلى زوجته "عيداً" خطاباً أوضح لها فيه

أحد أعضاء حركة الفتى العامل - يعلون إلى دورة الضباط. وكان الشرط الذي وضعه يعلون هو العودة كقائد بالكتيبة. وقد تم اعتباره قائد وليس ضابطاً.. وعندما بدأ يعلون الدخول إلى قاعدة التدريب التي سيتلقى فيها تدريباته، بدأت رحلته التي استمرت نحو ٢٧ عاماً إلى كرسي رئاسة الهيئة العامة لأركان الجيش الإسرائيلي.

◆ الكارثة النازية أشعلت اللهب داخلي :

ولد موشيه بوجي يعلون في الرابع والعشرين من يونيو عام ١٩٥٠ وترى في مستوطنة كريات حاييم، وهو أول رئيس أركان يُولد في إسرائيل، فكل من سبقوه وُلِدوا قبل أن يعلن بن جوريون عن إحياء الشعب العبراني في وطنه، حتى الفريق شاؤول موفاز هاجر إلى إسرائيل قادماً من إيران.

ويُعد يعلون من أبناء الجيل الثاني للكارثة النازية الذين أثرت فيهم تلك الكارثة بالغ التأثير. لقد كانت "باتيا" والدة يعلون إحدى الناجيات من الكارثة النازية في فنلندا، حيث اختبأت فوق أحد أسطح المنازل خلال فترة الحرب، ومثل أغلب الناجين من تلك الكارثة، فقد حاولت بقدر استطاعتها عدم إدخال أهوال الكارثة في شؤون حياتها اليومية وبالأخص المنزلية حتى لا تؤلم أطفالها. ولكن الأمر - مثل آلاف الحالات المشابهة - كان أكبر من قدرتها بكثير.

لقد كان هول تلك الكارثة أمراً اعتيادياً في منزل يعلون (مثلما حدث في منزل آفي ديختر الذي تربى في مدينة عسقلان) وكان هو نفسه يقول دائماً: "الكارثة النازية أشعلت اللهب داخلي، حتى أنني شعرت في حر ١٩٧٣ أن الكارثة ستكرر مرة أخرى". وفي الدولة اشتغلت والدته بالتدريس الخاص، أما تفاصيل ما حدث في الكارثة النازية فقد تعلمه يعلون في فترة متأخرة للغاية، حيث استطاع أن يستكشف ما أرادت والدته إخفاءه طويلاً.. فقد هرب ديفيد سمولنسكي والد يعلون وهو في الخامسة والعشرين من عمره من روسيا الشيوعية، ويُنسب إلى الأب العبارة التي تم كتابتها في يديعوت أحروتوت، والتي كان يعلون دائماً ما يقولها في طفولته: "عندما تنتظر إلى الأضواء الكاشفة وترى الضوء الأحمر فأنت لا تستطيع عبور الطريق لأن البلاشفة يقفون على الجانب الآخر من الشارع".

لقد نما يعلون في تلك الفترة الوضيعة من الحياة اليهودية، وكان والده يعمل في أحد مصانع الزيوت، وكانت كريات حاييم حياً للعمال في تلك الفترة. وقد جذبت الحركات الشبابية كل التلاميذ ووفرت لهم تعليماً يحوي قيماً كثيرة، وفي معارك حرب ١٩٧٣، مات ٨٤ من كريات حاييم، كان ١٨ منهم في سرية يحيعام.. وفي منتصف التسعينيات، كان بجوار يعلون

رئيس شعبة المخابرات الحربية وإثنين من أبناء كريات حاييم اللواء إيلان بيرن وجدعون شيفر.

لقد كان الاسم الحقيقي ليعلون هو موشيه سمولنسكي، أما مصدر لقب بوجي والذي التصق به منذ الثانية عشرة من عمره فكان خطأً ينطقه أحد أطفال الجيران الذي لم يكن يستطيع نطق الاسم الحقيقي بالشكل الصحيح. ويعلون هو الابن الثاني للأسرة.. وأخته الكبرى - وهي أكبر منه بعامين - تعمل في المجال الرياضي وتقطن في منطقة "نهاريا" ونمط حياتها عادي للغاية، في حين أن أخيه تسفكيا الصغير يعمل مهندساً.

وخلال سني طفولته، كان موشيه سمولنسكي طفل لديه بعض المميزات الخاصة ولكن لم يكن متفرداً أبداً من الناحية الاجتماعية. أما ازدهاره الحقيقي فقد بدأ في سن متأخرة للغاية وبالتحديد قبيل دخوله الجيش عندما كان في معسكرات الناحال. ويقول تسفكيا شاحار الذي درس مع يعلون حتى الفرقة الثامنة أن بوجي كان تلميذاً جيداً ولكن لم يكن متميزاً للدرجة. فقد كان واحداً من الصف وليس قائداً لجماعة بعينها، كما أنه لم يكن رجلاً رياضياً. حتى حاييم بوخمان الذي درس معه في نفس الفصل الدراسي الذي كان فيه شاحار، كما أنه كان زميل له حتى دخوله الجيش، فيذكر أن يعلون كان طفلاً هادئاً لم يقم أبداً بأي من أعمال الصبية. وفي فترة الثانوية العامة، كان يعلون تلميذاً ممتازاً وكان يعزف على الناي بشكل بارع كما كان زميلاً في فرقة شباب حيفا للعزف. ولكنه غرق في أعمال أخرى احتلت معظم حياته. وما أنجزه بعد ذلك كان بمثابة تذكرة الخروج من الواقع المظلم الذي كان يعيشه في كريات حاييم.

لقد كان يعلون مُبتدئاً في الجبهة الشمالية لحركة الشباب العامل والمتور. وفي الفرقة السادسة، أدرك ضرورة ذهابه للعيش في المستوطنات. وقد تم تلقيب المستوطنة بإسم "يعلون" في حين أن الشاب (بوجي) الذي كان في مستوطنة "جروفيت" والذي انحاز بشدة إلى الأفكار التطوعية غير إسم عائلته من سمولونسكي إلى يعلون أسوة بالمستوطنة.. وبهذا تم اختيار يعلون سكرتير عام للمستوطنة.

لقد تكونت مستوطنة يعلون من أبناء كريات حاييم ونافيه شأنان وكفار سابا وناتانيا. ومن كريات حاييم، أتى فتیان وفتاتين مع يعلون فقط. ومن قرية نافية شأنان أتت عيدا تسفيرير التي أصبحت في المستقبل من أقرب الأصدقاء ليعلون. ويتذكر أحد شباب كفار سابا أن يعلون كان شاباً انطوائياً وليس لديه أية مشاعر، ولكنه كان صاحب خيرات اجتماعية متميزة.. وهو شخص استمرت أفكاره بنفس أنماطها حتى بعد

خروجه من الجيش.

لقد كان يعلون شخصاً موصوفاً لدى أصدقائه بأنه شديد الذكاء، متواضع، غير متفلسف ولا يرغب في جذب الانتباه. ويشير أحد زملائه إلى أنه - يعلون - كان أكثر أعضاء المستوطنة تأثيراً في الآخرين. ولذا، فقد تم اختياره كقائد للمستوطنة بعد ذلك.

◆ كل شيء على ما يرام :

في سبتمبر ١٩٦٨، تم تكليف أبناء المستوطنة للخدمة دون أجر في منطقة عرفا. وبعد شهرين من هذا التاريخ، انضمت الفتيات. وفي يناير ١٩٦٩، أصبح يعلون مجنّداً في الناحال شعبة (المظلات) مع بقية زملائه، وبسبب كفاءتهم تم اختيارهم جميعاً في وحدة استطلاع الناحال. ويصف آفي جوتمان، وهو أحد أعضاء المستوطنة، باقي زملاءه بأنهم كانوا على مقدرة ومعرفة قوية بفنون القتال. وفي بداية الدخول في وحدات الناحال، تم اختيارهم للتدريب على فنون الحركة في القدس، بل إن جميع التدريبات الأخرى قد تم وقفها من أجل تلك التدريبات. وقد تم اختيار يعلون - بسبب طول قامته - ليقود ثاني الطوابير الثلاثة بالوحدة. وبعد ساعات طويلة من السير، بدأت الاحتجاجات، فأحدهم أصيب بالصداع والآخر أصيب بجرح ما في قدمه.. ولكن خطوات يعلون وصفت في ذلك الحين بأنها خطوات تمثال لا يحتج أو يتذمر إنما يحافظ على هدوء أعصابه.

ويقول آفي جفني، وهو عضو آخر بالمستوطنة، أن يعلون كان لديه صلابة نادرة من نوعها، وكان كبرياؤه وقوة شخصيته أمرين متميزين على عكس باقي من يصدر الأوامر. فقد كان دائماً أول من يبدأ ويبدء الآخرين في انتهاج نفس الخط الذي اختاره. لقد مثل وجوده المستمر نوعاً من الإلزام للباقيين. ويضيف جفني أن يعلون المنطوي نفسياً كان يفتح فقط أمام المقربين منه فعندما يجلس مع الشخصيات التي يثق فيها ثقة كاملة كان يشرب البنزين ثم يشعله من فمه. إن يعلون كان متمسكاً بشدة بالأفكار الاشتراكية الاستيطانية، فكان يؤمن أن كل فرد سيعطي ما يستطيع تقديمه ويأخذ ما يحتاجه فقط. وهذا يعني أنه سيجتمع دخول المزروعات إلى الخزانة العامة ومنها سيتم أخذ مصروفات تعليم القيادة لكل فرد في المستوطنة، كل حسب دوره.

وبعد مرور ثلاثين عاماً، يقول اللواء يعلون أنه يُقدّر بشدة مدى استعداد مستوطني الضفة وغزة وجوش قطيف للخدمة في الجيش الإسرائيلي وللمساعدة بلا حدود. ورغم الضعف الظاهر في الحركة الكيبوتزية يقول يعلون: "إن المستوطنين أوجدوا نوعاً نادراً من القيم التي اختلفت عن بقية الحركات الأخرى... ولن أقول لكم أن القميص الأبيض والصندل هم أشياء

غريبة عليّ فأنا منهم".

إن رئيس الأركان القادم يخشى بشدة من تآكل حصانة المجتمع الإسرائيلي، فهو يعتقد أن قيم المجتمع أصبحت تنهار بشدة وقدرته على الصمود أصبحت في الحضيض ونسيج المجتمع أصبح كخيوط العنكبوت. لقد كان دور يعلون العسكري في الكتيبة ٥٠ هو الجوكر، وهو دور لا يستطيع تأديته سوى الأقوياء. وكان دائماً يجلس أمام أحد المدافع الثقيلة ويعمل على تنظيفه دائماً دون كلل حتى أنه كان يسأل عند ذهابه إلى النوم: "هل يمكنني أخذ المدفع معي؟".

أما اللواء نحميا تمّاري، فكان أكثر الضباط تأثيراً في يعلون. فكانت أول عملية خرج بها يعلون من أرض إسرائيل كانت تحت قيادته وكان يعلون يُقدّر بشدة أسلوب قيادة تمّاري، فهو رجل هادئ، ناجع، مركز الفكر. ويقول أن معظم مميزاته في العمل في الحقل العسكري مستوحاة من أسلوب قيادة تمّاري.

وفي وحدة الناحال، حصل يعلون على صف طويل من العمليات مثل الكمائن وعمليات المطاردة.. الخ. وأثناء تلك العمليات، مات ثلاثة من أصدقائه حيث توفي شلومو سفيرسكي من كفار سابا عام ١٩٦٩ أثناء القصف على قرية روفين. ودودي كيملبيلد من كفار سابا لقي مصرعه في فبراير ١٩٧٠ خلال مطاردة في منطقة بارين، وكان يعلون بجواره عندما توفي، الأمر الذي ترك حزناً دفيناً داخله. ومنذ ذلك الحين، وهو يحافظ على علاقته مع أسرة كيملبيلد ويحضر لإحتفال بذكراه. وبعد ثلاثة أشهر من وفاة كيملبيلد، أصيب سمحا سايبير من ناتانيا عندما أطلق أحد جنوده رصاصة طائشة وتوفي بعد حوالي شهر متأثراً بجراحه. لقد خرج يعلون من دورة الضباط لأنه اعتقد - بعد حرب ١٩٦٧ - أن مشكلات الأمن لن تصبح على رأس جدول الأولويات القومية لدولة إسرائيل.. ووفقاً لهذا الجدول، فإن المستوطنات ستصبح معوقاً للجيش الإسرائيلي.

ثم خرج يعلون من الجيش في نوفمبر ١٩٧١ برتبة رقيب أول من الكتيبة ٥٠ ثم عاد إلى مستوطنة جروفيت، وبدأ العمل في الحظائر التي كان يحب العمل فيها.. وكانت الجملة المعتادة على لسانه هي: "كل شيء على ما يرام".

ثم عمل يعلون في إدارة المعدات الثقيلة بالمستوطنة كسائق بلدوزر. وكانت الإدارة تمر بضائقة شديدة، ولكنه - بمهارة فنية عالية وقدرة نادرة على القيادة - نجح في إخراج الإدارة من تلك الضائقة. وبعد ذلك، تم إرسال بعض من أعضاء المستوطنة للعمل في قاعدة تابعة للسلاح الجوي الإسرائيلي يتم بناؤها في منطقة بقاع القمر. وكان آفي جوتمان أحدهم، وقد

قال أن هذا كان رغماً عنه فكان العمل يتطلب الخروج مع طلوع الشمس بشكل مكثف حتى ساعات متأخرة من الليل. وفي نهاية الأسبوع، قال جوتمان أن ما قام به يكفي عند هذا الحد، لذا فقد حل يعلون محله وتم تنفيذ المهمة التي أوكلت إليه خلال عامين بدون أية أخطاء. وعندما أصبح يعلون نائب رئيس قائد لواء المظليين ومكث مع جنوده في لبنان، وصلت إحدى الشاحنات الثقيلة إلى الموقع العسكري وكان هذا الوقت في الشتاء مما ينطوي على مخاطر كثيرة.. وفي مرحلة معينة، رفض السائق الاستمرار في العمل ولكن يعلون تولى القيادة بدلاً منه وسط ذهول جميع الحاضرين.

وفي عام ١٩٧٢، تزوج يعلون من زميلته "عيدا" تسفيرير وهي امرأة جميلة المظهر، ذات طابع مؤثر، وهي تعمل مدرسة للتعليم الخاص. وقد عملت في المستوطنة داخل إحدى الحضانات وفي أعمال لا تخص السيدات على الإطلاق، فقد أخرجت إدارة الري من الأزمة الطاحنة التي ألمت بها. كما أنها عملت في معمل للاختبارات الزراعية.

لقد بقي يعلون وتسفيرير الزوجين الوحيديين من أبناء المستوطنة اللذين واصلوا السكن في المستوطنة لسنوات طويلة حتى انتقلا إلى منزلهما في مستوطنة راعوت، ولكن امتزجت ذكرى زواجهما بمأساة حقيقية، ففي هذا اليوم أصيب الأخ الأصغر ليعلون بشدة من جراء حادثة طريق أقعدته طيلة حياته فوق كرسي متحرك. وقد أنجب موشيه يعلون ثلاثة أطفال هم إمري، إيشجار، إيشبال. ومثل أغلب أسر الضباط الدائمين، فقد عانت أسرته من غياب الدائم.. وعندما تريد يعلون في الموافقة على منصب قائد لواء الضفة وغزة في بداية عام ١٩٩٢، أجرى حواراً مع عمانوئيل روزين في صحيفة معاريف قال فيه "لقد وصلت إلى هذا المنصب بعد فترة طويلة من المناصب الضئيلة دفعت أسرتي مقابلها ثمناً فادحاً، وذلك عندما أصبحت العميلة الأسرية يتم فقط عبر الهاتف وليسبت علاقة طبيعية بين رجل وامراته أو أب وأطفاله الثلاثة. وأعتقد أنه من الأجدر بعد تلك الفترة من المناصب أن أحصل على راحة ثلاثيني".

♦ لا نفعل ما فيه الكفاية من أجل إيضاح موقفنا :

أنهى يعلون دورة تدريب الضباط بامتياز وبعد ذلك عاد إلى الخدمة الدائمة في الكتيبة ٥٠، وعمل كقائد فرقة وقائد سرية مساعدة، ثم أصبحت وظيفته القيادية هي قائد المظليين.. وقد صدق على هذا التعيين اللواء أمنون ليفكين شاحاك (وهو الرجل الذي ترك أثراً على مسيرة يعلون في الجيش مرتين متتاليتين) .. فقد كان يرى فيه ضابطاً قوياً ولماحاً. وقد قاد يعلون تلك السرية عام ١٩٧٨ في عملية

الليطاني. وبعد هذا، أخذ عطلة من الجيش وعاد إلى المستوطنة ليعمل في حظائر الماشية وجامعاً للقوة العاملة في المستوطنة. وفي تلك الأشهر، كان يؤدي دوره كأب حقيقي. وفي منتصف عام ١٩٧٩، توجه المقدم نحميا تماري وكان في هذا الوقت قائد سرية الهيئة العامة للأركان ليعلون واقترح عليه منصب قائد فرقة التدريب بالوحدة وكان هذا بعد أن عمل يعلون كقائد لوحدة المظليين. إن منصب قائد وحدة التدريب في سرية هيئة الأركان يهتم بتدريب الجنود الموجودين بالوحدة على جميع أنواع تدريبات سلاح المشاة وعمليات التفتيش الخاصة بالسلاح. وكانت كفاءته في الوحدة ستحدد مستقبله العسكري بعد ذلك. وقد قبل يعلون هذا المنصب وبعدها تم العهد إليه ببعض العمليات الخاصة.

المنصب التالي ليعلون في هيئة الأركان كان نائب قائد الوحدة، وكان عوزي ديان - والذي سيصبح بعد سنوات منافسه على منصب رئيس الأركان - هو القائد. وقبل مارس ١٩٨٤، تنافس ثلاثة ضباط على أحقية خلافته وكانوا د.ش. وعומר بارليف ويعلون. وقد فاز بارليف بالمنصب. وفي تلك الأثناء، أدرك يعلون ذلك الخبر وهو قائد على جنود الكتيبة ٨٩٠ مظلات. وقد تذكر أحد الضباط أن يعلون أخفى داخل قلبه خيبة أمل المريرة. وبعد أن أنهى فترة خدمته في قيادة الكتيبة ٨٩٠ تم تعيينه في منصب نائب قائد لواء المظلات والذي كان قائدها في ذلك الحين نحميا تماري. وفي عام ١٩٨٦، أصيب يعلون في صدام مع بعض (المخربين) على الحدود الشمالية، فقد اختبأ أحدهم في منطقة قريبة ثم أطلق النار عليه وأصابه في ركبته أما الضابط المرافق له فقد أطلق النيران على (المخرب) حتى أوداه قتيلاً. وقد استمرت عمليات التمشيط حتى عندما كان يعلون راقداً على الأرض، ثم استدعي يعلون طائراً مروحية مخبراً قائدها أن هناك مصاباً ولكنه لم يخبره أنه هو نفسه المصاب.. وقد انتهت عمليات التمشيط بقتل اثنين من المخربين الآخرين في حين تم علاج يعلون بواسطة طاقم المروحية. وبعد ذلك ظل في الجبس لبضعة أشهر. وبعد أن شفي من إصابته، سافر إلى إنجلترا لاستكمال دراسته في كلية الأركان والقادة في كيمبرلي، والتي أنهاها بأعلى الدرجات التي حصلت عليها فرقته.

لقد تعلم يعلون في دراسته كيف حارب البريطانيون مقاتلي الشوارع أو الإرهابيين. وقد تخصص فيما نطلق اليوم عليه في الدوائر الأمنية والسياسية الإسرائيلية "إحباط العمليات الإرهابية" أو سياسة التصفية الإسرائيلية.. وفي هذا الشأن يقول يعلون: "ليس المقصود مما نفعله هو القيام بعمليات تصفية،

إنما ما ينبغي قوله هو أننا نقوم بعمليات إحباط. وهذا يعطينا قدراً كبيراً من الشرعية لما نفعله. وأنا لست واثقاً من أننا نفعل ما فيه الكفاية لتوضيح وضعنا أمام العالم". وقد وصف يعلون عملية تصفية محمود أبو هنود وما أعقبها من تصعيد خطير في الأوضاع بأنه عبث.

♦ وأطلق النار عليه حتى يقتنع أنه مات :

وفي إنجلترا، قام شاحاك بزيارة يعلون وتحدث معه حول ضرورة موافقته على تولي منصب قائد سرية هيئة الأركان.. ولكن يعلون رفض ذلك العرض. ففي حساباته تذكر المهانة القاسية التي تعرض لها إثر خسارته المفجعة أمام بارليف أثناء المنافسة السابقة، فضلاً عن المناصب المتدنية التي كان يشغلها ومنها مناصب: رئيس كتيبة أو نائب قائد لواء في سلاح المظلات. إلا أن شاحاك تعنت. وفي مارس ١٩٨٧، أنهى عומר بارليف خدمته في سرية الأركان. وخلال شغله للمنصب تعرضت الوحدة لأقصى أزماتها من الناحية العملية من جراء العديد من المعطيات الموضوعية الخاطئة أو نتيجة قيادة بارليف الخاطئة. وقد اقتنع يعلون بهذا ووافق على قبول المنصب.

يمكن اعتبار فترة تولي يعلون منصب قائد تلك السرية بأنها ممتازة وحقت العديد من الإنجازات العملية بشكل خاص. كما أن أسلوب قيادته كان من أفضل أساليب القيادة في تاريخ الجيش الإسرائيلي، فقد أخلص في عمله حتى أن العديد من قادته لا يزالون يتذكرون أيام عمله التي كانت تصل إلى عشرين ساعة يومياً. لقد كان يعلون مديراً ممتازاً، وفي نفس الوقت يغطي على زملائه، فقد كان رجلاً لماحاً، مُنصت حتى النهاية، مُدققاً في كل الأمور، عادلاً ونزيهاً، لديه طابع المبادرة ولا يخشى من أن يُعرب أحد عن رأيه في أي وقت أمام أي شخص. وهو ضابط يمكن أن توليه كل ثقتك وتلقي على مسامحه أي فكرة.

إلا أن أحد قادته كان يقول: "أنه على الرغم من أن يعلون يستمع دائماً إلى الآخرين، إلا أنه يُصبر في أغلب الأحيان على رأيه ويتحدث فقط عن الأمور الواقعية". إن ذلك الضابط يتحدث عن أذن واحدة ليعلون تعتبر ضعيفة للغاية حتى أنه يقول كثيراً: "عُذراً لم أسمعك جيداً". إن أسلوب حديث يعلون هادئ وبطيء للغاية ويمكن أن تميز من خلاله متى يثور الحليم؛ إنه يخلع نظارته ويمسح زاويتا عيناه بمنديل ثم يمسح نظارته بذلك المنديل.

وخلال فترة ولاية يعلون كقائد للوحدة، وقعت حادثة تدريب انتهت بوفاة أحد المحاربين وهو نحميا إقرايم من مستوطنة نفياتيم بالنقب في فبراير ١٩٨٨ وذلك بعد تغيبه عن الوحدة. وقد تم العثور على جثته على

بعد ٤ كم من الوحدة. وفي ذلك الوقت، كانت تلك الحوادث غير مسموح للجمهور بمعرفتها. ولكن لم يجد المحققون في الحادثة ما يستوجب إنزال العقاب على يعلون. أحد الضباط الذي عمل تحت قيادته يقول: "إن هناك مشكلة لدى يعلون وهي أنه طلب منه الدخول في صراعات مع قادة من أجل بعض المناصب التي لا يرغب فيها". ونفس ذلك الضابط يعرف يعلون عن قرب. وهو يقسم أنه لم يره يُعنف أي ضابط أو يصرخ في وجهه أو يدخل في مواجهة معه. لقد تحدث عن قائد سرية سأمه يعلون للغاية، ولكنه تجاهله. وبعد حوالي ثلاثة أعوام، عندما أصبح يعلون قائد لواء الضفة وغزة تلقى شكوى من أن هناك ضابطاً ما لم يستجب للأوامر، وكان هذا الضابط من الدروز. وفي تلك الفترة، كان قادة دوفدفان يطلقون النيران على الفلسطينيين وكان رأي يعلون: "إننا لسنا على ما يُرام".

وتحت قيادة يعلون قامت قوات الفرقة - بواسطة وسائل الإعلام الغربية - بتصفية خليل الوزير في تونس أو ما يُطلق العرب عليه أبو جهاد. ووفقاً لشهادة أم جهاد وابنتها اللتين مكثتا في المنزل وقت الحادث وكانتا شاهدين عليه فقد أطلق النار عليه أربعة أفراد. وبعد هذا دخل شخص ما إلى المنزل وكما يبدو فإنه يحمل رتبة عسكرية عالية وصعد الدرج ووقف فوق جثة أبو جهاد ولكنه لم يراه.. ثم سأل أحدهم بالعبرية وكما يبدو كانت "أين هو؟".. وعندئذ، قال الضابط الذي أطلق النيران على أبو جهاد إنه يرقد أسفل قدميه. الضابط الإسرائيلي رفيع المستوى انحنى ورأى أبو جهاد يرقد على بطنه ميتاً فقلبه بقدمه وأطلق النار على رأسه حتى يقتنع تمام الاقتناع أنه لقي مصرعه.

وفي أبريل عام ٢٠٠١، كتب الصحفي روبرت بيسك في الصحيفة البريطانية "اندبندنت" أن جهاد الوزير أحد أبناء أبو جهاد، والذي كان في شيكاغو أثناء مقتل أبيه حيث يستكمل تعليمه، كان مُقتنعاً أن من أطلق الرصاص النهائية على أبو جهاد كان ضابط مخابرات يحمل اسم يعلون.

♦ التسوية مع الفلسطينيين لن تؤدي لوقف الصراع :

وبعد أن أنهى قيادته لسرية هيئة الأركان بامتياز نادر، قام يعلون بجولة في سلاح المدرعات وأكمل بكالوريوس العلوم السياسية بجامعة حيفا. وفي فبراير ١٩٩٠، تم تعيينه قائداً للواء المظلات. وفي يناير ١٩٩٢، تم تعيينه قائداً لقوات الجيش الإسرائيلي في الضفة وغزة وتمت ترقيته لدرجة عميد. وقد فضل يعلون في البداية عدم قبول ذلك المنصب الكئيب والذي يوضح مدى نكران القادة

لجميله، لأن فرص قيامه بكامل مهامه ضئيلة للغاية. ولكن جدول أعمال الجيش الإسرائيلي تغير ولم يخرج يعلون خاسراً من ذلك التعيين. إن يعلون يبدو في زيه العسكري كموظف ولكنه ضابط مشاة خبير ومُحَنَك.

وأثناء عمله كقائد لواء الضفة الغربية وغزة، غيّر من أساليب العمليات وقام بثورة في العمليات العسكرية بالضفة، فقد أدخل أساليب قتال متطورة في القطاع الشمالي منها على سبيل المثال: كيفية مواجهة المروحيات وعمليات التنسيق المتطورة بين الجيش والشاباك. وأثناء توليه منصب قائد قوات الضفة وغزة، انخفض عدد المطلوبين للتصفية بشكل ملحوظ، فإما تم تصفيتهم أو أنهم سلموا أنفسهم. ومن هذا الجانب، فقد نجح يعلون بشدة.

وفي النصف الأول من عام ١٩٩٢، هبط عدد المطلوبين إلى الثلث وخلال فترة توليه أصبحت آمال المطلوبين هي البقاء على قيد الحياة. والفضل يعود أيضاً لوحدة دوفدافان ولحرس الحدود وقوات الاحتياط التابعة للسرية ١٣ وبعض القوات الأخرى.

وفي منتصف أغسطس عام ١٩٩٤، تم تعيين يعلون قائداً على أكبر قواعد التدريب في الجيش الإسرائيلي. وقد ارتبط اسم تلك الوحدة دائماً بالكوارث (القتلى وفشل العمليات الموكلة... إلخ). وكان التعيين شيئاً مُدهشاً، ويبدو أنه أقل من إمكانيات يعلون. ومن المحتمل أن يكون إيهود باراك رئيس الأركان في ذلك الحين قد أراد أن يضمن أن ولايته لن تشهد كوارث أخرى في حوادث التدريب. أما رئيس الأركان ليفكين شاحاك فقد رقى يعلون إلى رئيس شعبة المخابرات بالجيش الإسرائيلي (أمان). إن تعيين عميد جيش من خارج إدارة المخابرات ليصبح رئيسها هو أمر نادر بشدة. لقد قلل يعلون من الأحاديث الصحفية، ولكنه أسهب في الأقوال التي تصدر الصحف. ويبدو أنه في فترة ولايته كرئيس للأركان سيكون سعيداً من الناحية الإعلامية والسياسية.

وفي مارس عام ٢٠٠٠، لقب يعلون السلطة الفلسطينية بأنها عصابة من القتل. وفي مايو ٢٠٠١، قال أن الاتفاق مع الفلسطينيين لن يؤدي إلى هدنة أو نهاية النزاع الدامي، لأن أي اتفاق - إن تم توقيعه - سيتم تفسيره على أنه هدنة مؤقتة فقط. وتبرز في هذا السياق تقديراته، وهو رئيس لشعبة المخابرات في مايو ١٩٩٦، بأن حُكّام إيران يأملون أن يصعد الليكود اليميني بزعامة نتانياهو للحكم. وفي ذلك الوقت

هاجم قادة اليمين يعلون بأنه يحاول مساعدة بيريز على الفوز في الانتخابات. وفي نهاية عمله كرئيس لشعبة المخابرات، أراد يعلون العمل كقائد للجبهة الشمالية، إلا أنه حصل بدلاً منه على منصب قائد المنطقة الوسطى تحت إشراف شاؤول موفاز رئيس الأركان الحالي.

لقد أعرب يعلون عن فقدانه لثقتته في عرفات في عام ١٩٩٩ مُحدداً مجالات المواجهة المتوقعة. وعندما نشبت المواجهات الأخيرة في سبتمبر ٢٦٠٠ كان الجيش الإسرائيلي على أتم استعداد. لقد خلف يعلون قائده القديم عوزي ديان في منصب نائب رئيس الأركان، وبهذا فقد ركز جميع جهود الجيش الإسرائيلي للحرب ضد انتفاضة الأقصى وما تشتمل عليه من عمليات الإحباط المركزة من خلال التنسيق المخابراتي والعلميات بين الأفرع المختلفة منها الشاباك والسلاح الجوي. وفي سبتمبر ٢٠٠١، كتب عوزي محانيمي الصحفي بمجلة "صنداي تايمز" أن الفلسطينيين أعدوا قائمة تصفية خاصة بهم كانتقام على اغتيال أبو علي مصطفى زعيم الجبهة الشعبية.. وكان على رأس قائمة المطلوبين شاؤول موفاز رئيس الأركان وموشي يعلون نائب رئيس الأركان وأفي ديختار رئيس جهاز الأمن العام. وأضافت المجلة أن يعلون هو المخطط الرئيسي لعملية الهجوم بالآباتشي على مكتب أبو علي مصطفى بواسطة شعاع ليزر موجه إلى نافذة المكتب من الأرض.

إن السلطة الفلسطينية لا تعتبر الجهة الوحيدة التي تخاف من يعلون على قاداتها، إنما نجد أيضاً أن شيمون بيريز قد عبر عن خشيته من اهتمام يعلون بمسألة موت عرفات. ويتمثل حل يعلون للانتفاضة الحالية في إيجاد حاجز إسرائيلي أمني وسياسي واقتصادي وإعلامي قوي لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال التفاوض تحت النيران. ولهذا فإن يعلون يمتد عرفتات بشدة ويراه كاذباً ومُخادعاً وغوغائياً وشخصاً لا يمكن الاتفاق معه على الإطلاق. إن يعلون مُقتنع أنه يتوجب إنهاء قمع الانتفاضة الحالية بشكل يجعل العرب يدركون جيداً أن العنف والإرهاب لن يُخضعاً أو يلويأ ذراع إسرائيل. ومن جانبه، فإن المواجهات الحالية مع الفلسطينيين تعادل في أهميتها بالضبط - من وجهة النظر الإسرائيلية - حرب استقلال دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.



عملية السور الواقى من منظور عسكري

أحمد إبراهيم محمود

تعتبر عملية السور الواقى التي تنفذها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الإسرائيلي في الضفة الغربية بمثابة العملية الأكبر حجماً والأكثر كثافة من نوعها، سواء من حيث حجم القوات الإسرائيلية التي شاركت فيها أو من حيث مساحة منطقة العمليات العسكرية، والتي شملت الضفة الغربية بأكملها، علاوة على إمكانية أن تمتد العملية إلى قطاع غزة أيضاً، أو من حيث الخسائر المترتبة على هذه العملية، ولاسيما على الجانب الفلسطيني، وبالذات من حيث الخسائر في البنية الأساسية الفلسطينية.

♦ التوقيت والأهداف :

لم يكن اندلاع الهجمات الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني مفاجئاً على الإطلاق، بل كان واضحاً منذ فترة ما قبل انعقاد القمة العربية أن حكومة الحرب الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون تنتظر انتهاء أعمال القمة العربية وانقضاء الأعياد اليهودية لبدء حملة عسكرية شرسة ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، بل أن الكتاب والمعلقين ظلوا يناقشون تفاصيل هذه الخطة قبل بدء تنفيذها بفترة طويلة .

وفي الوقت نفسه، فإن احتلال الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية عقب انتهاء أعمال القمة العربية بيوم واحد، كان بمثابة رسالة موجهة إلى العرب جميعاً، مفادها أن إسرائيل لا تكتفئ بالقمة العربية، ولا بالقرارات الصادرة عنها، ولا بمبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة . وقد دأبت الحكومات الإسرائيلية على الاستخفاف بقرارات القمم العربية، وظلت تحرص دائماً على القيام بتصعيد عسكري فور انتهاء

أعمالها . وبالتالي، فإن هذه العملية لم تكن مرتبطة فقط بهجوم ناتانيا، وإنما استغللتها حكومة شارون فقط باعتبارها الذريعة المباشرة للهجوم على الشعب الفلسطيني، في حين أن الخطة الإسرائيلية ذاتها كانت موضوعة قبل فترة طويلة، وتقوم على إعادة احتلال الضفة الغربية والقضاء على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، أو على الأقل عزله، ودفع السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الاستسلام، وإجبارها على الجلوس على مائدة المفاوضات، والرضوخ للشروط والإملاءات التي تفرضها عليها حكومة شارون.

وعلى الرغم من محاولة الحكومة الإسرائيلية ربط عملية احتلالها للضفة الغربية بعملية ناتانيا، فإن كافة المؤشرات تدل على أن هذه العملية عبارة عن خطة قديمة كانت موجودة في ذهن شارون منذ وصوله إلى الحكم، حيث تشير تصريحات منشورة له إلى أنه كان يخطط منذ فترة طويلة لإعادة احتلال الضفة الغربية، ولكنه كان ينتظر التوقيت المناسب. ففي رد على الاتهامات التي وجهها المتطرفون له بالتقصير، وبأنه كان يجب عليه أن يقوم بعملية اقتحام مدن الضفة الغربية منذ بداية حكمه، أكد شارون على هذه الاتهامات بأن سياسته تقوم على أن يجعل "العالم يعتاد تدريجياً" على العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. وأشار إلى أن العالم اهتز عندما دخلت القوات الإسرائيلية مسافة ٣٠٠ متر في أراضى المنطقة (أ) في بداية حكمه، ولكن العالم الآن أصبح أكثر تكيفاً مع عملية

الاقتحام الإسرائيلي واسعة النطاق للأراضي الفلسطينية .

وتعتبر العملية العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني شكلاً من أشكال إرهاب الدولة المجنون والمتعطري، والذي لا يكثر بأى قوانين أو مبادئ، مستفيداً في ذلك من التحيز الأمريكي السافر والأعمى للموقف الإسرائيلي . وتحاول حكومة شارون تغليف عملياتها العسكرية بعدد من المنطقات الاستراتيجية، من خلال التلويح بأن هذه العملية تهدف فقط إلى الضغط بعنف على السلطة الوطنية الفلسطينية، من أجل وقف ما تسميه بـ "الإرهاب الفلسطيني"، دون محاولة الربط بين المقاومة الفلسطينية وبين استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أو مواصلة الممارسات الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات .

ووفقاً لتقارير الصحافة الإسرائيلية وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين، فإن العملية العسكرية الإسرائيلية الراهنة تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية : أولها، محاولة وقف عمليات المقاومة الفلسطينية التي أحدثت أثراً هائلاً على المجتمع الإسرائيلي، ووضعت شارون في مأزق بالغ الخطورة. ثانيها، يطمح إلى تصعيد المواجهة العسكرية مع الفلسطينيين إلى مستوى بالغ العنف والحدة بصورة تضطر السلطة الوطنية الفلسطينية إلى البحث عن تسوية من خلال المفاوضات، حسب التصور الإسرائيلي . وثالثها، يتمثل في الاعتقاد بأن هذا المستوى العنيف من المواجهة الإسرائيلية - الفلسطينية سوف يشجع المجتمع الدولي على التدخل للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية، لإقناعها بالقيام بأي شئ من أجل إنهاء العملية العسكرية الإسرائيلية.

وتنبثق من هذه الأهداف المجنونة أيضاً مجموعة أخرى من الأهداف، يأتي في مقدمتها أيضاً أن الحكومة الإسرائيلية تحاول تدمير مكانة وصورة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من خلال إذلاله وإهانته، كما تسعى أيضاً إلى إبعاده وطرده، أو على الأقل الضغط عليه، حتى يضطر إلى الهرب من تلقاء نفسه، خوفاً على سلامته الشخصية.

♦ مراحل العملية :

في إطار هذه الأهداف، فإن الخطة العسكرية الإسرائيلية تقوم على احتلال المدن الفلسطينية بشكل متدرج، بحيث يكون هذا الاحتلال مُصمماً للبقاء لفترة طويلة . ولهذا الغرض، فإن العملية العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني تقوم على

مرحلتين رئيسيتين هما :

المرحلة الأولى، وتقوم على احتلال مدن فلسطينية رئيسية، وفي مقدمتها رام الله العاصمة المؤقتة لفلسطين، وبيت لحم وبيت جالا، وعزل الرئيس الفلسطيني، وتقويض بنية السلطة الوطنية الفلسطينية، والقبض على المطلوبين الفلسطينيين، والبحث عن الأسلحة والمعدات القتالية، والتفتيش من بيت إلى بيت للقبض على المطلوبين . ونظراً لأن التقييم الإسرائيلي يقوم على أن عمليات الاعتقال الإسرائيلية السابقة لم تكن كافية، فإن العملية الحالية مخططة للتنفيذ على مدى زمني طويل نسبياً.

ويتمثل أهم ما انطوت عليه المرحلة الأولى في المقاومة الأسطورية الباسلة التي قام بها الفلسطينيون المدافعون عن مخيم جنين . فقد اتبعت إسرائيل ما يُعرف بـ (سياسة الأرض المحروقة) في محاولة منها لإنهاء المقاومة وإخضاع الإرادة الفلسطينية، وانعكس ذلك في أن القوات الإسرائيلية تلقت أوامر باقتحام مخيم جنين، حتى لو اضطرت إلى تدميره بالكامل على رؤوس من فيه . وقد دفعت المقاومة الفلسطينية الباسلة رئيس الأركان الإسرائيلي شاؤول موفاز إلى القيام بتغيير قائد القوات التي تحاصر المخيم مرتين بعد فشلها في اقتحامه لبضعة أيام، وتولى موفاز في بعض الفترات بنفسه قيادة معركة المخيم، وأشرف على عمليات القصف الجوي والمدفعي الهائلة التي قامت بها القوات الإسرائيلية ضد المخيم، ثم بدأت الجرافات بعد ذلك في تدمير منازل المخيم بصورة شاملة ومنظمة، على من فيها، من أجل تسوية هذا المخيم بالكامل.

وقد أعلن شارون بالفعل انتهاء المرحلة الأولى من العملية في ٢١ أبريل ٢٠٠٢، وبدأت القوات الإسرائيلية انسحاباً محدوداً من بعض المدن الفلسطينية، ولكن شارون أكد أن هذا الانسحاب لا يعني أن العملية توقفت، بل جرى فقط تغيير أسلوبها وقواعدها، وأنها سوف تستمر حتى يتم القضاء على ما أسماه بـ (البنى التحتية للإرهاب الفلسطيني) .

وحسب تقدير الجيش الإسرائيلي، فإن خسائر الجانب الإسرائيلي في المرحلة الأولى تمثلت في مقتل ٢٩ جندياً و٢٧ مدنياً، وإصابة ١٥٧ جريحاً في صفوف الجيش والشرطة و١٩٢ مدنياً، في حين بلغت الخسائر المالية ١١٢ مليون دولار . وتشمل هذه الأرقام ضحايا العمليات العسكرية والهجمات الفلسطينية داخل إسرائيل وعلى المستوطنات الإسرائيلية معاً .

أما بالنسبة للخسائر على الجانب الفلسطيني، فقد

حرصت التقديرات الأمنية الإسرائيلية على التقليل من الخسائر البشرية والمادية الفلسطينية بشكل حاد، حيث تقتصر هذه التقديرات على القول أن هناك ٢١٦ فلسطينياً قد قتلوا أثناء العملية، في حين أن التقديرات الفلسطينية الأولية ذكرت أن ٦١٦ فلسطينياً قد قتلوا خلال العملية. وتذهب التقديرات الإسرائيلية إلى أن ١٥ شخصاً فقط يعتبرون من رجال المقاومة المطلوبين للمحاكمة في إسرائيل، في حين جرح حوالي ٤٠٠ شخص، وتجاهلت التقديرات الإسرائيلية ذكر عدد الأطفال والنساء والمسنين، واعتقال ٤٢٥٨ فلسطينياً، في حين تقدر الخسائر المالية بالنسبة للجانب الفلسطيني بمئات ملايين الدولارات.

أما المرحلة الثانية، فهي تتضمن تصعيداً أكبر للعملية العسكرية الإسرائيلية. فإذا لم تخلق المرحلة الأولى الأثر السياسي المطلوب من وجهة النظر الإسرائيلية، فإنها تعتزم احتلال المزيد من المدن الفلسطينية، مع محاصرة المدن والقرى الفلسطينية التي لا يعتزم الجيش الإسرائيلي اقتحامها، ومنع حركة السكان الفلسطينيين على المحاور، وتضييق كافة مجالات الانتقال والعمل عليهم.

وقد تضاربت التقديرات بشأن الأهداف المحتملة للمرحلة الثانية من عملية السور الواقي التي تقوم بها القوات الإسرائيلية، نظراً لأن الحكومة الإسرائيلية لم تعلن صراحة عن أهدافها لكل مرحلة. وأشارت بعض التقديرات إلى أن هدف المرحلة الثانية هو تصفية الرئيس عرفات واستكمال تقويض بنية السلطة الوطنية الفلسطينية. وكان هناك ما يشبه الإجماع على أن المرحلة الثانية سوف تشمل بالضرورة اجتياح قطاع غزة من جانب القوات الإسرائيلية، وهي مسألة جرى تأجيلها من جانب تلك القوات، لأن من المتوقع أن تكون المقاومة الفلسطينية في غزة أكثر ضراوة وعنفاً وحدة عما كانت عليه في الضفة الغربية، نظراً للكثافة السكانية العالية في غزة، والطبيعة الجغرافية للقطاع، علاوة على ضيق المخيمات والمناطق السكانية، والتي سوف تعيق، بالضرورة، حركة القوات الإسرائيلية.

ومن ناحية أخرى، سعت الخطة العسكرية الإسرائيلية إلى خلق حالة من الفراغ في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث تقوم هذه الخطة على أن الجيش الإسرائيلي سوف يستمر في احتلال الضفة الغربية لفترة طويلة من الوقت، إلا أنه ليس مطروحاً قيام تلك القوات بإعادة الحكم العسكري الإسرائيلي إلى المدن الفلسطينية، رغم أنها قامت بتقويض بنية السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها، أي أن الخطة

العسكرية الإسرائيلية تقوم على محاولة خلق حالة من الفوضى وغياب النظام العام في مناطق السلطة الفلسطينية، بما يتسبب في المزيد من الضعف الهيكلي للسلطة الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، فقد ترددت أثناء العملية تقارير في الصحافة الإسرائيلية بشأن إمكانية قيام إسرائيل باستغلال فرصة العمليات العسكرية من أجل تنفيذ عملية طرد واسعة للفلسطينيين من الضفة الغربية (الترانسفير). فمن المعروف أن مسألة الترانسفير تعتبر مكوناً بالغ الأهمية في الفكر السياسي لشارون، بكل ما فيه من عنصرية وتطرف وكراهية للعرب عموماً، والفلسطينيين خصوصاً. وقد باتت هذه المسألة مطروحة بقوة في الوقت الحالي في الأوساط الحزبية والإعلامية الإسرائيلية، ولاسيما من حزب موليديت والأحزاب الدينية المتطرفة.

وعلى الرغم من أن المواقف الرسمية الإسرائيلية تشير إلى عدم وجود أي خطط بشأن الترانسفير، فإن هناك في المقابل تشديداً قوياً على هذه المسألة في الأوساط السياسية غير الحكومية في إسرائيل، وذلك للخلاص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين. ويحاول حزب موليديت المتطرف تجميل أفكاره العنصرية بشأن طرد الفلسطينيين من خلال طرح ما يسميه بـ "الترانسفير الطوعي"، أي قيام السكان المعنيين بالخروج طوعاً من تلقاء أنفسهم، كما يطرحون أيضاً فكرة "الترانسفير بالموافقة"، والتي تقوم على محاولة الاتفاق مع الدول الأخرى المجاورة على عملية سلمية لتبادل السكان.

♦ النتائج والتداعيات :

أفرزت هذه الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية العديد من التداعيات والانعكاسات، فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً، فمن حيث نتائج المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية، فإن هذه الحرب لم تؤد قط إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني، أو إضعاف سلطته الوطنية، أو تقويض الرموز الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها الرئيس عرفات. كما أنه من غير المتوقع أن تغلج إسرائيل في خلق سلطة فلسطينية عميلة لاعتبارات عديدة للغاية لا مجال للخوض فيها. أضف إلى ذلك، أن عمليات الاحتلال، وما رافقها من جرائم وحشية، قد عمقت الكراهية والرغبة في الانتقام لدى الفلسطينيين، وأدت إلى تأجيج الرغبة لدى آلاف الشباب الفلسطيني للانضمام إلى قوافل الراغبين في القيام بعمليات انتحارية يائسة.

وحتى على صعيد المواجهة العسكرية، فإنه على الرغم من أن القوات الإسرائيلية استطاعت أن تجتاح

الأراضي الفلسطينية بسهولة، إلا أنها لم تستطع الحفاظ عليها لفترة طويلة من الوقت، ليس فقط بسبب الضغوط الخارجية، ولكن بسبب صمود الشعب الفلسطيني وبسالته، ولا سيما أن طول فترة الاحتلال سوف يساعد الشعب الفلسطيني على تنظيم نفسه، وبدء حرب استنزاف ممتدة وطويلة المدى ضد القوات الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن القوات الإسرائيلية واجهت مقاومة فلسطينية بأسلة في مخيم جنين ومدن نابلس ورام الله والخليل والبيرة وبيت لحم وبيت جالا، إلا أن المتوقع أن تزداد المقاومة بعنف مع تركز القوات الإسرائيلية في مواقع محددة، وبعد أن تستكمل تلك القوات احتلالها للمدن الفلسطينية، وسوف تبدأ حرب استنزاف حقيقية سوف تجعل الجيش الإسرائيلي يندم على دخول تلك المناطق مجدداً.

وقد بدت هذه النتيجة واضحة ليس فقط في مواقف الفلسطينيين، ولكن أيضاً في المداولات التي جرت بشأن العملية داخل الحكومة الإسرائيلية، حيث شاعت حالة من الخلاف الحاد في وجهات النظر بشأن التقييم السياسي والاستراتيجي لهذه العملية، في حين أن الصحافة الإسرائيلية تحدثت بوضوح وجراحة عن أن هذه العملية كانت فاشلة. ويقوم هذا التحليل على أن عملية السور الواقية نجحت في إلحاق ضربات موجعة ضد الجماعات المقاومة الفلسطينية، ولكنها لم تكن قاضية، وأن ١٥ في المائة فقط من الفلسطينيين المطلوبين في إسرائيل قد قتلوا أو اعتقلوا من جانب القوات الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، فإن العملية أدت إلى ارتفاع شعبية الرئيس عرفات بصورة هائلة، وأصبح بمثابة زعيم أسطوري، ليس فقط في فلسطين، ولكن أيضاً في العالم العربي ككل، وعلى الصعيد العالمي بأسره. وفي الوقت نفسه، فإن الضربة القاضية التي تعرضت لها السلطة الوطنية الفلسطينية قد أضعفتها بصورة يتعذر معها مستقبلاً مطالبة هذه السلطة بمكافحة الإرهاب، كما أن العملية زادت من الكراهية لإسرائيل في العالم

العربي، وأدت إلى أن أصبحت القضية الفلسطينية في صدارة الاهتمام الإعلامي والشعبي والسياسي في الدول العربية.

ومن ناحية أخرى، فقد أثار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية ردود فعل عنيفة في العديد من وسائل الإعلام العالمية، ولدى قطاعات واسعة من الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا، إلا أن هذه الردود لم تفلح قط في موازنة التحيز الأمريكي الصارخ للموقف الإسرائيلي، والذي كان بمثابة ضوء أخضر لحكومة شارون من أجل السير قدماً في سياستها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، ولم تكن هناك ضغوط حقيقية على الحكومة الإسرائيلية لوقف احتلالها الدموي للأراضي الفلسطينية. أضف إلى ذلك، إن الضغوط الدولية المحدودة التي تعرضت لها حكومة شارون كانت تنصب في الأساس على فكرة أن العملية العسكرية الإسرائيلية لن تكون فاعلة في تحقيق السلام، وأنها سوف تستثير قدراً أكبر من المقاومة من الشعب الفلسطيني، وكان الغريب في الكثير من الحالات أن محللين غربيين كانوا متفهمين لدوافع العملية العسكرية الإسرائيلية، وكانوا يجدون مبرراً لحكومة شارون وراء هذه العملية، ولكنهم فقط كانوا في أفضل الأحوال يختلفون معها في أنها لن تكون فعالة في تحقيق التسوية، وهو ما يعكس نجاح القوى الصهيونية في ترويج المغالطات الإسرائيلية في وسائل الإعلام العالمية.

ومن ناحية أخرى، فقد شوهت هذه العملية صورة إسرائيل على الساحة الدولية، حيث دانت منظمات حقوق الإنسان الدولية وحشية القوات الإسرائيلية ضد الشعب الإسرائيلي، ووصفتها منظمة العفو الدولية بأنها تهدف فقط إلى إنزال عقوبة جماعية على الفلسطينيين جميعاً. وأكدت على أن تصرفات الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ليس لها ما يبررها عسكرياً، وتشكل خرقاً وانتهاكاً لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

الأبعاد السياسية للاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية

علاء سالم

التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإخراج زعيمها ياسر عرفات من لبنان.

وبعد عشرين عاماً من هذا التطور غير المسبوق في التفاعلات العربية - الإسرائيلية والذي قاد لدخول القوات الإسرائيلية لأول عاصمة عربية، تبنت قمة بيروت العربية في مارس ٢٠٠٢ مشروع سلام سعودي آخر عُرف باسم "مبادرة الأمير عبد الله" كأساس للحل السلمي والتسوية مع إسرائيل وبضغوط أمريكية كبيرة. وبعد يوم واحد من انتهاء القمة العربية، أقدم شارون - والذي أصبح رئيساً للوزراء - على تنفيذ عملية اجتياح شاملة لمناطق السلطة الفلسطينية بالمنطقتين (أ و ب) مُستغلاً حادثة الهجوم الاستشهادي الذي وقع في مدينة ناتانيا الساحلية وكان الأعنف ضمن سلسلة الهجمات الفلسطينية. و "الإرهاب الفلسطيني" الذي كان الذريعة الرئيسية في الاجتياح الأول كان هو نفسه المبرر الأساسي للاجتياح الثاني. وفي كلتا الحالتين، كانت خطط الاجتياح مُعدة سلفاً في انتظار الذرائع التي تميزت بها السياسة الإسرائيلية على الدوام.

وعلى عكس الأهداف التي أحاطت بالاجتياح الأول، فإن مثيلتها في الثاني تكمن ليس فقط في تدمير بنية السلطة الفلسطينية بوصفها بنية إرهابية وفقاً للمنظور الإسرائيلي، بل والأهم إنهاء كافة أشكال المقاومة والمعارضة الفلسطينية لإسرائيل داخل الضفة والقطاع من ناحية، وإنهاء مسار أوصلو التفاوضي وما نجم عنه من تحولات في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية على مدار السنوات الماضية من ناحية أخرى.

ويُضاعف من حدة الموقف الحالي أن البيئة الدولية،

يبدو أن مقولة أن التاريخ لا يعود بأحداثه مرة أخرى، سقطت مؤخراً ضمن جملة المقولات الرئيسية التي تداعت من قبل بعد التحولات الراديكالية في المزاج العام تجاه قضية التسوية داخل المجتمع الإسرائيلي. وهي المقولات التي كان يُراهن ليس فقط على استمراريتها كأنماط حاكمة للتفاعلات الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط بعد تدشين حقبة التسوية، بل وأيضاً على صعوبة تجاوزها أياً كانت التحديات التي تتعرض لها. ولذا، يكاد المرء يندهش من هذا التماثل بين ما حدث بالأمس القريب ويحدث اليوم، على الرغم من بُعد المسافة الزمنية التي تفصل بينهما وبنفوس الشخوص أيضاً.

ومن ثم، تصبح عملية استعادة الذاكرة التاريخية هنا لها مدلولاتها الإستراتيجية تجاه استقراء المستقبل، والعمل على مواجهة تداعيات ما يحدث حالياً من تطورات مُتسارعة إن كانت هناك رغبة عربية حقيقية في التخلي عن نهج الاستكانة ومهادنة الواقع عبر سياسة التوسل للآخر التي باتت غير ذي جدوى، والإقدام على الفعل والتخلي بشجاعة هذا النهج بقليل من التضحيات التي لا بد منها إن أجلاً أو عاجلاً.

ففي عام ١٩٨٢، تبنت قمة فاس العربية مشروع السلام السعودي الذي عُرف آنذاك باسم "مبادرة الملك فهد" (الذي كان ولياً لعهد السعودية آنذاك) كأساس للحل الشامل بالمنطقة. وبعدها بعدة أشهر قليلة، استغل أريئيل شارون - حينما كان وزيراً للدفاع في حكومة مناحيم بييجين الثانية - حادثة محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي بلندن في نهاية شهر مايو ١٩٨٢ لاجتياح لبنان في بداية الشهر التالي مباشرة، وتنفيذ عملية "سلام الجليل" التي استهدفت البنية

وتحديداً الأمريكية، تكاد تكون مُتقاربة ومُتشابهة حال المقارنة بين المشهدين. غير أن الأخطر في هذا السياق أن شارون ليست لديه الرغبة في استكمال ما عجز عنه عام ١٩٨٢ فحسب، بل وأيضاً البدء في عملية ترحيل إجابري وجماعي "ترانسفير" لقطاعات أكبر من الشعب الفلسطيني لدول الجوار العربي المحيطة بإسرائيل لكي يتخلص من التحديات الأمنية التي تمثلها تلك القطاعات، بالإضافة إلى إزالة الهواجس الديمغرافية المحيطة بالصراع الصامت بين الجانبين.

١ - الأبعاد الحاكمة للمشهد السياسي الحالي :

يتسم المشهد السياسي الناجم عن قرار شارون باجتياح أراضي السلطة الفلسطينية بالعديد من السمات الحاكمة، التي تبرز المعضلة التي تواجهها مُعادلة التسوية بشقيها الآني والمستقبلي، والتي يمكن بلورتها في:

أولاً، أن شارون ما كان له أن يُقدم على إعلان الحرب الشاملة على الفلسطينيين من دون ضوء أخضر من الإدارة الأمريكية، التي تبلورت لديها قناعة راسخة بالإحاح وضرورة فك الارتباط المتزايد بين الملف الفلسطيني بكافة تعقيداته، وبقية الملفات الساخنة الأخرى بالمنطقة وفي مقدمتها الملف العراقي. بما يحمله هذا التوجّه في طياته من استخلاص نتيجة في غاية الخطورة.. وهي أن نجح شارون في مُخططه لترويض الملف الفلسطيني برُمته وتخليص الإدارة الأمريكية من عبء التعامل معه، سوف يتيح لها تالياً فرصة المضي قدماً في تنفيذ مخططاتها داخل منطقة الشرق الأوسط دون أدنى تقدير للمواقف والمصالح العربية حتى على المستوى الرسمي. وفي مقدمة تلك المخططات البدء بالتعاون مع إسرائيل في إعادة هندسة الحدود الجيو-سياسية بالمنطقة بدءاً من العراق.

ولذا، فإن نجاح شارون في مهمة "مقاومة الإرهاب الفلسطيني" كما يزعم سوف يكون أحد المسوغات السياسية الكبيرة والهامة لتقديم نفسها كعراق لمقاومة ما تعتبره واشنطن بـ "الإرهابيين بالمنطقة" وإطلاق يده في التعامل العسكري المباشر معهم، بدءاً من حزب الله في لبنان وانتهاءً بدول مثل سوريا والعراق بل وحتى إيران.

ثانياً، أن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي تجاوز - بوصول شارون للسلطة - لعبة الجمع غير الصفري Non - Zero Sum game التي تسمح لكل طرف بتحقيق قدر ما من المكاسب الإستراتيجية وفقاً لقوته التساومية وما يحوزه من مقومات للقوة خارج طاولة المفاوضات.. إلى الصراع الحدي الذي لا يقبل القسمة على اثنين مطلقاً، ممثلاً في تفعيل لعبة الجمع الصفري Zero-Sum game، التي تعني بالتحليل النهائي "إما نحن.. أو هم".

فشارون بات على قناعة تامة بأن لا مستقبله السياسي فحسب، بل وأيضاً أطروحات اليمين بشقيها الديني والعلماني عن نمط العلاقة الإستراتيجية مع الجوار العربي هي على المحك الآن في الصراع الحالي مع الفلسطينيين.. والذين تبلورت لديهم قناعة مُماثلة بأن سقوط شارون لا يحمل في طياته مجرد سقوط شخص في حد ذاته، وإنما سقوط مشروع إسرائيل للهيمنة عليهم وعلى المنطقة بأسرها.

ثالثاً، تداعي الوهم العربي الزائف بضرورة الإبقاء على الأوضاع الراهنة على حالها من التهدة المصطنعة منعاً لوصول شخصية مثل رئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو للسلطة مُجدداً، والبدء في تقوية معسكر اليسار العمالي القادر من وجهة النظر العربية على الوصول لتسوية سياسية معهم. لكون المسألة تجاوزت هذا الوهم بكثير بسبب رسوخ ونجاح الدعاية الإسرائيلية التي روج لها من قبل إيهود باراك ومن بعده شارون بأن.. الجانب الفلسطيني ليس على استعداد حالياً لتسوية نهائية تنهي الصراع في قضيته المركزية مع إسرائيل، وأنهم رفضوا ما عرض عليهم في كامب ديفيد ٢٠٠٢ على الرغم من كونه كان يحمل تسوية تاريخية تنازلات غير مسبقة من جانب إسرائيل. وقد صدق الإسرائيليون والأمريكيون تلك الأكذوبة بالكامل ووضّعوا كل اللوم على الفلسطينيين في فشل التسوية وسقوط باراك وحزب العمل أمام شارون.

غير أن ما لا يدركه العرب أن هناك استحالة في الإبقاء على حكومة شارون انتظاراً للتسوية المأمولة.. أو منع قدوم نتانياهو للسلطة، لافتقاد عملية التسوية لمحددتين رئيسيتين ساهما في الحفاظ على مسيرتها وهما: رأي عام داخلي إسرائيلي ضاغط في سبيل تحقيق التسوية؛ إدارة أمريكية ساعية لتحقيق هذه التسوية من خلال الربط بين مصالحها بالمنطقة وديمومة هذه التسوية. إذ أن الجانبين معاً لديهما تصور عن مصالحهما بالمنطقة بعيداً عن مُحددات التسوية التي يأملاها العرب. ولذا فعامل الوقت بات مُحايداً هنا وبدرجة غير مسبقة من قبل.

رابعاً، أنه لا مصلحة من جانب شارون في قتل عرفات أو تصفيته جسدياً كما يروج لذلك علانية، على الأقل حتى لا يوجد سابقه تصفية الزعماء في إدارة الصراع تعود بالسلب عليه مستقبلاً. ولذا، فهو يحاول قدر الإمكان إذلال عرفات ودفعه للهروب والنجاة بحياته، أو التقاعُد وقيام شارون بنفسه باختيار زعامة بديلة يتفاوض معها على نوعية التسوية القادمة، وتحديداً من أنصار اللوبي الإسرائيلي بالسلطة "المتأسرلين".

٢. قرار توسيع قاعدة الائتلاف الحكومي :

تباينت ردود الفعل داخل إسرائيل إزاء الأبعاد الحاكمة للمشهد السياسي الحالي، فالبعض قد

اعتبرها انتكاسة مؤقتة للتسوية والتي حتماً ستعود لمسارها الطبيعي بعد أن يستنفذ طرفي المعادلة السياسية: إسرائيل والفلسطينيين، كل طاقتهما في التصعيد وتحديد الأول، لكون الأفعال العسكرية مهما طال أمدها لا بد وأن تقود حتماً لعمل سياسي.. أما البعض الآخر فينظر للوضعية السابقة بوصفها فرصة لن تتكرر مستقبلاً لتنفيذ مخططات عقائدية كان من الصعب الحديث عنها فيما مضى، والعمل على الوصول لتسوية قسرية تنهي أية هواجس أمنية أو سياسية مصاحبة لها.

وإذا كان أعضاء حزب العمل، الشريك الأكبر في الائتلاف الحكومي الذي يقوده شارون، يمكن تصنيفهم ضمن سياق النهج الأول، فإن هذا الأخير ينتمي حتماً للسياق المخالف الثاني. إذ أن شارون بات ينظر لنفسه بوصفه "المخلص" لإسرائيل من العبء الفلسطيني (٢)، وإعاد إنتاج المقولات العقائدية التي تجاوزتها بيئة التفاعلات الإسرائيلية - العربية في العقدين الماضيين وفي مقدمتها "دولة واحدة بين البحر والنهر" .. "الأردن هو الدولة الفلسطينية المستقبلية".

ولذا، فإن كاتب هذا المقال ليس مع المقولة السائدة حالياً، بأن شارون لا يملك برنامجاً سياسياً يتجاوز به مأزقه العسكري الحالي، فهو على العكس من ذلك لديه مثل هذا البرنامج والذي يستهدف على المستوى الإستراتيجي تحقيق محددتين رئيسيتين:

أولهما، وأد فكرة المقاومة الشعبية كخيار فعال لمواجهة إسرائيل وإخراجها من المخيلة العربية، بعدما عجزت الجيوش العربية النظامية بكل ما لديها من: ترسانة للأسلحة؛ تعداد بشري هائل في إلحاق هزيمة مؤثرة بإسرائيل. فقد كان نجاح الانتفاضة الأولى ومن بعدها مقاومة حزب الله بالجنوب اللبناني التي قادت لدحر الجيش الإسرائيلي وخروجه من جنوب لبنان بدون تسوية أو شروط، ثم أخيراً انتفاضة الأقصى التي سبقَتْ كل الخبرات الماضية حينما وصلت بالتوازن البشري المتعلق بخسائر الطرفين من الصراع إلى ١:٣ .. كلها رموز أحيَتْ في الذاكرة العربية ضرورة تفعيل المقاومة الشعبية لمواجهة إسرائيل. ولذا، فإن هناك حاجة ماسة من جانب إسرائيل لواد هذا النجاح لخطورته على مستقبلها بالمنطقة في المدى المتوسط والبعيد.

ثانيهما، القضاء على بنية السلطة الفلسطينية كشخص ومؤسسات سيادية، وإعادة معادلة التفاوض مع الفلسطينيين للمربع الأول، بما يستلزمه ذلك من مرجعية جديدة للتفاوض يفرضها شارون على المفاوض الفلسطيني الجديد.

أما على المستوى التكتيكي، فإن مخططه يتضمن ثلاث مراحل رئيسية هي:

١ - القضاء على كافة أشكال المقاومة الفلسطينية

لإسرائيل من خلال سياسة الاغتيال والاعتقال لكوادر الانتفاضة بكافة انتماءاتهم السياسية، بهدف خلق فراغ أمني وسياسي في الأراضي الفلسطينية بعد انهيار أجهزة السلطة السياسية والعسكرية، بشكل يُمهد الطريق أمام حماس والجهاد لسد هذا الفراغ السياسي، بحيث تكون مهمة التعامل الأمني معهما أسهل بكثير من التعامل الحذر حالياً مع السلطة وزعامتها السياسية ممثلة في عرفات.

٢ - إسقاط خيار الدولة الفلسطينية المستقلة من المخيلة الفلسطينية على أراضي ما قبل الرابع من يونيو ١٩٦٧، ومن ثم إسقاط أي مستقبل سياسي أمام مواطني الضفة والقطاع لحملهم على الترانسفير الطوعي للأردن وبقية الدول العربية. ومجزرة مخيم جنين لم تكن عمل عسكري جنوني كما تم تصويرها في الخطاب الإعلامي، وإنما خطوة ضمن مخطط شارون لتهجير ودفع الفلسطينيين للرحيل، مستحضراً في ذلك خبرة التهجير الواسعة التي حدثت خلال عام ١٩٤٨ بعد سلسلة المذابح التي تمت للفلسطينيين فيها.

٣ - ضم أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية وعزل المدن الفلسطينية السبع، بحيث يدير الفلسطينيون شؤونهم اليومية والإدارية، فيما يُنشط بإسرائيل مهمة حفظ الأمن.. حتى يؤدي هذا، في النهاية، بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين لمعاناة أكبر تدفعهم نحو خيار الهجرة للخارج.

وإزاء مساعي تحقيق هذا البرنامج السياسي والذي هو بمثابة الكارثة، يبدو شارون حالياً كمن يحارب على أكثر من جبهة بهدف الدفع بهذا البرنامج قدماً.. ومقومات هذا الصراع متعددة الجوانب وتكمن حالياً في مسألة الربط السياسي بين الاستمرار في منصبه كرئيس للحكومة وبين قدرته على مثل هذا الدفع. ومثل هذا الربط هو التفسير الموضوعي لما نشهد حالياً من مناورات سياسية على كافة الأصعدة وتحديد اتجاه أهم محددتين ضاعطين عليه هما: البيئة الداخلية وتحديد استمرار حزب العمل في الائتلاف؛ والبيئة الخارجية ممثلة في العلاقة مع الإدارة الأمريكية.. بعدما تكفلت عمليات الاجتياح لمناطق السلطة في دعم نفوذه، ولو مؤقتاً، داخل حزبه تجاه مناوئيه وخصمه القوي نتانياهو.

على الرغم من المناورات السياسية التي يقودها الثنائي بنيامين بن اليعازر - شيمون بيريز تجاه شارون وسياسته فيما يخص عملية التسوية، فإن خروج حزب العمل من الائتلاف الحكومي بعد قرار الدخول فيه وتحديد في تلك المرحلة سوف يُدمر فرص ومكانة الحزب داخل الساحة السياسية الإسرائيلية، خاصة وأن احتمالات التعجيل بانتخابات عامة مبكرة تبدو واردة في المستقبل القريب. فمثل هذا الخروج يقوض

من ناحية المنطق التبريري لفكرة أهمية استمرار الحزب في ائتلاف شارون والتي تستند إلى مُحددتين رئيسيين:

أولهما، منع تطرّف شارون وائتلافه اليميني تجاه الفلسطينيين وعملية التسوية حالياً ومستقبلاً، وأن حزب العمل هو صاحب مبادرة إقرار الحكومة لخطط التهديّة التي حملها المبعوثين الأمريكيين: ميتشل وتينيت وزيني (٣).

ثانيهما، منع الصدام الحتمي بين الولايات المتحدة وإسرائيل حال وجود حكومة يمينية خالصة كما كان الحال في أواخر عهد حكومة شامير الليكودية.

ومن ناحية أخرى، فإن مثل هذا الخروج سوف يوظفه شارون على الرغم من الترحيب به، سياسياً من أجل النيل من مصداقية حزب العمل، إذ سيصوره على أنه خروج عن الإجماع الوطني والتّصلُّ من مسؤولية مواجهة التحديات الخطيرة التي تشهدها إسرائيل في حربها مع الفلسطينيين.

ولذا، فعلى الرغم من الإهانات المتعمدة لوزراء الحزب في الائتلاف وفي مقدمتهم بيريز، وقيام شارون بإلغاء مجلس الوزراء المصغر بسبب تصريحات الأخيرة حول وحشية العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين، فإن الحزب مازال متمسكاً بخيار البقاء في الائتلاف. ولتحديد أية مناورات سياسية من جانب الحزب تجاه مسألة الاستمرار في الائتلاف الحكومي، قام شارون في شهر أبريل الماضي بتوسيع قاعدة الائتلاف بضم حزبي: المفدال وجيشر (أنظر الجدول التالي) .. وبهذا التطور بات حزب العمل أسير لشارون وليس العكس. التركيبة الجديدة للائتلاف الحكومي بالكنيست،

ونجاح شارون في معركته مع حزب العمل، يكاد يُماثل نجاح آخر على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة، فالتحولات الحادثة في نمط التفكير الإستراتيجي الأمريكي بعد ١١ سبتمبر من ناحية ونجاح اللوبي الصهيوني في إقامة تحالفات مصلحة وعقائدية مع المحافظين والمتدينين المسيحيين في الحزب الجمهوري من ناحية أخرى، أمنت له مساحة واسعة للفعل تجاه الفلسطينيين دون كايح أو رادع، مما مكنه تالياً من تدعيم موقعه السياسي في مواجهة منافسه نتانياهو.

غير أن استمرار التحديد الذي حققه شارون مع حزب العمل غير مأمون بالكامل في حالة الولايات المتحدة، على الرغم من مؤشرات التقارب المتزايدة بينهما، أو ما وصفه البعض بنجاح شارون في دمج عقيدته مع عقيدة الرئيس بوش الجديدة المتعلقة بمحاربة الإرهاب. ومبعث هذا التحليل، أو ما يمكن وصفه بالقلق الشاروني يكمن في.. " أن الإدارة الأمريكية لديها موقف إستراتيجي ثابت وقوي على الورق، مفاده تسوية قائمة على قراري (٢٤٢ و ٣٣٨) ولكن الموقف الأمريكي اليومي يميله الأمر الواقع الذي تفرضه الساحة الفلسطينية - الإسرائيلية من ناحية، ونوعية التوازنات السياسية بين أقطاب صنع القرار فيها من ناحية أخرى "

فعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته زيارتي نتانياهو وبيريز للولايات المتحدة مؤخراً، فإن أشد ما بات يُقلق شارون تلك التقارير التي تتحدث ليس عن إعادة الاعتبار للوزير باول والخارجية الأمريكية في مسألة الشرق الأوسط فحسب، بل وأيضاً الرؤية

قاعدة الائتلاف البرلمانية		مؤيدون محتملين من الخارج		المعارضة	
الحزب	عدد المقاعد	الحزب	عدد المقاعد	الحزب	عدد المقاعد
القوة التمثيلية	٧٨	يهودوت	٥	القوة التمثيلية	٢٨
الليكود	١٩	هاتورا		ميريتس	١٠
العمل	٢٤			شينوي	٦
شاس	١٧			القائمة العربية	٥
اسرائيل بعاليا	٧			حداش	٣
المركز	٦			التجمع الوطني	٢
المفدال	٥			شعب واحد	٢
اسرائيل بيتنا	٤				
الاتحاد القومي	٣				
جيشر	٢				

الجديدة التي بدأت تشق طريقها في مناقشات الإدارة الأمريكية والتي تستند على ثلاث مقومات حاكمة على صلة بمسألة مكافحة الإرهاب هي (٤):

١ - المشكلة الفلسطينية هي قضية غير محلية بل قضية إقليمية.

٢ - لا سلام ولا استقرار إقليمي بدون دولة فلسطينية.

٣ - أن التسوية القادمة تحتاج لتغيير القيادة السياسية في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني معاً.

ولذا، فإن الإشكالية الرئيسية التي يواجهها شارون هي ذات طابع مزدوج.. فإذا ما تحقق له الانتصار العسكري وسحق كافة أشكال المقاومة والمعارضة الفلسطينية لهندسة التسوية التي يسعى إليها - وهو أمر صعب المنال - فكيف يُترجم مثل هذا الانتصار العسكري لآخر سياسي مُصاحَب له، يُجنب إسرائيل مخاطر تجدد دورة العنف الفلسطيني بعد فترة، لكون التوصيف الموضوعي لهذه الوضعية هو حالة الهدنة وليس الحسم الاستراتيجي الشامل ولكون أن المطلوب هنا ليس إنهاء المقاومة وإنما إزعاج الفلسطينيين لشروط التسوية التي يطرحها. وإذا لم يتحقق له ذلك، فإن الإدارة الأمريكية تحت ضغط الفوضى وإمكانات العنف المنفعل من جراء افتقاد العقلانية والرشادة يمكن أن تتقلب عليه.

الهوامش:

(١) وقد أشارت إلى ذلك صراحة جريدة يديعوت أحرونوت في عددها ١ إبريل ٢٠٠٢ حينما أكدت نقلاً

عن مصادر سياسية إسرائيلية علماً أن الإدارة الأمريكية منحت إسرائيل حرية العمل العسكري لعدة أيام في الأراضي الفلسطينية، وتأكيدات وزير الخارجية الأمريكية كولن باول التي أكد فيها أن القوات الإسرائيلية ربما تبقى في أراضي السلطة الفلسطينية لثلاثة أسابيع قادمة.

(٢) لقد أشار بسُخرية لتلك المقاربة عوفر شيلح في يديعوت أحرونوت في عدد ٢١ إبريل ٢٠٠٢ بقوله: "أن أقطاب حزب العمل هو فقط الذين يأملون في رؤية شارون جديد، وأن انتهاء المرحلة الحالية من العمليات العسكرية يعني البدء في التحضير لعملية الجدار الواقف. ٢ أي اقتحام المناطق الفلسطينية من جديد تمهيداً لاحتلال كامل. أن جميع الإسرائيليين يعون أن القوة العسكرية تحقق الهدوء لبعض الوقت فقط، باستثناء شخص واحد يعتقد بخلاف ذلك وهو شارون، أكثر المؤمنين في تاريخ إسرائيل بالقوة، وقناعاته بأنه إذا صمدنا من خلال وحدة وطنية داخلية قوية، فإن الواقع سيلائم نفسه ومن المؤكد بأن العالم والعرب سيضطرون لقول نعم إذا لوحث إسرائيل بقبضتها".

(٣) أكد عكيفا إدار في هآرتس (عدد ١١ إبريل الماضي) عدم مصداقية هذا الإدعاء بالمرّة، إذ نقل نص الرسالة التي بعث بها جددعون ساعر سكرتير عام الحكومة الإسرائيلية إلى عضو الكنيست عن حزب العمل أوفير بينس يؤكد فيها أن الحكومة الإسرائيلية لم توافق على تلك الخطط لكونها لم تطرح أساساً للمصادقة عليها داخلها. ينطبق هذا سواء على المجلس الأمني المصغر أو الجلسة العمومية للحكومة.

(٤) أنظر اليكس فيشمان يديعوت أحرونوت ١٢ إبريل ٢٠٠٢.



المقاومة خيار استراتيجي

أحمد منيسى

بعد أن أعلن شارون الحرب الشاملة ضد الفلسطينيين وبدأ في تنفيذ خطته المنهجية لكسر صمود الشعب الفلسطيني من خلال عملية الاقتحام الموسعة لأراضي السلطة الفلسطينية في التاسع والعشرين من مارس الماضي، دخلت القضية الفلسطينية بشكل خاص والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام إلى مرحلة نوعية مختلفة تماماً عن تلك المسيرة التي بدأها هذا الصراع منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في خريف ١٩٩١. وتشير هذه الحرب إلى رغبة الحكومة الإسرائيلية الحالية في نفس كل الاتفاقيات التي أفرزتها عملية التسوية على صعيد المسار الفلسطيني الإسرائيلي، كما أنها تهدد من ناحية أخرى باشتعال جبهات أخرى للصراع في مقدمتها الجبهة اللبنانية، ولن يعني تهديّة إسرائيل لهذه الحرب بانسحاب كلي أو جزئي من أراضي السلطة الفلسطينية عودة الأمور إلى ما كانت عليه على أكثر من صعيد إذا لم يكن هناك تقدّم حقيقي في سبيل تحقيق المطالب الفلسطينية المشروعة في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس وعودة اللاجئين .

فقد أدرك الفلسطينيون جميعاً، وفي مقدمتهم السلطة، أنه لا سلام مع شارون وأن تخليهم عن خيار المقاومة لن يعني سوى نفس كل الآمال في إقامة دولتهم المستقلة، الأمر الذي يعني ضرورة إعادة إنتاج المشروع الوطني الفلسطيني على قاعدة المقاومة، التي تجاوزت سيناريو المفاوضات العنيفة، وأصبح سقفها السياسي واضحاً ممثلاً في تحقيق المطالب الفلسطينية، وهكذا أصبحت المعادلة ببساطة إما

إنجاز هذه المطالب وإما حرياً للتحرير. وقد أصبح الشعب الفلسطيني بعد هذه الحرب الإسرائيلية أكثر استعداداً وإدراكاً لحقيقة أهمية حرب التحرير كسبيل لإقامة دولته المستقلة .

وتمثل الدعوة إلى التركيز على خيار المقاومة البديل لحالة الاسترخاء العربية الطويلة اعتماداً على السلام كخيار استراتيجي، حيث أن الاتكال العربي على هذا الخيار لم يُقابل باستجابة إسرائيلية، بل تم تفسيره على أنه نوع من الخنوع وقلة الحيلة العربية.

فمنذ وصول شارون إلى الحكم تجدد مشروع التسوية السلمية، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى تمارس إسرائيل أقصى درجات العنف ضد أبناء الشعب الفلسطيني. وقد كشفت حكومة شارون عن نواياها الرافضة للسلام بشكل واضح من خلال عملية الاقتحام الموسعة لأراضي السلطة الفلسطينية، وهي العملية التي جاءت في اليوم التالي مباشرة لإقرار مبادرة السلام السعودية في قمة بيروت، وكل هذا يعني ضرورة إحداث تبديل في الاستراتيجية العربية لإدارة الصراع مع إسرائيل، حيث أنه ومنذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في خريف ١٩٩١ ظل ما يُسمى بالنهج المعتدل يسيطر على هذه الاستراتيجية في ظل التبشير بشرق أوسط جديد والنتائج السريعة نوعاً ما التي أفرزتها عملية التسوية ممثلة في اتفاق أوسلو ١٩٩٣ واتفاق وادي عربة ١٩٩٤، فبدأ خيار المقاومة وكأنه مُستهجن، وربما كان لهذا المنطق ما يبرره بعض الوقت.

◆ خلفية ما حدث :

مثلت انتفاضة الأقصى تحدياً كبيراً لشارون الذي

تم اختياره ليس فقط لتحقيق الأمن وإنما أيضاً لتصفية فكرة الدولة الفلسطينية التي تعني تحقيق عدة مطالب هي محل إجماع على الرفض من كافة التيارات السياسية الإسرائيلية بغض النظر عن كونها يمين أو يسار، وهذه المطالب هي حق العودة والقدس والانسحاب لحدود عام ١٩٦٧.

وقد استفاد شارون من المناخ الدولي الموالي الذي أفرزته أحداث ١١ سبتمبر لتنفيذ خطته في القضاء على الحلم الفلسطيني بدولة مستقلة. وفي ظل عجزه عن تحقيق الأمن الذي وعد به ناخبه، كانت حربه الشاملة على الشعب الفلسطيني، التي هدف من ورائها إلى تصفية القضية وتدمير ما أفرزه اتفاق أوسلو لكي يعود التفاوض من جديد وفقاً لرؤية اليمين الإسرائيلي التي تقوم على فكرة حكم ذاتي للبشر دون الأرض. وبدأ عرفات أحد الأهداف الحيوية لشارون ليس فقط بسبب ميراث الكراهية بينهما ولكن لكونه وقف كحجر عثرة أمام فرض هذه الرؤية برفضه ما عُرض عليه في كامب ديفيد الثانية.

وقد وجد شارون في حربه الشاملة ضد الشعب الفلسطيني تواطؤاً ودعماً أمريكياً كاملاً ليس فقط هذه المرة على خلفية التعاون الإستراتيجي الكامل بين الطرفين ولكن بفعل عامل جديد تمثل في التغيير الذي حدث في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها مُنْسَاقَةً وراء زعم مكافحة الإرهاب، وبدأت تلوح في الأفق فكرة أمريكية لتشكيل محور تركي إسرائيلي هندي لمحاربة ما تراه الولايات المتحدة إرهاباً. ومن ناحية ثانية، فإن واشنطن كانت ترغب في أن يكون العراق هو الهدف التالي لحملتها ضد ما تسميه بالإرهاب، فجاءت قرارات القمة العربية في بيروت المتعلقة بالعراق والمصالحة العراقية السعودية وتفكيك ما سُمي بالحالة العراقية الكويتية محبطة للولايات المتحدة، وكان قد سبق هذه القرارات فشل المسعى الأمريكي في الترويج لاستهداف العراق من خلال الجولة التي قام بها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني لمعظم الدول العربية وهو ما يعني إفساد المخطط الأمريكي للقضاء على "الإرهاب". ومن هنا، فقد باركت واشنطن هذا العدوان الإسرائيلي لتوجيه رسالة تحذير شديدة للهجة للعرب، وكانت الولايات المتحدة تعتقد أن بإمكان شارون تحقيق نصر مؤزر على الفلسطينيين يُشيع جواً من الإحباط في العالم العربي ويُسهل لاحقاً مهمة توجيه ضربة للعراق دون ردود فعل سلبية شديدة على خلفية هذا الإحباط في العالم

العربي .

وثمة مؤشرات عديدة على حدوث تواطؤ أمريكي لدعم الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، فبعد أن كانت واشنطن قد وافقت على القرار ١٣٩٧ الذي يدعو لقيام دولة فلسطينية، جاء المبعوث الأمريكي أنتوني زيني إلى المنطقة قبيل هذه الحرب بمطالب تعجيزية لعرفات مثل نزع سلاح المقاومين ومحاربة تنظيمات المقاومة، وكان هدف هذه المطالب التمهيد لهذه الحرب بعد أن يفشل عرفات في هذه المهمة، وعندما شنت إسرائيل الحرب تباطأت الولايات المتحدة في إرسال وزير خارجيتها إلى المنطقة وكان الهدف هو إتاحة الوقت لشارون لدحر الانتفاضة وخلق واقع جديد على الأرض يتجاوز إطار التفاوض على النحو الذي يمهد لفرض المفهوم الإسرائيلي للتسوية .

بيد أن صمود الشعب الفلسطيني في وجه هذه الحرب من ناحية، وردود الأفعال القوية المناهضة لها في العالم العربي وغيره من ناحية أخرى، دفع الولايات المتحدة إلى إرسال وزير خارجيتها كولن باول إلى المنطقة بعد أن تباطأت كثيراً في الإقدام على هذه الخطوة، وبعد أن كانت الولايات المتحدة في سبيلها لتجاهل عرفات الذي التقى به باول، حيث أدى حصار شارون لعرفات إلى تجديد شرعية قيادة هذا الأخير.

ويثير هذا التدخل الأمريكي التساؤل حول إمكانية عودة التفاوض من جديد، وهذا التساؤل على درجة عالية من الأهمية بالنظر إلى أن عودة المفاوضات التي لا طائل من ورائها هي في الحقيقة مضيعة للوقت وتعطي لشارون فرصة جديدة للمراوغة ولا تعطي للانتفاضة الفرصة الملائمة لكي تواصل تأثيرها وتحقق التراكم المطلوب. وإذا كان البعض يرى أن بإمكان العرب أن يبدأوا مسيرة السلام مرة أخرى في ظل وجود شارون، فإن هذا الرأي يراه الكثيرون عبثياً، حيث أن حكومة باراك السابقة، والتي كانت أقل تشدداً من الحكومة الحالية بقيادة شارون، لم تستطع أن تقدم حلاً مُرضياً في القضايا الأساسية التي تمثل العقبة الحقيقية في طريق السلام، وحتى إذا أراد شارون التقدم في طريق حل تاريخي يُنهي به حياته السياسية بعد فشله المزري في تحقيق الأمن الذي تم انتخابه من أجل تحقيقه، وتحت ضغط أمريكي، فإن حلفاءه في الحكومة لن يوافقوا على هذه الخطوة، حيث أن أربعة أحزاب يمينية على الأقل سوف تتسحب من الائتلاف الحاكم. وهكذا يبدو أن شارون لن يكون هو صانع السلام مع الفلسطينيين، وأن البيئة الحالية للصراع

تقدم خيار المقاومة.

والواقع، أن هذا الوضع يفتح بيئة الصراع على احتمالات متعددة، الأمر الذي يعني ضرورة خلق البدائل اللازمة للتعامل مع التطورات المختلفة التي قد تفرزها هذه الاحتمالات من قبل العالم العربي، الذي مثلت حرب شارون الشاملة ضد الشعب الفلسطيني صدمة قاسية له، حيث أنه ومنذ أن بدأت عملية التسوية السلمية في مطلع التسعينيات، نبذ العرب كل الخيارات وطرحوا خياراً استراتيجياً واحداً هو السلام، مما يعنى نفي كل الخيارات الأخرى، والتي لا تتمثل بالضرورة في خيار الحرب فقط الذي يُطرح الآن من قبل المتحمسين رغم ما قد يكون له من آثار مدمرة في اللحظة الحالية على حرب التحرير التي تجري في فلسطين .

والواقع أنه لم يكن من المثير وفي ظل أحادية البديل العربي ممثلاً في السلام، ألا تفتن الدول العربية إلى أن اختيار شارون، بعد أن وصلت عملية التسوية في كامب ديفيد الثانية إلى محطة القضايا الأساسية للصراع، معناه ارتداد المجتمع الإسرائيلي عن خيار التسوية الذي تحطم على صخرة هذه القضايا، والأكثر إثارة هو إقدام العرب في قمة بيروت على تقديم مبادرة جديدة للسلام، ومن هنا فقد جاء رد الفعل العربي الرسمي ضعيفاً بعد أن خرج من حالة الارتباك الشديد التي سببتها له هذه الصدمة، وبالطبع كان هناك هوة شاسعة بين موقف الحكومات العربية والموقف غير الرسمي.. وهذا الأمر ليس مفاجأة في ضوء طبيعة النظم السياسية العربية. وبسبب ضغط هذا الأخير، تمخضت بعض الردود الباهتة من قبل الحكومات مثل قرار مصر بوقف الاتصالات مع إسرائيل باستثناء ما يخدم منها القضية الفلسطينية، وفيما تصاعدت حدة اللهجة العربية الرسمية تجاه إسرائيل، فإن هذه اللهجة ظلت كما هي تجاه الولايات المتحدة.. وهذا الأمر ليس مفاجأة أيضاً في ضوء طبيعة العلاقات العربية الأمريكية، وانفراد العراق بقرار حظر استخدام سلاح النفط، وهو قرار معظم بواعثه متعلقة بالتوجهات الخارجية للعراق أكثر من تعلقها بالقضية الفلسطينية.

♦ ما العمل..؟

هذه التطورات الخطيرة التي نجمت عن الحرب الشاملة ضد الفلسطينيين لا تضع فقط خيار المقاومة لأبناء الشعب الفلسطيني أمام تحديات جديدة، وإنما تضع أيضاً المنطقة برمتها على شفا الهاوية، حيث أعلن شارون في بداية هذه الحرب أنها حرباً لا تعرف حدوداً جغرافية.

ولأن هذه التطورات لم تكن أصلاً في حُسبان السياسات الكسولة للدول العربية التي ارتاحت إلى خيارها الإستراتيجي، فإن ما قد تفرزه من تداعيات قد تطول دولا عربية أخرى، ليس ثمة بدائل للتعاطي معها، ومن المؤسف حقاً أن نمط التفكير الخامل على المستوى الرسمي العربي قد تم تصديره إلى شرائح واسعة من المثقفين الذين يصورون الأمر على أنه خيار بين وضعين لا ثالث لهما: إما الحرب وإما الخنوع لإسرائيل، وهذا أمر غير منطقي أصلاً، حيث هناك دائماً مساحة من الخيارات الممكنة بين الحد الأقصى (الحرب) والحد الأدنى (الخنوع).

والسؤال الآن: كيف يمكن التعامل مع هذه المرحلة الجديدة في الصراع العربي الإسرائيلي..؟

لقد طرح شارون، أثناء زيارة كولن باول للمنطقة فكرة مؤتمر جديد لحل القضية الفلسطينية.. واللافت أنه قال أنه ليس من المهم ولا الضروري حضور الرئيس عرفات، ومعنى ذلك أن إسرائيل، وبتواطؤ الولايات المتحدة، تسعى لخلق قيادة بديلة تقبل بما لم يقبل به عرفات. وأعتقد أن هذا المسعى لن يكلل بالنجاح حيث أصبح عرفات رمزاً للقضية الفلسطينية، ومن ناحية أخرى فإن عرفات أو غيره لن يستطيعوا تقديم تنازلات بشأن المطالب الفلسطينية الأساسية خاصة بعد ما قدمه الفلسطينيون من تضحيات خلال عملية الاقتحام الشاملة لمناطق السلطة في الضفة.

إذن هناك مُعضلة حقيقية، وحيث أن طريق المفاوضات يبدو مقلقاً، فإن خيار المقاومة يظل هو الوحيد لإجبار الجيش الإسرائيلي على الانسحاب من الأراضي التي أعاد احتلالها، فجدوة المقاومة لا بد أن تظل مشتعلة في جميع أراضى فلسطين داخل وخارج الخط الأخضر من خلال عمليات فدائية منظمة، ولكي يتم ذلك بكفاءة، يجب أن تشكل لجان شعبية للمقاومة في كافة الأراضي المحتلة لمحاربة العدو..

ولكن البعض يرى أن لهذا الأمر سلبيات كثيرة، حيث أنه أولاً يُفقد الفلسطينيون القدرة على التركيز في مواجهة العدو ويقلل بالتالي من حجم الألم الذي يصيبهم، ثم أنه يعطي صورة سلبية عن المقاومة في الخارج، وقد يؤدي استهداف العمق الإسرائيلي إلى فقدان تعاطف القوى الدولية المؤيدة للحق الفلسطيني، ثم إن الحرب الشاملة تشيع أجواء عدم ثقة مزمنة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي اللذين من المفترض أن يعيشا جنباً إلى جنب إذا ما قدير للعملية السلمية أن تصل إلى محطتها المرجوة المتمثلة في دولة فلسطينية مستقلة، وقد تؤدي هذه

الحالة من الرعب التي يعيشها الإسرائيليون إلى مزيد من تطرفهم تجاه حاجتهم إلى الأمن.

وعلى الرغم من منطقية بعض هذه الحجج، إلا أنه من المهم أن نؤكد في هذا الإطار أن استهداف العمق الإسرائيلي كان ذا أثر إيجابي، حيث قدم البرهان على قدرة الفلسطينيين على إيذاء الإسرائيليين أينما وجدوا. ومن ناحية أخرى، فإن استمرار اشتعال المقاومة يعني فشل عملية الاقتحام التي قام بها الجيش الإسرائيلي والعكس صحيح. ومن ناحية ثالثة، فإن تصعيد خيار المقاومة لا بد أن يتزامن مع حركة احتجاج واسعة ومنظمة في كل فلسطين لتركيز اهتمام العالم على ما يعانيه الشعب الفلسطيني.

بيد أن طرح المقاومة كخيار استراتيجي يحتاج عدة أولويات عاجلة، يأتي في مقدمتها: أهمية إعادة بلورة مفهوم الانتفاضة على النحو الذي يحدد بدقة الآليات المطلوبة لتحقيق أهدافها، فهذه الانتفاضة تحولت وتحت وطأة ما يعانيه الفلسطينيون إلى ما يشبه الحرب الشاملة ضد كامل إسرائيل وليس ضد الاحتلال في الأراضي المحتلة، وهذه مرحلة أعلى من الانتفاضة التي تحولت إلى ما يشبه حرب التحرير الوطني.. نحن إذاً، نتحدث عن حرب تحرير وهذا لا بد أن يكون واضحاً في الخطاب العربي الموجه للخارج.

ومن ناحية ثانية، فإنه يجب على السلطة الفلسطينية التي يمكن أن تعود مرة أخرى لطاولة المفاوضات أن تحدد موقفاً واضحاً تجاه الانتفاضة التي تحولت إلى حرب كما أشرنا، وألا تمارس أسلوب التوظيف الانتهازي لها، والذي يصدرها كآلية للتأزيم التكتيكي لمجرد الجلوس على طاولة المفاوضات، وهذا الموقف لا بد أن يؤكد على هذه الانتفاضة كآلية لتحرير الأرض المحتلة، في ظل رفض إسرائيل لخيار السلام الذي يحقق المطالب الأساسية للشعب الفلسطيني، وكذلك يجب أن يصب الموقف العربي في هذا الاتجاه، حيث دأب العرب

على النظر إلى الانتفاضة وكأنها محنة إنسانية للشعب الفلسطيني الذي حبذا لو فضل السلام، حيث إن هذا الموقف لا يُلقي الوهن فقط في نفوس الفلسطينيين وإنما أيضاً يضع سقفاً لحدود الدعم العربي للانتفاضة.

أما فيما يتعلق بأولويات العمل على الصعيد العربي، فإن المطلوب أولاً هو إعادة امتلاك العرب للخيارات التي يمكن من خلالها المشاركة الجدية في إدارة الصراع مع إسرائيل حتى لا يظلوا هكذا في موقع رد الفعل، وأتصور أن نقطة البدء يجب أن تكون سحب المبادرة العربية للسلام لتوصيل رسالة لإسرائيل مفادها أن السلام ليس هو الخيار الاستراتيجي طالما أنها لا ترغب فيه، وهذا سيفتح الباب للبدائل الأخرى.. ولأننا نتحدث عن حرب تحرير وبالفعل عن مستقبل النظم السياسية العربية المعرضة للانحيار، فإن القول بحتمية وجود استراتيجية عربية لإدارة الصراع مع إسرائيل ليس أمراً مبالغاً فيه وهو في الوقت نفسه ليس إجراء ترفيحي لهذه النظم.

والخطوة الثانية لسحب مبادرة السلام يجب أن تكون التدرج اليقظ لعقاب إسرائيل، بداية من وقف كل الاتصالات وصولاً إلى مرحلة جعل العلاقات من جانب كل من مصر والأردن اللتين يوجد بهما سفارة لإسرائيل في أدنى مستوى لها إذا لم يكن قطع هذه العلاقات ممكناً حالياً وذلك في مدى زمني معن، والتحرك النشط لدى كافة المنظمات الدولية لوقف العدوان الإسرائيلي وبعث رسائل مجددة إلى الولايات المتحدة التي تناصر هذا العدوان بأن مصالحها في العالم العربي مهددة إذا لم تمارس ضغوطاً فعلية لإنهاء الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ويمكن للحكومات العربية في هذا السياق استثمار الغضب المتصاعد في الشارع العربي، والأهم من هذا كله الدعم الفوري للانتفاضة لكي تقهر الخيار الانتحاري الذي أقدم عليه الإرهابي شارون .

مواقف المتدينين في إسرائيل من عملية السلام

أحمد فؤاد أنور

ونحن نمر بمرحلة مفصلية من تاريخ الصراع مع الحركة الصهيونية في إسرائيل وفي ظل عالم متغير لا يعرف إلا لغة المصالح، تتعاظم أهمية دراسة شريحة هامة في إسرائيل ألا وهي شريحة المتدينين واتجاهاتهم الأيديولوجية تجاه السلام والحوار، خاصة بعد أن تنامت قوة الأحزاب والتيارات الدينية في إسرائيل وبعد أن تغالى الجدل في العالم حول صراع الحضارات وحوارها. دراسة الخريطة المعرفية للمتدينين في إسرائيل مطلوب بقوة، وفائدته مؤكدة للأبناء والأحفاد قبل الجيل الحالي حتى يكونوا على بصيرة بما يجري على الجانب الآخر، وحتى يكونوا على استعداد لإدارة الصراع الذي يتخذ حالياً صورا عدة.

بداية، نشير إلى حقيقة زيادة معدل النمو الطبيعي بين المتدينين في إسرائيل نتيجة ارتفاع نسبة المواليد بين عائلات المتدينين، الأمر الذي تم ترجمته بشكل مباشر لقوة سياسية من خلال زيادة أعداد من لهم حق التصويت في هذا القطاع من المجتمع الإسرائيلي، وهو ما عبر عنه حصول حزب شاس الديني في الانتخابات الأخيرة في الكنيسة على ١٧ مقعداً ليصبح ثالث قوة برلمانية بعد العمل والليكود، بالإضافة لعشرة مقاعد أخرى صريحة لمتدينين. لكن بشكل مواز، لا تزال الأغلبية في إسرائيل غير متدينة، فحسب بيانات إسرائيلية رسمية يمثل اليهود الملتزمون بالفرائض والشعائر الدينية نحو ٢٠٪ من جملة عدد اليهود في إسرائيل، وهم من يطلق عليهم "الأرثوذكس"، بينما يلتزم نحو ٦٠٪ من اليهود في إسرائيل بقسم من الفرائض والشعائر ويطلق عليهم تقليديون، في حين يعلن ٢٠٪ من اليهود في إسرائيل أنهم غير متدينين

على الإطلاق.

ومن المؤشرات الهامة أيضاً في هذا المجال، التحاق نحو ٢٠٪ من الأطفال بالتعليم الديني.. أي أن غالبية المجتمع اليهودي هم يهود علمانيون.. لكن من المحتمل مستقبلاً أن تتغير هذه النسب على خلفية زيادة المواليد بين المتدينين، الأمر الذي قد يكون من شأنه تولي أول رئيس وزراء متدين مقاليد الحكم في إسرائيل.

ويرى قسم من المجتمع اليهودي أن قيام دولة إسرائيل هو خطوة أولى تمهد لقدم المخلص (همشيج) وهؤلاء يشاركون في مختلف جوانب الحياة، بينما يعتقد أتباع الفئة المغالية في التدين "الحريديم"، بأن سيادة اليهود على أرض إسرائيل لا يمكن أن تستعاد إلا بعد قدوم المخلص (همشيج).. وجزء منهم يؤمن بمقاطعة الدولة اليهودية الكافرة (إسرائيل)، فيما ترى بقيتهم أن مقاطعة الدولة ليست كافية بل يجب معاريتها أيضاً، حيث يروا ضرورة غسل إسرائيل وتطهيرها من شوائبها الصهيونية عن طريق حكم التوراة لتسقط كل أوثان الصهيونية العلمانية الكافرة من دولة إسرائيل.

وينظم العلاقات المتوترة بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل اتفاق شفهي عُرف باسم "اتفاق الوضع القائم" وهو الذي شدد بشكل عام على علمانية إسرائيل إلا في بعض المظاهر، وهو الاتفاق الذي تم التوصل إليه عام ١٩٤٧ بين المعسكرين (العلماني والديني).. وإن كانت موازين القوى الآن تدفع المتدينين للتفكير في فرض تعديلات عليه لصالحهم بينما يتحصن العلمانيون دفاعاً عن مكاسبهم رافعين شعارات رفض ما يصفوه بـ "الإكراه الديني".

ومن الرموز الدينية الهامة في إسرائيل الحاخام

الأكبر ومؤسسة الحاخامية الرئيسية والمعترف بها من قبل الدولة، وإن كانت تتنازع صلاحياته ونفوذه أطراف كثيرة بدرجة كادت تفرغه من مضمونه (١) .. إذ يبدو من المتطقي ألا يعترف بهذه المؤسسة أغلب اليهود المتدينين باعتبار أنهم ينظرون إلى دولة إسرائيل على أنها دولة غير مشروعة من وجهة نظر التفاسير المتشددة للتوراة، ومن ثم أقام حزب شاس الحريدي مجلساً خاصاً به كزعامة روحية ومرجعية دينية (الطائفة الحريدية لها مجلس من ٧١ عضواً ومحكمة للطائفة) وكذلك حزب أجودات يسرائيل الذي أقام بدوره مؤسسة مستقلة لمجلس كبار علماء التوراة، والحزب ينتمي للطائفة الحريدية التي تستعجل الخلاص عن طريق الهجرة لفلسطين. وفي هذا الإطار أيضاً، يدعو حزب ميماد الديني (تحالف مؤخراً مع حزب العمل) إلى إلغاء الحاخامية الرئيسية.

وبشكل مواز، تم إقامة جمعيات لمنع "الإكراه الديني" والحد من سلطة الحاخامية بدءاً من عام ١٩٥٠. وفي المقابل، نجد أن مؤسسة الحاخامية الرئيسية تأسست عام ١٩٢١ بواسطة منظمة "مزراحي" (كان أتباعها من أوائل من حولوا الدين إلى سياسة وتحالفوا مع الصهيونية العلمانية ووظفوا المشاعر الدينية وفقاً لمخططاتهم).

ومن المحطات الهامة في تاريخ هذه المؤسسة انقسامها منذ عام ١٩٢٨ إلى حاخاميتين يرأسها حاخام أكبر للشرقيين وحاخام أكبر للغربيين .. وقد اقتصرت سلطة الحاخام الأكبر على قضايا الإعفاء من التجنيد خاصة بالنسبة للفتيات وأيضاً طقوس تهويد من هم مشكوك في يهوديتهم من المهاجرين الجدد والإشراف على منح شهادات "كوشير" للأطعمة أي صلاحيتها وفقاً للشريعة اليهودية، ناهيك عن قضايا الزواج والطلاق. وهو ما نستخلص منه عدم إمكانية لعب الحاخام الأكبر لأي دور سياسي مؤثر خاصة في ظل خضوع مؤسسة الحاخامية الرئيسية (المنقسمة بين الشرقيين والغربيين) لإشراف المحكمة العليا في إسرائيل التي كثيراً ما تتخذ مواقف مناصرة للعلمانيين في مواجهة المتدينين والحاخام الأكبر .. بالإضافة لوجود حاخام أكبر للجيش (١) له صلاحيات كاملة في مجال الجيش، فيسجل آراءه في قضايا من أهمها اعتماد إعلان المفقودين بعد فترة من الغياب كقتلى، والحاخامية العسكرية تعتبر إدارة مستقلة تتبع رئيس الأركان مباشرة وتقوم كذلك بدور إعلامي دعائي بتبرير أي عدوان لإزالة أي شعور بالذنب قد يشعر به الجندي الإسرائيلي تجاه المدنيين الذين يتعرضون للقتل دون أن يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم. وقد قدم الحاخام الأكبر عام ١٩٥٦ نسخة من التوراة إلى

قائد العدوان على سيناء وخاطب جنود الاحتلال بقوله: "إنكم تدخلون تراباً مقدساً لأن في هذه الأرض تسلم معلمنا موسى الكتاب". ولعبت الحاخامية العسكرية دوراً مشابهاً في حرب ١٩٦٧ من خلال وجود حاخام خاص بكل كتيبة في الجيش الإسرائيلي.

كذلك هناك تصريحات الحاخام الأكبر للشرقيين ومساعديه (لمعاريف في ٢٢ يناير ٢٠٠٢) في أعقاب اجتماع الإسكندرية مع رموز إسلامية ومسيحية هامة أكد فيها تشاوره مع شارون قبيل الموافقة على البيان الختامي للاجتماع مُشيرين إلى ما وصفوه بتأييد رجال الدين الإسلامي في الماضي للعمليات الانتحارية (١). إلى ذلك لم يتم رصد مواقف صريحة لرموز دينية في إسرائيل تدين العنف الهائل للجيش الإسرائيلي ضد المدنيين العزل من الفلسطينيين، وإن كان عدد قليل منها يدعو إلى الانسحاب من جزء من الأراضي الفلسطينية دون تحديد وبشكل غامض.

أما عن المواقف المؤيدة للسلام أو حتى التي يمكن اعتبارها معتدلة بين معسكر المتدينين في إسرائيل بشكل عام ولدى مؤسسة الحاخامية الكبرى بشكل خاص فهي تكاد تكون معدومة في ظل انكفائها على الأمور الفقهية ومواجهة نفوذ العلمانيين .. وهي قد اكتفت، على مدار تاريخها، بالعبارات المطاطة .. ومن أمثلة ذلك قيام الحاخام "عوفيديا يوسف" الحاخام الأكبر الأسبق للشرقيين (من عام ٧٢ حتى عام ٨٣) وذو النفوذ الحالي المؤثر في ظل زعامته الروحية لحزب "شاس" بإصدار فتوى تبيح إعادة أجزاء من (أرض إسرائيل) التوراتية للفلسطينيين. وهو ما فسره بأنه مقبول بهدف إنقاذ أرواح يهودية من القتل، وهو الموقف الوحيد له في هذا الإطار وإن كان قد تراجع عنه فيما بعد على الرغم من كونه مجرد كلام مُطلق لا يعترف صراحة بالحقوق العربية، حيث أطلق منذ نحو عام تصريحاته الشهيرة بأن العرب أفاعي وأن الفلسطينيين كالأنمل يهددون القدس (١) .. ويتمتع عوفيديا يوسف بنفوذ سياسي كبير (اعتماداً على نفوذ حزب شاس) خاصة وأن نسبة كبيرة من المتدينين ترى أنه أفضل عالم في الديانة اليهودية على مدى الـ ١٥٠ عاماً الماضية. وهو بشكل مواز يحرص على مُغازلة العلمانيين لإقناعهم بأن الدين ليس متعارضاً مع الحياة الحديثة عبر الاستعانة بالمحطات الفضائية الخاصة بحزبه للترويج لأفكاره، ولا يجد غضاضة في دعوة مشاهير الرياضيين والفنانين في إسرائيل للترويج لحزب شاس.

وفي مقابل الحاخامات الذين دعوا جنود الجيش الإسرائيلي بعد اتفاق أوسلو للتمرد وعصيان أي أوامر بالانسحاب من أراضي بالضفة أو غزة، تجدر الإشارة

لوجود حركة دينية واحدة فقط يمكن إدراجها صراحة ضمن المعسكر الذي يرفع شعارات السلام في إسرائيل. وتتكون هذه الحركة من جماعتي "عوز فا شالوم" (قوة وسلام) و"نتيفوت شالوم" (دروب السلام) حيث توحدتا عام ١٩٨٥ مع عدم تخليهما عن الاسم القديم لكل منهما، وأنصار الحركة في حدود ٢٠٠٠ عنصر فقط ولا يشاركون في مظاهرات حركة السلام الآن بزعم أنها تعقد اجتماعاتها يوم السبت المحظور فيه ممارسة أية أنشطة أو حتى التقلد. ومع هذا، فهي تتبنى إجراء حوارات مع ممثلي كنائس تدعوا للسلام في أوروبا وتحصل على دعم مالي غربي. كما تجدر الإشارة لجماعة "نطوري كرتا" (حراس المدينة) الحريدية بزعامة "موشية هيرش" التي تقاطع إسرائيل وترفع الرايات السوداء في ذكرى إعلان قيامها، بل وتحرض الدول العربية على الهجوم على إسرائيل وتتحالف مع ياسر عرفات (زعيم الجماعة وزير في السلطة الفلسطينية بالفعل وإن كان لا يحضر الاجتماعات بشكل دوري وهو فعلياً بمثابة مستشار عرفات للشؤون اليهودية)، كذلك تطالب الجماعة بمنحها جوازات سفر من الأمم المتحدة بوصفهم لاجئين يرفعون أعلام فلسطين.

أما على صعيد تجربة المسيحية في الحوار مع اليهود، فهي غير مُشجعة على الإطلاق بل وتثير قدر كبير من الريبة في حقيقة النوايا.. فمنذ عام ١٩٦٥ والرموز الدينية المسيحية الغربية تقدم تنازلات وخطوات حاسمة لصالح المواقف اليهودية حيث أقر مؤتمر الفاتيكان الثاني برئاسة بابا الفاتيكان يوحنا الثالث والعشرين عدة مبادئ جديدة من بينها إعفاء اليهود الحاليين من تهمة صلب المسيح، وكذلك التراجع عن قاعدة أن الرب يعاقب اليهود لرفضهم الإيمان برسالة المسيح والانظواء تحت لواء المسيحية وهي القاعدة التي كانت تثير - لأجيال - كراهية المسيحيين لليهود. الحوار مع المسيحية حقق أيضاً بعض التنازلات الأخرى من الجانب المسيحي كان من بينها: التعبير عن الندم للكراهية التي تم بها التعامل مع اليهود لسنوات، وزيارة بابا الفاتيكان للقدس وأخيراً اعتبار إيمان اليهود بأن هناك مسيح مُنتظر يأتي لإقامة مملكة إسرائيل هو أمر مشروع على الرغم من أنه يتعارض مع العقيدة المسيحية.

وقد قابل اليهود ومؤسساتهم الدينية هذه المواقف السخية بكل عجرفة بل وبفرض شروط جديدة على المعسكر المسيحي.. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك تصريح الحاخام الأكبر لإسرائيل "يسرائيل لاو" في ٢٢ فبراير ٢٠٠٢ لصحيفة (هاآرتس): "حقاً قامت الكنيسة باتخاذ خطوات هامة مؤثرة تجاه اليهودية

لكننا في المقابل نطالب بفتح وثائق تاريخية عن اضطهاد اليهود ونطالب الفاتيكان والبابا بإدانة التصريحات المعادية للسامية التي أدلى بها الرئيس السوري بشار الأسد (١) ناهيك عن (والكلام أو بالأحرى الشروط الجديدة لا تزال للحاخام الأكبر) أن العلاقة لم تكن أبداً متوازنة بين اليهود والمسيحيين، فاليهود لم يقتلوا المسيحيين في مذابح ولم يتهمونهم باتهامات غير حقيقية، لذا فإنه يتوجب على الكنيسة أن تخطو خطوات كثيرة تجاه الشعب اليهودي قبل أن تتوقع أن يسير هو أيضاً تجاهها (١) .

لا يمكن فهم المتدينين في إسرائيل بدون أن نتوقف كذلك عند مفهوم "الأغيار" عند اليهود وهو ما يطلق عليه بالعبرية (جويم) ويقصد به غير اليهود وهو ينم عن تعامل مختلف على جميع الأصعدة حتى الأخلاقية وفقاً لتعاليم التوراة والتلمود (شروح التوراة) المحرّفة.. ومن أمثلة ذلك ما ورد في إصحاح رقم ٢٥ في سفر اللاويين في التوراة، والذي تحدث عن الشعوب التي حول إسرائيل "كعبيد لبني إسرائيل يتم توارثهم واستعبادهم إلى نهاية الدهر" .. وكذلك موقف المتدينين من مصر بشكل خاص على خلفية الرواية التوراتية لاضطهاد فرعون لبني إسرائيل.

الخريطة المعرفية الخاصة بالمتدينين في إسرائيل ومواقفهم تجاه العرب متشابكة لأقصى درجة - حتى بالنسبة لكثير من الإسرائيليين. ومواقف تياراتهم المختلفة تتوقف في كثير من الأحيان على فتاوى تعتمد في الأساس على رؤية، بل والحالة المزاجية لحاخام كل جماعة أو تيار. ولعل هذا يطرح أسئلة أكثر مما يقدم أجوبة أهمها: هل مواقف القوى الدينية في إسرائيل مشجعة لبدء الحوار معها؟ هل هناك جهة دينية في إسرائيل تستطيع بمفردها التأثير على الشارع الإسرائيلي؟ هل من المجدي الاستجابة حالياً لمحاولات إجراء حوار مع المؤسسات الدينية الإسلامية أم أنه من الأفضل ترك ذلك لتقدير رجال الدين الفلسطيني بوصفهم أقرب للأحداث؟

◆ المتدينون يكسبون خطوة إضافية :

وفي إطار مواز، لا تزال هناك أسئلة كثيرة أخرى تبحث عن إجابة فيما يتعلق بدخول حزب المجدال الديني لحكومة شارون بعد تغيير دراماتيكي في قيادته بصعود سفاح عنصري تدينه المحاكم الإسرائيلية بجرائم قتل ضد أبرياء وشخص من المحظور ترقيته لمنصب زعيم الحزب، الذي كان قد انسحب مؤخراً من الحكومة بحجة أن شارون لا يتبع سياسة قوية تجاه الفلسطينيين.

لقد تصاعدت أسهم السفاح في المجتمع الإسرائيلي بشكل ملموس لدرجة تبدو البعض له بأنه

ربما يكون في المستقبل أول رئيس وزراء ينتمي لحزب ديني في إسرائيل منذ قيامها المشؤوم.

التطورات في هذا السياق تشير - باختصار - إلى أن الحاخام إسحاق ليفي زعيم المفدال السابق هو الذي سعي لإقناع إيتام بتولي منصب داخل الحزب وترك بقية العروض التي أتته من أغلب أحزاب اليمين الإسرائيلي المتشدد بما فيها الليكود، فقد كان شارون يهدف من هذا في الواقع إلى الاستفادة من شعبية إيتام في أوساط اليمين في مواجهة نتانياهو الذي يطمح لخلافة شارون في مقعد رئاسة الوزراء. وبالإضافة لشارون، سعي ليبرمان زعيم كتل الاتحاد القومي وإسرائيل بيتا لضمه لصفوفه لكنه في النهاية انضم للمفدال الذي رأى زعيمه السابق الحاخام ليفي أنه بيت إيتام الطبيعي.

أما عن الأسباب الحقيقية التي دفعت الزعيم السابق للمفدال للاستقالة ودعم السفاح الجديد فهي عديدة منها: أنه لم ينس إن الحزب في عهده تدهور من تسعة مقاعد في الكنيست إلى خمسة مقاعد فقط في الانتخابات الأخيرة، كما أن لجان تقييم أداء الحزب انتقدت جموده الفكري واقتصار برنامج الحزب على مبدأ أرض إسرائيل والتمسك بها على حساب القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

ومن العوامل التي دفعت رئيس الحزب السابق للاستقالة أيضاً هو خيانة شارون له، فبعد أن كان المفدال بزعامه ليفي هو الحزب الوحيد الذي أعلن صراحة قبل الانتخابات دعمه الكامل لشارون وكان ليفي شخصياً قد ترك - في سابقة نادرة - منصبه الوزاري (وزارة الطاقة والبنية التحتية) لشارون لكي ينضم لحكومة نتانياهو. أدار شارون ظهره له ولحزبه فور أن تولى منصب رئيس الوزراء ولم يمنح المفدال أية مميزات إضافية. وهو ما وصفه ليفي بأنه "عملية نصب" تعرض لها من قبل شارون. وعلى المستوى الشخصي لقت ابنة الزعيم السابق المتطرف مبصرها خلال هجوم فدائي فلسطيني.

الفريب أن الحزب المتطرف كان حتى عام ١٩٧٧ يعتبر من الأحزاب المقربة من اليسار المعتدل نسبياً ومحسوب بشكل أساسي على الوسط حتى قرر في عام ١٩٧٧ التحالف مع ييجين الذي نجح بالفعل في الوصول بحزب الليكود لأول مرة للسلطة.

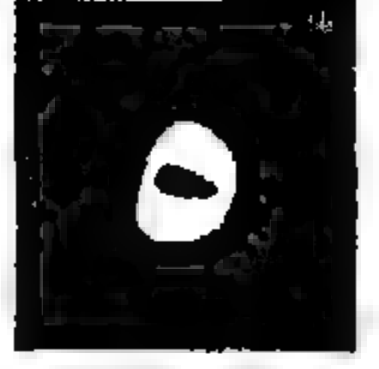
فقد كان الحزب عند قيام الدولة الصهيونية يحمل اسم "مزراحي" وكان ذو ميول يسارية ويتحالف دائماً مع أحزاب اليسار في الحكومات الائتلافية. وكان قاداته من العناصر المعتدلة نسبياً مثل الدكتور يوسف بورج (والد الرئيس الحالي للكنيست إبراهيم بورج)

والحاخام يهودا ليف ميمون والوزير موشيه حاييم شبيرا، حيث كان الحزب يتولى دائماً وزارات الداخلية والأديان.

المتطرف إيتام، الذي يبلغ من العمر ٥٩ عاماً فقط، يقيم في مستوطنة في الجولان وعنده ثمانية أبناء أربعة منهم يخدمون في وحدات قتالية خاصة بالجيش الإسرائيلي. وكان قد اعتنق الأفكار الدينية المتطرفة بعد المعارك الضارية التي خاضها ضد القوات السورية في قلب الجولان عام ٧٢. وفي فترة لاحقة، أدين بإصدار أوامر لجنوده بارتكاب مذابح دموية ضد الفلسطينيين، وهي التهمة التي اكتفت محكمة عسكرية إزائها بتأجيل ترقيته وهو ما لم يلتزم به الجيش الإسرائيلي في وقت لاحق وإن كان إيتام طمح للاستقالة من الجيش بعد أن ذاعت شهرة جرائمه ومعها شعبيته (١). وبرنامج إيتام الحقيقي لا يمكن فهمه إلا في سياق طموحه المعلن في الماضي لأن يكون رئيس أركان للجيش الإسرائيلي.. وحديثه الثابت حالياً - بعد أن أصبح وزيراً بلا وزارة في حكومة شارون وعضواً في المجلس الوزاري الأمني المصغر له حق التصويت بعكس ليفي الزعيم الأسبق للمفدال الذي انضم معه لحكومة شارون كوزير بلا وزارة وعضو مراقب في المجلس الوزاري الأمني المصغر - عن "طرد" القيادة الفلسطينية أو "محاكمتها" أو "اغتيالها" و"الدخول" لأراضي الحكم الذاتي و"الهجوم" على المخربين (المقاومة الفدائية) مع السماح للفلسطينيين لو أرادوا بإقامة دولتهم في سيناء أو الأردن (٢).

وعلى أرض الواقع، توقف إيتام عن الدعوة الصريحة للتهجير الجماعي للفلسطينيين، وهو في الأغلب سيكتفي بتحريض شارون على مزيد من العنف، لكن المؤكد أنه يطمح مستقبلاً لأن يكون أول متطرف ديني يتولى منصب رئاسة الوزراء في إسرائيل وهو يطرح نفسه الآن أمام أنصاره كمنقذ و"مسيح مخلص".

الدلائل تشير إلى أن صعود إيتام لمنصب زعيم حزب والانضمام للحكومة الإسرائيلية وسط ضجة إعلامية يُعد بمثابة رسالة للفلسطينيين والعرب مفادها التلويح بمزيد من الجموح العسكري المرتكز على لغة خطاب ديني (لم تعد قاصرة على رجال الأحزاب الدينية في إسرائيل أو الحاخامات).. ومن المؤكد كذلك، أنه لا توجد بيننا وبين التيار الذي يمثله حزب المفدال بزعامه إيتام أية لغة مشتركة ولا يمكن التعويل على الحوار مع أمثاله.. وإن كان رصد التغيرات في خريطة المجتمع الإسرائيلي يبقى دائماً ضرورة حيوية وجزء لا يتجزأ من أمننا القومي.



هزيمة ١٩٤٨ العربية في الفكر الإسرائيلي

آمال دياب

نقاط استراتيجية حيوية، لتأمين خطوط المواصلات.. وبغض النظر عن ذلك، يمكن القول أن أسباب النكبة ظلت محل جدل شديد على الأخص بين النخبة العربية بسبب الافتقار إلى حقائق الأمور كما جرت آنذاك.

وسوف نناقش هنا وجهات النظر المختلفة التي تناولت العوامل المسببة للهزيمة العربية:

أولاً: العامل العسكري

لفترة ليست بالقصيرة، اعتقد أغلب الباحثين والدارسين أن القوات العربية التي شاركت في حرب ١٩٤٨ كانت متفوقة عددياً على نظيرتها اليهودية، ولكن الحقائق التي تكشف لاحقاً أظهرت أن ذلك لم يكن صحيحاً.. وحتى قبل ظهور هذه الحقائق لم يراع أغلب هؤلاء الدارسين حقيقة أن الجيوش العربية لم تكن موحدة بحكم حقيقة اختلاف نظم تسليحها وتدريبها، فضلاً عن افتقارها لقيادة موحدة، وهو الأمر الذي جعلها، عملياً، مجرد تنظيمات عسكرية تعمل داخل جبهة واحدة وضد عدو واحد ولكن بدون أي تنسيق، مما ترتب عليه عجزها عن استثمار تفوقها العددي (نظرياً) أو استغلال عنصر المبادأة الذي كان في أيديها باعتبارها الطرف الذي يبادر بالهجوم، بل تبدي بوضوح أيضاً سوء تنفيذها للمهام التي كلفت بها، وحتى العمليات الناجحة التي نفذتها لم تستغل كما ينبغي، الأمر الذي أفرغ الإمكانات التي وُضعت في الحُسبان، نظرياً، من مضمونها.. ونعني بهذه الإمكانات:

١ - الوضع الجغرافي العسكري، الذي كان لصالحهم، تماماً.

٢ - القيود التي فُرضت في هذه المرحلة على

حددت بريطانيا يوم الخامس عشر آيار (مايو) عام ١٩٤٨ موعداً لانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. وفي صبيحة يوم ١٤ آيار (مايو)، أجرى المندوب السامي البريطاني، السير آلان كونجهام، مراسم وداع رسمية في مقر المفوضية العليا. للمرة الأخيرة، ألقى كلمة قصيرة من "إذاعة فلسطين"، أعلن فيها انتهاء الانتداب البريطاني وإسدال الستار على الاستعمار البريطاني لفلسطين. وفي تمام الرابعة من مساء اليوم نفسه، تم إعلان قيام دولة إسرائيل.. وهو اليوم الذي يوافق الخامس عشر من آيار (مايو) سنة ٥٧٠٨ حسب التقويم اليهودي.

وإذا كان اليهود قد اعتبروا هذا اليوم بمثابة تحقيق أهم آمالهم وهو إقامة دولة لليهود، فإن العرب اعتبروا اليوم نفسه بمثابة أسوأ كارثة في تاريخهم وأطلقوا عليه اسم "النكبة".

◆ كيف وقعت النكبة؟

في مواجهة غير متكافئة على الإطلاق بين المجتمع العربي الفلسطيني: بيئته الاقتصادية المتواضعة؛ بنيته الاجتماعية والثقافية التقليدية والمتخلفة، وبين قوى تمتلك خبرات الحضارة الأوروبية؛ المتقدمة في التخطيط والتنظيم؛ وتعبئة الإمكانيات وتهيتها؛ فضلاً عن الثراء الواسع والمساعدات الخارجية الهائلة والاستعدادات الكبيرة التي لم تكن وليدة اللحظة (كانت نتائج الحرب متوقعة ولا تشكل مفاجئة لهؤلاء الذين كانوا مدركين لهذه الحقائق).

وعلى حد قول يجنال يادين (❖)، فإن حرب ١٩٤٨ بدأت فعلاً سنة ١٩٣٦، ولولا الاستعدادات التي تمت وقتها، لما استطاع الجيش الإسرائيلي الوقوف أمام الجيوش العربية. وقد تم الإعداد الفعلي لخطة الحرب، سنة ١٩٤٢، وكان الهدف الرئيسي احتلال

المبادرة الاستراتيجية والقتالية، والتكتيكية للقوات اليهودية.

٣ - الأسلحة وجودتها التي كانت تفوق أسلحة اليهود.

٤ - مصادر القوة البشرية غير المحدودة من الناحية العددية.

٥ - المعونات المتنوعة.

ذلك أن القوات العربية - وفق تصور هؤلاء الباحثين (سواء اليهود أو العرب) لم تكن تفوق قوات اليهود عدداً فحسب، وإنما كانت تتمتع، أيضاً، بالتفوق في المعدات، تفوقاً ساحقاً؛ تسليح حديث، مدفعية متوسطة وثقيلة، مدرعات، طائرات وكلها من مصدر بريطاني، وأحياناً أسلحة فرنسية لسوريا ولبنان. ولم تكن الدولة العبرية تمتلك إلا وسائل قليلة وغير فعالة.

وفي مقابل هذا التقدير لميزان القوى بين الطرفين والذي ساد، كما ذكرنا، لفترة طويلة بين باحثين يهود وعرب، نجد القائد البريطاني "جون باجون جلوب" يؤكد أن ميزان القوى كان يميل لصالح اليهود.. وفي هذا يورد جلوب جدولاً يبين ميزان القوى بين القوات الإسرائيلية والقوات العربية التي شاركت في حرب فلسطين، في آيار (مايو) ١٩٤٨ على النحو التالي:

❖ مصر: عشرة آلاف وخمسمائة مقاتل.

❖ الجيش العربي: أربعة آلاف وخمسمائة مقاتل.

❖ سوريا: ثلاثة آلاف مقاتل.

❖ العراق: ثلاثة آلاف مقاتل.

❖ لبنان: ألف مقاتل.

ومجموع هذه القوات بلغ واحداً وعشرين ألف عربي، مقابل خمسة وستين ألف مقاتل يهودية.

وقد كانت نسبة القوات العربية واليهودية على خطوط القتال في أول أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٨ كما يلي:

❖ مصر: ١٥ ألف مقاتل.

❖ الأردن: ١٠ آلاف مقاتل.

❖ العراق: ١٥ ألف مقاتل.

❖ سوريا: ٨ آلاف مقاتل.

❖ لبنان: ألف مقاتل.

❖ السعودية: سبعمائة مقاتل.

❖ أفراد متفرقون: ٥ آلاف مقاتل.

في مقابل ذلك، فاق عدد مقاتلي الجيش اليهودي، في منتصف مايو (آيار) ١٩٤٨ الـ ٢٥ ألف فرد. وفي منتصف يوليو (تموز)، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بزيادة هذا العدد إلى ما يقرب من ٦٥ ألف فرد.. وبحلول شهر ديسمبر (كانون الأول) وصل عدد أفراد قواتها إلى ٩٦,٤٤٤ فرداً، وقامت الدول العربية أيضاً بتعزيز قواتها ولكنها لم تستطع الوصول إلى مستوى عدد القوات اليهودية، وعلى ذلك في كل مراحل الحرب

كان عدد أفراد الجيش اليهودي يفوق عدد الجيوش العربية المحتشدة ضده مجتمعة.

وبالرغم من أن هذه الأعداد كانت تقريبية، لكنها إن دلت على شيء، فإنما تدل على أن الفكرة القائلة بأن الجيش اليهودي "البطل" قاوم سبعة جيوش عربية، مجرد إدعاء كاذب، ومن صنع الخيال. فالقوات الإسرائيلية كانت تؤلف منفردة، ضعف الجيوش العربية مجتمعة، ناهيك عن وحدة القيادة الإسرائيلية، ومعرفة مقاتليها بطبيعة الأرض، التي يقاتلون فوقها، ووفرة أسلحتهم وذخائرتهم.

ورغم ذلك، يُغالط ياديين، بقوله أن المنظمات الصهيونية السرية قد افتقرت إلى السلاح، عشية الحرب، وزاد الوضع سوءاً، بعد سقوط جيوش عتسيون، قرب القدس، قبل إعلان الدولة الإسرائيلية بيومين، وكان ذلك بمثابة اختبار لقدرة القوات اليهودية على الصمود، أمام جيش عربي نظامي مزوداً بالعتاد.. حتى أنه كان هناك تفكير في تأجيل إعلان الدولة، إلا أن بن جوريون كان قد قرر أن يعلنها، في ١٤ آيار (مايو) ١٩٤٨ ومن ثم، فإن ما يسعى إليه ياديين بوضوح هو تثبيت فكرة البطولة اليهودية. ولكن حتى لو افترضنا جدلاً صحة ما يقوله، فإن الظروف التي عمل في ظلها الجيش الإسرائيلي - كما يفترض ياديين - أثناء حرب ١٩٤٨ أي: ضعف قواه البشرية، ونقص التسليح الحديث، والقتال على أكثر من جبهة، قد أدت إلى قيمة إيجابية أفادت الإسرائيليين وحولت ضعفهم إلى قوة عبر نشوء فلسفة عسكرية تركز على: المرونة، المفاجأة، والابتكار، وأصبح القتال الليلي بمثابة الميزة الثانية - تقريباً - للقوات الإسرائيلية، لأن الظلام كان يفقد القوات العربية مزاياها، إلى حد ما، وجميع الهجمات التي شنتها القوات الإسرائيلية، أثناء حرب ١٩٤٨، تمت ليلاً، بجانب السرعة، والعمليات الخاصة إضافة إلى مناورات الالتفاف. يُضاف إلى ذلك مرونة التفكير التي جعلت القادة الإسرائيليين يتكيفون مع المواقف الحربية غير المتوقعة، ويستفيدون من الظروف المتغيرة.. بمعنى آخر، أننا لو سلمنا برواية ياديين عن ضعف الإمكانيات اليهودية أمام الإمكانيات العربية من الناحية المادية، فإن هذا العامل السلبي قابله تحسُّن نوعي في الأداء العسكري للقوات اليهودية (الإسرائيلية).

يُضيف الإسرائيليون أنه على الجبهة المقابلة، كان "الفيلق العربي"، بقيادته وضباطه الأبرز في أدائه القتالي حتى بعد أن تركه البريطانيون. كذلك أيضاً أثبت "جيش الإنقاذ العربي" بقيادة فوزي القاوقجي، كفاءته الشديدة في الدفاع، وهو ما ظل يميزه لسنوات تالية، أما فشله في الهجوم، فقد نجم عن

عدم قدرة القادة الصغار، في الميدان، على التكيف السريع، حسب مُستجدات القتال، عندما كانت تصادف خططهم الموضوعية عقبة ما. بجانب المشاحنات فيما بين العرب، التي كانت تتدلع، بين حين وآخر، على مر السنين في شكل منازعات متبادلة حادة، والتي ساهمت في إنزال الكارثة بالقوات العربية، فبينما كانوا يحاربون جميعاً إسرائيل، إلا أن كل منهم كان ينظر إلى حليفه من فوق كتفه، في جو من عدم الثقة. وبذلك لم يكن بمقدورهم الاستفادة الكاملة من تفوقهم الكاسح، في وقت عملت فيه القوات الإسرائيلية على خطوط المواصلات الداخلية، بما مكنها من الاستفادة من هذه الخلافات في نقل قواتها من جبهة إلى أخرى، وتطوير هجماتها على قوة عربية واحدة، وهي مُدركة بأنها لن تتعرض لضغط عسكري على جبهات أخرى.

هكذا، نجد أن إسرائيل لم تتفوق، فحسب، في حجم القوات ولكن أيضاً، في مدى الاستعداد، والتكتيك لهذه الحرب، وذلك على النحو التالي:

- ١ - استعدت الحركة الصهيونية لذلك، بأن أنشأت العصابات المسلحة مثل "الأرجون"، و"الهاجاناه"، و"شتيرن"، و"البالماح"، وجهرتها بأحدث الأسلحة قبل إنشاء الدولة عام ١٩٤٨.
- ٢ - استدعت "الفيلق اليهودي"، الذي كان يحارب مع الجيش الثامن البريطاني، في شمال أفريقيا، كما استدعت جنودها، الذين حاربوا في أوروبا.
- ٣ - استوردت من تشيكوسلوفاكيا الأسلحة المتطورة، في ذلك الوقت، والمعدات، والذخيرة، وعززت المستعمرات بالدُشم، والأسلاك الشائكة وحقول الألغام، والملاجئ، بحيث عُدت كل مستعمرة موقعا عسكريا، يتضمن إمكانات الهجوم والدفاع.
- ٤ - دعمت كل ذلك بالمال، الذي كانت تتبرع به المؤسسات الصهيونية، في مختلف دول العالم لاسيما في أمريكا وبريطانيا وألمانيا.
- ٥ - أنشأت الدولة بكل مؤسساتها ووزاراتها.
- ٦ - سعت الحركة الصهيونية لدى بريطانيا لإقناعها بترك أسلحة الجيش التاسع البريطاني في فلسطين ومعداته للعصابات الصهيونية، وقد نجحت في ذلك.

وفي مقابل الاستعدادات الهائلة للجيش الإسرائيلي، تسلح العرب ببنادق عتيقة، وسبلات لجنود الكتيبة الواحدة بنادق ورشاشات عدة، من عيارات مختلفة، الأمر الذي كان يُعرقل التمرين بالذخيرة، وقطع الغيار، كما أن الأسلحة القاذفة، والهاونات الخفيفة، والرشاشات الثقيلة، والأسلحة المضادة للدروع، كانت نادرة الوجود في القطاعات، ولا تفي بالحاجة، بالإضافة لتعرضها للأعطال بشكل

مُتكرر، وقلة الذخائر، والقنابل، لتموينها. أما الآليات والمعدات الهندسية، والتجهيزات، وكل ما يتعلق بالشؤون الإدارية - القاعدة المادية الأساسية في كل وحدة - فلم تكن أحسن حالا من وضع الأسلحة. الأمر الذي أضعف معنويات الأفراد، وقتل من قدرتهم القتالية.

وتوضح هذه البيانات حقيقة ما ذكرناه سابقاً من عدم تجانس الأسلحة داخل الوحدة العسكرية القتالية الواحدة. وهي بيانات مأخوذة من تجهيزات "جيش الإنقاذ":

- ١ - ٥٣٩٦ بندقية من أنواع قديمة.
- ٢ - ٤٩٩ رشاشاً خفيفاً.
- ٣ - ٣٦٤ رشاش (تومي صن) قصير المدى.
- ٤ - ١٢٤ مسدساً من جميع الأنواع.
- ٥ - ١٢٤ بندقية بويزر نصف بوصة ضد الدروع.
- ٦ - ٦٦ قاذفا مضادا للدروع.
- ٧ - ٢٣ مدفع هاون خفيف.
- ٨ - أما الذخيرة، فكانت نادرة، والمتواجد منها كان فاسداً.

بالإضافة إلى ذلك كله، فقد استند الفكر الإسرائيلي، في رصده لأسباب هزيمة ١٩٤٨، إلى أن الانتصارات الصهيونية العسكرية، في المراحل الأولى للمعركة ترجع - إلى حد كبير - لعدم اشتراك عرب فلسطين في الحرب.. حيث نحى عرب فلسطين عن الحرب عنوة، بل أن الدول المجاورة لم تحاول تسليح هؤلاء حتى بداية الحرب باستثناء بضعة آلاف رجل فحسب، في وقت كان عدد العرب في فلسطين ضعف عدد اليهود بها.

وفي هذا الصدد، ذكر نائب وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق يعقوب شمعوني، أن مفتاح تفسير هزيمة العرب عام ١٩٤٨ يكمن في حقيقة أن الفاعلية السياسية سُحبت كلياً من سكان فلسطين، وانتقلت إلى أيدي الدول العربية، وأن عرب فلسطين لم يبرزوا كعامل له وزنه في هذه الحرب. ففي كل مراحل الحرب، تولت الدول العربية إدارة دفة الأمور، فهي التي قررت، وهي التي حسمت، وهي التي هزمت، ولكن النتائج جاءت فقط على حساب عرب فلسطين.

غير أن غلبة هذه الحقيقة لا تُخفي نشاط القوات الفلسطينية المحلية في بعض العمليات الصغيرة، مثل مهاجمة خطوط المواصلات، والهجوم على وحدات يهودية صغيرة، دخلت مصادفة مناطق عربية محضة، وبصورة عامة تواجد في المدن، وفي القرى العربية، مقاتلون أفراد أكفاء لكنهم إفتقدوا القيادة. كما تواجدت اللجان القومية في المدن والقرى، وأنشئ في المدن الكبرى "حرس قومي" تولى أفرادهم مهام مشابهة لمهام "الحرس اليهودي"، لكن الأول كان

تنظيماً مهلهلاً . ويذكر تقرير خاص بالقيادة العربية في دمشق، في نهاية مارس (آذار) ١٩٤٨، أن قدرة الحاميات المحلية، كانت ضعيفة، وعتادها لا يزيد على أكثر من عدد من البنادق العتيقة، وعدد قليل من المدافع الرشاشة والقنابل اليدوية، ولولا تدخل الجيش البريطاني، لكان من المشكوك فيه أن تستطيع هذه القوات الصمود في وجه القوات اليهودية، المتفوقة عليها في العدد والعدة. وفي المرحلة الأولى من حرب ١٩٤٨، تحملت القوات الفلسطينية العبء الأساسي في الحرب ضد الصهاينة، وقد نجحت في ضرب وسائل النقل اليهودية في مناطق كاملة، وخصوصاً في القدس.

وإذا كان ذلك هو تقدير الإسرائيليين لأداء عرب فلسطين في الحرب، فإن التقدير العربي يختلف كثيراً، حيث أنه بمجرد أن أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها في ١٩٤٧/١١/٢٩، القاضي بتقسيم فلسطين، حتى أجمعت كل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية على استنكار هذا القرار، ورفضته، وسرعان ما نشب القتال بين المواطنين العرب والمستوطنين اليهود في فلسطين، وبدأت الاشتباكات، وأعدت الحركة الوطنية، تشكيل "اللجان القومية" (❖) وقامت بتنظيم المقاتلين من عرب فلسطين، تحت شعار "الجهاد المقدس" الذي قادة عبد القادر الحسيني. ثم دخل (جيش الإنقاذ) المكون من المتطوعين من البلدان العربية إلى فلسطين، بقيادة المناضل اللبناني فوزي القاوقجي.. وهو ما يُشكك في الرواية الإسرائيلية والتي انتشرت بسبب إنكار العرب أنفسهم لوجود مقاومة فلسطينية ضد اليهود.

ثانياً: العوامل الاقتصادية والاجتماعية

ترك ضعف البناء الاقتصادي والاجتماعي للعرب، أثره على المقاتل العربي، فظهر ضعفه في التنظيم، وضعف إعداده، وأدى التشكيل الاجتماعي للجيش العربي، وما كان عليه من تمييز طبقي بين الجنود والضباط، والعلاقات الاجتماعية المتوترة بين القادة والمؤوسين إلى ضعف أداء العسكري في الميدان.

إلى جانب ذلك، كان التحالف العربي الذي واجه إسرائيل في ٤٧ - ١٩٤٨ أبعد ما يكون عن التماسك، فلم يكن هناك أي اتصاف على أهداف الحرب (من الناحية السياسية). وكان عجز العرب عن تنسيق جهودهم الدبلوماسية والسياسية مسؤولاً عن هزيمتهم. والدول العربية التي شاركت في حرب ١٩٤٨، قامت جميعاً بإرسال مجرد قوات رمزية إلى فلسطين، واحتفظت بالجانب الأعظم من قواتها في بلادها، وكانت هذه القوات الرمزية معرضة للهزيمة، بسبب خطوط الاتصالات البالغة الطول، وعدم وجود معلومات يعتمد عليها، ونسب القيادة السيئة

والتنسيق الرديء، والتخطيط الغائب. وقد لعبت المنافسات بين الحكام العرب دوراً كبيراً في الهزيمة، فبدلاً من أن يواجه اليهود تحالفاً متحداً، له هدف واضح وخطة عمل واضحة، واجهوا تحالفاً هشاً، على عكس الجيش الإسرائيلي، حيث ورد في التقرير، الذي أرسله القائد العام للقوات العربية، التي كانت تقاتل في فلسطين، اللواء إسماعيل صفوت إلى رئيس اللجنة الفلسطينية في الجامعة العربية، بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٣ الذي أكد على هذه الحقيقة بقوله: "لقد أنشأ اليهود ورش، ومصانع كبيرة ومختلفة، ينتجون فيها المدرعات، والدبابات، وذخيرة الأسلحة الخفيفة، والهاونات، وقطع الغيار لجميع أنواع الأسلحة، كما أن لديهم العديد من الجراجات، لإصلاح السيارات، ورشاً لإصلاح الأسلحة. أما نحن فنستعين بمؤسسات الجيش السوري لإجراء الإصلاحات المطلوبة، وهذا الأمر يسبب مصاعب كثيرة، مثل نقل الأسلحة من فلسطين لدمشق، لإصلاحها، بالإضافة إلى إضاعة الوقت في ذلك".

إن قيام إسرائيل في ١٤ مايو (آيار) ١٩٤٨، لم يكن سوى مجرد وضع اللمسات الأخيرة، بعد أن كانت دعائمها قد أرسيت بالفعل بعد أن تدفق جانب مهم من الأموال اليهودية والصهيونية إلى مجال الصناعة في فلسطين، وأصبح الميزان الاقتصادي لصالح الصهاينة.. فبعد أن كانت رؤوس الأموال العربية عام ١٩٢٨ تمثل ٦٥٪ من الاستثمارات في المؤسسات الصناعية في فلسطين، سرعان ما انخفضت هذه النسبة إلى حوالي ٢٩٪ عام ١٩٣١، لصالح الصناعة الصهيونية. وشملت تلك الصناعة ٨٠ فرعاً مختلفاً، في حين اقتصرت الصناعة العربية على ١٩ فرعاً فقط. ومن المثير أن صناعة السلاح، كانت من فروع الصناعات اليهودية في فلسطين، منذ عام ١٩٣٢. ففي الأربعينيات، كان في فلسطين ٤٩ ألف عامل يهودي في المؤسسات الصناعية، مقابل ١٩ ألف عامل عربي، بالإضافة إلى إنشاء الكيبوتزات (المستوطنات الزراعية الجماعية) منذ ١٩٠٩ والموشفات (المستوطنات التعاونية) في ١٩٢٠، أنشئت المؤسسات العلمية الكبرى مثل "التخنيون" (معهد إسرائيل للتكنولوجيا) عام ١٩٢٤ والجامعة العبرية في القدس عام ١٩٢٥، وكذلك مكتبة إسرائيل في العام نفسه، ثم معهد وايزمان للعلوم في رحبوت عام ١٩٣٤، كما أنشئ الاتحاد العام للعمال (الهستدروت) عام ١٩٣٦.

بمعنى آخر، منذ توالى الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وضع الأساس الذي أخذت تبني عليه بتخطيط مُحكم مؤسسات الدولة اليهودية: الجيش، البرلمان، المؤسسات التجارية والصناعية والنقابات والجامعات، والمؤسسات الفنية.. فيما كان المجتمع

العربي في فلسطين مُحاصراً بكل الهَيئ المتخلفة والفاسدة اقتصادياً واجتماعياً.

ثالثاً: العوامل الدولية

تمتلك الدول الكبرى قدرات سياسية، تستطيع أن تؤثر بها على الواقع، بينما تفتقر الدول الصغرى إلى مثل هذه القدرات، ولذلك فهي تلجأ إلى العلاقات العامة، كوسيلة لإقناع ممثلي الدول الكبرى من أجل التأثير على الواقع باتجاه مصلحتها. وعلى هذا، فإن قوة الدول الصغرى، في كثير من الأحوال، هي تبادلية، ومُستعمارة، بشكل يفوق ما تعترف به هذه الدول ذاتها. وهذه الظاهرة واضحة جداً، في حاجة الدولة للتسليح، والتي تعتمد في الحصول عليها من الدول الكبرى.

ففي الأشهر الأولى من الحرب، كانت معنويات العرب مرتفعة، واليشوف اليهودي مُحاصراً، وحجم خسائره البشرية كبيراً في داخل هذا الأخير.. وفي المقابل تدفق السلاح والمتطوعون على فلسطين من الدول المجاورة، وتلقوا وعداً بمساعدات عسكرية من الدول العربية، كما اتسم الموقف البريطاني تجاه النشاطات العربية بالحياد الأقرب للتعاطف.

في الواقع أن إرادة الدول الاستعمارية، التي كانت مُسيطرَة على المنطقة، في ذلك الوقت، بدت حاسمة في إنشاء الدولة اليهودية، لأنه كان من المستحيل أن تنشأ دولة بغير قبول ورضا تلك القوى الاستعمارية، وعلى حين فهم اليهود ذلك وراهنوا، طيلة تاريخهم منذ نشأة الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧، على دعم أحد القوى العظمى لطموحاتهم، فإن العرب في المقابل لم يفهموا أهمية الاستعانة بقوة عظمى في مواجهة إسرائيل.

وكرر العرب نفس الخطأ برفض قرار التقسيم الذي كان يحظى بتأييد القوى العظمى كلها.. وقد بدت مسألة إبادة دولة، كهدف، مسألة شاذة في إطار النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية. وأدى طرح الموقف العربي الداعي لإزالة الدولة اليهودية الوليدة من الوجود إلى نفور لدى الدول العظمى والرأي العام العالمي، خاصة أن الأخير قد نظر إلى القضية من الزاوية التي نجح الصهاينة في ترويجها عن دولتهم الوليدة التي حظيت بقبول الأغلبية في الأمم المتحدة ولكن العرب رفضوها وحاصروها وأرادوا تدميرها وإبادة اليهود كما فعل النازيون في ألمانيا.

إلى ذلك، ترى إسرائيل أن كسبها دعم الرأي العام

العالمي يعود إلى:

أولاً: التأثير الذي يفرضه الرأي العام العالمي على التطورات السياسية الجارية.

ثانياً: تقديم القضية اليهودية باعتبارها قضية عادلة لشعب صغير مقهور تحاصره عناصر شريرة تريد قتله وإبادته وحرمانه من حقوقه العادلة التي أقرها القانون الدولي.

وهكذا، لم يكن بإمكان العرب تحقيق النصر، وقد حرموا من الدعم الخارجي متمثلاً في قوى عظمى صديقة أو رأي عام عالمي متفهم للقضية الفلسطينية. وعلى ذلك، فإن هزيمة ١٩٤٨ قامت على سلسلة من الاخفاقات التي بدأت بعد صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وتمثلت في الانقسامات العربية والانقسامات المحلية بين عرب فلسطين وأيضاً في الموارد المالية الشحيحة والافتقار إلى جيش منظم وحديث. بالإضافة إلى أنهم واجهوا (أي العرب) مجتمعاً يهودياً كان وعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة لهم، متحد ويمتلك مؤسسات مركزية ولديه قيادة فاعلة وقوية. ونتيجة ذلك كان العرب يمتلكون كثرة عددية، فيما كان لدى اليهود ميزات أكثر أهمية، مثل اقتصاد أكبر وأكثر تنوعاً وموارد مالية أفضل، وقوات وتنظيم أكثر تفوقاً، بجانب مساندة كبيرة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.. وقد مكنت كل هذه العوامل إسرائيل من الانتصار على الفلسطينيين ذوي القيادة الرديئة والتسليح الفقير، وللأسباب نفسها لحقت الهزيمة بالجيش العربي.

هوامش:

(♦) مدير العمليات العسكرية الإسرائيلية خلال حرب ١٩٤٨. ونظراً إلى مرض يعقوب دوري، أول رئيس أركان، تولى يادين القيام بأعمال منصبه، واشترك في قيادة عمليات عسكرية، كثيرة، لاحقاً، ثم قاد انشقاقاً في حزب "العمل" وكسب ١٠ مقاعد في الكنيست (١٩٧٧) من ١٢٠ مقعداً. ويعمل، حالياً، أستاذاً للآثار في الجامعة العبرية، وهو رئيس أركان إسرائيلي سابق.

(♦) اللجان القومية مأخوذة من تجربتي الحركتين الوطنية في الهند ومصر. وسبق للحركة الوطنية الفلسطينية أن خاضت هذه التجربة إبان ثورة ٣٦ - ١٩٣٩ الوطنية المسلحة، حيث تشكلت في كل مدينة عربية فلسطينية لجنة قومية كانت تمثل القيادة السياسية للمدينة.



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تطوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجي العربي: تقرير سنوي بدأ في الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالإنجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشارك في إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولي والإقليمي، النظام الإقليمي العربي، جمهورية مصر العربية، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- دراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والإنجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الدراسات إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الأهرام الاستراتيجي»، شهرياً باللغة العربية اعتباراً من يناير ١٩٩٥.
- «مختارات إسرائيلية»، شهرياً باللغة العربية اعتباراً من يناير ١٩٩٥.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).